ARAB GULF PROGRAMME FOR DEVELOPMENT - AGFUND
برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند

المجلس العربي للطفولة والتنمية
Arab Council for Childhood and Development

تربية الأمل
"نموذج جديد لتنشئة الطفل العربي"

مشاركة الأطفال في البلدان العربية

(دراسة ميدانية)

تربية الأمل

"نموذج جديد لتنشئة الطفل العربي"

مشاركة الأطفال فى البلدان العربية

دراسة ميدانية

عقل جديد .. لإنسان جديد .. لمجتمع جديد

المجلس العربي للطفولة والتنمية منظمة عربية إقليمية غير حكومية تعمل في مجال تنمية الطفولة، تأسست عام 1987 **بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز،** رئيس المجلس، وبناء على توصية صادرة من جامعة الدول العربية.

تربية الأمل

"نموذج جديد لتنشئة الطفل العربي"

دراسة مشاركة الأطفال فى البلدان العربية

إصدار ٢٠١٨

حقوق الطبع محفوظة

المجلس العربي للطفولة والتنمية

رقم الإيداع ١٤٧٤٤ / ٢٠١٨

تقاطع شارعي مكرم عبيد ومنظمة الصحة العالمية

ص.ب : ٧٥٣٧ الحي الثامن – مدينة نصر – القاهرة ١١٧٦٢ – مصر

هاتف: ٢٣٤٩٢٠٢٤/٢٥/٢٩ (٢٠٢+)

فاكس: ٢٣٤٩٢٠٣٠ (٢٠٢+)

accd@arabccd.org www.arabccd.org

التصميم والإخراج : محمد أمين

صدرت الطبعة الأولى من هذه الدراسة عام ٢٠١٤ والنسخة الكاملة متاحة على البوابة الإلكترونية للمجلس العربي للطفولة والتنمية www.arabccd.org

الآراء الواردة في هذا العمل لا تعبر بالضرورة عن آراء المجلس العربي للطفولة والتنمية وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

"إن مساحة وفعالية المشاركة اللتيْن يسمح بهما للأطفال في أوطاننا العربية، هما دالة لما هو متاح من المشاركة في مجتمع الكبار، وهما مقياس للعمل بمبادئ الديمقراطية والشورى والمواطنة في مجتمعاتنا. فأطفال اليوم يجب أن نسلحهم بمهارات المشاركة والمعرفة السليمة في إطار المواطنة المستنيرة؛ حتى يكونوا قادرين على ممارسة مهارات المشاركة ومعارف المواطنة المستنيرة في عالم الغد؛ ليبنوا معاً أوطاننا العربية على أسس من المشاركة وثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر؛ بما يعزز النهضة والتقدم لأمتنا العربية."*

طلال بن عبد العزيز

* من كلمة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» في افتتاح منتدى المجتمع المدني العربي للطفولة الرابع – بيروت: يوليو/ تموز ٢٠١٢

الشركاء

المجلس العربي للطفولة والتنمية منظمة عربية إقليمية غير حكومية تعمل في مجال تنمية الطفولة. تأسست عام ١٩٨٧، بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس المجلس، وبناءً على توصية صادرة من جامعة الدول العربية.

العنوان: تقاطع شارعي مكرم عبيد ومنظمة الصحة العالمية
ص.ب : ٧٥٣٧ الحي الثامن – مدينة نصر
القاهرة ١١٧٦٢ – مصر
هاتف: ٢٣٤٩٢٠٢٤/٢٥/٢٩ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٣٤٩٢٠٣٠ (٢٠٢+)
www.arabccd.org، accd@arabccd.org

برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) منظمة إقليمية تنموية مانحة، تدير أعمالها من مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية التي تتخذها الإدارة التنفيذية مقراً، تأسست عام ١٩٨٠ بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس أجفند، وبدعم وتأييد من قادة دول مجلس التعاون الخليجي. ويعمل أجفند في مجال التنمية على المستوى الدولي من خلال شراكة فاعلة مع المنظمات الأممية والإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية، والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

العنوان: ص ب ١٨٣٧١ الرياض ١١٤١٥ المملكة العربية السعودية،
هاتف: ٤٤١٨٨٨٨ (١) ٠٠٩٦٦، فاكس: ٤٤١٢٩٦٢ (١) ٠٠٩٦٦
www.agfund.org

تقديـــم

يقوم المجلس العربي للطفولة والتنمية، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس المجلس، بجهود علمية لمناصرة قضية التنمية في الطفولة وإعمال حقوق الطفل وكفالتها، والعمل على سد الفجوات المعرفية القائمة في مجالات هذه الحقوق. وفي إطار هذه الجهود وبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) قام المجلس بهذه الدراسة، التي بين يدي القارئ العربي الكريم لنركز على أحد حقوق الطفل الأساسية، وهو الحق في المشاركة، ومدى كفالة ممارسات الطفل العربي في المشاركة، وتحديد الفرص والتحديات الكامنة في الثقافة العربية.

وقد انطلقت هذه الدراسة من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في العام ١٩٨٩ ووقعت وصادقت عليها الدول العربية كافة، وتقوم الاتفاقية على أربعة مبادئ أساسية منها مبدأ الحق في المشاركة، والذي يؤكد على حق الطفل في الحصول على المعلومات التي تمكنه من تكوين آرائه الخاصة وفي القضايا التي تخصه؛ حيث يمثل ذلك إستراتيجية قوية لتنمية قدرات الطفل وتمكينه بما يؤثر إيجابيّاً على مستقبله.

وإذا استهدفنا دعم التقدم والتنمية في وطننا العربي حقّاً ، نكون – جميعا – مطالبين بدعم ثقافة مشاركة الطفل العربي ومناصرة حقوقه المشروعة من أجل حياة كريمة وبناء مجتمع ديمقراطي يقوم على مواطنة مستنيرة تستند على حرية التعبير وحرية العقيدة والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة والخاصة دون تفرقة بين أي من المواطنين، على أساس النوع، أو على أساس الدين أو العرق أو اللون.

إن دراسة مشاركة الأطفال في الوطن العربي في صناعة القرارات المتصلة بحياتهم، إنما تستند على فكرة قوية بأن المشاركة تعنى الحماية، فالحماية الأساسية لحقوق الطفل تأتي من خلال منحه مزيداً من مساحة المشاركة في القرارات ذات الصلة بحياته، والقرارات المتصلة بالعالم المحيط به، ويتطلب ذلك تنمية قدراته على المشاركة والتعامل اليومي البناء. **فهل يمكن لنا توسيع فرص التنمية والنماء لأطفالنا بما يمكنهم من**

المشاركة الإيجابية لتحقيق الاندماج الاجتماعي والوطني بكل أبعاده لجميع الأطفال من أجل وطن ديمقراطي يكفل مواطنة مستنيرة ؟

وتأسيسًا على ذلك، قام المجلس العربي للطفولة والتنمية، بهذه الدراسة بمساعدة فريق عمل متميز من الباحثين العرب في ثماني دول عربية، هي: الأردن، تونس، والسعودية، والسودان، العراق، وقطر، ولبنان، مصر، من خلال فريق عمل مركزى بخلفية أكاديمية متميزة، بقيادة الدكتور/ أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع، باعتباره باحثاً رئيساً لهذه الدراسة.

لقد هدفت هذه الدراسة منذ البداية إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما واقع الطفولة في وطننا العربي؟ وإلى أي مدى طورت البلدان العربية أطراً تشريعية لحماية الأطفال؟ وهل هناك اتجاهات إيجابية نحو المشاركة (لدى الأطفال والآباء والأمهات وأعضاء الأسرة)؟ وما أبعاد المشاركة، ومستوياتها ومجالاتها المختلفة؟ وإلى أي مدى تقوم مؤسسات التنشئة الأساسية (الأسرة والمدرسة) بدور في حفز الأطفال على المشاركة؟ وهل هناك دور للمجتمع المدني ووسائل الإعلام في هذا الصدد؟ وما المعوقات التي يضعها السياق الثقافي والاجتماعي، وكيف يمكن التغلب عليها في المستقبل ؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة اعتمدت الدراسة على بيانات وأدوات متعددة. وقد اشتملت البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة على بيانات حول الواقع الديموجرافي للأطفال في الوطن العربي، وبيانات حول الأوضاع القانونية والمؤسسية للطفولة، بالإضافة إلى بيانات ميدانية تم جمعها من خلال أساليب وطرق علمية مختلفة.

وقد وفرت الجهود البحثية لفريق العمل قاعدة ثرية من البيانات والمعلومات والمفاهيم النظرية، مكنت فريق البحث من إعداد تقرير نهائي في ضوء مفهوم المشاركة وقوامه: "إتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن آرائهم أو القيام بعمل بالاشتراك مع الكبار أو بمفردهم كأفراد أو جماعات". وقد قامت الدراسة بعمل محدداته الإجرائية على مستوى الفرد والأسرة والفرد والمجتمع المحلي والمجال الاتصالي العام، وفي ضوء مستويات المشاركة التي تتدرج من مجرد المعرفة إلى الممارسات الفعلية التي يتحمل فيها الأطفال مسئولية أداء أعمال بعينها.

وكان من النتائج المهمة لهذه الدراسة أن الطفل العربي مازال محروماً من حقه في المشاركة. وأن ثمة هوة كبيرة بين المعرفة بالمشاركة والاتجاهات نحوها وبين الممارسات

الفعلية للمشاركة في واقع حياة الطفل. فمازال الطفل العربي يعيش في كنف الأسرة وهيمنة الكبار، ويشكل الكبار عالم الصغار الذي يصنع لهم حياتهم وحدود مشاركتهم، ولا تعد المدرسة العربية بيئة حاضنة للمشاركة تمكن الطفل من القدرة على ممارسة حقه في التعبير عن نفسه وعالمه ومجتمعه، وحقه في تنمية قدرته على النقد والتساؤل وبناء المعرفة. كذلك بينت الدراسة أن المجتمع المدني والإعلام لا يمثلان أيضاً بيئتيْن تربويتيْن تمكينيتيْن لقدرات الطفل على المشاركة في الحياة في كل جوانبها. كما تلعب الثقافة العربية دوراً مؤثراً في إحداث فروق جذرية تؤكد على استمرار التمييز بين الجنسين.

وانطلاقاً من نتائج هذه الدراسة وما يقوم به المجلس في مجال دعم مشاركة الطفل من جهود، فإننا نسعى إلى تبني ومناصرة نموذج جديد في مجال تنشئة الطفل، نموذج يؤكد على أن الطفل العربي قادر على أن يصنع حياته وأن يعيشها بالكامل بحيث تتحقق له كل صور النمو الجسدي والعقلي والوجداني والنفسي. ويعتمد هذا النموذج للتنشئة، الذي نسعى إلى تأسيسه، على تصورات ومبادئ جديدة، لا تعتمد على الإملاء والتلقين وقهر الطفل، بل تعتمد على التعلم الحر النشط والمشاركة الجادة والفعالة للطفل، ويعتمد أيضاً على المرونة وتشجيع المبادرات، والتفاعل الطليق وإثارة وعي الطفل وتنمية قدراته على النقد والإبداع، والتعلم عبر المشاركة، وقبول حق الاختلاف، والإقرار بالتعددية والتنوع، وذلك عبر علاقة تقوم على عدم التمييز بين الأطفال. وإلى جانب ذلك يقوم هذا النموذج الذي نسعى إليه، على نهج الحقوق المتكاملة للطفل، وأن مصلحة الطفل تعلو على جميع المصالح، واحترام حق التواد بين الآباء والأطفال بحيث يؤدي التأثير الذي يمارسه الآباء دوراً إيجابيّاً في عملية التنشئة.

إننا نتطلع إلى نموذج جديد للتنشئة الاجتماعية ليكون منهجاً وأسلوباً وطريقاً نلتزم به لغرس ثقافة المشاركة، حتى تنمو مع الطفل ثقافة راسخة من القيم والسلوكيات التي تعزز بناء المجتمع الديمقراطي الذي نتطلع إليه، والذي يقوم على المواطنة والمشاركة وقبول الآخر والتسامح والقدرة على التعبير وممارسة الحوار الناقد وإدارة الاختلاف وخلق حالة من التوافق الاجتماعي. كما أن هذا النموذج الجديد في التنشئة، في مبادرتنا هذه، يؤكد على أن "المشاركة تعنى الحماية.. وتعنى التنمية"، ولذلك فإن المشاركة بهذا المعنى تصبح جهداً تربويّاً له آلياته وقواعده وأساليبه المرتكزة على الممارسة في كل جوانب حياة الطفل في الأسرة وفي المدرسة وفي الإعلام وفي الحياة العامة.

والمجلس العربي للطفولة والتنمية يدعو كل الشركاء والمعنيين بالتكاتف والعمل معاً من أجل تنمية الطفل العربي، بما يضمن قدرته على المشاركة في عالم جديد تنطلق فيه طاقات الأطفال الكامنة نحو المساهمة في بناء مجتمع عربي جديد – مجتمع المعرفة والتنمية الشاملة والمواطنة.

الطفل العربي أمل ومستقبل بلادنا العربية، وحقه في المشاركة يعنى الحق في الحماية.. ويعني الحق في التنمية في كل مجالاتها، ويعنى الحق في تنشئة إنسانية تدعم الديمقراطية والمواطنة المستنيرة.

أ.د.حسن البيلاوي

أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية

شكر وتقدير

يتقدم المجلس للطفولة والتنمية بكل الاعتزاز والتقدير للدعم المتواصل الذي يقدمه **برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"**. ويشكر **الأستاذ الدكتور / أحمد زايد** الباحث الرئيس للدراسة ولفيف الباحثين العرب الذين عملوا معاً في إنجاز هذه الدراسة المتميزة التي تمثل إضافة نوعية إلى المكتبة العربية في مجال حقوق الطفل العربي.

كما يشكر المجلس الآباء والعاملين في المؤسسات التربوية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الذين تعاونوا مع فريق البحث من منطلق مساندة حق الطفل في المشاركة. والشكر موصول لفريق العمل من الزملاء بالمجلس العربي للطفولة والتنمية الذين قدموا كل التيسيرات الفنية واللوجستية لإنجاز الدراسة.

كل الشكر والتقدير والمحبة للأطفال الأعزاء من البنين والبنات في كل البلاد العربية الذين شاركوا في الدراسة وعبروا بكل وضوح وصراحة وشفافية عن آرائهم وأحلامهم فيما يخصهم من قضايا وموضوعات، ووضعوا بين أيدينا أسباب الهوة بين المعرفة والممارسة الفعلية لحق المشاركة، ذلك الحق الذي نأمل أن يترجم إلى مشاركة فاعلة وإيجابية تسهم في تحقيق المواطنة المستنيرة التي هى أساس تقدم الشعوب.

فريق العمل

المشرف العام والمستشار الأكاديمي للدراسة:

- أ.د. حسن البيلاوي – الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية.

الباحث الرئيس

أ.د. أحمد عبد الله زايد

فريق البحث المركزي

د.منال زكريا حسين، د.منى الحديدى، أ. رشا محمد حسن.

الباحثون القطريون (أبجدياً)

– د. ابتسام ساتى إبراهيم (السودان)،
– أ.د. أحمد عبد الله زايد (مصر).
– د. بيار فلفلى (لبنان).
– د. عبد العزيز الخزاعلة (الأردن).
– د. غازى سدحان (السعودية).
– د. فاطمة الكبيسى (قطر)،
– د. ليلى عبد الرازق (العراق).
– د. محمد جويلى (تونس).

فريق إدخال البيانات والمعالجة الإحصائية

د. خالد عبد الفتاح (التحليل الإحصائي)، أ. سميرة جاد (مراجعة البيانات الميدانية)، أ. أحمد أشرف، أ. شيماء فرغلى، أ.محمد عبد المعز، أ. هدى محمد، أ. وفاء إمام.

فريق العمل بالمجلس العربي للطفولة والتنمية

– م. محمد رضا فوزي، مدير إدارة البحوث والتوثيق وتنمية المعرفة.
- أ. إيمان بهي الدين، مديرة إدارة إعلام الطفولة.
– د. ثائرة شعلان، مديرة إدارة البرامج والمشاريع (سابقاً).
– أ. كمال الفكي، مدير إدارة المشروعات التنموية المكلف.
– أ. مروة هاشم، منسقة إدارة إعلام الطفولة.
– أ. هشام الليثى، محاسب أول ومراجع داخلي
– أ. محمد سعيد، اختصاصي أول الشئون الإدارية (سابقاً).
– أ. إيمان عباس، مساعد فني، إدارة البحوث والتوثيق وتنمية المعرفة.

التحرير والمراجعة

– د. عبد الله عمارة
– أ. أسامه عرابي
– أ. زكريا القاضي

قائمة المحتويات

ملخص الدراسة: 17
الفصل الأول: مشاركة الأطفال في الوطن العربي .. مدخل منهجي 21
الفصل الثاني: الطفولة في الوطن العربي: الواقع الديموجرافي والتشريعي والمؤسسي 69
الفصل الثالث : مشاركة الأطفال بين المعرفة والسلوك من الأبوية إلى الشراكة 123
الفصل الرابع: الأسرة: حقل المشاركة الأول 145
الفصل الخامس: المدرسة العربية وحدود المشاركة 179
الفصل السادس: مشاركة الأطفال بين المجتمع المدني والإعلام 209
الفصل السابع: معوقات المشاركة وأساليب التغلب عليها 233
الفصل الثامن: نحو نموذج بديل في التنشئة الاجتماعية للأطفال 253
المراجع العربية 267
المراجع الإنجليزية 269

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١) استبيان الأطفال 279
ملحق رقم (٢) استبيان الوالدين 291
ملحق رقم (٣) استبيان المؤسسات 301
ملحق رقم (٤) إطار مجموعات النقاش البؤرية 308
ملحق رقم (٥) دليل المقابلة المتعمقة 310

قائمة الجداول

جداول الفصل الأول :

جدول رقم (١-١) تعريف الدول العربية للطفل 31
جدول رقم (١-٢) خصائص عينة الآباء والأمهات 60

جدول رقم (١-٣) توزيع العينة وفقاً لدولة 60
جدول رقم (١-٤) توزيع العينة وفقاً للنوع والدولة 61
جدول رقم (١-٥) توزيع العينة وفقاً لفئات العمر والدولة 61
جدول رقم (١-٦) توزيع عينة الأطفال 63
جدول رقم (١-٧) توزيع العينة وفقاً للدولة 63
جدول رقم (١-٨) توزيع العينة وفقاً للنوع والدولة 64
جدول رقم (١-٩) توزيع العينة وفقاً للمرحلة التعليمية والدولة 64

جداول الفصل الثاني :

جدول رقم (٢-١) الأطفال والشباب المبكر في ثماني دول عربية (نسب مئوية السكان).....73
جدول رقم (٢-٢) مجمل الأوضا ع التعليمية للأطفال في الدول العربية محل الدراسة 74

جداول الفصل الثالث :

جدول رقم (٣-١) الانخراط في الأنشطة وفقاً لمتغيري السن والنوع 132
جدول رقم (٣-٢) مؤشرات العلاقة بعالم الكبار (مع متغير النوع) 137
جدول رقم (٣-٣) مؤشرات العلاقة بعالم الكبار (مع المرحلة التعليمية) 138
جدول رقم (٣-٤) درجة استعداد الآباء والأمهات على مدرج المشاركة 140

جداول الفصل الرابع :

جدول رقم (٤-١) التعليم والسن وتصورات الحوار المثالية داخل الأسرة العربية 150
جدول رقم (٤-٢) وظائف المشاركة كما يراها الآباء والأبناء 153
جدول رقم (٤-٣) مساحة الحوار والاستما ع مع متغيرات النوع والسن والتعليم 157
جدول رقم (٤-٤) مستويات مشاركة الأطفال داخل الأسرة العربية 160
جدول رقم (٤-٥) درجة سما ح الأسرة بإبداء الرأي ودرجة الأخذ به 164
جدول رقم (٤-٦) درجة سما ح الأسرة بإبداء الرأي ودرجة الأخذ به مع متغير النوع 167

جدول رقم (٤-٧) درجة سماح الوالدين بالمشاركة في الأنشطة المنزلية وفقاً لنوع الأبناء 168
جدول رقم (٤-٨) مشاركة الأطفال في إبداء الرأي في بعض الموضوعات الأسرية.....170
جدول رقم (٤-٩) مقارنة بين موقف الآباء والأطفال في الموافقة على درجة السماح بالمشاركة داخل الأسرة 171
جدول رقم (٤-١٠) أهم الموضوعات التي يشارك فيها الأطفال مع متغيري نوع التعليم والسن 172
جدول رقم (٤-١١) الأخذ برأي الأطفال داخل الأسرة 174
جدول رقم (٤-١٢) المشاركة الفعلية للأطفال في الأنشطة داخل الأسرة مع متغير النوع 176

جداول الفصل الخامس :

جدول رقم (٥-١) فوائد المشاركة في المدرسة لدى الآباء والأبناء.....186
جدول رقم (٥-٢) مستويات مشاركة الأطفال داخل المدرسة.....191
جدول رقم (٥-٣) أكثر الأطراف تأثيراً داخل المدرسة في بث المعرفة بحق المشاركة والتشجيع عليها 194
جدول رقم (٥-٤) درجة موافقة الآباء والأمهات على مشاركة الأطفال.....196
جدول رقم (٥-٥) إبداء الأطفال للرأي والأخذ به داخل المدرسة 199
جدول رقم (٥-٦) تأكيد تشجيع المدرسة على الإدلاء بالرأي، والأخذ به مع متغير (المرحلة الدراسية).....202
جدول رقم (٥-٧) مدى المشاركة الفعلية للأطفال في أنشطة المدرسة.....203
جدول رقم (٥-٨) حجم المشاركة في أنشطة المدرسة مع النوع والمرحلة التعليمية.....204

جداول الفصل السادس :

جدول رقم (٦-١) فوائد المشاركة في منظمات وأنشطة المجتمع المدني من وجهة نظر الآباء والأمهات والأطفال 214

جدول رقم (٦-٢) درجة المساعدة التي تقدمها المنظمات والأنشطة للأطفال
كي يعبروا عن آرائهم 215
جدول رقم (٦-٣) دور بعض المنظمات والأنشطة في مساعدة الأطفال
على التعبير عن آرائهم وفقاً لمتغير تعليم الوالدين 217
جدول رقم (٦-٤) الممارسة الفعلية للأنشطة التطوعية من قبل الأطفال 219
جدول رقم (٦-٥) تصورات الوالدين والأطفال حول وظائف البرامج الإعلامية 223
جدول رقم (٦-٦) أكثر المجالات التي تسمح بالمشاركة وفقاً لتصورات الآباء والأطفال 224
جدول رقم (٦-٧) الوسائط الاتصالية ودرجة ومدى الاستفادة
كما يراها كل من الوالدين والأطفال 226
جدول رقم (٦-٨) مستوى المشاركة في المجال الاتصالي العام 228
جدول رقم (٦-٩) مستوى المشاركة في المجال الاتصالي العام
مع تعليم الأم والمرحلة الدراسية 229
جدول رقم (٦-١٠) طريقة المشاركة في وضع الخطط والبرامج
لدى عينة الأطفال 230

جداول الفصل السابع :

جدول رقم (٧-١) عقبات المشاركة من وجهة نظر الوالدين والأطفال 236
جدول رقم (٧-٢) معوقات المشاركة في تصورات الأطفال
وفقاً للنوع والمرحلة الدراسية وتعليم الأم 241
جدول رقم (٧-٣) معوقات المشاركة في تصورات الوالدين
وفقاً للنوع والعمر وتعليم الأم 243

قائمة الأشكال

أشكال الفصل الأول:

شكل رقم (١-١) يوضح مجالات المشاركة ومؤشراتها 39
شكل رقم (١-٢) يوضح نموذج سلم المشاركة لأرنستين 40
شكل رقم (١-٣) يوضح نموذج روجر هارت حول المشاركة 42
شكل رقم (١-٤) يوضح نموذج شاير 45
شكل رقم (١-٥) يوضح نموذج كيربى 47
شكل رقم (١-٦) يوضح مجالات الدراسة ومستوياتها 48
شكل رقم (١-٧) توزيع العينة وفقاً لتعليم الزوج والزوجة 62
شكل رقم (١-٨) توزيع العينة وفقاً لتعليم الأم والأب 65

أشكال الفصل الثامن:

شكل رقم (٨-١) تضييق حدود المشاركة 257

ملخص الدراسة

إذا كان توسيع فرص الاختيار والمشاركة يستهدف كل البشر فى عمليات التنمية الإنسانية، فإن الأطفال هم الذين سيشكلون مجتمع المستقبل. ومن ثم، فإن الاتجاه إليهم بالعناية والرعاية العقلية والنفسية والاجتماعية هو أحد الأركان الأساسية لبناء التنمية الإنسانية. ولا يمكن خلق الفرص أمام الأجيال القادمة دون أن يكون لهذه الأجيال دور فى صناعة حياتهم. ولعل هذا هو السبب فى أن تتجه جهود المنظمات الدولية نحو التأكيد على حقوق الأطفال وحمايتهم،والنظر إلى حقوق الطفل باعتبارها حقوقًا غير قابلة للتجزئة والانتقاء، وهى حقوق كونية وعامة وموحدة ومترابطة. وقد توجت هذه الجهود بإصدار الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩.

وقد انعكست هذه الاهتمامات الجديدة فى الوطن العربى منذ أن عُقد المؤتمر العربى الأول رفيع المستوى حول الطفولة، والذى عقدته جامعة الدول العربية فى تونس عام ١٩٩٢؛ حيث تم الاتفاق على أول خطة عربية. واستمرت من خلال جهود عربية وقطرية. غير أن جهود المجلس العربى للطفولة والتنمية انصبت منذ تأسيسه عام ١٩٨٧ على العمل على حماية حقوق الطفل العربي، ورفع مستوى الوعى بهذه الحقوق. وكانت مبادرة "منتدى المجتمع المدنى العربى للطفولة"، والتى بدأت عام ٢٠٠١، أحد هذه الجهود التى تؤكد على دور المجتمع المدنى العربى بوصفه شريكاً أصيلاً فى جهود التنمية للنهوض بأوضاع الطفولة. ولأن المنتدى يقوم فى الأساس على فكرة تعميق مشاركة الأطفال فى الوطن العربى فى صناعة القرارات المتصلة بحياتهم، وعلى فكرة أن الحماية الأساسية لحقوق الطفل تأتى من خلال منحه مزيداً من المشاركة، فقد آثر أن يقدم فى هذا المنتدى الرابع هذه الدراسة حول مشاركة الأطفال فى الوطن العربي، والتى أنجزها فريق عمل من الباحثين العرب فى ثمانى دول عربية بهدف الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما واقع الطفولة فى وطننا العربي؟ وإلى أى مدى طورت البلدان العربية أطراً تشريعية لحماية الأطفال؟ وهل هناك اتجاهات إيجابية نحو المشاركة (لدى الأطفال والآباء والأمهات)؟ وما أبعاد المشاركة، ومستوياتها ومجالاتها المختلفة؟ وإلى أى مدى تقوم مؤسسات التنشئة الأساسية (الأسرة والمدرسة) بدور فى حفز الأطفال على المشاركة؟ وهل هناك دور للمجتمع المدنى ووسائل الإعلام فى هذا الصدد؟ وما المعوقات التى يضعها السياق الثقافى والاجتماعي، وكيف يمكن التغلب عليها فى المستقبل؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمدت الدراسة على بيانات متعددة المصادر وفرها فريق عمل تمَّ تكوينه من كل الدول الثمانى التى غطتها الدراسة وهى: الأردن، تونس، السعودية، السودان،العراق، قطر، لبنان، مصر. ومن خلال فريق عمل مركزى اضطلع بالتخطيط للدراسة وصياغة أدواتها وكتابة تقريرها النهائى . وقد اشتملت البيانات التى اعتمدت عليها الدراسة على بيانات حول الواقع الديموجرافى للأطفال فى الوطن العربي، وبيانات حول الأوضاع القانونية والمؤسسية للطفولة، بالإضافة إلى بيانات ميدانية تمَّ جمعها من خلال ثلاثة استبيانات؛ طبق الاستبيان الأول على عينة من الأطفال فى المرحلة العمرية من ٨ سنوات حتى ١٧ سنة، قوامها ٢٠٦٤ مفردة، وطبق الثانى على عينة من الآباء والأمهات قوامها ١٨٢٤ مفردة، وطبق الثالث على عدد من المؤسسات العاملة فى مجال الطفولة (مدنية وحكومية) بواقع ١٠ مؤسسات من كل قطر عربى من الأقطار التى غطتها الدراسة. هذا بجانب الاعتماد على بيانات كيفية تمَّ الحصول عليها من خلال جلسات مناقشات بؤرية مع الأطفال، ومقابلات متعمقة مع العاملين فى المجتمع المدنى والمؤسسات التربوية والإعلامية.

وقد وفرت هذه البيانات قاعدة ثرية مكنت فريق البحث من إعداد تقرير نهائى فى ضوء مفهوم المشاركة (إتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن آرائهم، وتمكينهم من التأثير فى القضايا التى تمس حياتهم من خلال الإعلان عن آرائهم، أو الاشتراك مع الكبار أو بمفردهم أو فى جماعات)، ومحدداته الإجرائية على مستوى الفرد والأسرة والمدرسة والمجتمع المدنى والمجال الاتصالى العام، وفى ضوء مستويات المشاركة التى تتدرج من مجرد المعرفة إلى الممارسات الفعلية التى يتحمل فيها الأطفال مسئولية أداء أعمال بعينها .

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة التى يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ثمة هوة بين المعرفة بالمشاركة والاتجاهات نحوها، وبين الممارسات الفعلية للمشاركة.
- لا تزال المشاركة تمارس فى كنف الأسرة الأبوية والهيمنة الذكورية مع الأخذ فى الاعتبار أن التعليم يساهم – وإن كان ذلك بقدر طفيف– فى تغيير هذا الوضع.
- لا يزال الأطفال يعيشون فى عالم الكبار، ويشكل هذا العالم بالنسبة إليهم العالم الذى يصنع لهم حياتهم وإطار فعلهم؛ وبالتالى فهو عالم غامض ومخيف أحياناً.
- يقل مستوى المشاركة كلما ارتفعنا من مجرد المعرفة والاتجاهات إلى التشجيع على إبداء الرأى، فإبداء الرأي، فالأخذ به، فالممارسة التى تكشف عن تحمل المسئولية.
- يقل مستوى المشاركة كلما خرجنا من دائرة الأسرة إلى دائرة المدرسة فدائرة المجتمع المدني، وفى كل المجالات ثمة عين حارسة وأطر جامدة.
- ما تزال الأسرة العربية هى المكان الأول الذى يمكن للطفل فيه أن يشارك مشاركة إيجابية وفعالة.
- لا تعد المدرسة العربية بيئة حاضنة للمشاركة، فهى لا توفر ظروفاً مواتية لها، وهى إن شجعت عليها فلا تعكسها فى ممارسات فعلية.
- لا يلعب المجتمع المدنى والإعلام دوراً كبيراً فى دعم المشاركة أو تفعيلها، فما يزال المجتمع المدنى أسير كوابح قانونية وبيروقراطية، ولا يزال الإعلام موجهاً ومتناقضاً.
- تعكس المشاركة فى مستوياتها المختلفة فروقاً جندرية تؤكد استمرار ثقافة تمييزية بين الجنسين.

الفصل الأول

مشاركة الأطفال فى الوطن العربي

مدخل منهجي

مشاركة الأطفال فى الوطن العربي
مدخل منهجي

مدخل إلى المشكلة

يُعد الإنسان– الفرد الذى يعيش فاعلا فى جماعة ومجتمع– الركيزة الأساسية للنهضة والتقدم. ولذلك فإن الرؤى التنموية المعاصرة تركز بالأساس على تنمية البشر، انطلاقا من أن تنمية الإنسان ترفع قدرته على الاختيار وتوسع من فرصه فى الحياة. وقد تمَّ إدراك هذه الحقيقة بجلاء فى خطاب التنمية العربى حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٢ على أن التنمية الإنسانية هى "تنمية الناس، من أجل الناس، ومن قِبل الناس" (ص ٨). وربط التقرير بين التنمية والمشاركة، "فلابد أن يكون لمشاركة الناس دور رئيس فى تطورهم" (ص٨). كما أكد التقرير على أن "التنمية الإنسانية هى توسيع لخيارات البشر" (ص ١٣). وإذا كان توسيع فرص الاختيار والمشاركة يستهدف كل البشر فى عمليات التنمية الإنسانية، فإن الأطفال هم من سيشكلون مجتمع المستقبل. ومن ثم فإن التوجه إليهم بالعناية والرعاية العقلية والنفسية والاجتماعية هو أحد الأركان الأساسية لبناء التنمية الإنسانية. ولا يمكن خلق الفرص أمام الأجيال القادمة دون أن يكون لهذه الأجيال دور فى صناعة حياتهم. ولعل هذا هو السبب فى أن تتجه جهود المنظمات الدولية نحو التأكيد على حقوق الأطفال وحمايتهم،والنظر إلى حقوق الطفل باعتبارها حقوقا غير قابلة للتجزئة ولا للانتقاء، وأنها حقوق كونية وعامة وموحدة

إطار رقم (١-١)

إن القدرة على الاختيار هى التى تجعل الإنسان قادرا على المشاركة، وإن المشاركة توسع من قدرته على الاختيار. فالبشر هم الثروة الحقيقية التى تهدف التنمية من أجلهم إلى خلق بيئة مواتية لتوسيع الخيارات، فى ظل الحرية وضمان احترام الحقوق واحترام الكرامة الإنسانية .

تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢.

ومترابطة. وقد توجت هذه الجهود بإصدار الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩. ولم تألُ المنظمات الدولية جهدا فى التأكيد الدائم على حق الطفل فى المشاركة. ويعد تقرير اليونيسف عن حالة الأطفال فى العالم الصادر عام ٢٠٠٣ من أكثر الوثائق التى دعت إلى التأكيد على أهمية المشاركة ،من منطلق أن تعلم الديمقراطية (احترام البشر والتنوع والمشاركة) يجب أن يكون فى مقدمة القيم التى يتعلمها الطفل، وأن انخراط الأطفال فى الحياة والمشاركة فيها منذ الصغر يفتح أمامهم الفرص لمزيد من المشاركة فى مستقبل حياتهم. ومن هذا المنطلق، أكد التقرير على أهمية اعتماد منهج التعلم النشط، وأهمية الاستماع إلى الأطفال، مع التأكيد على أن مشاركة الأطفال تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤية وتفهم الكبار المسئولين عن تنشئتهم، وأن مشاركة الأطفال جزء لا يتجزأ من توفير الحماية لهم (Unicef, 2003). ولم يعد الطفل فى ضوء هذا الفهم مفعولا به، بل أضحي فاعلا قادرا على أن يصنع حياته وأن يعيشها بالكامل، بحيث تتحقق له كل صور النمو الجسدى والعقلى والوجدانى والنفسي. وقد انبثق عن هذا الفكر الجديد مفهوم جديد للتنشئة الاجتماعية يعتمد على تصورات ومبادئ جديدة، لا تعتمد على الإملاء والشدة، بل تعتمد على التعلم الحر والنشط والمشاركة. ويعتمد هذا النموذج فى التنشئة على المرونة وتشجيع المبادرات، والتفاعل الطلق، والتعلم عبر المشاركة، وقبول حق الاختلاف، والإقرار بالتعددية والتنوع، وذلك عبر علاقة تقوم على عدم التمييز بين الأطفال، وأن مصلحة الطفل تعلو على جميع المصالح، واحترام حق التواد Attachment بين الوالدين والأطفال بحيث يؤدى التأثير الذى يمارسه الوالدان دورا إيجابيّاً فى عملية التنشئة (Richters and Waters, 1991: 185-214).

وقد انعكست هذه الاهتمامات الجديدة فى الوطن العربى منذ أن عُقد المؤتمر العربى الأول رفيع المستوى حول الطفولة، والذى عقدته جامعة الدول العربية فى تونس عام ١٩٩٢؛ حيث تم الاتفاق على أول خطة عربية تهدف إلى تركيز الجهود على تحقيق الأهداف العالمية للطفولة بحلول عام ٢٠٠٠. وبانتهاء هذه الحقبة، كان لابد من التشاور حول حجم الإنجاز ومشكلاته. وهكذا عقدت سلسلة من المنتديات، منها مؤتمر لليافعين فى عمان عام ٢٠٠٠، أعقبه منتدى للمجتمع المدنى بالرباط عام ٢٠٠١، وندوة للخبراء فى بيروت، ثم عقد المؤتمر العربى رفيع المستوى الثانى حول حقوق الطفل ،بمقر الجامعة العربية، كما دعت المغرب إلي مؤتمر عربى إفريقى لوزراء المالية حول كيفية توجيه الميزانيات للاستثمار فى

الطفولة؛ بوصفها أحد أعلى معدلات العائد الاقتصادى للدول. وتواصلت هذه المشاورات عقب الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول الطفولة عام ٢٠٠٢؛ حيث عقد المؤتمر العربى رفيع المستوى الثالث حول حقوق الطفل فى تونس عام ٢٠٠٤، والذى تمَّ فيه إقرار الخطة العربية الثانية للطفولة باعتبارها التزاما عربيّاً بتكريس حقوق الطفل وتفعيلها، وإطاراً استرشاديّاً فى وضع أو مراجعة الخطط الوطنية فى مجال الطفولة. وقد بدأ العمل على إعداد هذه الخطة العشرية مع بدايات الألفية الثالثة مواكبا التحركات الدولية لإقرار "وثيقة عالم جدير بالأطفال"، انعكاسا للمبادرات العربية التى تمثلت فى العديد من الوثائق المرجعية ومنها الإطار العربى لحقوق الطفل (٢٠٠١)، وإعلان القاهرة حول "عالم عربى جدير بالأطفال" لتفعيل آليات العمل العربى المشترك من أجل الطفولة (٢٠٠١). واستكمالا للجهود العربية التى بذلت على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين فى هذا المجال، عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المؤتمر العربى الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل فى إطار التقييم المرحلى للخطة العربية الثانية للطفولة (٢٠٠٤ – ٢٠١٥)، وذلك فى مدينة مراكش بالمملكة المغربية فى ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٠. وكانت محصلة هذه الجهود التوصل إلي اتفاق عربى عام، والتزام سياسى معلن، بتحقيق أهداف محددة زمنيّا لصالح الأطفال. وقد انعكست هذه الاهتمامات الجديدة فى الوطن العربى فى جهود المجلس العربى للطفولة منذ تأسيسه عام ١٩٨٧ فى العمل على حماية حقوق الطفل العربي، ورفع مستوى الوعى بهذه الحقوق. وكانت مبادرة "منتدى المجتمع المدنى العربى للطفولة"، والتى بدأت عام ٢٠٠١، أحد هذه الجهود التى تؤكد على دور المجتمع المدنى العربى بوصفه شريكا أصيلا فى جهود التنمية للنهوض بأوضا ع الطفولة.

والحقيقة أن الاطلاع على التقارير الدولية والعربية يكشف اهتماما كبيرا بهذا الموضوع، بل إن صورة الأطفال تبدو وردية جميلة عندما تأتي على مثل هذا النحو المثالي. ولكن هناك حقائق كثيرة عن الأطفال فى العالم تجعل هذه الصورة المثالية تتقهقر إلى الوراء قليلا؛ ففى عام ٢٠١٠، توفىَ حوالى ٨ ملايين طفل قبل بلوغهم سن الخامسة (اليونيسف، ٢٠١٢ :٤)، كما يبلغ عدد الأشخاص المنخرطين فى العمل القسرى نتيجة تعرضهم للاتجار حوالى ٢,٥ مليون شخص، يشكل الأطفال نسبة تتراوح بين ٢٢٪ و٥٠٪ من بينهم، وحتى فى غياب حالات الاتجار، فإن الكثير من الأطفال يضطرون إلى العمل من أجل البقاء على قيد الحياة.،

وتشير التقديرات على مستوى العالم أيضاً إلى أن حوالى ٢١٥ مليون فتى وفتاة تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٧ سنة كانوا منخرطين فى العمالة فى عام ٢٠٠٨ ،منهم ١١٥ مليونا كانوا يقومون بأعمال خطرة (ILO,2010)، وحسب أحد التقديرات فإن أكثر من ٢٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة فى البلدان النامية يفشلون فى تحقيق كامل إمكاناتهم فى التنمية المعرفية (Grantham-McGregor, 2007: 60-70). ولا تزال هناك تحديات خطيرة إذ يموت كل عام أكثر من ١٠ ملايين طفل ؛ ولا يزال ١٠٠ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس (٦٠ فى المائة منهم من البنات)؛ وهناك ملايين أخرى تتلقى التعليم على أيدى مدرسين غير مدربين ولا يتقاضون أجورا كافية ،ويتلقى أطفال آخرون دراستهم فى غرف دراسية مكتظة بالتلاميذ وغير صحية وغير مجهزة بالمعدات الكافية. ولا يكمل ثلث الأطفال فى العالم خمس سنوات من الدراسة وهى الحد الأدنى اللازم للإلمام الأساسى بالقراءة والكتابة. ويعانى ١٥٠ مليون طفل من سوء التغذية؛ كما يتفشى فيروس نقص المناعة البشريــة والإيدز بســرعة تنذر بكارثة، ولا تــزال معدلات الفقر والاستبعاد والتمييز متصاعدة، وكذلك عدم كفاية الاستثمار فى الخدمات الاجتماعية، كما أن عبء الديون والنفقات العسكرية وعدم استخدام الموارد بكفاءة يمكن أن يعرقل، ضمن عوامل أخرى، الجهود الوطنية المبذولة للقضاء على الفقر وكفالة رفاه الأطفال (اليونيسف: ١٨، ٢٠٠٨).

وإذا ما وضعنا الصورة المثالية التى تظهر فى أذهاننا ونحن نقرأ عن حماية حقوق الأطفال والمشاركة، وقارناها بهذه الحقائق المريرة حول ظلم الأطفال، وجدنا أنه من الضرورة بمكان البحث وتحليل واقع الطفل والطفولة فى كل بلد عربى، ولا سيما الاهتمام بموضوع مشاركة الأطفال فى البلدان العربية للتعرّف وبعمق وعن قرب على أفكارهم وأولوياتهم ومبادراتهم تجاه احتياجاتهم، وفحص إمكانية مساهمتهم لإحداث تغييرات إيجابية فى حياتهم، على اعتبار أن عمليات التنمية تكون أكثر فائدة وديمومة وفاعلية عندما يشارك المستفيدون فى عملياتها كافة، من تخطيط وتنفيذ وتقييم ومراقبة ومراجعة وإعادة بناء. وربما يثير كل ذلك فى أذهاننا أسئلة مهمة تشكل صلب الإشكالية فى هذا البحث: ما واقع الطفولة فى وطننا العربي؟ وإلى أي مدى طورت البلدان العربية أطرا تشريعية لحماية الأطفال؟ وهل هناك اتجاهات إيجابية نحو المشاركة (لدى الأطفال والوالدين)؟ وما أبعاد هذه المشاركة، ومستوياتها ومجالاتها المختلفة؟ وإلى أى مدى تلعب مؤسسات

التنشئة الأساسية (الأسرة والمدرسة) دورا فى حفز الأطفال على المشاركة ؟ وهل هناك دور للمجتمع المدنى ووسائل الإعلام فى هذا الصدد؟ وما المعوقات التى يضعها السياق الثقافى والاجتماعي؛ وكيف يمكن التغلب على هذه العقبات فى المستقبل؟

١- مبررات الدراسة

يتمثل مبدأ الحق فى المشاركة، وهو أحد المبادئ الأربعة الأساسية التى ترتكز عليها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل،يتمثل فى حصول الطفل على المعلومات التى تمكنه من تكوين آرائه الخاصة، والتعبير عنها، والاستماع إليه فى جميع المسائل المتعلقة به بما فيها الإجراءات القضائية والإدارية، وذلك باعتبار أن الأطفال مواطنون فاعلون فى المجتمع ولهم حقوق وواجبات (Hanne Warming,2011). وتساهم مشاركة الأطفال فى تنمية ذواتهم، وتكسبهم الثقة، وتدعم اتخاذ القرارات لصالحهم، خصوصاً إذا استندت إلى احتياجاتهم واهتماماتهم، والآراء الناتجة عن تجاربهم المباشرة. كما أن تعبير الأطفال عن آرائهم يعد أداة قوية لمواجهة العنف والإساءة والتمييز، وجميع أشكال الانتهاكات والاستغلال بكل أنواعه. إلا أن كفالة هذا الحق تكتنفه تعقيدات ونظرة تقليدية وثقافات تشكل تحديا لوضع الأطفال فى معظم مجتمعات العالم .فمشاركة الأطفال– فى العديد من الأحيان – لا تعدو كونها محاولة لإشراك الأطفال فى بعض الفعاليات، ولم يتم تأطيرها لتصبح نهج عمل بمشاركة الأطفال في اتخاذ القرار وتمكينهم لضمان ترسيخ حقوقهم. وإعمالها. ولذا فإنه من النادر رؤية أطفال يشاركون بفاعلية فى التخطيط والتنفيذ والتقييم للمشاريع والبرامج التى تستهدفهم. فحماية الأطفال تعتبر موضوعا للناضجين المهتمين بتأمين الحماية للأطفال؛ باعتبارهم في حاجة

إطار رقم (١-٢)

إن إعداد جيل جديد قادرٍ على القيادة، يثق بنفسه ويعبر عن آرائه بحرية ويشارك فى القرارات التى تخصه وتؤثر فى حياته ويتحدى العقبات التى تعترض طريق نهضة وبناء أمته لهو هدف رئيس ضرورى فى تربية النشء،فينبغى تمكين الأطفال،بمن فيهم اليافعون من ممارسة حقهم فى التعبير عن آرائهم بحرية وفق قدراتهم المتنامية،وبناء ثقتهم بأنفسهم،واكتساب المعارف، ويجب احترام حق الأطفال فى التعبير عن أنفسهم بحرية وتعزيز هذا الحق، وأخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار فى جميع المسائل التى تخصهم.

إلي الحماية وليسوا فاعلين اجتماعيين. وقد ساهم تنميط الأطفال، باعتبارهم أضعف فئات المجتمع، فى تعزيز هذا الاتجاه، كما ساهم أيضا فى إظهار صورة الأطفال ضحايا للظروف المحيطة بهم، وليسوا أصحاب حقوق. ومن ناحية أخرى، تظهر التجارب العملية أن معظم البرامج الموجهة لحل مشكلات الأطفال فى العالم العربى يتم التخطيط لها دون مشاركة الأطفال أو الأخذ بوجهة نظرهم، حيث لاتتم استشارتهم عند عملية تحديد الاحتياجات ولا حتى عند تقييم البرامج، وبالتالى يحرم الأطفال من حقهم فى المشاركة وإبداء الرأى فيما يقدم لهم من برامج.

إن العمل على إعداد جيل جديد يثق بنفسه ويعبر عن آرائه بحرية ويشارك فى القرارات التى تخصه وتؤثر فى حياته ويتحدى العقبات التى تعترض طريق نهضة وبناء أمته، لهو هدف رئيس ضرورى فى تربية النشء، فينبغى تمكين الأطفال، بمن فيهم اليافعون من ممارسة حقهم فى التعبير عن آرائهم بحرية وفق قدراتهم المتنامية، وبناء ثقتهم بأنفسهم. ويجب احترام حق الأطفال فى التعبير عن أنفسهم بحرية وتعزيز هذا الحق، وأخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار فى جميع المسائل التى تخصهم عن طريق إعطاء آراء الأطفال حق قدرها تبعا لسن الطفل ودرجة نضجه. ويجب رعاية طاقات الأطفال والشباب وقدراتهم الإبداعية؛ حتى يتمكنوا من المشاركة الفعالة فى تشكيل بيئاتهم ومجتمعاتهم والعالم الذى سيرثونه. ويحتاج الأطفال إلى اهتمام ودعم من أجل بناء الثقة بالنفس والاستعداد للاضطلاع بالمسئولية (اليونيسف، ٢٠٠٨: ٢٤). ومن ثم يجب أن نهيئ الطفل لكى يتعامل مع المتغيرات العالمية التى تتمثل فى تكنولوجيا متطورة تربطه بأصقا ع العالم وثقافة الحرية التى يجب أن يعيشها الآن وكذلك المواطنة العالمية التى تجاوزت الهوية المحلية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال مشاركة الطفل مشاركة حقيقية تفتح له الأبواب وتحقق له المواطنة المستنيرة القادرة على صنع النهضة الحداثية فى أوطاننا العربية. فالاستثمار فى الأطفال يؤدى إلى إحداث نهضة مستدامة فى الدول العربية.

٢- أهداف الدراسة :

- إلقاء الضوء على الواقع الديموجرافى للطفولة والأطفال فى البلدان العربية بشكل عام، والأقطار محل الدراسة بشكل خاص .

- إلقاء الضوء على الواقع التشريعى والاجتماعى لمشاركة الأطفال وحمايتهم فى الوطن العربي.
- التعرف على حجم المعرفة بالأبعاد المختلفة للمشاركة بما فى ذلك المعرفة بالاتفاقات الدولية (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) لدى الوالدين والأبناء. والطريقة التى ينظر بها الكبار والصغار إلى المشاركة، وإلي حدود مسئولية الوالدين والأبناء، والكيفية التى تنعكس بها هذه الاتجاهات فى استعدادات واقعية للدخول فى ممارسات فعلية للمشاركة.
- التعرف على اتجاهات الوالدين والأبناء ومؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات المعنية بالطفولة نحو قضية مشاركة الأطفال.
- التعرف على واقع مشاركة الأطفال داخل الأسرة العربية من خلال الكشف عن توجهات الآباء والأمهات الإيجابية نحو الصورة المثالية للحوار والشراكة، والفوائد المرجوة منها داخل الأسرة، ومدى انعكاسها فى الواقع بحيث يشعر الأبناء بوجودها.
- التعرف على تجليات المشاركة أو مؤشراتها داخل الأسرة كما يخبر عنها الآباء والأمهات، وكما يخبر عنها الأبناء.
- التعرف على طبيعة البيئة المدرسية، ودورها فى تفعيل المشاركة أو تكبيلها.
- الكشف عن دور المدرسة فى حماية حقوق الأطفال فى المشاركة، ومستويات المشاركة التى تسمح بها، ورؤية الأطفال والوالدين لدور المدرسة فى تفعيل مشاركة الأطفال وحماية حقوقهم .
- التعرف على دور وسائل الإعلام المختلفة "المقروءة والمسموعة والمكتوبة" فى تفعيل حق المشاركة لدى الأطفال.
- التعرف على دور وإسهامات المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية الناشطة فى مجال حقوق الطفل، فى البلدان العربية– محل الدراسة، فى تفعيل مشاركة الأطفال.
- التعرف على علاقة مشاركة الأطفال بقدرتهم على معرفة حقوقهم وحماية أنفسهم من المخاطر والعنف والاستغلال.
- التعرف على أهم المعوقات التى تحول دون تفعيل حق مشاركة الأطفال.
- التعرف على شروط ومحفزات تفعيل مشاركة الأطفال فى مجتمعاتهم.

٣- مفاهيم الدراسة:

أ - مفهوم الطفل:

تميل معظم التشريعات العربية إلى الاتفاق علي تعريف الطفل فى ضوء معيار السن، على أن الطفل هو من يقع فى المرحلة العمرية أقل من ١٨ سنة (انظر الجدول رقم ١-١). ويعد إعطاء تعريف للطفل أمراً أساسيّاً، إلا أن هذا التعريف ليس له وجه واحد بل عدة أوجه تجعلنا نتساءل عن أى مستوى سنعرِّف الطفل: فهل سنعرفه من منطلق علم النفس، أى دراسة شخصية هذا الطفل ومدى قابليتها لتسلسل الأحداث وقدرته على فهم المشاركة، أم من منطلق بيولوجى يركز على جسم الطفل وبنيته التى تسمح له بالمشاركة الفعلية ، أم من خلال النظرة الفلسفية المعتمدة على مدى عمق الوعى لدى الطفل وقدرته على تحمل المسئولية؟ وأمام تعدد هذه المقاييس، كان من الضرورى إيجاد مقياس موحد لوضع تعريف للطفل. وقد أجمع الباحثون على أن السن هي أفضل مقياس لتحديد مفهوم الطفل. وإن اتفقت جُلّ الدول على هذا المقياس لتعريف الطفل، فإنها اختلفت من حيث تحديد السن المضبوطة حيث تتباين هذه السن من بلد إلى آخر.

وتنص المادة (١) من اتفاقية حقوق الطفل على أنه "لأغراض هذه الاتفاقية، يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". وواضح من العمل الذى أنجزته لجنة حقوق الطفل، وهى الهيئة التى أُنشئت بموجب الاتفاقية لرصد تنفيذها، أن تحديد سن أدنى، لأغراض منها الزواج والعمالة يجب أن يحترم الاتفاقية ككل وخصوصاً المبدأ الأساسى المتمثل فى المصالح الفضلى للطفل ومبدأ عدم التمييز) المفوضية السامية لحقوق الإنسان،٢٠٠٣ : ٤٧١). ويستخدم الباحثون مصطلح الأطفال وصغار السن بنفس المعنى تقريباً، إلا أن ثمة إجماعاً على أن مفهوم الطفل child يستخدم للدلالة على من هم أقل من ١٢ سنة، ويستخدم مفهوم صغار السن (الشباب/ اليافعين) young people للدلالة على أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٨ سنة (Williams E.,2004 :6) .

جدول رقم (١-١)

تعريف الدول العربية للطفل

الدولة	التعريف
الأردن ١٩٩٨	– من أكمل ٧ سنوات ولم يكمل بعد ١٢ سنة (المادة ٢ من قانون المسئولية الجنائية). – استخدم قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ تعبير الحدث فى أحكامه الخاصة بعمل الأطفال؛ حيث عرفت المادة الثانية منه الحدث بأنه" كل شخص كان ذكرا أو أنثى بلغ السابعة من عمره ولم يبلغ الثامنة عشرة".
تونس ٢٠٠٢	عُرِّف الطفل بالفصل الثالث من مجلة حماية الطفل بكونه" كل إنسان عمره أقل من ثمانية عشر عاما ولم يبلغ الرشد بمقتضى أحكام خاصة".
السعودية ٢٠٠١	كل إنسان أقل من ١٨ سنة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك، طبقا للقانون المنطبق على الطفل. حتى سن ٧ سنوات: لا يكون مسئولا، من تتراوح سنه بين ٧ و ١٠ سنوات،و يعتبر شخصاً رشيداً. وكل من تتراوح سنة بين ١٠و ١٥ سنة يتم مساءلته ،ولكن القَيّم يكون ملزماً برعايته/ برعايتها. من ١٥ إلى ١٨ سنة : يساءل الطفل عن أخطائه. يعرِّف قانون العقوبات الحدث بأنه كل من كان أقل من ١٨ سنة.
السودان ٢٠٠٢	يطبق تعبير الأطفال من الميلاد إلى البلوغ، هذا البلوغ الذى ينهى مرحلة الطفولة بشواهد بدنية. الأشخاص فى سن ١٨ سنة أكفاء تماما لممارسة الحقوق المدنية (قانون المعاملات المدنية لسنة ١٩٨٤) . يعرِّف قانون العمل الشخص الصغير بأنه من يقل عمره عن ١٦ سنة.
العراق ١٩٩٨	الطفل هو من كان أقل من ١٨ سنة (القانون المدنى العراقي). قانون رفاه الحدث ٧٦ لسنة ١٩٨٣ يعرف الصغير بأنه "أقل من ٩ سنوات " ،والحدث "فوق ٩ سنوات حتى أقل من ١٨ سنة " ،وقبل المراهق " فوق ٩ سنوات حتى أقل من ١٥ سنة"، والمراهق "أكثر من ١٥ سنة حتى أقل من ١٨ سنة " .

قطر ٢٠٠١	الطفل هو أى شخص أقل من ١٨ سنة . لا مسئولية جنائية على الطفل أقل من ٧ سنوات (قانون الأحداث لسنة ١٩٩٤، المادة ١).
لبنان ٢٠٠٢	لا توجد نصوص قانونية منفصلة تحدد الطفولة؛ هناك تعريف غير مباشر فى قانون الرسوم والعقود لمواد ٢١٥، ٢١٨ ،باعتبار أن الشخص المرتبط بالتزام تعاقدى ينبغى أن يكون عمره ١٨ سنة . لكن القانون نفسه يميز بين الصغير القادر على التمييز والصغير غير القادر على التمييز ؛ وعادة ما ينتظر أن يكون قد بلغ سن ١٥ طبقا للعرف، وبخلاف ذلك فليس هناك تحديد فى القانون المدني. لا يتمتع المواطن بحق التصويت حتى يبلغ ٢١ سنة، سن الرشد السياسية،أما سن الرشد المدنية فهى ١٨ سنة. حظر الإجهاض ينطوى على أن تعريف الطفولة يبدأ فى مرحلة الحمل . تبدأ سن المسئولية الجنائية من السابعة من العمر. يعرِّف قانون العقوبات المادة ٣١ من المرسوم ١٢١ الحدث بأنه "أى ذكر أو أنثى فوق ٧ سنوات وأقل من ١٢ سنة، والمراهق هو أى ذكر/أنثى فوق ١٢ سنة وأقل من ١٥ سنة؛ والشاب هو أى ذكر/أنثى يبلغ عمره /عمرها ١٨ سنة".
مصر ٢٠٠١	الطفل هو دون سن ١٨ سنة) قانون الطفل المصرى لسنة ١٩٩٦، مادة ٢). الحقوق المدنية والقانونية والتجارية تبدأ فى سن ٢١ سنة. الشخص فوق ١٨ سنة يمكنه ممارسة الحقوق السياسية ويصلح للخدمة العسكرية الإجبارية. الطفل أقل من ٧ سنوات لا يكون مسئولاً جنائيّاً (مادة ٩٤).

وتستند الدراسة الحالية إلى تعريف إجرائى لمفهوم الطفل باعتباره ـ وفقا لاتفاقية حقوق الطفل والتشريعات العربية ـ كل طفلٍ لا يتجاوز ١٨ سنة. ونظرا إلي اعتبارات عملية خاصة بتطبيق أدوات البحث، ومراعاة الفهم الكامل من قبل الأطفال لطبيعة الأسئلة، فقد تمَّ التطبيق على الأطفال فى المرحلة العمرية من ٨ سنوات حتى ١٧ سنة.

ب. مفهوم مشاركة الأطفال :

تختلف معانى المشاركة باختلاف القائمين على تعريف هذا المفهوم، وباختلاف السياقات التى يتم تناول الموضوع فى ضوئها؛ حيث أكد عديد من الدراسات أن مدلول المشاركة

يختلف باختلاف الإطار الثقافي، والعمر، والنوع، والظروف الاجتماعية والسياسية، والفرص والموارد المتاحة، وأهداف المشاركين (Chawla,L.,2001:1). وقد ترسخ مفهوم مشاركة الأطفال خلال الأعوام القليلة الماضية على مستوى الفهم والممارسة فى ذهن الحقوقيين والمهنيين والعاملين فى صياغة الخطط الوطنية، ومقدِّمى التقارير والباحثين والدارسين، ليعبِّر عن تضمين وجهة نظر الأطفال فى قضاياهم ومشكلاتهم وتطلعاتهم ومستقبلهم وأولوياتهم واحتياجاتهم، وفى المعلومات التى تتحدث عنهم، وتعزيز قدراتهم وتمكينهم من التأثير فى القرارات التى تمسهم، لضمان عالم أكثر إيجابية تجاههم وجدير بهم بحقّ؛ وذلك انطلاقا من التعامل مع الأطفال على أنهم شركاء فى التغيير والتنمية وأصحاب حقوق، وليسوا موضوعاً للإشفاق ولا للإحسان (اليونيسف ،٢٠٠٩ :٣٢) . وعلى الرغم من التنوع والتعدد فى النظر إلى المفهوم ودلالاته،فإنه يمكن تحديد الأبعاد الأساسية للمفهوم على النحو التالى:

ب -١ المشاركة من الناحية اللغوية :

تشتق كلمة "مشاركة" من الفعل "شرك" أى جعلهم شركاء، ويقال: اشترك الرجلان، أى كان كل منهما شريكا للآخر. والشراكة عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، ويقال:اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر. والشرك كالشريك، والجمع أشراك وشركاء، ويقال شريك: وإشراك، وشاركت فلانا: أى صرت شريكه. واشتركنا وتشاركنا فى كذا وشاركته فى البيع والميراث وأشركه شركه. وفريضة مشتركة يستوى فيها المقتسمون (المعجم الوسيط،١٩٨٥: ٤٨٠).

ب -٢ المشاركة من الناحية الاصطلاحية

يتضمن التعريف العلمى لمصطلح " المشاركة Participation" هذه المعانى اللغوية مهما كان المجال الذى تنصرف إليه. ذلك أن مفهوم المشاركة يشير إلى إسهام الفرد فى نشاط أو عمل أو مهمة، وعادة ما يتضمن أفرادا آخرين. ويشير مفهوم المشاركة إلى وجود علاقة بين أفراد أو جماعات لا تقوم بالضرورة على المصلحة المادية، وإنما تقوم على التعاون والمسئولية كما هو الحال فى جماعات الأسرة أو المدرسة أو الجماعات المشتركة لتحقيق هدف ما (أحمد زايد، ٢٠١١: ١٥). والمشاركة، كما يعرفها "روجر هارت"،هى عملية

الاشتراك فى القرارات التى تؤثر فى حياة الفرد وحياة المجتمع الذى يعيش فيه، فالمشاركة حق أساسى للمواطنة (Hart,R ., 1992 : 5). والمشاركة بهذا المعنى لا تتأسس على سعى نحو تحقيق أهداف مادية أو سلطة أو نفوذ، وإنما تتأسس على فكرة الشعور بالمسئولية تجاه تحقيق هدف واحد. كما أنها بهذا المعنى أيضا تتبدى فى كثير من حقول الحياة: فى الأسرة ،وفى نطاق الجيرة، وفى المجتمع المدنى وحتى داخل التنظيمات غير الرسمية بجميع صورها. فهى شعور الفرد بالعيش المشترك والهدف الواحد والمسئولية الجماعية وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

أما مشاركة الأطفال فتعرف بأنها "تأثير الأطفال في القضايا التى تمس حياتهم من خلال الإعلان عن آرائهم، أو القيام بعمل بالاشتراك مع الكبار (Paul Stephenson, Steve Gourley and Glenn Miles, 2004: 5). كما تعرف أيضا بأنها " عملية إدماج الأطفال فى صناعة القرارات التى تؤثر في حياتهم" (Commonwealth Secretariat, 2005)، بمعنى أن تتم إتاحة الفرص لمساعدة الأطفال على تكوين آراء بخصوص الموضوعات التى يعيشونها، ثم توفير قنوات كى يعبر الأطفال من خلالها عن آرائهم ومشاعرهم بحيث يصل صوتهم إلى صانعى القرار. وعادة ما تعرف "المشاركة" بأنها الاعتراف بقدرة الأطفال والشباب على التفكير بأنفسهم، والتعبير عن آرائهم على نحو فعال، والانخراط فى التفاعل الإيجابى والمجدى مع الآخرين. ويستتبع ذلك أن يقوم الفتيان والفتيات بالمشاركة النشطة فى اتخاذ القرارات والإجراءات التى لها تأثير في حياتهم، فضلاً عن أسرهم والمجتمعات التى يعيشون فيها. وتهدف مشاركة الطفل إلى تمكينه فرداً وعضواً فى المجتمع المدنى (Feinstein, Karkara, & Laws, 2004). ومن ثم تتطلب المشاركة آليات تضمن أن يشارك أكبر عدد من الأطفال دون تهميش أو إقصاء أو استبعاد لأي فئة منهم. ومن ثم "فالمشاركة" احتياج وحق لكل إنسان وهى ضرورية لتحويل الإنسان من شخص يعتمد على من حوله إلى شخص مستقل يعتمد على نفسه، ويتعاون مع الآخرين. وهى بذلك تؤدى إلى مساهمة الأفراد فى الحياة العامة، وإلى تبنيهم صورة إيجابية عن ذواتهم؛ مما يزيد من إقبالهم وتمتعهم بالحياة، وغالباً ما تحصنهم هذه المشاركة ضد الانحراف بصوره المختلفة. وكما أن للمشاركة أهمية بالنسبة إلى الطفل، فهى حق للمجتمع، فقدرات الأطفال جزء من قدرات المجتمع وعدم إعطائهم الفرصة للمشاركة هو تعطيل لجزء من طاقات المجتمع، وبالمقابل

فإن مشاركتهم تعنى استثماراً أفضل لطاقات المجتمع الحالية وإعداداً أفضل لمستقبله، كما أنها تعنى زيادة مساحة ممارسة الديمقراطية بالمجتمع وتقليل أعداد المهمشين به،وبناء علاقات إيجابية وبناءة بين الفئات المختلفة داخل هذا المجتمع (اليونيسف،٢٠٠٧: ٣٣). وتعكس المشاركة مستوى مرتفعا من الوعى والاحترام فى أوساط الناس من جميع الفئات العُمرية بحق كل طفل فى المشاركة الكاملة والمفيدة فى ظل روح اتفاقية حقوق الطفل، وإشراك الأطفال بفاعلية فى عملية صنع القرار على المستويات كافة، وفى التخطيط لجميع الأمور التى تؤثر فى حقوق الطفل وفى تنفيذها ومتابعتها وتقييمها (اليونيسف، ٢٠٠٨: ١١). والمبدأ الأساسى الذى يقف خلف مشاركة الأطفال هو مقدار الدافعية الموجودة لديهم، فباستطاعة الأطفال تصميم وإدارة مشروعات معقدة جدّاً إذا ما شعروا بملكيتهم لها، وإذا شعروا بأنهم جزء من أهداف المشروع. فالمشاركة والدافعية صنوان يعزز كل منهما الآخر.

ويعتمد تحليلنا فى هذه الدراسة على النظر إلى "مشاركة الأطفال" باعتبارها إتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن آرائهم، وممارسة الأطفال تأثيرا في القضايا التى تمس حياتهم من خلال الإعلان عن آرائهم أو القيام بعمل بالاشتراك مع الكبار أو بمفردهم أو في جماعات. إن المشاركة هنا تشتمل على منح الأطفال أكبر قدر من التعبير عن الرأى والمساهمة فى صنع القرار وتحمل المسئوليات دون تمييز بين فئة وأخرى ،واحترام حقهم فى التفكير بكل ما يخصهم وتكوين رأى فيه،ومشاركتهم فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فيهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وتمكينهم عن طريق بث الثقة فيهم وفى إمكاناتهم وتنميتها لتزداد قدراتهم على السيطرة والتحكم فى أوضاعهم". ومن ثم يذهب تعريفنا لمشاركة الأطفال أبعد من مجرد المشاركة السلبية، فهى تتضمن مجموعة من المستويات المتدرجة التى تبدأ من المعرفة والاتجاهات الإيجابية والتعبير عن الرأى حتى الانخراط فى القضايا والأنشطة الاجتماعية والسياسية والبيئية بشكل كامل.

٤- مجالات المشاركة ومؤشراتها الإجرائية

يقصد بالمجالات فى هذه الدراسة الحقول التى تتم فيها المشاركة، وهى حقول تتمحور حول الطفل الذى هو موضوع المشاركة وفاعلها الأول. وتتدرج هذه الحقول بدءا من

الأسرة، ثم المدرسة،ثم المجتمع المحلى ومنظمات المجتمع المدنى ثم المجال الاتصالى العام. وتتحدد مؤشرات المشاركة فى كل حقل من هذه الحقول على النحو التالى:

أ - الفرد (الطفل)

الطفل هو هدف المشاركة ووسيلتها، وهو يقف فى مركز الدائرة وسط المجالات المختلفة التى تشكل وعيه وتحدد له إطار المشاركة. وتتحدد مؤشرات المشاركة بالنسبة إلي الفرد/ الطفل على النحو التالى:

- المعارف والتصورات المتصلة بحقوق الطفل وأهمية المشاركة ووظائفها.
- الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة.
- الممارسات المتصلة بالمشاركة فى القرارات المتعلقة بالفرد.

ب ـ الأسرة

تتأسس الأسرة من الداخل على مجموعة من الخصائص التى تجعلها الوحدة الأولى للمشاركة الاجتماعية؛ حيث يشير معنى الأسرة إلى الالتزام المتبادل فى مختلف المجالات و إلي علاقات التعاون والتكافل. والمشاركة هى تكامل للأدوار داخل الأسرة عبر الشعور بالمسئولية المشتركة والالتزام المشترك والتفاعل الإيجابى من أجل تحقيق أهداف مشتركة تربط باستمرار الأسرة فى الحياة بوصفها جماعة اجتماعية أو مؤسسة اجتماعية، ومن ثم تحدث المشاركة داخل الأسرة فى حالة تكامل الأدوار وتفاعلها الإيجابى وعدم طغيان إحداها على الأخرى، وتفتقد فى حالة حدوث العكس. ويجب ألا نفهم عملية المشاركة داخل الأسرة على أنها عملية إستاتيكية تحكمها تقاليد أو متغيرات ثابتة، بل هى عملية متحولة ودائمة التغيير فى ضوء ما يطرأ على الأسرة من تحولات (أحمد زايد،مرجع سابق:١٦). وفى ضوء ذلك تتحدد مؤشرات المشاركة فى الأسرة على النحو التالى:

- مرونة الأطر الثقافية الحاكمة للمشاركة أو جمودها (درجة المشاركة المتاحة بمستوياتها المختلفة).
- درجة التعبير عن الرأى ومستوى الأخذ به داخل الأسرة .
- المشاركة الفعلية للأطفال فى القرارات المتعلقة بهم بدءا من اختيار المأكل والمشرب وأماكن الترفيه إلى المشاركة وتحمل المسئولية فى بعض الأمور، كتلك المتعلقة بالنظافة وإعداد الطعام، وانتهاء باختيار نوع الدراسة ومكان المدرسة والزى المدرسى إلى

مناقشة القضايا المهمة داخل الأسرة.

- درجة تحمل المسئوليات الفعلية فيما يتصل بكل الموضوعات السابقة .

جـ - المدرسة

تعتبر المدرسة من أكثر مجالات المشاركة الاجتماعية أهمية؛ فهى البيئة الجماعية الأولى التى يشارك فيها الأطفال، كما أنها تمثل أساس التنمية الذهنية والنفسية والاجتماعية لهم، كما أنها تؤهلهم للاستقلالية وتحمل المسئولية. ويمكن للمدرسة إلى جانب تقديم المعرفة أن تُساهم فى نشر القيم والأفكار التى تُشجع على تنمية سلوك المسئولية فى سن مبكرة جدّاً. ففى مرحلة المدرسة فرص للتعرف على ميول الأطفال الطبيعية ومهاراتهم. ويمكن للميول والمهارات التى ينشأ عليها الطفل من خلال إحدى بيئات التعلم الذاتى النشطة أن تُحسن من قدرته على المشاركة الاجتماعية وتُيسر تفاعله الاجتماعى وانخراطه في المجتمع؛ مما يزيد بدوره من فرصته فى التعرف على حقوقه وممارستها بما فى ذلك حقوق المشاركة. ويعتبر ذلك السبب الأساسى الذى يوضح تركيز المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل على التعليم بوصفه برنامجا يعد الأطفال كى "يعيشوا حياة ذات مسئولية" داخل مجتمعهم (المجلس القومى للأمومة والطفولة، ٢٠١١). وتتحدد مؤشرات المشاركة فى المدرسة على النحو التالى:

- درجة احتضان البيئة المدرسية لثقافة المشاركة .
- درجة السماح للأطفال بحرية التعبير عن الرأى، واحترام هذه الآراء والأخذ بها .
- المشاركة الفعلية فى اتخاذ القرارات التى تتصل بحياة الأطفال داخل المدرسة بدءا من اختيار الأنشطة والزى، وانتهاء بمناقشة طريقة الأداء داخل الفصل وكيفية تقييم الأداء.
- درجة تحمل المسئوليات بشكل فعلى فيما يتعلق بالموضوعات السابقة داخل المدرسة.

د - منظمات المجتمع المدنى

تقود منظمات المجتمع المدنى حركة المجتمع : فهى شريك وناشط فى السياسة العامة، ومن ثم فهى عنصر أساسى فى تطوير الحكم الديمقراطي. وقد تكون هذه المنظمات ناشطة بحسبانها مجموعات مراقبة مستقلة ومناصرة لحقوق الإنسان وأيضا مقدمة للخدمات. حيث غالبا ما تستجيب لاحتياجات المجتمعات على المستوى الشعبي. ويتسع ويتنوع

دور منظمات المجتمع المدنى المعنية بحقوق الطفل، وتعتبر آراء المجتمع المدنى المستقلة والحاسمة بخصوص احترام وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل آراء ضرورية حيث تضمن آليات الرصد الفعالة، بما فى ذلك إعداد التقارير البديلة التى تؤدى إلى قدر أكبر من الاحترام لاتفاقية حقوق الطفل. كما تلعب منظمات المجتمع المدنى دوراً أساسيّاً فى زيادة الوعى العام بمحتوى وآليات اتفاقية حقوق الطفل، وفى المناصرة والضغط والتأثير في أصحاب القرار المعنيين، لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترام وتنفيذ معايير اتفاقية حقوق الطفل على مستوى القوانين والممارسات. وأخيرا، تمثل منظمات المجتمع المدنى ميدانا مهمّاً لمشاركة الأطفال ولضمان الاستماع لأصواتهم وآرائهم وأخذها بعين الاعتبار فى القرارات المتعلقة بالقضايا التى تؤثر فيهم. وفى ضوء ذلك تتحدد مؤشرات المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى على النحو التالى:

- إدراك أهمية دور منظمات المجتمع المدنى فى تفعيل حقوق الأطفال بشكل عام، وحق الأطفال فى المشاركة والحماية بشكل خاص.
- مدى إشراك الطفل فى إعداد وتنفيذ البرامج التنموية الوطنية الموجهة نحو تنمية الطفل.
- درجة السماح للأطفال بالاشتراك فى أنشطة منظمات المجتمع المدنى .
- الممارسة الفعلية للتعبير عن الرأى وتحمل المسئوليات فى نطاق العمل المدنى.

هـ - المجال الاتصالى العام :

يتمتع الإعلام بتأثير كبير في طريقة نظرتنا إلى العالم؛ مما يجعل له دوراً حيويّاً للإسهام فى تشكيل الصورة الذهنية نحو حقوق الأطفال، وفى العمل على تشجيع الحكومات والشعوب والمجتمع المدنى على إجراء التغييرات الفعالة. وتكمن أهمية موقف وسائط الأعلام فى قدرتها على فتح باب النقاش من ناحية، وعلى توفير منبر للأطفال يمكن من خلاله التعبير عن آرائهم، من الناحية الأخرى. وباستطاعة وسائط الإعلام المساهمة فى إعمال حقوق الأطفال من خلال التعرف على آراء الأطفال والتعامل مع الموضوعات من وجهة نظرهم، وبالتالى تمكينهم من المشاركة فى الأمور التى تتعلق بحياتهم. ونوسع هنا من مفهومنا لعالم الاتصال ليشمل وسائل الاتصال الجماهيرى، ومنتديات التواصل

العام كالندوات والمؤتمرات العامة. وتتحدد مؤشرات المشاركة فى المجال الاتصالى العام فيما يلى :

- إدراك أهمية دور الإعلام ووظائفه فى دعم المشاركة وحماية الحقوق .
- مشاركة الأطفال فى تقديم المقترحات فى وسائل الاتصال الجماهيرى الموجهة إلي فئتهم العمرية.
- درجة السماح للأطفال بالاشتراك فى إبداء الرأى فى البرامج التى تخصهم .
- مشاركة الأطفال فى إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية، وأن يكون لهم رأى فيها .
- الممارسات الفعلية للأطفال فى المجال الاتصالى العام (وسائل الاتصال الجماهيرى- الندوات والمؤتمرات العامة).

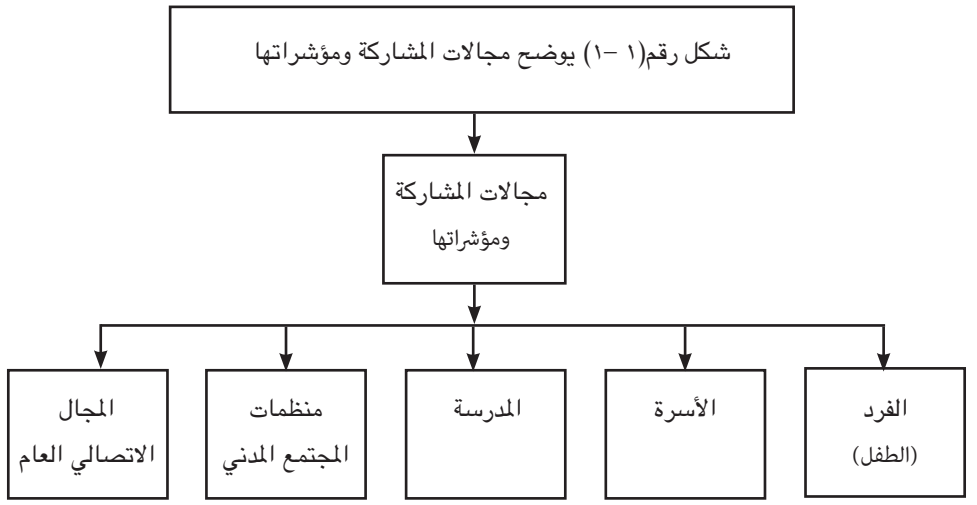

٥- نحو نموذج نظرى لفهم المشاركة فى الوطن العربى

إن التنظير فى إطار مشاركة الأطفال قد تطور بشكل كبير بالمقارنة مع الممارسة، فمشاركة الأطفال- فى العديد من الأحيان- لا تعدو كونها محاولة لإشراك الأطفال فى بعض الفعاليات، ولم يتم تأطيرها لتصبح نهج عمل لمشاركة الأطفال فى اتخاذ القرار وتمكينهم لضمان إعمال حقوقهم . إن المشاركة ليست فكرة مجردة بل تحتاج إلى ممارسة وتدريب . فلكى يشارك الأطفال فى تخطيط المشروعات وتنفيذها وكذلك فى حياة المجتمع،

ينبغى أن نكفل توازنا بين نوع المشاركة وجودتها؛ إذ ينبغى أن تتم هذه المشاركة بأسلوب يحترم دور الأطفال كصناع قرار ويدعمهم، وهذه ليست مهمة سهلة. ومن هنا؛ فقد حاول الباحثون وضع تصور نظرى لمشاركة الأطفال. وقد انقسمت تصوراتهم فى هذا الصدد إلى فئتين كبيرتين: الفئة الأولى يذهب أصحابها إلى ضرورة توجيه النظر إلى الوظائف التى يمكن أن تسفر عنها مشاركة الأطفال فى اتخاذ القرارات؛ حيث تؤدى المشاركة إلى مجموعة من الوظائف منها الارتقاء بالتفكير النقدى لدى الطفل، وتطور مهارات الحوار والمواطنة (المنحى الوظيفى الأدائى) the instrumental approach. أما الفئة الثانية فيذهب أصحابها إلى رؤية المشاركة باعتبارها محافظة على حق الأطفال فى اتخاذ القرارات التى تمس حياتهم وتؤثر فيهم (المنحى القائم على الحقوق The rights – based approach Williams.E,2004:8). وتوجد داخل هاتين الفئتين مجموعة من النماذج النظرية التى تبنت منحى واحدا من هذين المنحيين أو تبنتهما معا. وهى مجموعة من الأطر والنماذج النظرية التى حاولت تفسير المشاركة بحسبانها مفهوماً وممارسة، وسوف نستعرض فيما يلى بعضا من هذه النماذج النظرية للمشاركة:

شكل رقم (١-٢)
نموذج سلم المشاركة لأرنستين

أ- نموذج أرنستين Arnstein

يعد نموذج سلم المشاركة لأرنستين (١٩٦٩) من أوائل نماذج المشاركة التى ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية، ووضعت مستوى الانخراط الحقيقى للفرد (المواطن) فى عملية التخطيط العام. فقد قدم أرنستين مفهوما نظرياً للمشاركة يرتبط بمشاركة الراشدين؛ حيث يصبح انخراط المواطن بمثابة إرساء لعملية التنمية داخل المجتمعات باستخدام مبادئ الديمقراطية والحقوق. وعلى الرغم من أن هذا النموذج قد وُضع للراشدين، فإنه قد أدى إلى تغير النظرة إلى الأطفال لدى الكثير من الكتاب الذين تبنوا

نموذج أرنستين؛ بحيث يمكن دعم مشاركة الأطفال واليافعين فى صنع القرار (Arnstein, Sherry,1969). وتنبع أهمية هذا النموذج من اعترافه بأن للمشاركة مستويات متدرجة. وقد تم عرض هذه المستويات بحيث تضمنت المستويات التالية:

- المشاركة عبر التحكم والعلاج Manipulation and therapy :يتحكم هنا الطرف الأقوى فى المشاركين، وهو الذى يحرك مشاركتهم.
- تقديم المعلومات Informing: يركز هذا المستوى على تدفق المعلومات فى اتجاه واحد، من طرف يعرف إلى طرف آخر لا يعرف.
- التشاور consultation: المشاركة عبر التوجيه والمشاورة.
- الاسترضاء placation: وهو مستوى يسمح للمشاركين بتقديم المشورة أو التخطيط، ولكنه يحتفظ بالقوة لأصحاب الحق فى الحكم على شرعية أو جدوى النصيحة.
- وفيه يعاد توزيع السلطة من خلال التفاوض.
- تفويض السلطة Delegated power ؛ حيث تفوض السلطة إلى أطراف ذات صلاحيات مخولة باتخاذ القرارات.
- تحكم المواطن: حيث يتعامل المواطن مع كل ما يتعلق بالتخطيط ورسم السياسات وإدارة البرامج.

ومنذ أن قدم أرنستين هذا النموذج، تمَّ طرح العديد من النماذج الأخرى التى حاولت تفسير المشاركة، وتمت إضافة مصطلحات جديدة مما أدى إلى ارتفاع مستوى فهم المشاركة فى ضوء تمكين الأفراد داخل مجتمعاتهم. ومن أهم هذه النماذج التى اعتمدت على نموذج أرنستين، النموذج الذى قدمه سكوفيلد Schafield وتوبيم Thobum 1996، وهو نموذج حاول قياس مدى وفاعلية مشاركة الأطفال باستخدام سلم أرنستين.

ب- نموذج روجر هارت Roger Hart

كان روجر هارت من أوائل من تبنوا نموذج أرنستين للعمل مع الأطفال واليافعين. وقام بوصف المدى الذى يشرع فيه الأطفال بالتحكم فى عملية المشاركة، ويضع مستويات مشاركة الأطفال وفقاً لتسلسل هرمى للمشاركة أو ما يسمى بتسلق الجدار climbing wall، والذى يسمح بالدخول إلى مستويات مختلفة وجوانب مختلفة لعملية المشاركة.

شكل رقم (١-٣)
نموذج روجر هارت حول

واستخدم هارت سلما يتكون من ثماني درجات كإطار عمل لنموذجه فى المشاركة؛ حيث تمثل الدرجات من ١- ٣ عدم مشاركة الأطفال واليافعين، أما المستويات المتبقية فتمثل درجات من المشاركة. وقد افترض هذا النموذج أن المشاركة فى المستويات الأدنى ذات قيمة أقل من تلك الموصوفة فى المستويات الأعلى. ومع ذلك فإن عدم المشاركة قد تكون شكلا من أشكال المشاركة إذا أتيحت الفرص للأطفال أو لليافعين بأن يختاروا ما إذا كانوا يرغبون فى المشاركة أم لا (Hart,R ., 1997). وقد تمَّ تصميم سلم المشاركة ليكون بمثابة بداية لتصنيف التفكير فى الطريقة التى يمكن أن يشارك بها الأطفال أو الشباب فى المشروعات. وتتوقف مستويات المشاركة على عوامل كثيرة لا علاقة لها بتصميم البرنامج، مثل قدرة الطفل على المشاركة والقضايا الثقافية التى تؤثر في مشاركة الأطفال. فليس من الضرورى دائماً أن يعمل الأطفال والشباب على أعلى مستوى ممكن من السلم؛ إذ قد يختار الأطفال والشباب فى أوقات مختلفة العمل على مستويات متفاوتة من المشاركة. فالاختيار هو المبدأ المهم فى المشاركة، وينبغى على البرامج أن تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من حرية الطفل فى اختيار أن يشارك فى المستوى الأعلى من قدرته (Hart,R,1992).أما عن مستويات المشاركة فإنها تتدرج على النحو التالى:

- **التطويع والاستغلال**: وتشير إلى استخدام الكبار للأطفال فى المشروعات التى لا

يفهمونها، مثل حمل الأطفال الصغار للوحات الخاصة بسياسات اجتماعية خلال حملة انتخابات مثلاً.

- **التزيين أو الديكور:** عندما يريد الكبار تقوية رسائلهم بشكل غير مباشر فيجعلون الأطفال يغنون ويرقصون فى مناسبة ما، لكن الأطفال لا تكون لديهم فكرة وافية عن المشروع أو المناسبة وهم ليسوا جزءا من العملية كلها.
- **المشاركة الرمزية:** عندما يتصدر طفل جميل لبق منصة اجتماع مع الكبار حول موضوع ليس لديه فرصة حقيقية لتشكيل وجهة نظر فيه، فهو – فى الحقيقة – يقدم وجهة نظر الكبار ولا يعبر عن الأطفال .
- **التكليف والإعلام:** عندما يشارك الأطفال فى مشروع يعرفون أهدافه وأسباب اشتراكهم فيه. على سبيل المثال، ما حدث في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمى من أجل الأطفال فى نيويورك ١٩٩٠، وكان هناك ٧١ من قادة الدول قادهم أطفال من بلادهم إلى مقاعدهم . فكان على الأطفال دراسة مبنى الأمم المتحدة (مقر الاجتماع)، والتعرف على أهداف المؤتمر.
- **الاستشارة والاطلاع:** عندما يصمم الكبار مشروعا ما ويسألون الأطفال رأيهم فيه ويتعاملون مع هذه الآراء بجدية. مثال: مشاورة الخبراء التى نظمتها اليونيسف بهدف تداول الرأى مع الأطفال الذين عانوا من آثار حروب وعنف، وشاركت مجموعة منهم فى نقل آراء الأطفال إلى الخبراء الذين تعاملوا مع هذه الآراء بجدية تامة.
- مشاركة الأطفال فى صنع القرار بمبادرة من الكبار: عندما تطرح مشروعات محلية تعنى كل المواطنين، وهنا يجب أن يعطى اهتمام خاص للمجموعات التى ليس لها صوت فى عملية اتخاذ القرار كالأطفال والشباب وكبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة والإعاقات.
- **مشروعات يديرها الأطفال وتقوم بمبادرة منهم:** وهنا يبدو أن الكبار لا يعطون الاهتمام لمبادرات الأطفال لخدمة بيئتهم، لكن الأطفال في أثناء اللعب يثبتون أنهم قادرون على تحمل مسئولية مشروعات صعبة.
- **مشاركة الكبار فى صنع القرار بمبادرة من الأطفال:** وهذه المشروعات تكون نادرة لعدم وجود البيئة الجيدة لذلك، وعدم توافر المنشط القادر على استثارة الأطفال والشباب.

ويستخدم سلم المشاركة لروجر هارت عند تصميم برامج لمشاركة الأطفال، وثمة عوامل وفقا لهذا النموذج تؤثر في مشاركة الأطفال منها: قدرة الطفل على المشاركة والتى تختلف باختلاف المرحلة العمرية التى يمر بها، كما أنه ليس من الضرورى أن تكون مشاركة الطفل بالمستوى نفسه فى المشروعات المختلفة وفى الأوقات المختلفة. فقد يفضل الطفل المشاركة بدرجات مختلفة، ويتحمل المسئولية بدرجات مختلفة أيضا. وهنا نجد أن المبدأ المهم الذى ينبغى مراعاته عند استخدام هذا النموذج، هو ضرورة تصميم البرامج بالطريقة التى تمنح الطفل أقصى فرصة لأن يختار المشاركة بالمستوى الذى يمكن أن تصل إليه قدراته.

ج- نموذج ترسيدر Treseder

يشبه نموذج ترسيدر نموذج هارت فى أنه يستخدم مفاهيم المشاركة الأولية للأطفال والراشدين، والقول بأن الأطفال فى حاجة إلى تمكينهم من المشاركة وأن على المنظمات مساعدتهم فى هذا (Treseder,P,1997). ويعزز نموذج Treseder (١٩٩٧) الفهم المشترك لدرجات مختلفة من المشاركة، فكل شخص له القدرة على أن يكون الأكثر ملاءمة في ظل مجموعة من الظروف (McAuley & Brattman, 2002). هذا النموذج ليس هرميّاً، فليس هناك مستوى يفترض أنه الأفضل أو يعمل بشكل أفضل من مستوى آخر 2003) (Kirby,etal. فحتى الثقافة ليست ثابتة ولكنها شيء يمكن أن يتغير مع مرور الوقت، فالمشاركة ليست هرمية حيث إن الهدف هو الوصول إلى أعلى السلم، ولكنه نموذج دائرى للمشاركة. (انظر الشكل ١-٤).

د- نموذج شاير Sheir

واستكمالا لنموذج هارت واعتمادا عليه، فقد قدم شاير (٢٠٠١) نموذجا للمشاركة يوضح الطرق المؤدية إلى التواصل والتى تتكون من خمسة مستويات: الأول، أن يتم الاستماع إلى الأطفال. والثانى، يتم مساندة الأطفال للتعبير عن آرائهم. والثالث، تؤخذ فى الاعتبار وجهات نظر الأطفال. والرابع، يشارك الأطفال فى عمليات صنع القرار. والخامس، يتقاسم الأطفال السلطة والمسئوليات فى اتخاذ القرارات (Iawgcp,2008). وقد حدد شاير فى كل مستوى، ثلاث مراحل يلزم على الكبار القيام بها من أجل تحقيق كل مستوى:

شكل رقم (١-٤)
يوضح نموذج شاير

- **الانفتاح**: رغبة الكبار المشاركين فى مساعدة الأطفال والشباب بشكل نشط وفعال فى التعبير عن آرائهم.
- **الفرصة**: الطريقة التى بها يتيح الراشدون للأطفال والشباب الفرصة للتعبير عن وجهات نظرهم.
- **الالتزام**: إدماج ممارسة المشاركة فى السياسة والبنية التحتية للمنظمة، بحيث يمكن للراشدين تيسير وتعزيز حق الأطفال والشباب فى التعبير عن آرائهم.

ويحدث الانفتاح بمجرد أن يكون الفرد مستعدّاً للعمل على هذا المستوى، ويلتزم بالعمل بطريقة معينة، إنه انفتاح فقط؛ لأنه فى هذه المرحلة لا تكون هناك فرص متاحة. وتحدث الفرصة عندما يتم إشباع الحاجات التى تمكن الفرد أو المنظمة من العمل فى هذا المستوى من الممارسة، كالحصول على موارد ومهارات ومعرفة مناسبة. ويتم إرساء الالتزام حينما تكون هناك سياسة تتفق عليها المنظمة، ويبقى على الموظفين العمل فى هذا المستوى. وقد يكون هذا النموذج مفيدا فى النظر إلى مشاركة الأطفال والشباب خصوصاً فى حالة التخطيط.

هـ- نموذج كيربى Kirby

لقد ألقت جميع هذه النماذج الضوء على الحاجة إلى فهم مصطلح "المشاركة"، ودفعت إلى البحث عن نوع المشاركة الملائم. وساعدت أيضا على التمييز بين المستويات المختلفة من التمكين الذى يقدم للأطفال والشباب. ويوجد فى الوقت الراهن اتفاق عام بأن مستوى المشاركة يختلف تبعا لقرار وكفاءة واختيار الطفل. ومع ذلك، وحتى تكون المشاركة ذات معنى يجب اعتبارها عملية وليست نشاطاً ولا حدثاً منفصلاً وبسيطاً (Kirby et al., 2003:22). فهى تعكس سلسلة متصلة ومعقدة من الإجراءات أكثر من كونها سلسلة بسيطة من الخطوات. وبناء عليه، فإن كل مستوى من مستويات المشاركة يشكل مجموعة من العمليات الفرعية التى تتكامل وتتداخل مع عمليات فرعية أخرى، فى منظومة دينامية ينتقل الطفل فيها من عملية إلى أخرى وفقا لظروف السياق والفرص المتاحة أمامه للمشاركة.

وقد تمت فى هذه الدراسة الاستفادة من هذه النماذج جميعاً؛ حيث اتضح من خلال تحليل هذه النماذج أن بعضها يتعامل مع مفهوم المشاركة فى ضوء نطاقها (عدد الأنشطة ومعدلات تكرارها)، فى حين يتعامل البعض الآخر مع المشاركة من خلال تحديد مستواها أو درجتها، مع التأكيد على أن المشاركة عملية كبرى تحتوى على عمليات فرعية متداخلة. وفى ضوء هذا الإطار، وفى ضوء أهداف الدراسة الراهنة، حاولنا تطوير نموذج نظرى يأخذ فى اعتباره تدرج مستويات المشاركة من ناحية، وديناميات وحركية المشاركة داخل المجالات من ناحية أخرى . ولذلك فقد تمَّ تبسيط مستويات المشاركة فى خمسة مستويات على النحو التالى:

شكل رقم (١-٥)
يوضح نموذج كيربي

	يأخذ الراشدون وجهات نظر الأطفال والشباب فى الاعتبار.	
يشترك الأطفال والشباب فى صنع القرار (بالاشتراك مع الكبار).	مستويات المشاركة	يأخذ الأطفال والشباب القرارات بشكل مستقل.
	يشارك الأطفال والشباب الكبار القوة ومسئولية اتخاذ القرار.	

- المعرفة والاتجاهات حول المشاركة.
- التعبير عن الرأى ودرجة الأخذ به.
- الشعور بقيمة الرأى وأهميته.
- إتاحة الفرصة للتشاور والحوار (خلق مناخ ديمقراطى).
- ممارسة المشاركة الفعلية فى اتخاذ القرار.

وتفاديا للفهم المبسط لمستويات المشاركة، وتأكيدا على دينامية المشاركة وحركيتها، حاولنا أن نجعل هذه المستويات للمشاركة تتداخل مع حقول أو مجالات المشاركة التى تبدأ من الطفل وتتدرج عبر الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلى ومنظمات المجتمع المدنى وحتى المجال الاتصالى العام. وبذلك نكون قد توصلنا إلى نموذج نظرى دينامى، يعبر عنه الشكل رقم (١-٧).

شكل رقم (١-٦)
يوضح مجالات الدراسة ومستوياتها

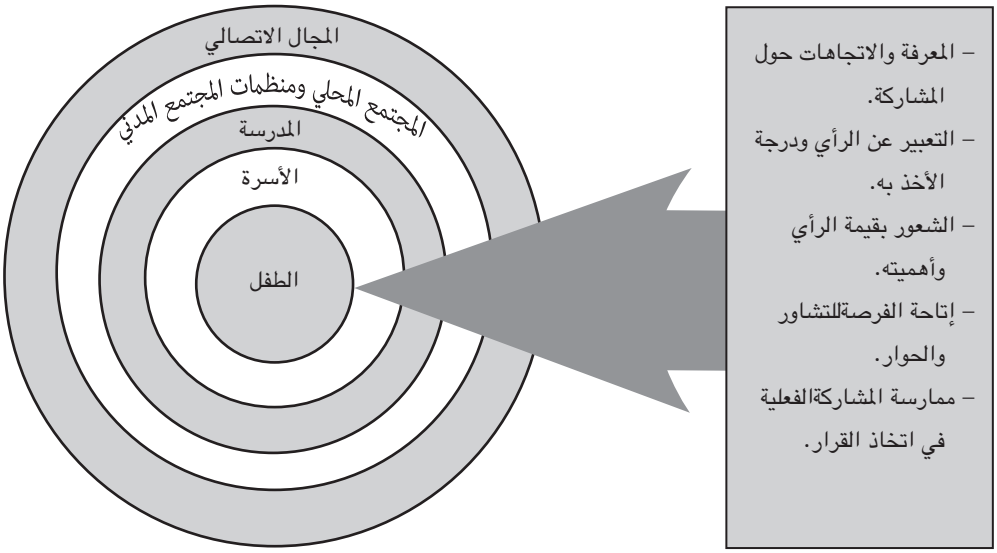

٦- نظرة عامة إلى التراث البحثى والتجارب الدولية فى مجال مشاركة الأطفال

لقد تركز الاهتمام البحثى بموضوع مشاركة الأطفال واليافعين فى الفترة المبكرة من صدور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على إيضاح المفهوم ومكوناته وأبعاده ومستوياته ومجالاته دون النظر فى كيفية وضع برامج فعلية من أجل تفعيل حق الأطفال فى المشاركة كممارسة فعلية داخل المجتمع، ومن ثم؛ فقد جاءت معظم الإسهامات فى هذه الفترة المبكرة، مركزة على المفهوم النظرى لحق الأطفال فى المشاركة دون النظر إلى المفهوم من الناحية الإجرائية، ثم تلا ذلك اهتمام بحثى بواقع المشاركة وكيفية ممارستها داخل بعض المجتمعات. وقد أمكن من خلال استقراء التراث البحثى لدراسات وتجارب المشاركة تقسيم هذه الدراسات إلى محورين: الدراسات والتجارب التى تناولت المفهوم بشكل نظرى، والدراسات التى عرضت لتجارب بعض الدول فى تفعيل حق الأطفال فى المشاركة.

٦-١- دراسات حول تطور المفهوم: فى العام ١٩٩٨ درست كالين هالى (Healy, K., 1998) مفهوم المشاركة فى علاقته بحماية الطفل، موضحة أنه على الرغم من اهتمام الباحثين بتأصيل مفهوم المشاركة، فإنهم قد أغفلوا العلاقة الواضحة بين مشاركة الأطفال

وحمايتهم، وإن أى خطاب حول المشاركة لابد أن يرتبط بالتعريف الواضح لمجالات حماية الأطفال وخصوصاً الخطاب المرتبط بالأبعادالأبوية، وأكدت على ضرورة توضيح الفرق بين مفهوم الحماية الأبوية ومفهوم المشاركة. وفى عام ٢٠٠٠، قدمت منظمة حماية الأطفال Save The Children، وهى إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة فى مجال الطفولة، دراسة حول "الأطفال والمشاركة": بحث ومتابعة وتقييم للأطفال والشباب". وقد تناول هذا البحث بالتحليل مفهوم المشاركة، ومجالات مشاركة الأطفال والشباب فى السياسات والبرامج التى تؤثر في حياتهم، وكيفية دمج الأطفال والشباب فى سياسات المشاركة، وطرق المشاركة بالنسبة إلى ذوى الاحتياجات الخاصة، والتخطيط للمشاركة، ومدى انعكاس المشاركة على الخبرات الحياتية للأطفال، كما أولى البحث اهتماماً بأخلاقيات المشاركة. وقد أكدت الدراسة على أهمية مشاركة الأطفال، وعلى ضرورة تعديل فهم الباحثين ونظرتهم إلى الأطفال باعتبارهم غير قادرين على فعل المشاركة (Wilkinson,2000). وقدمت مارتا سانتوس بايز Marta Santos Pais فى العام نفسه عرضاً مفصلاً لمفهوم المشاركة كما ورد فى المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل، وأكدت على أن المشاركة حق وليست واجباً، وهذا الحق ما زال غير مفعَّل حتى فى أكثر البلاد تقدماً، ولاتزال أصوات الأطفال غير مسموعة، ومازال الكبار هم أصحاب القرار فى كل ما يخص الطفل (Pais,2000).

وفى السياق نفسه، قدم لويس شاولا Lowise Chawla عام ٢٠٠١ ورقة إلى مؤتمر مشاركة الأطفال فى المشروعات المجتمعية أوضح فيها معنى المشاركة والعوامل المؤثرة فيها (كالثقافة، والعمر، والجندر، والظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية، والمصادر والإمكانات المتاحة، وأهداف المشاركة .....إلخ). كما عرض أشكال المشاركة، وخصائص المشروعات الفعالة فى هذا الصدد، والآثار النفسية والاجتماعية لتفعيل هذا الحق بالنسبة إلى الأطفال أنفسهم وإلى المنظمات العاملة معهم، و إلى المجتمع ككل. وأكد لويس على تعريف المشاركة باعتبارها "العملية التى يمكن للأطفال والشباب من خلالها الانخراط مع الآخرين في القضايا التى تخص ظروف حياتهم أفرادا وجماعات. (Chawla,2001).

كما تعرض الباحثون لمفهوم المشاركة وأبعاده فى سياقات بعينها؛ حيث أوضح جو بودين (Jo Boyden,2001) مفهوم مشاركة الأطفال فى سياق الهجرة القسرية، وعلاقة

تصورات الأطفال حول المشاركة بجودة العملية التربوية داخل سياق التعليم ما قبل المدرسى (Sheridan & Samuelssan,2001)، ومفهوم التشاور لدى الأطفال واليافعين فى السياق المدرسى (Walker,2001)، فى حين حاول الباحثون فى العام نفسه أيضاً التعرف على الطرق التى يمكن أن تتبعها منظمات المجتمع المدنى لكى تيسر مشاركة الأطفال (Giertsen,2001)، ولكى تشجعهم على اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطى (Lansdown,2001)، كما حاولوا أيضاً تحديد أفضل الممارسات التى يمكن أن تسهم فى مشاركة الأطفال. وفى دراسة قام بها جنيفر ميلر من خلال منظمة رؤية العالم الكندية (٢٠٠٥) حول الأطفال باعتبارهم فاعلين فى التغيير،عرضت الدراسة حق الطفل فى المشاركة من خلال الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وقد أكدت الدراسة على مبادئ سبعة يجب توافرها فى أى برنامج لتفعيل حق الأطفال فى المشاركة، واشتملت هذه المبادئ على: عدم التمييز بين الأطفال وبعضهم بعضا، الاهتمام بالطفل ورعايته، حق الأطفال فى الحياة والبقاء والتطور، احترام وجهة نظر الطفل، ضرورة إحداث توازن للقوة، وأهمية التشاور مع الطفل لبناء الدعم. وقدمت الدراسة خطوات تفصيلية لمراحل تدريب الأطفال على اتخاذ القرار (Jennifer Miller,2005). واحتذت إنجلترا الحذو نفسه حيث درس كل من فرانكلين وسلوبير (٢٠٠٥) الطرق التى يمكن اتباعها لتدريب الوالدين والمنظمات غير الحكومية على الاستماع للأطفال والاستجابة لهم؛ باعتبار أن مشاركة الأطفال مبدأ مهم من مبادئ الحماية (Franklin A.& Sloper P.,2005).

٦-٢- دراسات حول واقع المشاركة وآليات تفعيلها : ومع مطلع عام ٢٠٠٢، صاحب الاهتمامَ بالمفهوم وأبعاده ومستوياته اهتمامٌ بحثي بواقع المشاركة فى بلدان بعينها؛ وعلى الرغم من أن الدول الأوربية وأمريكا كان لهم السبق فى القيام بهذا الرصد للواقع، فإن هناك عديدا من الدول الأخرى التى أسهمت أيضا في هذا الرصد . ففى عام ٢٠٠٢، أجرى مركز بحوث ودراسات الطفولة (CHIP) بجنوب آسيا دراسة حول "واقع مشاركة الأطفال والسياسات المتغيرة بجنوب آسيا"، حاولت فيها مناقشة الأطفال أنفسهم حول مجموعة من القضايا التى تؤثر فيهم وتخصهم مثل مشكلة الإيدز، ومشكلة الفقر، ومشكلة أطفال الشوارع وغيرها من المشكلات. وقد تمَّ إجراء مجموعة من دراسات الحالة لأطفال من نيبال وسرى لانكا، والهند وبنجلاديش. وأوضحت الدراسة أنه بإمكان الأطفال أن يعطوا

مقترحات وتوصيات لها أهميتها فى وضع السياسات الاجتماعية التى تتعلق بالقضايا التى تخصهم، وسنعرض نموذجين من هذه الدراسات:

الدراسة الأولى، دراسة المنتدى الإقليمى للشباب بجنوب آسيا (نيبال) عام ٢٠٠٢، وضمت أكثر من ٤٠ طفلاً وشاباً من جنوب آسيا شاركوا فى الإعداد لعقد مؤتمر إقليمى عام ٢٠٠٣ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وقد اشترك فى تنظيم المنتدى لمدة أربعة أيام عدد من المنظمات الدولية لحقوق الطفل فى المنطقة. وقد عقدت قبل المنتدى ورش عمل قطرية ومشاورات مع مجموعات من الأطفال والشباب لتعريفهم بالقضايا التى سيتم تناولها فى المنتدى ولاختيار مجموعة منهم للمشاركة فى المنتدى . وكان ناتج المنتدى الرئيس الدعوة إلى العمل تحت عنوان "شباب من جنوب آسيا يؤكدون حقوقهم". وتضمن هذا العمل أيضاً تأكيداً لحقهم فى المشاركة فى صنع السياسة العامة، كما كان هذا العمل طريقة لحشد البالغين والتأثير فيهم . وكانت لدى الأطفال والشباب المشاركين فى المنتدى فرصة لإيصال أفكارهم للكبار من صناع القرار فى مختلف أنحاء المنطقة. ونقل عن المدير الإقليمى لليونيسف قوله: يجب أن نعطى للأطفال "الجزء الأكبر فى عملية صنع القرارات التى تؤثر في حياتهم" (OSCAR, 2003:12). وقد قدم الأطفال فى المؤتمر وجهات نظرهم حول واقع فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز فى بلدانهم. وأعد الأطفال من كل بلد من البلدان المذكورة، خطة عمل وطنية مع التخطيط لمتابعة الأنشطة على المستوى المحلى والإقليمى والوطني.

وفى الدراسة الثانية، قامت مؤسسة إنقاذ الطفل فى مايو من العام ٢٠٠٢ بدراسة حول تحدى الأطفال وبرلمان الأطفال فى سرى لانكا، وكان التحدى فى مشاورات وطنية تديرها مؤسسة إنقاذ الطفل. وقد قدم الأطفال من كل محافظة وجهات نظرهم بشأن السياسات الخاصة بصانعى القرار فى الحكومة، وأعضاء السلطة القضائية ورجال الأعمال وممثلي الإعلام. وكانت العملية تهدف إلى:

- زيادة مشاركة الأطفال والشباب فى الإعداد والمساهمة فى الدورة الاستثنائية، وضمان تأثيرهم في نتائجها.
- إظهار أن الأطفال والشباب لديهم القدرة على المشاركة فى هذا المنتدى.
- ضمان سماع أصوات الأطفال، بمنْ فى ذلك الأطفال والشباب من الجماعات الهامشية

والجماعات التى تعرضت للتمييز.

- بناء برنامج للمشاركة فى المستقبل.

- تغيير مواقف الكبار تجاه الأطفال، ورؤيتهم شركاء كاملين ومكافئين (Williams,2002).

حاول فيليب كوك وآخرون عام ٢٠٠٤ من خلال الوكالة الدولية الكندية للتنمية (CIDA) دراسة الكيفية التى يمكن من خلالها تشجيع الأطفال على المشاركة؛ باعتبار الأطفال شركاء فى التغيير الاجتماعى. وعرضت الدراسة فوائد المشاركة ودور المشاركة فى عملية التنمية، ودور مشاركة الأطفال فى بناء المجتمع الديمقراطى والحياة المدنية. وأكدت الدراسة - بشكل عام - على الأطفال بحسبانهم فاعلين اجتماعيين ناشطين، كما أكدت على الممارسات الإيجابية التى تدعم مشاركة الأطفال من خلال عرض بعض البرامج التى قدمت حول الأطفال بوصفهم شركاء فى بناء المدن فى الهند، ومشاركة الأطفال فى المجتمع المدرسى فى بيرو وفنزويلا (Philip Cook, Natasha Blanchet-Cohen, Stuart Hart, 2004).

وفى عام ٢٠٠٦، أجرت سوزان موسيز Susan Moses دراسة بجنوب إفريقيا حول "مشاركة الأطفال فى جنوب إفريقيا"موضحة مجالات مشاركة الأطفال بجنوب إفريقيا، وتأثير المفاهيم المرتبطة بالطفولة على فعالية الأطفال ومشاركتهم. كما عرضت الدراسة مشاركات الأطفال فى القطاعات الرسمية (كالإعلام والتعليم والقانون)، والسياسات المتعلقة بمشاركة الأطفال. وحاولت موسيز أيضا رصد مشاركة الأطفال، والفرص المقدمة للأطفال فى جنوب إفريقيا على المستوى التصورى والفعلى للمشاركة، موضحة أنه على الرغم من اقتصار مشاركة الأطفال فى المجال الأسرى (حيث يقوم الأطفال برعاية الإخوة والأخوات الأصغر سنّاً، ومساعدة المرضى، والجيران، والأصدقاء)، فإن ثمة زيادة فى الوعى المجتمعى بحقوق الطفل. وقد أرجعت الباحثة هذه الزيادة إلى التغييرات التى أدخلت على المناهج الدراسية، وإشراك التلاميذ فى صنع القرار المدرسي، بالإضافة إلى الدور الذى لعبته وسائل الاعلام فى زيادة الوعى بهذه الحقوق (Susan Moses,2006).

وأجرى مركز الأطفال والشباب بالولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٩ دراسة عالمية حول المسح الدولى لمشاركة الأطفال فى مجال محدد وهو "صناعة واتخاذ القرار". وقد أوضح هذا التقرير نتائج المسح الذى قامت به شبكة الأبحاث الدولية للطفل والقوانين

المرتبطة بالطفولة ". وقد ركز هذا التقرير بشكل أساسى على قانون الأسرة الدولى، وإلى أى مدى يتم احترام آراء الأطفال وقراراتهم، وما الآليات التشريعية والعوامل الميسرة والكابحة لمشاركة الطفل. وقد تمَّ إجراء هذا المسح على المنظمات القانونية والتشريعية فى ٣٥ دولة . وركز المسح على مدى إدراك أهمية وفوائد المشاركة بالنسبة إلى الأطفال، وكيفية تطبيق حق الطفل فى المشاركة من خلال قانون الأسرة الدولى (Sallie Newell, et al,2009).

وقدمت كيارا دافى Ciara Davey فى عام ٢٠١٠ ملخصا للتقرير الذى أجرى حول مدى تفعيل مشاركة الأطفال فى صناعة واتخاذ القرار بإنجلترا؛ حيث هدف التقرير إلى تلخيص ورصد المجالات التى يشارك فيها الأطفال وإلقاء الضوء على عملية صناعة القرار ومعوقاتها (Ciara Davey ,2010).كما قدم المجلس الأوربى فى عام ٢٠١١ مراجعة حول مشاركة الأطفال والشباب بفنلندا فى شمال أوربا فى بعض المواقف الحياتية، مثل الرعاية الصحية، والأطفال الذين يعيشون فى مؤسسات الرعاية البديلة، وفيما يتعلق بالقرارات التى تتخذ فى اللعب والأنشطة الترفيهية. وذلك بالمعنى الوارد فى المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل، وهو أن يكون للأطفال الحق فى أن يستمع إليهم وتؤخذ آراؤهم فى الاعتبار. وتمَّ إجراء هذا المسح لأكثر من ٧٠٠ طفل من مختلف أنحاء فنلندا الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ – ١٧. وعقدت مناقشات بؤرية مع مجموعات من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين١٠ و٢١. وتحدث الأطفال عن تجاربهم الخاصة والنشاطات اليومية التى يشاركون فيها، وتمَّ بحث ما إذا كان الكبار يستمعون إليهم فى هذه الأنشطة. وشملت أشكال المشاركة التمثيل المباشر فى المؤسسات الرسمية التى تتضمن المجالس المحلية للشباب (فوق ١٢ سنة)، والمجالس المدرسية وبرلمانات الأطفال الوطنية والمحلية (من ٧ إلى ١٢ سنة). وذكر غالبية الأطفال أنه يتم الاستماع إلى وجهات نظرهم وأخذها على محمل الجد عندما يشاركون فى هياكل غير رسمية، مثل الأسرة، و فى التعامل مع العاملين فى المدارس والعاملين فى مجال الصحة، فى حين أنهم كانوا أقل عرضة لأن يستمع إليهم فى الأماكن الأخرى، مثل الإدارة المحلية والوطنية، أو فى التعامل مع المحامين والقضاة والعاملين فى رعاية الأطفال فى المؤسسات السكنية، وفى وسائل الإعلام. ووجد أن الغالبية العظمى من الأطفال (٨٥٪) يعرفون حقهم فى أن تسمع آراؤهم وأن يتم أخذها فى

الاعتبار، وقد عرفوا هذا الحق من الكبار أو الأطفال الآخرين والشباب. وتحدث مشاركة الأطفال فى جميع الأوساط من خلال تبادل أفضل الممارسات فى مجال مشاركة الأطفال والشباب، ومن خلال إشراك الأطفال أنفسهم فى وضع آليات مشاركة جديدة. وكشفت دراسات الحالة عن وجود عدد من الممارسات الجيدة حيث يشارك الأطفال فى لجان صنع القرار المحلية فى مختلف القضايا المحلية، بما فى ذلك التعليم أو التخطيط الحضري. أما فيما يتعلق بالمشاركة فى المؤسسات التعليمية، فقد تم إنشاء العديد من المجالس المدرسية. التى تمثل مصالح الطلاب. ومع ذلك، لا تعمل المجالس المدرسية بشكل جيد فى كل مكان ولا توجد فى جميع المستويات الدراسية (Council of Europ,.2011).

أما على المستوى العربى : فقد حظى الحق فى المشاركة باهتمام بحثى منذ فترة طويلة من الزمن. فقد أجريت العديد من الدراسات حول مشاركة الأطفال، وكان لليمن السبق فى الاهتمام بهذا الموضوع حيث تمّ إجراء عديد من الدراسات حول المشاركة المجتمعية للأطفال . وقامت المدرسة الديمقراطية بتجربة برلمان الطفل وذلك تدعيماً لمبدأ مشاركة الأطفال، وهى تجربة ثرية حيث استمرت التجربة عدة سنوات بدءا من العام ٢٠٠٠، وبمشاركة أكثر من ٣٠ ألف طفل وطفلة من أنحاء اليمن فى العملية الانتخابية. حيث تمّ انتخاب ٣٦ عضواً وفق نظم ولوائح موضوعة تتضمن الممارسة الديمقراطية السليمة. وقد تمكن أطفال البرلمان من طرح العديد من القضايا الحيوية مثل قضايا التعليم والصحة وعمل الأطفال، بل تمت خلال خمس جلسات مساءلة عدد من الشخصيات الرسمية. كما تمكن أطفال البرلمان من المشاركة الفاعلة فى رسم إستراتيجيات لعدد من القضايا المرتبطة بهم.

وفى جنوب السودان، أجريت دراسة كان هدفها محاولة تفعيل حق الأطفال فى المشاركة، وتمّ إجراء هذه الدراسة من قبل منظمة حماية الأطفال عام ٢٠٠٦. وفى مصر جرى إقامة مؤتمر حول مشاركة الأطفال فى عام ٢٠٠٢، وفى هذا المؤتمر تمّ عرض كثير من الدراسات حول حق الأطفال فى المشاركة ودور منظمات المجتمع المدنى فى تفعيل هذا الحق، والدور الذى تلعبه المدرسة ووسائل الإعلام فى ذلك.

إلى جانب هذه الدراسات، كان هناك عديد من التجارب والمبادرات لتفعيل الحق فى المشاركة فى عدد من الدول العربية ؛ فقد ساهمت دولة قطر من خلال المركز الثقافى للطفولة

فى تنمية مهارات الأطفال اللغوية واليدوية والفعلية والحركية وتنمية جوانبهم الثقافية، وإكساب الأطفال مهارات وتقنيات تربوية وثقافية، وتنفيذ البرامج والأنشطة والمشاريع المقررة لثقافة الطفل فى المجتمع القطرى والخليجى والعربى والإسلامي، والتعرف على المشكلات النفسية والتربوية والاجتماعية التى يعانى منها الأطفال وتقديم الوسائل المناسبة لحلها، والتعرف على الأساليب الحديثة لتربية الأطفال الموهوبين لتنمية قدراتهم ومهاراتهم الإبداعية، والتعرف على الأساليب الحديثة فى التعامل مع الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة لتنمية قدراتهم ومساعدتهم على الاندماج فى المجتمع، بالإضافة إلى إجراء بحوث ودراسات وتوثيق المعلومات المتعلقة بالطفل والطفولة.

وفى تجربة للجزائر من خلال المؤسسة الجزائرية لرعاية حقوق الطفل التى كانت تهدف إلى توعية شرائح المجتمع بقضايا الطفل، وإشراكهم فى مراعاة تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، سعت المؤسسة إلى تحويل حق الأطفال فى المشاركة فى الرأى إلى حقيقة، وقد جاء ذلك من خلال نادى الطفل الذى يشتمل على مكتبة واسعة تحتوى على العديد من الكتب والمجلات، وهدفت إلى تحويل المادة العلمية الغزيرة للكتب إلى خبرات وأنشطة عملية تقدم للطفل لتنمية تفكيره، مع التأكيد على ضرورة قيام الطفل بنفسه بالأنشطة ومبادرته بها دون تقييد. ومن أهم هذه الأنشطة القصص والأغانى والتمثيل والتعبير الحر والشعر واللعب التخيلي.

ومن التجارب الرائدة أيضا تجربة "منتدى الأطفال العرب" الذى يرعاه وينفذه المجلس العربى للطفولة والتنمية؛ باعتبار هذا المنتدى آلية من آليات المشاركة ومكونا رئيسا ضمن مكونات مشروع "الحق فى المشاركة". كما يهدف المجلس أيضاً إلى تأسيس موقع إلكترونى للأطفال يمثل فضاء للتعبير عن آرائهم بحرية وفعالية، إضافة إلى إعداد فيلم حول واقع مشاركة الأطفال فى الوطن العربي.

غير أنه من خلال استقراء التراث البحثي والتجارب العالمية والإقليمية لمشاركة الأطفال، يتضح بشكل جلى ما يلى:

- على الرغم من الجهود البحثية الواسعة الانتشار، والتى تهدف إلى تحديد مفهوم موحد لمشاركة الأطفال، فإن هذا المفهوم ومؤشراته ومجالاته ومستوياته وأخلاقياته لايزال فى حاجة إلى مزيد من التحديد لطبيعة المؤشرات والمعايير الإجرائية التى

يمكن الرجوع إليها لمعرفة مدى تفعيل هذا المفهوم فى السياقات المختلفة.

- لا تزال الأطر الثقافية، فى معظم دول العالم بعامة والعالم العربى على وجه الخصوص، تشكل حجر عثرة أمام تفعيل حق الأطفال فى المشاركة، خصوصاً تلك الأطر التى تنظر إلى الأطفال على أنهم لا حق لهم فى التعبير عن الرأى، وأن عالم الصغار لايستقيم إلا إذا صنعه وبنى دعائمه الكبار، فالصغار لا يعرفون.
- لاتزال سياسات الحماية والرعاية وكفالة الحقوق الخاصة بالأطفال، خصوصاً حق الأطفال فى المشاركة، بعيدة عن سياقات بعينها كالأسرة والمدرسة.
- على الرغم من وجود رصد واسع النطاق لمدى تفعيل حق الأطفال فى المشاركة على المستوى العالمى، فإن هذا الرصد على المستوى الإقليمى والوطنى لا يزال محدودا للغاية.

٧- الإستراتيجية المنهجية للدراسة

لا تنفصل الإستراتيجية المنهجية للبحث عن إطاره النظرى ومفاهيمه الإجرائية، ولذلك فإن تحديدنا للإطار النظرى الذى ننطلق منه لدرس موضوع مشاركة الأطفال فى الوطن العربي، وكذلك تحديدنا الإجرائى لمؤشرات المشاركة، والذى تمَّ عرضه آنفا فى هذا الفصل، يعتبر نقطة الانطلاق فى الإستراتيجية المنهجية. وفى ضوء أهداف البحث ومنطلقاته النظرية والإجرائية، تمَّ تبنى إستراتيجية منهجية تجمع بين البيانات الكمية والكيفية (متعددة المصادر). ومن هنا؛ فقد تمت الاستعانة بعدد من أدوات الدراسة بعضها خصص للحصول على بيانات حول المشاركة من عينات الآباء والأمهات ومن الأطفال أنفسهم. كما جرت الاستعانة بالمناقشات البؤرية والمقابلات المتعمقة فى المدارس ومنظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الإعلامية. وتجدر الإشارة إلى أن فريق البحث المركزى قد قام بتصميم أدوات الدراسة الكمية والكيفية بشكل أولى. وتمَّ طرحها للمناقشة على مدى يومين متتاليين فى ورشة عمل عقدت بمقر المجلس العربى للطفولة والتنمية حضرها جميع الباحثين القطريين. وقد خضعت الأدوات فى هذه الورشة لمناقشة تفصيلية فى ضوء التصور النظرى والمفهومات الإجرائية المقدمة من فريق البحث المركزى. وبعد المناقشة المستفيضة للأدوات والتى قدم فيها الباحثون المشاركون من مختلف الدول العربية إسهامات متميزة بالإضافة

أو الحذف أو التعديل، تمَّ الاتفاق على العناصر الأساسية لأدوات الدراسة. وفيما يلى وصف لكل أداة من هذه الأدوات.

٧-١ استبيان الأطفال

تمَّ تصميم إستبيان خاص بعينة الأطفال (من ٨ إلى ١٧ سنة) تكوَّن من ٦٦ بندا، واشتمل على المحاور التالية:

- بيانات أساسية عن الطفل وأسرته ومدرسته.
- المعرفة والاتجاهات حول مفهوم المشاركة.
- المشاركة داخل الأسرة.
- المشاركة فى المدرسة.
- المشاركة فى المؤسسات المعنية بالطفولة (الحكومية والمجتمع المدني).
- المشاركة فى وسائل الإعلام.
- معوقات مشاركة الأطفال.

٧-٢ استبيان الآباء والأمهات

تمَّ تصميم استبيان خاص بعينة الآباء والأمهات، تكوَّن من ٥٠ بندا، واشتمل الاستبيان على العناصر التالية:

- البيانات الأساسية لولى الأمر.
- مدى المعرفة والاتجاهات حول المشاركة.
- مشاركة الطفل داخل الأسرة.
- مشاركة الطفل داخل المدرسة.
- المشاركة فى المؤسسات المعنية بالطفولة (الحكومية والمجتمع المدني).
- المشاركة فى وسائل الإعلام.
- معوقات مشاركة الأطفال.

٧-٣ استبيان المؤسسات / المنظمات

تمَّ تصميم استبيان خاص بالمؤسسات والمنظمات المعنية بالطفولة، تكوَّن من ٣٠ بندا، وتمَّ تطبيق ١٠ استبيانات فى كل دولة من الدول – محل الدراسة، واشتمل على العناصر التالية:

- بيانات عن المؤسسة (البيانات الأساسية، أهداف المؤسسة وأنشطتها، والنطاق الجغرافى المستهدف، والجهة التابعة لها).
- الفئات التى تستهدفها المؤسسات من الأطفال وأعدادهم.
- رؤية المؤسسة لأهمية مشاركة الأطفال، ومدى إدماجهم داخل أنشطتها.
- تصورات المؤسسة حول دور مشاركة الأطفال فى حمايتهم من المخاطر.
- مدى التعاون بين المؤسسة وغيرها من المؤسسات (الحكومية وغير الحكومية)؛من أجل دعم مشاركة الأطفال وحمايتهم.
- رؤية المؤسسة للمعوقات التى تحد من مشاركة الأطفال، وكيفية تفعيل وإعمال حق الأطفال فى المشاركة.

٤-٧ المناقشات البؤرية

تمَّ إعداد دليل للمناقشات البؤرية مع الأطفال، وعقدت خمس مناقشات بؤرية فى كل دولة من الدول التى شملها البحث (تتكون كل مجموعة نقاش من حوالي عشرة أفراد؛ مجموعتين من الأطفال المستفيدين من أنشطة المؤسسات العاملة فى مجال الطفولة؛ وثلاث مجموعات من أطفال المدارس)، واعتمدت المناقشات البؤرية التى عقدت فى الدول الثماني التى غطاها البحث على دليل أعده الفريق المركزى لكيفية إدارة المناقشات البؤرية والقضايا التى يدور حولها النقاش وهى:

- مفهوم المشاركة وأبعاده.
- حق الأطفال فى المشاركة.
- أهمية مشاركة الطفل.
- فئات الأطفال المشاركة.
- طبيعة المجالات التى يشارك فيها الأطفال (الأسرة، المدرسة، مؤسسات المجتمع المدنى والإعلام).
- كيفية المشاركة بمستوياتها المختلفة (مع سرد خبرات واقعية).
- طبيعة المحفزات التى تدعو إلى مشاركة الأطفال.
- طبيعة المعوقات التى تعرقل المشاركة.
- أهم أنواع الأنشطة التى يمكن أن تدعم المشاركة.

٧-٥ المقابلات المتعمقة

تمَّ إعداد دليل للمقابلات المتعمقة يتم من خلاله إجراء مقابلات مع العاملين مع الأطفال فى مجال الطفولة (العاملين فى المدارس، والإعلام، ومؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية)، وقد تمَّ إجراء عشر مقابلات فى كل دولة من الدول الثماني التى غطاها البحث على النحو التالى: ثلاث مقابلات للعاملين فى مجال الإعلام، أربع مقابلات للعاملين فى المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وثلاث مقابلات للعاملين فى المدارس. وتكون الدليل من عدة محاور تمت مناقشتها من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماذا تعرف عن اتفاقية حقوق الطفل؟
- ماذا تعرف عن التشريعات المحلية الخاصة بالطفل؟
- هل ترى أن الأطفال فى مجتمعاتنا يحصلون على حقوقهم؟ كيف يتم ذلك؟
- ما أهم المكاسب التى حصل عليها الأطفال فى مجتمعاتنا؟
- هل الأطفال فى مجتمعاتنا قادرون على ممارسة حقوقهم فى المشاركة؟
- هل الأطفال يشاركون بشكل كافٍ فى صناعة القرارات المتصلة بحياتهم؟
- فى أى المجالات تتضح هذه المشاركة أكثر: فى الأسرة، أم في المدرسة، أم في المجتمع المدنى، أم فى الإعلام؟ ولماذا؟
- هل لك تجارب فى مساعدة الأطفال على المشاركة؟ هل يمكن سردها؟
- ما أهم الأنشطة التى يمكن أن يمارسها الأطفال وتدخل تحت المشاركة؟
- كيف يساعد الكبار الصغار علي ممارسة حقوقهم فى المشاركة، وهل له خبرات شخصية فى هذا الصدد؟
- ما الشروط التى توفر للأطفال مشاركة أفضل فى صنع حياتهم؟
- ما أكثر الأشياء التى تحفز على مزيد من مشاركة الأطفال: فى الأسرة، وفي المدرسة، وفى المجتمع المدني، وعبر الوسائط الإعلامية؟
- ما أهم العقبات التى تقف حائلا دون مزيد من المشاركة للأطفال: فى الأسرة، وفى المدرسة، وفى المجتمع المدني، وعبر الوسائط الإعلامية؟
- كيف يمكن القضاء على هذه العقبات؟
- كيف ترى مستقبل الأطفال فى مجتمعاتنا؟
- كيف ترى مشاركة الأطفال فى مجتمعاتنا؟

٦-٧ العينة وخصائصها

أ- عينة الآباء والأمهات

تمَّ اختيار عينة من الآباء والأمهات بحيث تمثل أسرا لها أطفال فى المراحل الدراسية محل اهتمام البحث(من الصف الثالث الابتدائى إلى الصف الأول الثانوى)، وفى أنماط مختلفة من التعليم (عام – خاص)، وفيما يلى جدول العينة المستهدفة من الآباء والأمهات فى الدول الثماني التى يستغرقها البحث.

جدول رقم (١-٢) خصائص عينة الآباء والأمهات

المرحلة التعليمية	من ٣-٦ ابتدائي		من ١-٣ إعدادي		الصف الأول الثانوى		الإجمالي
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	
الآباء	٤٠	١٠	٤٠	١٠	٤٠	١٠	١٥٠
الأمهات	٤٠	١٠	٤٠	١٠	٤٠	١٠	١٥٠
الإجمالي	٨٠	٢٠	٨٠	٢٠	٨٠	٢٠	٣٠٠

وقد تمَّ التطبيق الميدانى من خلال الباحثين القطريين وبإشرافهم، وتحملوا مسئولية اختيار العينة وفقا للمتغيرات الموضحة بالجدول السابق. وبعد التطبيق الميدانى واستبعاد الإستبيانات غير المكتملة على إثر المراجعة المكتبية، جاءت العينة الفعلية على النحو التالي:

جدول (١-٣) توزيع العينة وفقا للدولة

الأردن	٢٢٢	١٢,٢
تونس	٢٣٩	١٣,٠
السعودية	٢٤٠	١٣,٢
السودان	٢٨٣	١٥,٥
العراق	٢٤٠	١٣,٢
قطر	١٦٥	٩
لبنان	٢٤٠	١٣,٢
مصر	٢٤٠	١٣,٢
الإجمالى	١٨٢٤	١٠٠

وفيما يلى مواصفات عينة الآباء والأمهات:

توزعت عينة الآباء وفقا للنوع إلى ٤٩,٩٪ ذكور، و٥٠,١٪ إناث. وجاء توزيع العينة متفقا مع تصميم العينة فى كل من السودان والعراق والسعودية، وإلى حد ما قطر وتونس ولبنان ومصر، بينما اتسع الفارق بين نسبة الذكور والإناث فى الأردن حيث انخفضت نسبة الذكور إلى ٤٤,٦٪، ولكن ظلت النسبة العامة متوازنة إلى حد كبير.

جدول (١-٤) توزيع العينة وفقا للنوع والدولة ٪

النوع	الأردن	تونس	السعودية	السودان	العراق	قطر	لبنان	مصر	الإجمالى
ذكر	٤٤,٦	٥١,٥	٥٠	٥٠	٥٠	٤٩,١	٥١,٧	٥١,٧	٤٩,٩
أنثى	٥٥,٤	٤٨,٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠,٩	٤٨,٣	٤٨,٣	٥٠,١
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وعن توزيع عينة الآباء وفقا لفئات العمر، فقد بلغت نسبة الآباء فى فئة العمر أقل من ٣٥ سنة ٢٣,٦٪، أى ما يقارب ربع العينة، و٦٥,٩٪، بما يعادل ثلثى عينة الآباء تقريبا، يقعون فى فئة العمر من ٣٥ حتى ٥٠ سنة، وهناك ٩,٣٪ من الآباء يقعون فى فئة العمر أكبر من ٥٠ سنة. وهنا ٢٢ حالة بنسبة ١,٢٪، لم توضح عمرها. ويتفق توزيع العمر فى غالبية دول العينة مع التوزيع الكلى لفئات العمر، ما عدا السعودية التى ارتفعت فيها نسبة الآباء صغار السن إلى ٣٧,٩٪، وانخفضت فيها نسبة كبار العمر إلى ٢,٥٪ فقط.

جدول (١-٥) توزيع العينة وفقا لفئات العمر والدولة ٪

العمر	الأردن	تونس	السعودية	السودان	قطر	العراق	لبنان	مصر	الإجمالى
حتى ٣٥ سنة	٢٠,٥	٢١,٣	٣٧,٩	٢٢,٧	٢٨,٨	٢٣	١٧,٢	٢١,٣	٢٣,٩
حتى ٥٠ سنة	٦٨,٢	٧٠,٢	٥٩,٦	٦٣	٥٩,٦	٦٦,١	٧٥,٧	٦٨,٩	٦٦,٧
أكبر من ٥٠ سنة	١١,٤	٨,٥	٢,٥	١٤,٣	١١,٥	١٠,٩	٧,١	٩,٨	٩,٤
إجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتشير بيانات تعليم الزوج والزوجة إلى ارتفاع المستوى التعليمى للأزواج إلى حد ما عن تعليم الزوجات؛ فقد بلغت نسبة التعليم أقل من متوسط ٢٢,٩٪ عند الأزواج مقارنة بـ ٢٦٪ عند الزوجات، وبلغت نسبة التعليم المتوسط عند الأزواج ٢٥,٥٪ مقارنة بـ ٣٠,٣٪ عند الزوجات، أما التعليم الأعلى من متوسط، فقد بلغت نسبته عند الأزواج ٥١,٦٪، مقارنة بنسبة ٤٣,٦٪ عند الزوجات.

شكل (١-٧) توزيع العينة وفقا لتعليم الزوج والزوجة

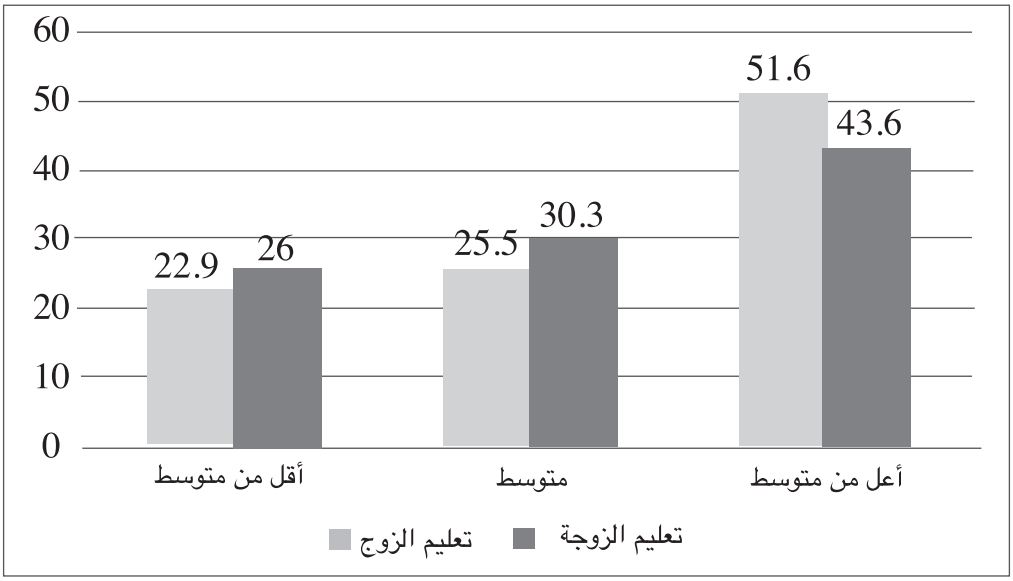

ب - عينة الأطفال

تمَّ اختيار عينة من الأطفال بالشروط الآتية: أن يمثل الذكور والإناث، وأن تمثل الفئة العمرية من ٨-١٧ سنة، وأن تمثل مراحل تعليمية مختلفة (ابتدائى - إعدادى- ثانوى)، أن تكون المدارس التى يتم اختيار العينة فيها من المدارس الحكومية والخاصة والمتوسطة التى تعد اللغة العربية لغتها الأساسية، وأن يكون الوالدان من جنسية القطر نفس الذى تجرى فيه الدراسة، وأن تكون اللغة العربية هى لغة الطفل الأساسية.

وفيما يلى جدول العينة المستهدفة من الأطفال فى الدول الثماني التى يستغرقها البحث.

جدول (١-٦) يوضح توزيع عينة الأطفال

الأطفال	من ٣-٦ ابتدائى		من ١-٣ إعدادى		الصف الأول الثانوى		الإجمالي
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	
ذكور	٤٠	١٠	٤٠	١٠	٤٠	١٠	١٥٠
إناث	٤٠	١٠	٤٠	١٠	٤٠	١٠	١٥٠
إجمالي	٨٠	٢٠	٨٠	٢٠	٨٠	٢٠	٣٠٠

وقد تمَّ التطبيق الميدانى من خلال الباحثين القطريين وبإشرافهم، وتحملوا مسئولية اختيار العينة وفقا للمتغيرات الموضحة بالجدول السابق. وبعد التطبيق الميدانى واستبعاد الاستبيانات غير المكتملة على إثر المراجعة المكتبية، جاءت العينة الفعلية على النحو التالي:

جدول (١-٧) توزيع العينة وفقا للدولة

الدولة	العدد	٪
الأردن	١٥٠	٧,٣
تونس	٢٩٩	١٤,٥
السعودية	٢٩٩	١٤,٥
السودان	٢٩٤	١٤,٢
قطر	١٥٢	٧,٤
العراق	٢٦٨	١٣
لبنان	٣٠٠	١٤,٥
مصر	٣٠٢	١٤,٦
الإجمالى	٢٠٦٤	١٠٠

وفيما يلى وصف عينة الأطفال:

توزعت العينة وفقا للقطاع الذى تتبع له المدرسة، إلى ٧٩,٩٪، للتلاميذ الذين ينتسبون إلي مدارس تابعة للقطاع الحكومى، و٢٠,١٪ من عينة التلاميذ التابعين لمدارس فى القطاع الخاص، وذلك من جملة العينة فى ست دول (لم يتم تحديد قطاع التعليم فى كل من تونس والأردن). ويختلف توزيع عينة التلاميذ وفقا للقطاع من دولة لأخرى، فبينما

ترتفع نسبة التلاميذ فى القطا ع الخاص إلى ٤٦٪ فى السعودية، فإنها تنخفض فى العراق إلى ١١,٢٪ فقط.

أما عن توزيع عينة التلاميذ وفقا للنوع فقد غلبت نسبة الذكور علي نسبة الإناث، على الرغم من أن تصميم العينة كان يستهدف التوزيع بالتساوى بين النوعين، فقد بلغت نسبة الذكور ٥٨,٨٪، بينما بلغت نسبة الإناث ٤١,٢٪، ويرجع ذلك إلى وجود دول تمَّ فيها التطبيق على نوع واحد فقط مثل قطر والأردن. أما الدول الخمس الأخرى فيكاد يتوزع التلاميذ فيها بالتساوى وفقا للنوع.

جدول (١-٨) توزيع العينة وفقا للنوع والدولة ٪

النوع	الأردن	تونس	السعودية	السودان	العراق	قطر	لبنان	مصر	الإجمالى
ذكر	١٠٠	٤٩,٥	٤٩,٨	٥٠,٣	١٠٠	٥٠,٧	٥٠	٥٠,٣	٥٧,٤
أنثى	٠	٥٠,٥	٥٠,٢	٤٩,٧	٠	٤٩,٣	٥٠	٤٩,٧	٤٢,٦
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويكاد تتوزع عينة التلاميذ على المراحل التعليمية بنسب متقاربة إلى حد ما، فقد بلغ التلاميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى ٣٦,١٪، بينما بلغوا ٢٨,٦٪ فى مرحلة التعليم الإعدادى/التكميلى/المتوسط، وفى التعليم الثانوى ٣٥,٤٪. ويأتى التوزيع على هذا النحو نظرا إلي انقسام عينة السودان على مرحلتين فقط هما: الابتدائى والثانوى، أما فى الدول الست الأخرى فتتوزع عينة التلاميذ إلى حد ما على المراحل التعليمية الثلاث، وتأخذ الشكل النموذجى للتوزيع فى ضوء تصميم العينة فى كل من الأردن ولبنان.

جدول (١-٩) توزيع العينة وفقا للمرحلة التعليمية والدولة ٪

العمر	الأردن	تونس	السعودية	السودان	قطر	العراق	لبنان	مصر	الإجمالى
ابتدائي	٣٣,٣	٣٥,٥	٢٨,٨	٤٩,٧	٣١,٦	٣٨,٤	٣٣,٧	٣٤,١	٣٦
إعدادى/ تكميلي	٦٨,٢	٧٠,٢	٥٩,٦	٦٣	٥٩,٦	٦٦,١	٧٥,٧	٦٨,٩	٦٦,٧
/متوسط	٣٣,٣	٢٨,٨	٣٦,٨	٠,٧	٣٤,٢	٣٤,٣	٣٣	٣٢,٨	٢٨,٦
ثانوى	٣٣,٣	٣٥,٨	٣٤,٤	٤٩,٧	٣٤,٢	٢٧,٢	٣٣,٣	٣٣,١	٣٥,٤
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويتشابه توزيع المستوى التعليمى لآباء وأمهات التلاميذ مع توزيع المستوى التعليمى لعينة الآباء، فيبدو أن المستوى التعليمى للآباء أفضل نسبيّاً من المستوى التعليمى للأمهات. فقد بلغت نسبة الأمهات فى مستوى التعليم أقل من متوسط ٥ , ٣٣٪، مقارنة بنسبة ٩ , ٢٧٪ بين الآباء، وفى المستوى التعليمى المتوسط بلغت نسبة الأمهات ٨ , ٢٥٪، بينما بلغت بين الآباء ٩ , ٢٣٪، وفى التعليم الأعلى من متوسط تصل النسبة بين الأمهات إلي٧ , ٤٠٪، بينما ترتفع بين الآباء إلي٢ , ٤٨٪.

شكل (١-٨) توزيع العينة وفقا لتعليم الأم والأب

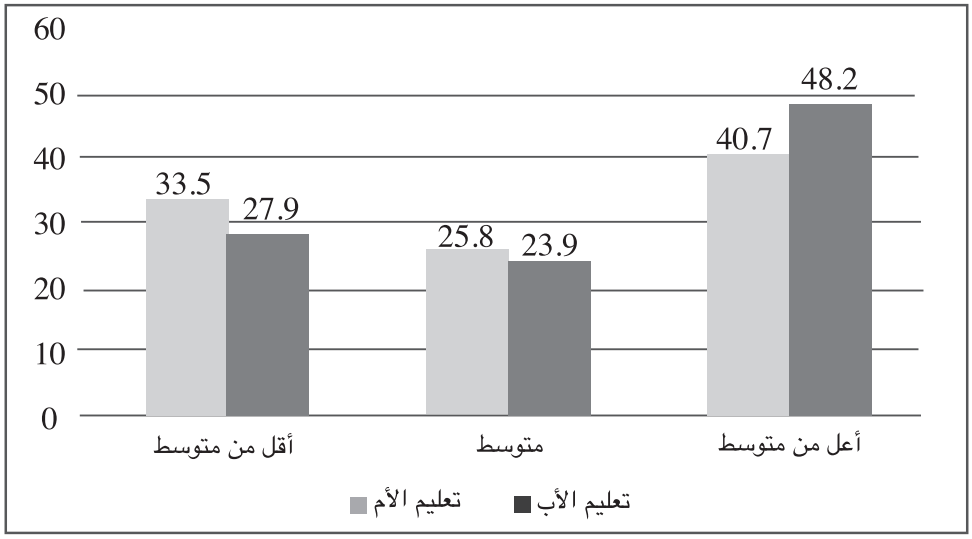

٩-٧ أساليب التحليل والتفسير

أ- التحليل الكمى وخطواته

بدأت عملية معالجة البيانات، فور الانتهاء من العمل الميدانى، بالمراجعة المكتبية، وترميز البيانات إذا كانت أدوات جمع البيانات (الاستبيانات) غير مرمزة، ثم إعداد قاعدة إدخال البيانات والتدريب عليها، تليها عملية إدخال البيانات، وأخيراً تحليل البيانات. وسوف نعرض فيما يلى لكل عملية من العمليات السابقة.

- المراجعة المكتبية وترميز البيانات

تمَّ تكوين فريق للمراجعة المكتبية وترميز البيانات، واهتمَّ فريق المراجعة المكتبية بوضع معايير المراجعة المكتبية، والتى تنص على:

- حصر استمارات كل دولة وترقيمها.
- استبعاد الاستمارات غير المكتملة.
- استبعاد الاستمارات غير المتسقة بياناتها.
- استبعاد الاستمارات التى يلمح فيها نمطية فى إجابة الأسئلة.
- الاتفاق على محددات تفريغ الأسئلة المفتوحة.

وقد أسفرت عملية المراجعة المكتبية عن استبعاد عدد من الاستمارات. ففى عينة الآباء، تمَّ استبعاد ١٨ استمارة فى الأردن، واستبعاد استمارتين فى السودان، كما تم استبعاد استمارة واحدة فى تونس. أما فى عينة التلاميذ، فقد استبعدت ٣٢ إستمارة فى العراق، و٦ استمارات فى السودان، و استبعاد استمارة واحدة فى السعودية. و قام الفريق بترميز الاستمارات كافة، بعد وضع دليل ترميز خاص لكل استمارة؛ وذلك لتيسير عملية إدخال البيانات، والانتهاء من الإدخال فى أسرع وقت.

- **عملية إدخال البيانات**

بعد الانتهاء من المراجعة المكتبية وترميز الاستمارات، تمَّ تصميم ملف إدخال للبيانات على برنامج آكسس. وذلك لمزيد من ضبط الجودة في أثناء الإدخال، والتحكم فى الأكواد المدخلة، وجرى تصميم ملف لكل استمارة. وتشكَّل فريق إدخال البيانات من ستة من مدخلى البيانات، ذوي خبرة فى عملية إدخال البيانات. وتمَّ تدريب الفريق على عملية الإدخال، وبدأ التدريب بشرح الجوانب النظرية للبحث، وشرح الأدوات، ثم الشرح العملى على إدخال البيانات. ثم التدريب العملى على الإدخال بتكليف كل مدخل بيانات بإدخال عشر استمارات، ومراجعة البيانات التى تمَّ إدخالها للوقوف على مشكلات الإدخال، وتوحيد تفريغ الأسئلة المفتوحة. وبدأت عملية إدخال البيانات، باستمارة الآباء، التى كان متوفرا منها استمارات خمس دول وقت البدء فى إدخال البيانات، ثم إدخال بيانات التلاميذ، يليها إدخال الاستمارات التى ترد تباعا. وضمانا لجودة البيانات، فقد تم تكليف كل مدخل بيانات بألَّا يتجاوز عدد الاستمارات المدخلة فى اليوم الواحد ٥٠ استمارة.

- **مراجعة الإدخال**

بعد الانتهاء من إدخال بيانات كل دولة، تمت مراجعة بيانات الإدخال، باختيار عينة

عشوائية لكل مدخل بيانات ومطابقتها بالبيانات المدخلة؛ لمزيد من ضبط جودة البيانات التى تم إدخالها.

- تحليل البيانات

بدأت عملية تحليل البيانات بإعداد جداول بسيطة لأسئلة كل استمارة، وعقد اجتماع مع الفريق والاستشارى الإحصائي للاتفاق على وضع خطة التحليل الإحصائي للبيانات، ومراحل عملية التحليل. وتمَّ الاتفاق على تحديد المتغيرات المستقلة، التى سيتم تحليل بيانات كل استمارة فى ضوئها، مثل تحديد متغيرات الدولة، والنوع، والعمر، ومحل الميلاد، وتعليم الزوج والزوجة كمتغيرات أساسية فى استمارة الآباء، وتحديد متغيرات الدولة، والقطاع الذى تتبع له المدرسة (حكومى/خاص)، والنوع، ومرحلة الدراسة، وتعليم الأم والأب، كمتغيرات مستقلة فى استمارة التلاميذ. كما تمَّ الاتفاق على أن يتم تحليل بيانات الاستمارتين بالتوازى وفقا لموضوع كل قسم من أقسام الاستمارة. فيتم، مثلا، تحليل بيانات قسم المعرفة بحقوق الأطفال فى استمارة الآباء والتلاميذ معا، وهكذا. ومن ثمَّ؛ تمَّ استخراج جداول بسيطة، وأخرى مركبة مع بعض المتغيرات التى يمكن تفسير النتائج فى ضوئها . وقد تم الجمع بين التحليل الكمى والتحليل الكيفى؛ حيث جرى تجهيز المادة الكيفية المتوفرة من المناقشات البؤرية والمقابلات، واستمارة المؤسسات؛ بحيث يتم تصغيرها فى التحليلات الكمية لإلقاء مزيد من الضوء على التفسير أو تقديم تفسيرات جديدة.

الفصل الثانى
الطفولة فى الوطن العربى
الواقع الديموجرافى والتشريعى والمؤسسى

الفصل الثانى
الطفولة فى الوطن العربى
الواقع الديموجرافى والتشريعى والمؤسسى

مقدمـــــة

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على واقع الطفولة فى الوطن العربى من خلال ما يتوافر لنا من بيانات من الدول التى تشملها الدراسة حول موقع الأطفال فى التركيب السكاني، والأطر التشريعية التى تعكس الاهتمام الوطنى بقضية الطفولة وطبيعة العمل المؤسسى الرسمى والمدنى الذى يعنى بشئون الطفولة. ونتوقع أن يكشف لنا مثل هذا التحليل عن الخلفية الاجتماعية والسياسية التى تتشكل فيها مشاركة الأطفال فى الحياة، والطرق التى يمكن أن تفتح أمامهم فى المستقبل لمزيد من المشاركة فى صناعة حياتهم، وسبل الحماية والحالة المتوقعة فى البلدان العربية المختلفة.

يبدأ التحليل من المجتمع نفسه حيث نتعرف على موقع الأطفال فى التركيب الديموجرافى. ولا شك في أن النظر إلي الأوضا ع الديموجرافية للأطفال يقدم لنا مؤشرات عن حجم الأطفال فى المجتمع العربى، ومن ثم التنويه بالجهد الذى يجب أن يوجه إليهم، وأهم من ذلك فإنه قد يدلنا على بعض المشكلات التى تعوق مشروعات الحماية والمشاركة خصوصاً مشكلة التسرب من التعليم والتى تمثل إحدى المشكلات المهمة التى تعوق عملية النمو البشرى الاجتماعى والثقافى. وإذا كان التحليل الديموجرافى يعطينا الموقف المجتمعى لحالة الطفولة، فإننا بحاجة إلى أن ننظر إلى الموقف الرسمى والمدنى،

إطار رقم (٢-١)

وبينما نَعِدُ بدعم الأفعال والإجراءات التى تقومون بها بالنيابة عن الأطفال، فإننا نُطالب أيضا بالتزامكم ودعمكم لنا فى الأفعال والإجراءات التى نتّخذها؛ لأن أطفال العالم يُساء فهمهم. إننا لسنا مصادر المشكلات، بل إننا الموارد المطلوبة لحلّها. إننا لسنا سببا للإنفاق، بل إننا مَواطنُ للاستثمار. إننا لسنا مجرّد يافعين وشباب، بل إننا أناسٌ ومواطنون فى هذا العالم. وإلى أن يقبل الآخرون مسئولياتهم تجاهنا، فإننا سنكافح من أجل إحقاق حقوقنا. إننا نمتلك الإرادة، والمعرفة، ورقَّة الإحساس والتفاني.

إننا نَعِدُ بأننا عندما نصبح أشخاصا كبارا، فإننا سنُدافع عن حقوق الأطفال بالعواطف نفسها التى نمتلكها الآن كأطفال .إننا نَعِدُ بأن نُعامِلَ بعضنا بعضا بكرامة واحترام.

إننا نَعِدُ بأن نكون منفتحين ومراعين الفروق فيما بيننا. (عالم جدير بنا، بيان الأطفال، ص ١١).

وهنا نقدم تحليلا للتشريعات حول الطفولة منطلقين من الموقف العالمى للاتفاقيات الدولية حول حقوق الأطفال؛ على اعتبار أن هذه الاتفاقيات هى التى تشكل الإطار الذى يعكس الوعى الدولى بحقوق الطفل. ولن يكتمل هذا التحليل إلا بالاطلاع على الواقع المؤسسى الذى يعكس إلى أى مدى تتحول التشريعات إلى سياسات واقعية.

١- الواقع الديموجرافى للطفولة:

تتسم المنطقة العربية بالتنوع الهائل فى النواحى الديموجرافية بشكل عام. وتضم المنطقة بلدانا ذات عدد سكانى كبير جدّاً، تقابلها بلدان متوسطة أو قليلة السكان. ويقيم فى البلدان العربية ٣٩٥ مليون نسمة وهم يشكلون مجتمعين ٥٪ من سكان العالم (البالغ عددهم ٦,٩ مليار نسمة). ويتركز العدد الأكبر من سكان المنطقة فى عدد قليل من بلدانها، فاليوم يقيم حوالى نصف سكان المنطقة فى الجزائر والسودان ومصر. ويشهد معظم بلدان المنطقة العربية تحولا ديموجرافيّاً يتمثل فى انخفاض معدلات النمو السكانى. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠١٠).

يتشكل الهرم السكانى الكلى فى الوطن العربى من قاعدة كبيرة من الشباب والأطفال. وقد بلغت نسبة الأطفال أقل من ١٤ سنة من إجمالى البلدان العربية ٣٤٪ من حجم السكان (فى حين وصلت هذه النسبة فى العالم إلى ٢٧٪ ،و فى البلدان النامية إلى ٢٩٪). وينسحب القول ذاته على الفئة التالية التى تضم الأطفال والشباب المبكر والتى يدخل فيها السكان من ١٥– ٢٤ سنة، فقد وصل حجم هذه الفئة إلى ٢٠٪ من السكان. ويعنى ذلك أن صغار السن (أقل من ٢٤ سنة) يشكلون حوالى ٤٩٪ من مجموع السكان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى٢٠١٠). وثمة مؤشرات على استمرار هذا الوضع فى المستقبل.

وإذا ماحاولنا قليلا اكتشاف الفروق بين البلدان التى تغطيها هذه الدراسة، وجدنا أن هذا الوضع يوجد فى كل البلدان. ويوضح الجدول رقم (٢–١) أن القاعدة السكانية فى كل الدول هى قاعدة تتشكل من صغار السن (الأطفال والشباب المبكر). صحيح أن هناك فروقا بين الدول فى النسب المئوية، إلا أنها لم تقل فى أى دولة عن ١٦٪ بالنسبة إلى الفئة العمرية أقل من ١٤ سنة (قطر)، تليها تصاعديّاً تونس (٢٣٪)، فلبنان (٢٥٪)، فمصر والسعودية (٣٢٪)، فالأردن (٣٤٪)، فالسودان (٣٩٪)، فالعراق (٤١٪).

جدول رقم (٢-١)

الأطفال والشباب المبكر فى ثماني دول عربية (نسب مئوية للسكان)

القطر	صفر- ١٤ سنة	١٥- ٢٤	عدد السكان بالألف
الأردن	٣٤	٢٠	٦,٤٧٢
تونس	٢٣	١٩	١٠,٣٧٤
السعودية	٣٢	١٩	٢٦,٢٤٦
السودان	٣٩	٢٠	٤٣,١٩٢
العراق	٤١	٢٠	٣١,٤٦٧
قطر	١٦	١٨	١,٥٠٨
لبنان	٢٥	١٨	٤,٢٥٥
مصر	٣٢	٢٠	٨٤,٤٧٤
العالم	٢٧	١٨	٦,٩٠٨,٦٨٨
البلدان النامية	٢٩	١٩	٥,٦٧١,٤٦٠
الدول العربية	٣٤	٢٠	٣٥٩,٢٧٣

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (٢٠١٠) ص ٣٤- ٣٥

وكما ذكرنا من قبل، فإن القاعدة السكانية صغيرة السن، سوف تستمر فى المستقبل كما هى إذا لم تتسع أكثر فى بعض البلدان. ولا تتأكد هذه الحقيقة من خلال الإسقاطات السكانية لأعداد السكان فى المستقبل فحسب، بل تتأكد من خلال ارتفا ع معدلات النمو السكانى فى الوطن العربى بالمقارنة بمعدلات النمو فى العالم. ففى حين يبلغ معدل النمو السكانى العالمى حوالى ١,١، فإن هذا المعدل يصل فى الوطن العربى إلى ٢,٠، بل إنه يرتفع فى دول مثل العراق إلى ٣,١، والسودان إلى ٢,٤، وقطر ٢,٩، والسعودية إلى ٢,١ (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١١: ١١٦- ١٢١). وإذا كان الاتجاه قويّاً نحو استمرار هذا التركيب السكانى الطفولى والشبابى فى الوطن العربى فى المستقبل، فإن ضمان النمو والنهضة المستقبلية يرتهن بالمحافظة على هذه الطاقة الطفولية والشبابية، بتنمية قدراتها، وإعدادها إعدادا جيدا للمستقبل. ولا يتشكل هذا الإعداد إلا بمزيد من الحماية ومزيد من فتح قنوات المشاركة أمام النشء؛ للمساهمة فى بناء العالم الذى يعيشون فيه وبناء عالم المستقبل.

١-١ أوضاع تعليم الأطفال فى الوطن العربى

لا جدال فى أن التعليم هو ركيزة التنمية البشرية؛ بل يمكن القول إنه ركيزة المشاركة. فهو الذى يفتح الآفاق أمام البشر لمزيد من المشاركة فى حياة مجتمعاتهم. فالتعليم يعنى المزيد من التنمية البشرية الحقيقية. العلاقة إذن بين المشاركة والتعليم علاقة تبادلية. ومن هذا المنطلق، يكون من الضرورى التعرف على أوضاع تعليم الأطفال فى البلدان- محل الدراسة.وتشير البيانات المعروضة فى الجدول رقم (٢-٢) إلى مجمل الأوضاع التعليمية للأطفال فى الدول الثماني- محل الدراسة.

جدول رقم (٢-٢) مجمل الأوضاع التعليمية للأطفال فى الدول العربية محل الدراسة

الدولة	معدل معرفة القراءة والكتابة من١٥- ٢٤ سنة ٢٠٠٥- ٢٠١٠		المعدل الإجمالى للالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي ٢٠٠٧- ٢٠١٠		صافى معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى ٪ ٢٠٠٧-٢٠١٠		معدل البقاء حتى الصف الابتدائى الأخير ٢٠٠٥- ٢٠١٠	صافى معدل الحضور بالتعليم الثانوي ٢٠٠٥- ٢٠١٠	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	بيانات المسح	ذكور	إناث
الأردن	٩٩	٩٩	٣٨	٣٥	٩٣	٩٥	–	٨٥	٨٩
تونس	٩٨	٩٨	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	٩٩	٩٩	–	–	٨٨	٨٥	–	–	–
السودان	٨٩	٨٩	٢٨	٢٩	–	–	٩٠	١٧	٢٢
العراق	٨٥	٨٥	٦	٦	٩٣	٨٢	٩٣	٤٦	٣٤
قطر	٩٨	٩٨	٥٤	٥٣	٩٨	٩٨	–	–	–
لبنان	٩٨	٩٨	٧٧	٧٦	٩٢	٩٠	٩٣	٦٠	٦٨
مصر	٨٨	٨٨	٢٣	٢٢	٩٧	٩٤	٩٩	٧٠	٧٠

المصدر : أوضاع الأطفال فى العالم (٢٠١٢)

ومن أهم المؤشرات التى تعكسها بيانات الجدول ما يلي:

١. وجود معدلات عالية لمعرفة القراءة والكتابة بين الأطفال والشباب (من ١٥- ٢٤ سنة)، فهى تزيد على نسبة ٩٧٪ فى كل الدول ما عدا مصر والسودان والعراق التى تتراوح النسبة فيها ما بين ٨٠ و٨٣٪.

٢. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق فى التعليم الابتدائى (وصل فى قطر إلى ٩٨٪،

وفى مصر إلى ٩٧٪ ، و فى الأردن إلى ٩٣٪)، هناك نسبة من الأطفال لا تزال خارج التعليم الإلزامي.

٣. أحرزت الدول العربية تقدما كبيرا فى إزالة التفاوت بين الجنسين فى الالتحاق بالتعليم، وخصوصا فى التعليم الابتدائي. فعلي الرغم من وجود فروق فى نسب الالتحاق، وفى معدلات معرفة القراءة والكتابة لصالح الذكور، فإن هذه الفروق طفيفة، وقد اقتربت بلدان كثيرة من نسبة التحاق للإناث تصل إلى ١٠٠٪.

٤. إن الخلل الأكبر موجود فى التحاق الأطفال بالتعليم قبل الابتدائي، الذى يمهد للدخول فى المرحلة الابتدائية، ويعد الأطفال تربوياً فى مراحل مبكرة من حياتهم. ويتسم هذا النوع من التعليم بالضعف فى معظم الأقطار العربية؛ حيث وصلت أعلى نسبة إلى ٧٧ ٪(لبنان).

٥. من نقاط الضعف أيضا عدم مواصلة الأطفال تعليمهم حتى التعليم الثانوى، ومن ثَمَّ الجامعي. وقد توافرت لدينا بيانات عن بعض الدول العربية التى انخفض فيها معدل الالتحاق بالتعليم الثانوى حتى إنه وصل فى بعضها إلى حوالى ١٧٪ (السودان).

٦. إن هناك نسبة من الأطفال يتسربون من التعليم، وإن نسبة أخرى تتجه إلى مسارات تعليمية أخرى غير التعليم الثانوي.

وعلى أي حال، فإنه على الرغم من وجود نسبة تسرب من التعليم، فإن هذه النسبة تنخفض بالتدريج. و علي الرغم من بعض المشكلات الخاصة بفجوة النوع أو التسرب أو ضعف التعليم قبل الابتدائي، فإن التقارير الدولية والمحلية تشير إلى تحسن ملحوظ فى معدلات الالتحاق والإنصاف فى الحصول عليه؛ لذا أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ إلى أن التقدم المحرز فى توسيع التعليم الابتدائى هو من الإنجازات الكبيرة التى تحققت فى الأعوام الأربعين الماضية (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، ٢٠١٠: ص ٣٧– ٣٩).

٢- الواقع التشريعى لمشاركة الأطفال: الاتفاقيات والمواثيق الدولية والوطنية

كان ينظر إلى الطفل فى الأزمنة القديمة على أنه ملكية خاصة لوالده، يفعل به ما يشاء، وقد كان من المباح أن يبيعه بحسبانه رقيقا أو يتخلص منة تماما إذا ما رأى ضرورة لذلك، وخصوصا إذا ما كان الطفل أنثى. وفى بعض الحضارات، كان يمكن للرجل مبادلة أطفاله بامرأة، وفى البعض الآخر، كان يمكن للأهل إنهاء حياة أبنائهم إذا ما كانوا كثيرى البكاء أو كانت بهم إعاقة،

كما كان الكثير من الفلاحين فى أماكن متفرقة من العالم القديم يرون فى موت أحد مواشيهم خطبا أعظم كثيرا من موت أحد أبنائهم. وكان شائعا فى كثير من بقاع العالم أن يقدم الوالد أحد أبنائه ذبيحة أو قربانا للآلهة (اليونيسف ٢٠٠٧). وبصفة عامة، كان التعامل مع الأطفال دائما ما يدور حول مصلحة الأهل، فالأخلاق الفاضلة التى يسلكها الطفل كانت تلك التى من شأنها تحقيق أهداف ومصالح الأهل والكبار والعشيرة. ومع ظهور الأديان والتقدم الذى أحرزته البشرية فى مجالات شتى وخصوصاً فى مجال العلوم الاجتماعية، قطع العالم شوطاً كبيراً فى فهم الطفولة وأهميتها حتى تمَّ التوصل إلى اتفاقية استقطبت أكبر إجماع عالمى وهى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

٢-١ تطور المواثيق الدولية لحقوق الطفل: نظرة عامة

على الرغم من أن الثقافة التقليدية محملة بكثير من صور القسوة على الأطفال والتمييز ضدهم وخصوصاً الإناث (ختان الإناث، والزواج المبكر، والزواج القسري) ، فإن ثمة شواهد على الاهتمام بالطفولة فى الحضارات القديمة، فالثقافات التقليدية فى المجتمعات الريفية والبدوية تمنح الطفل فرصا للمشاركة فى الحياة منذ نعومة أظافره (منظمة الأمم المتحدة ٢٠٠١). وقد كان تاريخ الرأسمالية حافلاً بالقسوة على الأطفال وتشغيلهم فى أقسى الظروف؛ ولهذا فقد شكَّلت الثورة الفرنسية بمبادئها الإنسانية حدّاً فاصلاً للبداية فى توثيق حقوق الأطفال فى لوائح وقوانين، وخصوصاً حماية الأطفال من سوء المعاملة المادية والمعنوية. وفيما بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت تصدر على المستوى الدولى المواثيق والإعلانات التى تحمى الطفل وتحدد واجباته، وقد قسم بعض الباحثين التطور التاريخى لإقرار حقوق الطفل فى العالم إلى أجيال ثلاثة (غسان خليل، ٢٠٠٠)، تمثلت في:

- **الجيل الأول لحقوق الطفل:** إعلان اتحاد غوث الأطفال لحقوق الطفل (١٩٢٣)، إعلان جنيف لحقوق الطفل (١٩٢٤)، الاتفاقية الخاصة بالرق (١٩٢٦)، اتفاقية السخرة (١٩٣٠)، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨)، إعلان الاتحاد الدولى لرعاية الأطفال (١٩٤٨)، الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمى الجنسية (١٩٥٤)، الاتفاقية التكميلية للقضاء على الرق وتجارة الرقيق (١٩٥٦).
- **الجيل الثانى لحقوق الطفل:** إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٥٩)، الاتفاقية

الخاصة بمكافحة التمييز فى مجال التعليم (١٩٦٠)، اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (١٩٦١)، التوصية الخاصة بالرضع والسن الدنيا وتسجيل عقود الزواج (١٩٦٥)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى (١٩٦٥)، الميثاق الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، الميثاق الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، الاتفاقية ١٣٨ والخاصة بالسن الدنيا للاستخدام (١٩٧٣)، والإعلان الخاص بحماية النساء والأطفال فى حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة (١٩٧٨).

- **الجيل الثالث لحقوق الطفل:** السنة الدولية للطفل (١٩٧٩)، الاتفاقية الخاصة بالأوجه المدنية لخطف الأطفال على المستوى الدولى (١٩٨٠)، القواعد النموذجية الدنيا لإدارة قضاء الأحداث (قواعد بكين) (١٩٨٥)، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٨٩)، الإعلان العالمى حول التربية للجميع (١٩٩٠)، الإعلان العالمى لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل (١٩٩٠)، مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث- مبادئ الرياض (١٩٩٠)، إعلان مكافحة الاستغلال القائم على الاتجار الجنسى بالأطفال وخطة العمل (١٩٩٦)، اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (١٩٩٩)، البروتوكولان الاختياريان (٢٠٠٠)؛ الأول بشأن إشراك الأطفال فى النزاعات المسلحة؛ والثانى بشأن بيع الأطفال واستغلالهم فى البغاء والمواد الإباحية.

إطار رقم (٢-٢)

١- تكفل الدول الأطراف فى هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن هذه الآراء بحرية فى جميع المسائل التى تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه.

٢- ولهذا الغرض، تتاح للطفل، بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه فى أى إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل، إما مباشرة،وإما من خلال ممثلين أو هيئات ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني."

المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل

ويمكن القول إن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩ قد جاءت تتويجا لكل ماسبقها من جهود، وجمعت فى بنودها معظم ما توصل إليه الخبراء والمشرعون فى مجال الطفولة، كما أن ما جاء بعدها من جهود يبنى عليها، وينطلق من مبادئها تطويرا وتفعيلا فى ممارسات حماية الطفولة. لذا قد يكون مفيدا أن نلقى عليها نظره تفصيلية.

٢-٢ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ١٩٨٩:

مع مطلع الستينيات، حققت النظريات التربوية تقدما كبيرا فظهر منها ما يوضح حاجة

الطفل إلى المشاركة والتعبير كجزء حيوى من تطوير شخصياتهم وتربيتهم ليكونوا أعضاء فاعلين فى المجتمع. كما تبلور الكثير من النظريات التعليمية والمتعلقة بتنمية شخصية الطفل ومواهبه وظهرت فى الوقت ذاته أوضا ع جديدة تستدعى التدخل لحماية الطفل، كالاتجار بالأطفال والانتهاك الجنسى لهم، وتجنيدهم والزج بهم فى معارك حربية لمصلحة الكبار، وانتشار المخدرات، وعمالة الأطفال، وتعرضهم لأخطار صحية وأخلاقية، كما ظهرت مشكلات بيئية لها آثار سيئة على الأطفال. وفى عام١٩٧٣، أقرت "منظمة العمل الدولية" الاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل. كما أقرت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩، والتى توفر الحماية للحقوق الإنسانية للفتيات والنساء. ولقد دفع ذلك إلى أن تعلن الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ "السنة الدولية للطفل" مما حرك العمل نحو صياغة اتفاقية لحقوق الطفل تكون ملزمة قانونيّاً، ومن ثم تبنت الجمعية العمومية فى نوفمبر ١٩٨٩ اتفاقاً دوليّاً فى إطار الأمم المتحدة يحتوى على الحقوق الأساسية للطفل (أى الشخص الذى لم يبلغ الثامنة عشرة عاماً) والتى تعكس احتياجاته التى لا غنى عنها كى يحقق أقصى قدر من الصحة والنمو الجسدى والعقلى والنفسى والروحى والاجتماعى فى أى مكان يعيش فيه على وجه الأرض، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى ٢ سبتمبر ١٩٩٠.

وتعد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل أول صك دولى يعترف صراحة بالأطفال كعناصر اجتماعية فاعلة وأصحاب للحقوق (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية)، كما تعالج القصور فى الإعلانات التى صدرت قبلها، وتتعامل مع المستجدات التى لها تأثير في الأطفال فى التجمعات البشرية، وبمقتضى أحكام هذه الاتفاقية فإن الدول الأطراف ملزمة قانونيّاً بإعمال جميع حقوق الأطفال. وتتألف الاتفاقية من ٥٤ مادة تقوم على" أربعة مبادئ أساسية" هى:

- عدم التمييز (المادة ٢).
- مصالح الطفل الفضلى (المادة ٣).
- الحق فى الحياة والبقاء والنماء (المادة ٦).
- احترام وجهات نظر الطفل (المادة ١٢)، (اليونيسف ٢٠٠٩).

وترى اللجنة الدولية لحقوق الطفل أن المادة ١٢ من الاتفاقية تمثل تغييراً جوهريّاً فى تناول شئون الطفولة، فقد استبدلت النهج الأبوى القائم على منظور حمائى للطفولة، بمنظور آخر حيث

أرست "عقداً اجتماعيّاً جديداً" يعترف بالطفل كحامل أو مستحق للحقوق، ومن هذه الحقوق: "حق المشاركة" فى جميع المسائل التى تخصه. كما تكفل هذه المادة "للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة "حق التعبير عن تلك الآراء بحرية فى جميع المسائل التى تمسه". ولم تضع الاتفاقية حدّا أدنى للسن، وتوصى اللجنة الدولية بكفالة هذا الحق فى مراحل السن المبكرة "إذا كان الطفل على قدر كافٍ من النضج". وقد تمَّ التعبير بوضوح عن سلسلة من الحريات المدنية الممنوحة للأطفال فى الاتفاقية، بما فيها حرية التعبير (المادة ١٣)، وحرية الفكر والدين (المادة ١٤)، وحرية تكوين الجمعيات والاجتماع (المادة ١٥)، وحرية الحصول على المعلومات (المادة ١٧)، و(المادة ٢٩) التى تتناول ضرورة أن يستهدف التعليم تطوير شخصية الطفل وتنمية مهاراته وقدراته العقلية والجسدية بأقصى قدر ممكن، وينبغى على التعليم أن يعد الطفل لحياة راشدة ونشطة ويساعده على أن يكون عضوا مشاركا فى مجتمعه.

وتتلخص مجموعة حقوق الأطفال فى المشاركة فى الآتي:

- الحق فى التعبير عن آرائهم واحترامها، ووضع مصالحهم فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات.
- الحق فى بلورة دور لهم فى المجتمع، يتنامى بقدر تنامى قدراتهم وأعمارهم.
- الحق فى اختيار مجال الدراسة والمستقبل المهنى ، وتحمل المسئوليات.
- الحق فى الحصول على المعلومات النافعة .
- الحق فى ممارسة الحياة الديمقراطية والتدريب عليها خلال ممارسات اليوم الدراسى وفى النوادى وغيرها من المؤسسات التى تعمل معهم.

وقد كان للاتفاقية صدى فى الممارسة المتعلقة بالمشاركة، وكان للأمم المتحدة قصب السبق فى ذلك؛ حيث بادرت بمشاركة الأطفال والاستماع لآرائهم فى عام ٢٠٠٢، كأحد الأحداث البارزة فى قمة "عالم جدير بالأطفال" التى جاءت بمشاركة ٤٠٠ طفلٍ من أكثر من ١٥٠ دولة. وجاء التطور الآخر فى عام ٢٠٠٦، فى دراسة للأمين العام للأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال، وهى الدراسة الأولى التى أجرتها الأمم المتحدة بالتشاور مع الأطفال لتبيان آرائهم وتوصياتهم وإدماجها. ثم شهد عام ٢٠٠٨ التطور الأبرز فى هذا المجال، من خلال مشاركة الأطفال فى المؤتمر العالمى الثالث لمناهضة الاستغلال الجنسى فى البرازيل. وقد تبنّت لجنة حقوق الطفل مؤخرا التعليق العام رقم ١٢ حول حق الطفل فى أن يكون صوته مسموعا، وهى المرة الأولى التى تصدر

فيها لجنة حقوق الطفل تعليقا حول أحد المبادئ التوجيهية للاتفاقية، ومن أهم هذه التعليقات: حسب المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل بعنوان "تكوين الآراء": تتاح للطفل بوجه خاص فرصة الاستماع إليه فى أى إجراءات إدارية وقضائية تمسّ الطفل بشكل مباشر، أو من خلال هيئة ممثلة. ومن هنا علّقت اللجنة على أن يتم توفير تدريب لدعم الحقوق التشاركية للأطفال لفئة قضاة المحاكم الأسرية ومحاكم الأحداث، ومراقبى السلوك، والشرطة والمعلمين وكوادر الصحة. وتبعاً لذلك، يتمتّع الأطفال بحق الاستماع إليهم فى مجالات الإجراءات الجنائية، والإجراءات المدنية، والتعليم، والصحة، وحماية الطفل، والرعاية البديلة ، والمراجعة الدورية للإيداع، والتشغيل، وتقديم الشكاوى، والإعلام، وقضايا التخطيط والإسكان والبيئة. ومن ثم فمشاركة الأطفال ليست مجرد مجموعة من الحقوق، بل هى مبادئ عامة تمارس من خلال كفالة الحقوق الأخرى فى التعليم والصحة وغيرهما من المجالات، وبذلك يعتبر حق الأطفال فى المشاركة مكوناً أساسيّاً من مكونات احترامهم كأصحاب حقوق خاصة بهم.(Council of Europe 2011).

وقد كانت هذه الاتفاقية آخر المواثيق والعهود الدولية الشاملة لحقوق الطفل وحمايته.

٢-٣ أثر الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل فى التشريعات على المستوى العربى:

إن الاهتمام بالطفولة له تاريخ وحضور فى كل الحضارات والأديان، وعلى الرغم من ذكر الطفولة والطفل فى التراث العربي، فإن موضوع حقوق الطفل لم يُبحث إلا فى الربع الأخير من القرن العشرين. وكانت أول التفاتة غير مباشرة لحقوق الطفل على الصعيد العربى فى أوائل عام ١٩٨٠ بانعقاد " مؤتمر الطفل العربي" وذلك فى رحاب جامعة الدول العربية بـ(تونس) وحضره وزراء الشئون الاجتماعية العرب(جامعة الدول العربية ١٩٨٠). وتمت فيه مناقشة إنشاء منظمة عربية للطفولة، والاتفاق على صياغة ميثاق عربى لحقوق الطفل، وهو ما جرى

إطار رقم (٢-٣)

١. يكون للطفل الحق فى حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أى اعتبار للحدود، سواء بالقول أو بالكتابة أو بالطباعة، أو بالفن، أو بأي وسيلة أخرى يختارها الطفل.

٢. يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود، بشرط أن ينص القانون عليها، وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي:
(أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم.
(ب) حماية الأمن الوطنى أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، (المادة ١٣ من اتفاقية حقوق الطفل).

إقراره فى ديسمبر ١٩٨٤ باسم ميثاق حقوق الطفل العربى الذى صدر فى عام ١٩٨٣. ومما جاء فى بنود هذا الميثاق (٥١ مادة) ، أن تنمية الطفولة تعد مكونا أساسيّاً من مكونات التنمية الاجتماعية، وهى التزام دينى ووطنى وقومي، والتنشئة مسئولية عامة، والأسرة نواة المجتمع وأساسه، وفيه تأكيد كفالة حق الطفل بالرعاية والأمن الاجتماعى والاسم والجنسية والتعليم والخدمة الاجتماعية ورعاية الدولة له. وطالب الميثاق "بقيام لجنة للطفولة فى كل قطر عربي، تضم فى عضويتها الأجهزة الرسمية والأهلية والشعبية ذات الاختصاص والاهتمام برعاية الطفولة". (المادة ٢٦).

وفى نوفمبر ١٩٨٦،عقد مؤتمر ثانٍ بتونس هو "مؤتمر الطفولة والتنمية". وفيه جاءت الدعوة لتأسيس المجلس العربى للطفولة والتنمية باعتباره مظلة غير حكومية، والدعوة أيضا لإنشاء مجالس وطنية معنية بالطفولة فى الأقطار العربية. وبصدور اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٨٩)، صدقت معظم الدول العربية عليها وتحفَّظ البعض على بنود تتعارض مع الشريعة الإسلامية أو القيم التقليدية، وجاءت هذه المصادقات فى تواريخ مختلفة، فقد صادقت عليها الأردن فى (١٩٩١/٥/٢٤)؛ وتونس فى (١٩٩٢/١/٣٠)؛ والسعودية فى (٢٦/ ١٩٩٦/١)؛ والسودان فى (٣/ ٨/ ١٩٩٠)؛ والعراق فى (١٩٩٤/٦/١٥)؛ وقطر فى (١٩٩٥/٤/٣)؛ ولبنان فى(١٩٩١/٥/١٤)؛ ومصر فى (١٩٩٠/٧/٦)، (جامعة الدول العربية ٢٠٠٣).

كما أولت الجامعة العربية اهتماماً خاصّاً بحقوق الطفل العربي، ووضعت خطة عربية للطفولة صدرت عن اجتماع رفيع المستوى (عقد فى تونس عام ١٩٩٢)، وقامت معظم الدول العربية بوضع خطط عمل وطنية، مسترشدة بهذه الخطة العربية. كما خصصت الجامعة العربية لجنة فنية استشارية خاصة بالطفولة، وهذه اللجنة هى إحدى آليات العمل العربى المشترك.

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
الأردن	١٩٩٠/٨/٢٩	١٩٩٠/٥/٢٤	١٩٩١/٦/٢٣
تونس	١٩٩٠/٢/٢٦	١٩٩٢/٢/١٣	١٩٩٢/١/٢٩
العراق	—	١٩٩٤/٦/١٥	١٩٩٤/٧/١٤
قطر	١٩٩٢/١٢/٨	١٩٩٥/٤/٣	١٩٩٥/٥/٣
مصر	١٩٩٠/٢/٥	١٩٩٠/٧/٦	١٩٩٠/٩/٢
السودان	١٩٩٠/٧/٢٤	١٩٩٠/٨/٣	١٩٩٠/٩/٢
لبنان	١٩٩٠/١/٢٦	١٩٩١/٥/١٤	١٩٩١/٧/١٣
السعودية			١٩٩٦ /٢/٢٥

المصدر: www.arabhuman rights.org

وتعقد اجتماعها السنوى فى شهر مايو من كل عام، وتضم ممثلى المجالس العليا والهيئات واللجان الوطنية للطفولة. ويحضر اجتماعاتها ممثلون عن الأمانات الفنية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة. وتتولى هذه اللجنة وضع الخطط والسياسات والبرامج القومية المنفذة لأحكام وبنود المواثيق العربية والدولية الخاصة بالطفولة فى المجالات كافة، كما تقوم بتقديم المشورة الفنية للأجهزة والمؤسسات المعنية فى الدول الأعضاء فى كل ما من شأنه أن يساعد على تنفيذ المواثيق والإستراتيجيات العربية المتصلة بحقوق الطفل.

وفى الوقت الذى تشكل فيه الاهتمام بحقوق الطفل على المستوى العربى بشكل عام على هذا النحو، بذلت كل دولة عربية على حدة جهودا لإصدار تشريعات للطفولة، أو اتخاذ إجراءات للاستجابة للتشريعات الدولية. ونلقى فيما يلى نظرة على الموقف التشريعى لكل دولة من الدول الثمانى التى يغطيها البحث.

٢-٣-١ الأردن

انضمت الأردن إلى الحركة العالمية من أجل الأطفال والتى هدفت إلى البناء على الإنجازات، وترجمة الرؤية الخاصة بالأطفال إلى إجراءات ملموسة، وصادقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال واحتياجاتهم عام ١٩٩٠. واشتركت فى الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالأطفال، من ذلك:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ حول الحد الأدنى لسن العمل.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢الخاصة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.
- اتفاقية الموافقة على الزواج: الحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل الزواج .
- اتفاقية حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة.
- التوقيع على اتفاقيه منظمة العمل الدولية "المشروع الوطنى للحد من عمل الأطفال، والذى يهدف إلى رعاية ٣٠٠٠ طفل فى سوق العمل وإعادتهم إلى مدارسهم".
- الميثاق العربى لحقوق الطفل.
- اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياريان لاتفاقية حقوق الطفل حول اشتراك الأطفال فى النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختيارى لاتفاقية حقوق الطفل حول بيع الأطفال واستغلالهم فى البغاء والمواد الإباحية.

وعلى خلفية هذا الاهتمام الدولي، صدرت مجموعة من التشريعات والإستراتيجيات

الوطنية التى تعنى بشئون الأطفال منها: تعديل قانون الأحداث الصادر عام ١٩٦٨ بقانون الأحداث لسنة ٢٠٠٢، والذى يهدف إلى حماية الطفل قبل وفي أثناء إجراءات المحاكمة، ولدى تطبيق العقوبة فى حال ثبوت ارتكاب الحدث عملاً مخلاً بالقانون. كما تمَّ إصدار قانون مراقبة سلوك الأحداث المؤقت رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٢ والذى بموجبه منع بيع السجائر والمواد الكحولية والأدوية المخدرة للأطفال. وصدر أيضا قانون التربية والتعليم، الذى حدد مرحلة التعليم الأساسى حتى سن السادسة عشرة، ولا يفصل الطالب من المدرسة قبل بلوغ هذه السن، وصدرت مجموعة من التعليمات الخاصة بمنع التسرب المدرسي، التغذية المدرسية، مشروع الفيتامينات، تعليمات التسريع الأكاديمي، حوسبة التعليم. وتم تعديل قانون وزارة التربية والتعليم لتحقيق هدف الوزارة المتمثل في إعداد مواطن يملك القدرة على التواصل والتفاهم والتسامح دون اللجوء إلى أساليب العنف. أما فيما يتعلق باحترام آراء الطفل، فتنص المادة ١٥ من الدستور الأردنى على ضمان حرية الرأى والتعبير للأردنيين ضمن حدود القانون.

أما الطفل، فإنه يبقى متمتعاً بحقوقه حتى لو خالف ولى أمره القوانين المعمول بها. ولا توجد أي نصوص فى التشريعات الحالية تعطى الطفل الحق فى اتخاذ قراراته أو التعبير عن آرائه، إلا أن الطفل يمارس حق التعبير عبر وسائل الإعلام المختلفة (انظر الفقرات ١٧٤–١٧٧ من قانون الطفل الأردنى). كما نصت المادة ٣/د من مشروع قانون حقوق الطفل على حرية الطفل فى التعبير عن الرأي، وحقه فى المشاركة فى جميع الأمور التى تخصه، ويكفل قانون رعاية المعاقين حقهم فى التعبير عن آرائهم، فقد أكدت المادة ٣ البند ط من قانون رعاية المعاقين رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ على مبدأ حق المعاقين فى المشاركة فى صنع القرارات المتعلقة بهم. أما فيما يتعلق بالحق فى حرية التعبير: فإن حق التعبير عن الرأى هو حق دستورى لكل مواطن أردني، وبالتالى ليست هناك ضرورة لإفراد نص خاص بمنح هذا الحق للأطفال بصفة خاصة، ولا يوجد فعلياً أى نص قانونى فى الأردن يؤكد على حق الأطفال تحديدا فى التعبير عن رأيهم.

٢-٣-٢ تونس

صادقت تونس على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بموجب القانون ٩٢ لسنة ١٩٩١ المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩١، وكذلك البروتوكول الاختيارى لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم فى البغاء وفى المواد الإباحية الذى وقعت عليه الجمهورية التونسية بتاريخ ٢٠٠٢/٠٤/٢٢، وصادقت عليه بتاريخ ٢٠٠٢/٠٩/١٣، ودخل حيز النفاذ بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٣.

كما وقعت أيضاً على البروتوكول الاختيارى لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال فى المنازعات المسلحة بتاريخ ٢٠٠٢/٠٤/٢٢، وصادقت عليه بتاريخ ٢٠٠٣/٠١/٠٢. كما اتخذت الدولة التونسية مجموعات من التدابير الرامية إلى نشر الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن والتعريف بها والتدريب حولها؛ بهدف تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو تنفيذ حقوق الطفل وحمايتها وضمانها وتحويلها إلى ثقافة مجتمعية عامة. ثم سارعت إلى تعديل تشريعاتها ومواءمتها وفقا لمقتضيات الاتفاقية وأفردت مجموعة حقوق الحماية بتشريع خاص يتمثل فى "مجلة حماية الطفل" الصادرة بموجب القانون عدد ٩٢ لسنة ١٩٩٥، المؤرخ في٩ نوفمبر ١٩٩٥. وقد كانت تونس من الدول الأُوَل على مستوى العالم التى تصدر مثل هذا التشريع. وتضمن هذا التشريع مجموعة من المبادئ تمثلت في:

- اعتبار مصالح الطفل الفضلى فى كل الإجراءات والقرارات التى تتخذ تطبيقا لأحكام المجلة(الفصل٤).
- احترام آراء الطفل وتشريكه وجوبا فى كل التدابير الاجتماعية والقضائية التى تتخذ لفائدته.
- إن المبادئ والمفاهيم الأساسية التى قررتها المجلة تجعل التشريع التونسى فى مجال حماية الطفولة متناغما مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بل موفّرا فى حالات عدّة لضمانات أكثر من تلك التى قررتها الاتفاقية نفسها.

٢-٣-٣ المملكة العربية السعودية

إيمانا بأهمية إتاحة الفرصة لكل طفل ليتمتع بكامل حقوقه الأساسية؛ قامت المملكة العربية السعودية بتوفير أوجه الرعاية المختلفة (التعليمية – الصحية– الاجتماعية..وغيرها) للطفل لينشأ التنشئة السليمة فى محيط الأسرة والمجتمع، وتأكيدا لهذا التوجه، انضمت المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المقرة من الأمم المتحدة بالمرسوم الملكى رقم م/ ٧ بتاريخ (٢٦ يناير ١٩٩٦)، وبدأ تنفيذ الاتفاقية بتاريخ (٢٥فبراير ١٩٩٦)، كما تمَّ دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات بوزارة التربية والتعليم بموجب المرسوم الملكى رقم أ/٢ بتاريخ (٢٤ مارس ٢٠٠٢).

- **وفيما يتصل بالتشريعات الوطنية بشأن الأطفال وحقوقهم (وبخاصة الحق فى المشاركة)**: تتفق الأنظمة المطبقة فى المملكة العربية السعودية فيما يخص الأطفال مع بنود

الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، سواء فى ذلك بعض الأنظمة التى تصدر للأطفال خاصة، أو تلك الأنظمة الشاملة التى تعطى اهتماماً خاصّاً بكل ما يتصل بالأطفال، بما فى ذلك التنظيمات الإدارية والقانونية والإجراءات التى تمت صياغتها وصدورها مؤخرا، وفيما يلى عرض لأهم التشريعات الوطنية بشأن الأطفال وحقوقهم ومدى توافقها مع التشريعات الدولية:

- **فيما يتعلق بالحقوق والحريات المدنية: انضمت السعودية** بقرارها رقم م/ ١١بتاريخ (٧ أغسطس ١٩٩٧) إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٨٤. وقد وضعت الدولة مجموعة من النظم لحماية أفراد المجتمع وخصوصاً الأطفال من الاستغلال والإهمال والمعاملات غير الإنسانية، وجعلت الفرد هو الركيزة الأساسية للتنمية.
- **وفيما يتعلق بالحق فى المشاركة (احترام آراء الطفل)**: يحظى الطفل فى المملكة العربية السعودية باحترام آرائه فى المسائل التى تمس حياته، وإيلاء آرائه كل التقدير والاعتبار وفقا لسن الطفل ونضجه. وقد أوجب النظام حق الاستماع إلى الطفل خلال الإجراءات القضائية، وخصصت لذلك محاكم الأحداث التى اشترطت سرية المحاكمة فيها، مع تهيئة البيئة المناسبة للطفل ليتحدث دون خوف ولا هلع، ولا تتم المحاكمة إلا بوجود الاختصاصي الاجتماعي، ودون إظهار ما يقلق الطفل أو يخيفه أو يشعره بعدم الأمن، وأتاحت الأنظمة فرصة وجود وكيل خاص يدافع عنه، وسمحت للطفل بالمشاركة فى التعبير من خلال الكتابة الصحفية والبرامج التلفزيونية والإذاعية دون المساس بكرامة الآخرين، أو بما يخدش الآداب العامة وفقا للمادة ٣٩ من نظام الحكم. كما يحق للطفل المشاركة فى البحوث العلمية التى تختص بحياة الأطفال، ووفرت العديد من الأنشطة الثقافية والمسرحية والشعر والخطابة والقصة للأطفال حرية التعبير عن آرائهم من خلال المدارس والمعاهد والنوادى الرياضية والثقافية والأدبية والجمعيات ووسائل الإعلام مثل الإذاعة والتلفزيون والصحافة داخل المدرسة وخارجها.
- **وفيما يتعلق بالحقوق المادية**: للطفل حق مباشر فى الضمان الاجتماعى بغض النظر عن وضع والديه، وصدر نظام الضمان الاجتماعى بالمرسوم الملكى رقم ١٩ فى (١٩٦٢م)

ليعنى بالطفل بالدرجة الأولى، وقرر له العديد من المزايا المادية والرعاية الاجتماعية حتى يبلغ السن التى يستطيع أن يعتمد فيها على نفسه سواء للأطفال اليتامى المتوفى والدهم، أو مجهولى الأب أو فاقدى الأب، إضافة إلي المساعدات المالية التى تصرف للأطفال المستحقين بغض النظر عن وضعهم الأسري.

- **وفيما يتعلق بحقوق الطفل المعوق**: تولى المملكة اهتماما كبيرا برعاية وتعليم وتأهيل وتدريب المعاقين؛ التزاما بما جاء فى المادة ٢٧ من النظام الأساسى للحكم، وجاء فى الفقرة الثانية من الأساس الإستراتيجى العاشر للخطة الخمسية السابعة زيادة الاهتمام بالمعوقين وإدخال برامج وطنية لتأهيلهم ورعايتهم وتسهيل مجالات العمل لهم. وهو ما يتفق مع المادة ٢٣ من اتفاقية حقوق الطفل.
- **وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب والنشاط الثقافي**: جاءت المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل متفقة مع المادة العاشرة من سياسة التعليم بالمملكة، على أن التعليم حق لجميع الأطفال على أساس تكافؤ الفرص بينهم . كما تتفق المادة ٣٢ من الاتفاقية مع سياسة التعليم بالمملكة من حيث حماية الطفل من الاستغلال الاقتصادى ومن أداء أى عملٍ يحتمل أن يكون خطيرا أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو يكون ضارّاً بصحته ونموه العقلى والبدنى والروحى أو المعنوى والاجتماعي، ويوجه الطفل طوال مراحل التعليم أكاديميّاً ومهنيّاً لاختيار المهنة التى تناسبه مستقبلاً. وكذلك الاتفاق مع المادة ٣٣ والمادة ٣٤ باتخاذ التدابير اللازمة لوقاية الأطفال من الانحراف، كالاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة فى العقل وجميع أنواع الاستغلال الجنسي.

٢-٣-٤ السودان

صادقت السودان على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بتاريخ (١٩٩٠/٨/٣)؛ تمشيا مع الأهداف القومية ربع القرنية (٢٠٠٢-٢٠٠٧). ووفقا لأولويات الدولة فى مجالات رعاية الطفولة وحقوق الطفل المختلفة التى نصت عليها القوانين الدولية والاتفاقيات، صدرت الوثيقة الوطنية لرعاية الطفولة تحت شعار "سودان جدير بالأطفال"، وارتكزت على مبادئ عامة أكدت على أهمية الأسرة باعتبارها النواة الأولى للمجتمع، وهى راعية الأطفال الأساسية والتى تقع عليها مسئولية تربية وتنشئة الطفل وتلبية حاجاته المختلفة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدنى ووفقا للخطط والبرامج والسياسات الوطنية والإقليمية والدولية. ويعتبر قانون الطفل لسنة ٢٠١٠م،

من أهم التشريعات التى تهتم بقضايا الأطفال ورعايتهم، وقد ألغى هذا القانون قانون الطفل لسنة ٢٠٠٤. وقد جاء وفقا لدستور السودان الانتقالى لسنة ٢٠٠٥ م والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التى صادق عليها السودان. وأشار القانون فى مبادئه العامة إلى الحقوق الأساسية للطفل من رعاية وحماية وتنشئة وحقه فى عدم التمييز. كما أشار إلى حق الطفل فى ثبوت النسب والاسم الذى لا يكون فيه تحقيرٌ، مع تمتعه بالحق فى ممارسة شعائره الدينية ولغته وثقافته فى حالة انتمائه إلى أقلية دينية أو لغوية. كما أكد القانون على حماية الطفل من جميع أشكال العنف أو الضرر أو المعاملة غير الإنسانية أو الإساءة. وأكد هذا القانون على حق الطفل فى التعبير عن آرائه ورغباته بكل حرية، وإشراكه فى الإجراءات القضائية أو الإدارية أو الاجتماعية أو التربوية الخاصة وفقا لسن الطفل ودرجة نضجه. وفى جانب الرعاية الصحية، أمَّن القانون على حق الطفل فى الرضاعة الطبيعية، وأيضا حق الطفل فى التحصين وفى الرعاية الصحية الأولية المجانية فى المستشفيات والمراكز العلاجية الحكومية وحق الوقاية من الأمراض المعدية. وألزم القانون الراغبين فى الزواج بالكشف الطبى لضمان خلوهم من الأمراض الوراثية. وكفل القانون للطفل حق التعليم العام المجانى وحق الأيتام والمعاقين ومجهولي الأبوين. كما شجع القانون على إشباع حاجات الطفل الثقافية. أما فى جانب العمل، فقد حظر القانون عمل الأطفال دون سن الرابعة عشرة إلا فى الرعى والأعمال الزراعية غير الخطرة وغير الضارة بالصحة، على ألا تزيد ساعات العمل اليومى للطفل على سبع ساعات تتخللها فترة أو أكثر للراحة لا تقل فى مجموعها عن ساعة ،وألا يعمل الطفل أكثر من أربع ساعات متواصلة على أن يكفل العمل للطفل حقه فى الأجر وعدم استخدامه أو إخضاعه للسخرة، كما حظر القانون تشغيل الأطفال وتجنيدهم فى الأعمال العسكرية أو مشاركتهم فى الأعمال الحربية. وقد أفرد القانون حيزاً كبيراً للأطفال ذوى الإعاقة، وأكد حقهم فى التعليم والتأهيل وتسهيل حصولهم على الأجهزة التعويضية المساعدة ووسائل النقل على أن توفر لهم وظائف فى القطاع العام. وفى حالة ارتكاب الطفل لأى جنحة، لا يجوز الضغط عليه إلا عند حضور ولى أمره ولا ينفذ أمر القبض إلا بواسطة شرطة حماية الأسرة، ولا يسمح فى حالة الحبس بوضعه مع أشخاص بالغين أو إيداعه في الانتظار أكثر من ٧ أيام. وتتم التحريات بواسطة نيابة الطفل التى تحيله إلى محاكم الأطفال. وأوصى القانون بالتبليغ عن أى مخالفة أو إهدار لحقوق الطفل للجهات الرسمية بالطرق المختلفة.

٢-٣-٥ العراق

صادقت العراق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالطفل عام ١٩٩٤، وبذلك تكون هذه الاتفاقية بموجب قانون المصادقة جزءا من التشريع الوطني. أما عن التشريعات الوطنية بشأن الأطفال وحقوقهم (الحق فى المشاركة على وجه الخصوص)، فليس هناك تشريع عراقى يخص حرية الطفل فى التعبير عن رأيه أو الأخذ به فى السياسات والتنظيمات التى تتعلق به وبشئونه وحقوقه. وعلي الرغم من ذلك، فإن الدستور العراقى والقوانين المدنية العراقية يتضمن نصوصاً لحماية الطفل خاصة حمايته من سوء الاستغلال والعنف. فنجد أن الدستور العراقى ينص على حماية الطفل فى البيئة الأسرية والمدارس والمجتمع، كما يمنع احتجاز الأطفال، والاتجار بهم بأى وسيلة. وينص قانون العمل العراقى وكذلك قانون العقوبات العراقى على تنظيم عمل الأحداث وفرض عقوبات على المخالفين. بل إن هناك قانونا صدر عام ١٩٨٣ (قانون رقم ٧٦ لعام ١٩٨٣) لرعاية الأحداث. ويمنع قانون المحكمة الجنائية العراقية (رقم ١٠ لعام ٢٠٠٥) جرائم الإبادة الجماعية واستخدام الأطفال فى النزاعات المسلحة.

٢-٣-٦ قطر

صادقت دولة قطر على اتفاقية حقوق الطفل وذلك بناء على المرسوم رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٥، كما انضمت إلى البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بشأن بيع الأطفال واستغلالهم فى المواد الإباحية لسنة ٢٠٠٠، وكذلك البروتوكول الاختيارى لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال فى المنازعات المسلحة لسنة ٢٠٠٠، بالإضافة إلى اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها لسنة ١٩٩٩، واتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام لسنة ١٩٧٣. وقد جاءت مصادقة دولة قطر على الاتفاقية فى البداية بتحفظ عام، وجرى رفع هذا التحفظ العام عام ٢٠٠٧ م بناء على اقتراح المجلس الأعلى لشئون الأسرة. وقد ضمَّ الدستور الدائم لدولة قطر عام ٢٠٠٤ مواد معنية برعاية الأطفال فى المجتمع القطري. فقط تضمنت المادة (٢١) أهمية الحفاظ على الطفولة وحمايتها فى إطار الأسرة والمجتمع. كما تكفلت الدولة فى المادة رقم (٢) برعاية الأطفال، وحمايتهم من الاستغلال والإهمال البدنى والعقلى والروحي، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم فى شتى المجالات. هذا وقد أكدت بعض المواد فى الدستور وهما المادتان (٢٥ و٤٩) على أهمية التعليم ودور الدولة فى نشره، وتوفيره لكل مواطن بصورة إلزامية ومجانية.

ويتضح من سرد بعض التشريعات والقوانين التى صدرت فى دولة قطر، قيام المشروع القطرى بمراعاة الاتفاقيات المعنية بالطفل التى صادقت عليها دولة قطر. فقد شملت القوانين رعاية الأطفال فى مجال الأسرة فى الأوضاع المختلفة، وفى مجالات العمل، والتعليم وغيره. وتضمنت بعض القوانين نصوصا تؤكد على حقوق الأطفال بشكل صريح، ومن هذه القوانين: "قانون الأسرة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٦ م"، الذى تضمن فى مواده حق الطفل فى إطار الأسرة فى حالة الصلح والنزاع، وضمان بيئة مناسبة لحضانته فى حالة النزاع. هذا وقد ظهرت تشريعات تهتم بالطفل فى المؤسسات العقابية فى القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٩، المعنى بتنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية والذى حل محل قانون تنظيم السجون رقم (٣) لسنة ١٩٩٥، وقرر فى المادة (٤١) عدم ذكر ما يشير إلى ميلاد الطفل فى المؤسسة العقابية أو إلى واقعة حبس أمه وذلك فى شهادة ميلاد الطفل، كما قرر فى المادة (٤٢) منه بقاء الطفل مع أمه المحبوسة حتى يبلغ من العمر سنتين، وفى المادة (٤٣) منه تأجيل تنفيذ أى إجراءات جزائية على الحامل المحبوسة. كما صدر قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل أحكام القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم قيد المواليد والوفيات. وفى مجال العمل فقد راعت التشريعات الوطنية القطرية الأطفال، فصدر قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٥ بحظر جلب وتشغيل وتدريب وإشراك الأطفال فى سباق الهجن. هذا وقد اعتبر قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ فى مادته الثانية، استغلال الأطفال فى الأنشطة الإباحية أو الجنسية أو التسول والسخرة أو الخدمة القسرية جريمة من جرائم الاتجار.

٢-٣-٧ لبنان

انضمت الحكومة اللبنانية إلى اتفاقية حقوق الطفل وذلك بتاريخ ٣٠-١٠-١٩٩٠ بموجب إصدار القانون رقم ٢٠، ويكفل الدستور اللبنانى فى مواده من ٨ إلى ١٣ عددا من الحريات العامة، من ضمنها: الحرية الشخصية وحرية المعتقد والدين، وحرية إبداء الرأي، وحرية تأليف الجمعيات، وتشمل هذه الحريات جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل ودونما فرق بينهم، وبالإضافة إلى ذلك وعلى الرغم من عدم صدور قانون خاص بالأطفال فى لبنان، فإن كثيرا من النصوص فى قوانين الأحوال الشخصية والمدنية اللبنانية التالية، تكفل حق الطفل وتأخذ رأيه فى الاعتبار:

- فى موضوع تبنيه أو كفالته، مع حفظ حقه بطلب إبطال التبنى لأسباب خطيرة يحددها القانون.

- فى سياق دعوى التفرقة بين الوالدين، يؤخذ رأى الطفل بعين الاعتبار فى تعيين من منهما يتولى رعايته.
- ونصت المواد ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥ من قانون الأحداث رقم ٤٢٢ بتاريخ ٦-٦-٢٠٠٢ على ضرورة الاستماع إلى الحدث فى سياق ملاحقته بجرم اقترفه؛ حيث تستمع إليه محكمة الأحداث بحضور مندوب عن جمعية حماية الأحداث المنحرفين، وبحضور محامٍ إذا كان الجرم المقترف من نوع الجناية. ويعود إلى المحكمة أن تعفى الحدث من حضور المحاكمة بالذات إذا رأت "أن مصلحته تقتضى ذلك".
- كما أن المواد ١٩، ٢٢، ٢٦ من قانون الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر تؤكد على الاستماع إلى الطفل في أثناء المحاكمات.
- كما نصت المادة ١٣ من الدستور اللبنانى على أن حرية إبداء الرأى قولا وكتابة، وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها حريات مكفولة ضمن دائرة القانون.
- أما بالنسبة إلى القانون رقم ٧٢/١٦ المتعلق بأندية الشباب والرياضة، فنصت المادة ٤: أن يكون المؤسسون وأعضاء الهيئة الإدارية للجمعية قد أتموا الثامنة عشرة من عمرهم.

من جهة أخرى، فإن قانون الجمعيات قد اشترط فى مادته الخامسة ألا تكون سن عضو الجمعية دون العشرين، ولكن يعمل المجلس الأعلى للطفولة الآن على مشروع قانون بإضافة أحكام جديدة إلى قانون الجمعيات تتيح للحدث الذى أتمَّ الخامسة عشرة من عمره أن ينتسب إلى الجمعيات التى تختص بشئون الطفولة، وأن يكون عضواً فى هيئاتها الإدارية اعتبارا من تاريخ إتمامه الثامنة عشرة من عمره.

٢-٣-٨ مصر

فى إطار الجهود الهادفة إلى النهوض بالمجتمع وحماية حقوق الطفولة وإعداد الأجيال الصاعدة بصورة تؤهلهم ليصبحوا قادة المستقبل، قامت مصر بالعديد من المبادرات الفعالة لحماية الأطفال ومنع العنف ضدهم وحمايتهم من مخاطر الاستغلال والانتهاكات الجسدية والنفسية والتحرشات الجنسية وحماية مستقبلهم التعليمى وتجريم المتاجرة بهم وعمالتهم وتعرضهم للممارسات التقليدية الضارة كختان الإناث وزواج الأطفال. وفى إطار حرصها الدائم على حماية الطفولة، كانت مصر من أولى الدول التى صدقت على اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥، وكانت واحدة من البلدان صاحبة مبادرة القمة العالمية للأطفال التى عقدت عام

١٩٩٠ . وقد صدر قانون الطفل المصرى رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ ليتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية، وفيما يلى حقوق الطفل كما جاءت بالمادة (٣) بالقانون:

- حق الطفل فى الحياة والبقاء والنمو فى كنف أسرة متماسكة ومتضامنة، وفى التمتع بمختلف التدابير الوقائية، وحمايته من أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير أو غير ذلك من أشكال الإساءة والاستغلال كافة.
- الحماية من أى نوع من أنواع التمييز بين الأطفال؛ بسبب محل الميلاد أو الوالدين أو الجنس أو الدين أو العنصر أو الإعاقة، أو أى وضع آخر وتأمين المساواة الفعلية بينهم فى الانتفاع بالحقوق كافة.
- حق الطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة فى الحصول على المعلومات التى تمكنه من تكوين هذه الآراء وفى التعبير عنها، والاستماع إليه فى جميع المسائل المتعلقة به بما فيها الإجراءات القضائية والإدارية، وفقا للإجراءات التى يحددها القانون.
- تكون لحماية الطفل ومصالحة الفضلى الأولوية فى جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالطفولة أيّاً كانت الجهة التى تصدرها أو تباشرها، وغيرها من الحقوق الشرعية والاجتماعية والصحية والمدنية.

وقد تم تعديل قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ م بالقانون (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ م؛ بناء على مشروع القانون الذى أعده المجلس القومى للأمومة والطفولة والذى أشرك معه فى هذه التعديلات جميع الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية المتعاملة مع الطفل والمهتمين به والمؤسسات الدينية والمهنيين ومنظمات الأمم المتحدة. وقد وضعت هذه التعديلات على أساس "المصلحة الفضلى للطفل"، وهى مراعاة نمو واستقرار وتنشئة الطفل وتمكينه من التعبير عن آرائه وأفكاره بيسر وسهولة فى الإجراءات كافة المتعلقة به. وكفل هذا القانون أعلى سقف لتمتع الطفل بالحقوق كافه؛ حيث التزم باتفاقية حقوق الطفل واعترف بحقه فى أن يستمع إليه وأقرَّ بحقه فى تكوين رأى خاص، وفى الحصول على المعلومات التى تمكنه من تكوين هذه الآراء، وفى التعبير عنها، والاستماع إليه فى جميع المسائل المتعلقة به بما فيها الإجراءات القضائية والإدارية.

وقد حققت مصر فى السنوات الأخيرة العديد من الإنجازات فى مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل، ومن هذه الإنجازات:

- إصدار وثيقة العقد الأول لحماية ورعاية الطفل المصرى (١٩٨٩- ١٩٩٩). وتضمنت هذه الوثيقة مجموعة من الأهداف لعل أهمها: القضاء على مرض شلل الأطفال، كفالة التعليم الأساسى للأطفال كافة، وخفض معدل الأمية بين من تخلَّف من الأطفال عن التعليم، توفير الساحات الرياضية وأماكن ممارسة الهوايات التى تنمى الإبداع، توفير قدر مناسب من الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للأطفال المعوقين.
- إصدار وثيقة العقد الثانى لحماية ورعاية الطفل (٢٠٠٠ - ٢٠١٠). وتضمنت هذه الوثيقة مجموعة من الأهداف شملت العديد من المجالات الخاصة بالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الثقافية.
- إنشاء العديد من الجهات المعنية بالطفل: المجلس القومى للطفولة والأمومة، مركز حقوق الطفل المصري، المركز القومى لثقافة الطفل، إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان كآلية مستقلة لرصد حقوق الإنسان وفق مبادئ باريس (٢٠٠٣)، إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد (٢٠٠٧)، إنشاء وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال (٢٠٠٧)، إنشاء صندوق رعاية الطفولة والأمومة، إنشاء خط مساعدة الأطفال ذوى الإعاقة ٠٨٠٠٨٨٨٦٦٦٦ فى سبتمبر (٢٠٠٣)، إنشاء خط نجدة الطفل ١٦٠٠٠ الذى أنشأه المجلس القومى للطفولة والأمومة فى (يونية ٢٠٠٥). وقد اكتسب الخط مركزا قانونيّاً مهمّاً بالنص على إنشائه فى القانون رقم ١٢٦ لعام ٢٠٠٨. إلى جانب ذلك، هناك عديد من الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التى صادقت أو انضمت إليها مصر.

ملاحظات ختامية حول التشريعات والمواثيق الخاصة بالطفولة العربية

إن اهتمام الدولة بالطفل يعد مظهرا من مظاهر التقدم والرقى، و إنه بقدر ما تعطى الدولة من حماية ورعاية للأطفال فى صورة تشريعات وبرامج وخدمات ومشروعات لإشباع احتياجات الطفل بصفة عامة، والمحرومين من رعاية أسرهم بصفة خاصة، بقدر ما تضمن الدولة تنشئة جيل سليم قادر على تحمل عبء مسئولية رسالته فى الحياة. ومن خلال القراءة السابقة للواقع التشريعى للقوانين الخاصة بحقوق الطفل بوجه عام، والحق في المشاركة بوجه خاص على

مستوى الدول القطرية– محل الدراسة، يتضح أن هناك توافقاً عربيّاً على التوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأطفال، سواء اتفاقية حقوق الطفل أو الاتفاقيات الخاصة بالعمل والرعاية والنزاعات المسلحة والاتجار بالبشر والعنف وغير ذلك من المجالات النوعية. ولكن من الملاحظ أن العمل التشريعى المرتبط بالطفولة فى الوطن العربى لا يزال متفرقا، على الرغم من انخراط الجامعة العربية فى جهود بحثية وتشبيكية فى هذا الصدد.

لقد اهتمت كثير من الدول العربية بتطوير تشريعاتها المتعلقة بالأطفال بما يضمن تفعيل حقوقهم الكاملة، ووضعت بعض الدول العربية أيضا قانونا خاصّاً بالطفل، ولكن على الرغم من كثرة الاتفاقيات الدولية والمواثيق والقوانين العربية حول حقوق الطفل، وإدماج الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ضمن الدساتير والتشريعات الوطنية، فإن معظم هذه الاتفاقيات والمواثيق مازالت مجهولة عند الكثيرين من شرائح المجتمع العربى . كما أن الواقع الذى يعيشه الأطفال فى عديد من الدول العربية لا يتطابق مع الحقوق التى تضمنها لهم التشريعات الوطنية، وتبدو التفاوتات فى إعمال حقوق الطفل واضحة فى البلدان العربية المختلفة. فنجاح التشريعات يعتمد على إنفاذ التوجهات والممارسات المجتمعية وحدوث تغييرات فيها، وفى المبادئ والأحكام الراسخة التى تعزز حقوق الأطفال وترتقى بها. ولكن الممارسات والمواقف المترسخة عبر الزمن تدل على أن الأغلبية الساحقة من القرارات تتخذ دون الوضع فى الاعتبار آراء الأطفال أو إشراكهم فى اتخاذها. كما افتقرت معظم البلدان العربية إلى الآليات المتعلقة بضمان تفعيل هذه التشريعات، وقد ركزت السياسات حسبما جرت عليه التقاليد على"الرفاه"؛ باعتبار أن الأطفال متلقون سلبيون للرعاية والخدمات وليسوا أشخاصاً فاعلين على الصعيدين الاجتماعى والسياسي. فالأطفال غالبا لا يحظون بمكان رسمى على طاولة صنع القرار. ففى المؤتمرات قد يستمع الكبار إلى الأطفال، ولكن عندما يتعلق الأمر بالقرارات المهمة فإنه يتم إقصاء الأطفال فى أغلب الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المحاولات فى إشراك الأطفال تكون وجها من أوجه التظاهر بمنحهم حقوقهم؛ حيث يشار إلى إجراء هذه المحاولات بشكل أكبر من أجل إبراز صورة منظمات الكبار بأنها تجتمع مع هؤلاء الأطفال؛ ومن ثم من أجل فائدة الأطفال أنفسهم.

٣- الحق فى المشاركة: الممارسات الدولية والإقليمية والقطرية

تجبر اتفاقية حقوق الطفل الدول الأعضاء على منح رفاهية الطفل الأولوية؛ وذلك بإنشاء بيئات تساعد الأطفال على النمو وزيادة قدراتهم. وكمبدأ استرشادى لاتفاقية حقوق الطفل، يجب

على الدولة أن تضمن، أولا وقبل كل شيء، حق الأطفال فى التعبير عن آرائهم والمشاركة فى عملية اتخاذ القرار سواء على مستوى العائلة أو الحياة الاجتماعية والثقافية، على أن تتحمل الدولة مسئولية وضع المعايير الأساسية لدعم ومساعدة المؤسسات والمنظمات والأسر على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطفال وعلى الاضطلاع بدورهم الأساسى فى تربية الطفل. وعندما تنجح أى من الدول الأعضاء فى تفعيل حق المشاركة، سيصبح أطفالها بلا شك مواطنين فعالين ومساهمين حقيقيين فى عملية اتخاذ القرار؛ ومن ثم سيتاح لهم تقديم إسهامات لتنمية مجتمعاتهم من خلال عرض آرائهم وأفكارهم وإبداعاتهم. ويتكامل دور المجتمع المدنى مع المؤسسات الحكومية فهو شريك ناشط وفعال فى التخطيط والتنفيذ للسياسة العامة، ومن ثم فهو عنصر أساسى فى تحقيق التحول الديمقراطى فى كل دول العالم العربي، كما أنه يستطيع لعب دور أساسى فى زيادة الوعى العام بمحتوى وآليات اتفاقية حقوق الطفل وفى المناصرة والضغط والتأثير في أصحاب القرار المعنيين لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترام وإرساء معايير اتفاقية حقوق الطفل على مستوى القوانين والممارسات، وأخيراً فهو ميدانٌ مهمٌّ لمشاركة الأطفال ولضمان الاستماع لأصواتهم وآرائهم وأخذها بعين الاعتبار فى القرارات المتعلقة بالقضايا التى تؤثر فيهم (المجلس القومى للأمومة والطفولة ٢٠١١).

ومن هذا المنطلق، نتناول فى هذا الجزء من التقرير المؤسسات الوطنية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدنى الدولية والإقليمية والوطنية العاملة فى مجال الطفولة بشكل عام، والداعمة لحق الأطفال فى المشاركة بشكل خاص وذلك عبر محورين أساسيين: يتضمن المحور الأول عرضاً لجهود عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية ودورها فى دعم حقوق الطفل العربى بشكل عام، والحق فى المشاركة على وجه التحديد وذلك بالتطبيق على الدول العربية – محل الدراسة (الأردن، وتونس، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والعراق، وقطر، ولبنان، ومصر)، بينما يعرض المحور الثانى الجهود الوطنية الحكومية وغير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني) فى دعم ومساندة حقوق الطفل وخصوصاً الحق فى المشاركة فى كل دولة على حدة من الدول – محل الدراسة.

٣-١ دور المؤسسات الدولية والإقليمية فى دعم حق الطفل فى المشاركة

على الرغم من أن موضوع الحق فى المشاركة قد لا يكون الموضوع الرئيس الذى يشغل اهتمام المؤسسات الدولية والإقليمية العاملة فى مجال رعاية الطفولة فى البلدان العربية، فإنه يطل برأسه على نحو مباشر أو غير مباشر فى كثير من البرامج التى تديرها هذه المنظمات. وبدراسة

البرامج التى تديرها هذه المنظمات، وجد أن ثمة قضيتين أساسيتين قد حظيتا بالاهتمام وهما: قضيتا حماية حقوق الطفل وتنمية قدراته، وقد بدأت تظهر فى السنوات الأخيرة قضية المشاركة لتضاف إليهما:

٣-١-١ حماية حقوق الطفل وتنمية قدراته:

ركز عديد من المؤسسات الدولية العاملة فى البلدان العربية على حماية حقوق الأطفال بشكل عام، وكانت من أهم وأوائل هذه المؤسسات الدولية، منظمة الأمم المتحدة وذلك من خلال مؤسساتها المتخصصة فى مجال حماية الطفولة ومنها (الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة الأممية لحقوق الطفل، المكتب الدولى للشغل "الذى أنشأ برنامجا يسمى البرنامج الدولى لمكافحة تشغيل الأطفال IPEC"، ومنظمة اليونسكو، بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)- تأسست عام١٩٤٦ وتسترشد فى تنفيذها لمهامها باتفاقية حقوق الطفل، وتسعى جاهدة لترسيخ حقوق الطفل كمبادئ أخلاقية دائمة وكمعايير دولية للسلوكيات الموجهة للأطفال. وتنفذ اليونيسف عددا كبيرا من البرامج فى مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرى/ الإيدز، والحماية، والمياه والصحة والبيئة، والنشء، والاتصال من أجل تغيير السلوك، وتعزيز حقوق الأطفال والنساء، ومراقبتها والإبلاغ عنها[١]. كما أن هناك العديد من المنظمات الدولية الأخرى ومنها منظمة كير العالمية -تأسست عام ١٩٤٦وتركز فى عملها مع الأطفال على المجال التعليمي، ليس فقط تعليم كيفية القراءة والكتابة، ولكن أيضا تعليمهم كيفية التعامل مع الآخرين، وكيفية التعامل مع النكسات والظروف الصعبة، ومن ثم تهدف برامج كير إلى مساعدة الأطفال على اكتساب المهارات التى يحتاجونها من أجل تحقيق النجاح سواء داخل المدرسة أو خارجها[٢]. كما توجد أيضا المؤسسة الدولية لحماية الأطفال ECPAT- وهى شبكة عالمية تضم عددا من المنظمات غير الحكومية والأفراد المعنيين الذين يعملون معا من أجل القضاء على بغاء الأطفال وتجارة المواد الإباحية عن الأطفال والاتجار بالأطفال لأغراض جنسية. وتسعى إبيكات ECPAT من خلال جهودها إلى تشجيع المجتمع الدولى لضمان تمتع الأطفال في جميع أنحاء العالم بحقوقهم الأساسية بعيداً عن جميع أشكال التمييز والاستغلال الجنسى التجاري[٣].

أما على المستوى الإقليمى، فثمة عدد من المؤسسات التى عنيت بحماية الطفولة وتنمية

قدرات الطفل ومنها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "ألكسو" (تأسست عام ١٩٧٠)، ومكتب التربية العربى لدول الخليج (تأسس عام ١٩٧٥)، وهو مؤسسة إقليمية تربوية بحثية تطويرية تهتم بقضايا التربية والتعليم وبخاصة تعليم الأطفال وتنمية قدراتهم فى السنوات الأولى من العمر، وبرنامج الخليج العربى للتنمية "أجفند" (تأسس عام ١٩٨٠)، ويهتم بتنمية الطفولة المبكرة وبالتعليم، وبمساعدة الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وتنمية قدراتهم لتمكنهم من فرص العيش الكريم والاهتمام بالأطفال المتضررين من الكوارث الطبيعية والحروب. كما بدأ المعهد العربى لإنماء المدن بالتعاون مع البنك الدولى فى تنفيذ (مبادرة حماية الأطفال فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) والتى تهدف إلى رفع قدرة وكفاءة الإدارات المحلية والبلديات على تحسين رفاهية الأطفال والمعرضين للمخاطر والأقل حظّاً فى دول المنطقة، وإلى زيادة المعرفة بالسياسات والبرامج الفعالة فى مواجهة القضايا الملحة التى تواجه الأطفال فى المنطقة، ولعل إنشاء المجلس العربى للطفولة والتنمية (تأسس عام ١٩٨٧) يعد إحدي العلامات البارزة فى العمل العربى من أجل رعاية حقوق الأطفال وحمايتهم من المخاطر، والعمل على التنسيق وتوحيد الجهود من أجل إعداد طفل عربى قادر على المشاركة فى تنمية مجتمعه والتعامل مع المتغيرات العالمية المتسارعة، وتهيئة بيئة عربية داعمة لحقوق الطفل فى التنمية والحماية والمشاركة والدمج.

٣-١-٢ المشاركة: المدخل الجديد إلى الحماية:

حظيت قضية مشاركة الأطفال على المستوى المؤسسى الدولى والإقليمى باهتمام محدود؛ وذلك نظرا إلى أن هذه القضية لم تكن واضحة بشكل كافٍ على مستوى الممارسة وإن كانت واضحة على المستوى النظرى والتشريعي، ومن ثم فقد اهتم عدد قليل من المؤسسات الدولية بضرورة رفع قدرات مؤسسات المجتمع المدنى المعنية بحقوق الأطفال فى مجال المشاركة، ومن هذه المؤسسات التى عملت على ذلك على المستوى العالمى "المنظمة السويدية لرعاية الأطفال Save the Children "، وذلك من خلال "مشروع منارة" شبكة المجتمع المدنى لحقوق الطفل؛ حيث يتمثل الهدف العام من المشروع فى المساهمة بطريقة فعالة فى وضع وتنفيذ سياسات وإستراتيجيات وتشريعات إقليمية ومحلية متمشية مع اتفاقية حقوق الطفل، ويهدف المشروع بشكل خاص إلى دعم منظمات المجتمع المدنى والأطفال فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى القيام بدورها فى تحسين أوضاع حقوق الطفل بشكل عام، والحق فى المشاركة بشكل خاص. ومن البلدان

المستهدفة فى شبكة منارة "العراق، الأردن، الأراضى الفلسطينية، سوريا، الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس، البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، واليمن"[٤].

أما على المستوى الإقليمى، فقد اهتم المجلس العربى للطفولة والتنمية بالحق فى المشاركة كأحد حقوق الطفل الرئيسة وذلك بناء على التوصية الصادرة من مؤتمر الطفولة والتنمية الذى عقد بتونس عام ١٩٨٦؛ حيث قام بتأسيس منتدى الأطفال، كإحدي المبادرات من أجل دعم وتعزيز مشاركة الأطفال، وذلك من خلال إجراء دراسة حول دور منظمات المجتمع المدنى العربى العاملة فى مجال الطفولة فى جمع واستخدام البيانات فى التخطيط للبرامج، شملت ١١ دولة عربية، وتمَّ تخصيص جزء منها لإلقاء الضوء على مدى معرفة الأطفال بحقوقهم ودورهم فى التخطيط للبرامج الموجهة إليهم، وأظهرت الدراسة ضعف مشاركة الأطفال من ناحية، ورغبة الأطفال العارمة فى التعبير عن أنفسهم من ناحية أخرى، بنسبة قاربت ٨١٪ من المبحوثين الأطفال، وهو ما أكد على رغبة الأطفال فى البلدان العربية فى ممارسة حقهم الأصيل فى المشاركة والتعبيرعن الرأي. وبناء على ذلك؛ سعى المجلس إلى إشراك الأطفال فى منتدى المجتمع المدنى العربى للطفولة الثالث للتأكيد على حق الأطفال فى التعبير عن أنفسهم، وطرح وجهة نظرهم فى البرامج الموجهة إليهم أو التى تؤثر فيهم. كما عقد منتدى للأطفال خلال الفترة ٢٢ – ٢٥ فبراير / شباط ٢٠١٠ بالقاهرة، بالتوازى مع منتدى المجتمع المدنى العربى للطفولة الثالث والشراكة فى عدد من جلساته. ويتمثل الهدف الرئيس الذى يسعى منتدى الأطفال إلى تحقيقه فى التأكيد على حق الأطفال العرب فى المشاركة فى البرامج الموجهة إليهم والمؤثرة فيهم ضمانا لحمايتهم، وذلك من خلال:

- إنشاء موقع إلكترونى لمنتدى الأطفال العرب يمكنهم من خلاله التعبير عن وجهات نظرهم.
- تشكيل منتديات وطنية للأطفال والتشبيك بينها وإثراء النقاش عبر موقع منتدى الأطفال العرب؛ من أجل إيجاد حوار بناء بين الأطفال فى العالم العربى حول قضاياهم، وبين الأطفال والكبار.
- إجراء دراسة تحليلية حول علاقة مشاركة الأطفال، وخصوصاً الأطفال فى ظروف صعبة، بحمايتهم من الإساءة[٥].

٣-٢ حق الطفل فى المشاركة: الجهود الوطنية

تحاول الحكومات فى الدول العربية العمل على تنفيذ جميع بنود اتفاقية حقوق الطفل بشكل

عام، والحق فى المشاركة على وجه التحديد، ويعرض المحور الحالى جهود هذه الحكومات، وكذلك جهود مؤسسات المجتمع المدنى الوطنية من أجل دعم وتطبيق هذه الحقوق. والقارئ لهذه الجهود سوف يكتشف أنها جهود تبدو مثالية، وأنها لو تحققت أهدافها فإنها سوف تحقق للطفل العربى حماية ومشاركة وتنمية لا حدود لها. ولذلك فإن هذه الجهود لابد أن تفهم على خلفية المشكلات التى تواجهنا فى الواقع، والتى سوف نلخصها فى نهاية عرضنا للجهود المبذولة فى كل دولة من الدول العربية الثماني.

٣-٢-١ المملكة الأردنية الهاشمية

تعتبر قضية الطفولة فى الأردن من القضايا الحيوية؛ حيث أصدرت الأردن عدة إستراتيجيات وخطط وطنية ذات علاقة مباشره بحقوق الطفل، أهمها الخطة الوطنية الأردنية للطفولة المبكرة للأعوام ٢٠٠٤ -٢٠١٣، والإستراتجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، والخطة الوطنية لوزارة التنمية الاجتماعية للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ومشروع الإستراتجية الوطنية للشباب ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (اليونيسف ٢٠٠٧ ص٨٢). وقد تضمنت هذه الإستراتيجيات:

- مشاركة الأطفال واليافعين فى تطوير الإستراتيجية الوطنية للشباب وخطه العمل الوطنى للطفولة.
- تدريب ٥٠ ألف شاب وشابة فى حمله أصوات الشباب المصممة للتعرف على آراء الشباب بالمحاور التى تمَّ اختيارها فى مسودة سياسة الشباب وهي: التعليم، والعمل، والصحة، والترويح، والقدرة على الحركة، والحصول على المعلومات، والمشاركة فى العلاقات الاجتماعية، والمفهوم الذاتي، والحقوق والوعى القانوني، والاتجاهات الوالدية ذات الصلة؛ ومن ثم تعريف واضعى الخطط بوجهات نظر الشباب.
- قاد اتحاد المرأة الأردنية عملية اشتراك الأطفال فى الإعداد للخطة الوطنية للطفولة بدءا بتدريب ميسرين من برلمان الأطفال لقيادة العملية، ولتنفيذ الخطط والإستراتيجيات المشار إليها فقد تمَّ إنشاء عدد من المؤسسات المختصة فى هذا المجال.

ولم يقتصر الأمر فقط على وضع الإستراتيجيات، بل اتجهت الوزارات المعنية أيضاً إلى وضع الخطط والإستراتيجيات المتعلقة بحماية وتنمية الطفولة مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ووزارة الثقافة، ووزارة العدل. كما اهتمت الحكومة الأردنية أيضا بإنشاء عدد من المؤسسات الحكومية المعنية بحقوق الأطفال منها اللجنة الملكية

لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية الأردنية لشئون الأسرة، والمجلس الوطنى لشئون الأسرة، والمركز الوطنى لحقوق الإنسان، والصندوق الأردنى الهاشمى للتنمية البشرية ومؤسسة نهر الأردن، ونعرض فيما يلى لأهم البرامج والمبادرات التى ظهرت عبر هذا الاهتمام.

- **مجالس الطلبة:** وهى تابعة لوزارة التربية والتعليم، وتعمل على إعداد جيل قيادى قادر على تحمل المسئولية ويمتلك القدرة على الاتصال الفعال والتخطيط وإدارة المواقف المختلفة، وتعزيز روح الانتماء للوطن، وتنمية الممارسات الديمقراطية وروح الحوار البناء واحترام الرأى الآخر، وتوثيق الروابط بين المدرسة والمجتمع المحلي، ومشاركة الطلبة فى إدارة المدرسة واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بالطلبة وبما لا يتعارض مع نظامها، والمشاركة الفاعلة مع مجلس أولياء الأمور والمعلمين فى عمليات التطوير فى المدارس، والمساعدة فى تمكين المدرسة من أداء وظيفتها نحو الطلبة ومجتمعها.[٦]
- **البرامج التلفزيونية والإذاعية :** قدمت وزارة الإعلام عدداً كبيراً من البرامج التى تهدف إلى تعزيز المشاركة منها: وكالة الأنباء الأردنى "بترا"، تأسست عام ١٩٩٨ وتقوم بالتركيز على مختلف جوانب حياة الطفل، وتبث حقوق الطفل الواردة فى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، إضافة إلى التغطية اليومية للنشاطات الرسمية والأهلية الخاصة بالأطفال[7]. برامج تلفزيونية يبثها التلفزيون الأردني، وهى برامج إعلامية للتوعية بحقوق الأطفال واليافعين منها برنامج "حقي"، وبرنامج "١٢– ١٨"، علاوة على التغطية الإعلامية اليومية المكثفة للمستجدات القانونية والاجتماعية والمؤتمرات المتعلقة بالأطفال فى التقارير الصحفية والتلفزيونية (اليونيسف، ٢٠٠٧ ص ٨٢). وتطبق الإذاعة الأردنية بدعم من منظمة اليونيسف فكرة إحياء اليوم السنوى لمشاركة الأطفال فى الإذاعة حيث يتم إعداد برامج خاصة بالأطفال يقدمها ويشارك فيها أطفال من مختلف الفئات العمرية.

وعملياً، فإن الأطفال الأردنيين يعبرون عن آرائهم فى البرامج والملاحق المتخصصة للأطفال فى وسائل الإعلام المختلفة، ومن خلال مجالس الطلبة فى المدارس والتى تضم ممثلين عن الطلاب يتم انتخابهم من بين طلبة المدارس. ويذكر أن الحكومة قد استحدثت وزارة التنمية السياسية فى شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣ والتى أطلقت مشروع الخطة الإستراتيجية للتنمية السياسية فى مطلع عام ٢٠٠٤، وفى هذه الخطة الكثير من البنود التى تركز على مشاركة الشباب وتجذير حقوق الطفل.

وتمثلت أبرز التجارب الوطنية والعربية فى مجال تطبيق حق الطفل فى حرية التعبير بمشروع برلمان أطفال الأردن الذى أطلقه اتحاد المرأة الأردنية (هيئة نسائية غير حكومية) عام ١٩٩٧، والذى جاء ليكون بمثابة منبر حر يعنى بحقوق الطفولة وليشكل قوة مؤثرة في المسئولين وصانعى القرار .وقد جاء ذلك بعد عقد المؤتمر التأسيسى للبرلمان الذى تمت فيه مناقشة عدة أوراق عمل تتصل اتصالا مباشرا بالطفل وحقوقه، وانتخب فى نهاية المؤتمر نواب الدورة الأولى من برلمان أطفال الأردن؛ وتشمل أهداف برلمان أطفال الأردن (الذى يتألف من ١٢٠ عضوا يتم انتخابهم لدورة واحدة مدتها سنتان؛ بحيث يشترط فى المرشح أن يكون قد بلغ الرابعة عشرة من عمره، ولم يتجاوز السادسة عشرة فى تاريخ الترشيح) نشر وتعزيز أعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتعزيز المساواة بين الجنسين والسلوك والأداء الديمقراطي، ونشر ثقافة الديمقراطية، وتدريب الأطفال على مسئوليات المواطنة والمشاركة فى الحياة العامة، وتمكين الأطفال من التأثير فى الرأى العام وعلى صانعى القرار بما فيه مصلحتهم الفضلى.

وتدعم الجهود الحكومية من خلال جهود المجتمع المدنى:

فقد شَكَّلَ مؤتمر استشراف المستقبل ومنتديات الشباب فرصة كبيرة لمشاركة الأطفال فى منتديات منظمة للتعبير عن آرائهم، وقد حظي كثير من الأنشطة المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية والسياسية للأطفال واليافعين بالمزيد من الاهتمام، وتم تضمين ذلك فى التشريعات الوطنية الأردنية؛ حيث وفر العديد من المنظمات الفرص للحوار المفتوح مع الأطفال واليافعين والبالغين وبينهم. وقد كانت المشاركة الفاعلة للشباب من المظاهر الرئيسة لعمليات تخطيط الإستراتيجية الوطنية للشباب والخطة الوطنية الأردنية للطفولة (اليونيسف ٢٠٠٨، ص٨٣).

- **برلمان أطفال الأردن:** تأسس برلمان أطفال الأردن عام ١٩٩٧ ليكون منبراً حرّاً يعنى بأمور الطفولة، ويمثل جهة ضاغطة على المسئولين وصنا ع القرار. ومن خلال مؤتمر أطفال الأردن ١٩٩٦ الذى عقده اتحاد المرأة الأردنية، خرج الأطفال بعدد من التوصيات المتعلقة بهم، وبرزت أيضا توصية أقرها جميع أطفال المؤتمر وهى الخاصة بإنشاء برلمان أطفال الأردن، وبعد انتهاء المؤتمر تمَّ إنشاء لجنة تأسيسية للبرلمان قامت بتنظيم عدة ندوات لمتابعة هذه التوصية .ويهدف البرلمان إلى: نشر وتعزيز وإعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم السلوك والأداء الديمقراطى المدنى ونشر

الثقافة المدنية الديمقراطية، وتدريب الأطفال علي حمل مسئوليات المواطنة والمشاركة الفاعلة المسئولة فى الحياة العامة، وتمكين الأطفال من التأثير في الرأى العام وصانعى القرار بما فيه مصلحتهم، وتوفير منبر مستقل وإطار عمل منظم للأطفال يسوده جو من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص،وتنظيم جهود الأطفال للحصول على الدعم من المجتمع على المستويين الرسمى والشعبى وتنمية قطاع الطفولة واستثمار طاقاته وتوجيهها، بالإضافة إلى بناء شخصية سوية لهم[٨].

- **المؤتمر العام للدورة الثانية لبرلمان أطفال الأردن** والذى عقد فى أواخر عام ٢٠٠٢ (مابين ٢٠٠٢/١١/٢-١٠/٣١) تحت شعار " أردن جدير بنا "، وهو حصيلة ١٨ مؤتمراً تحضيرياً شملت المحافظات كافة، شارك فى كل مؤتمر منها حوالى ٢٠٠ طفل، وتمَّ خلالها انتخاب ممثلى المحافظات فى برلمان الأطفال. ومن الجدير بالذكر أن عدد الأطفال المشاركين فى برلمان الأطفال (الهيئة العامة لبرلمان الطفل) حوالى ١٦٠٠ طفل. هذا وشارك ممثلون عن الأطفال فى العديد من اللقاءات وورش العمل لمناقشة مشروع قانون حقوق الطفل والخطة الوطنية الثانية للطفولة، وكان لمشاركتهم دور فاعل فى تشكيل الخطة وإبداء الرأى حولها. وكان هناك كذلك محور متعلق بمشاركة الشباب فى مشروع إستراتيجية التنمية السياسية التى أعلنتها وزارة التنمية السياسية فى مطلع عام ٢٠٠٤؛ وذلك من أجل تعميق مشاركة الشباب والأطفال فى الحياة العامة.
- حملة قولوا: نعم للأطفال: تأسست عام ٢٠٠٢، وكانت الحملة مثالاً مذهلاً لقوة الحشد الجماهيرى الذى قاد لمشاركة جماهيرية واسعة، فقد عبر أكثر من مليون شخص عن تأييدهم للخطوات والمسئوليات التى اعتبرت ضرورية لتحسين حياة الأطفال (اليونيسف ٢٠٠٧ ص ١١٧).

٣-٢-٢ تونس

بادرت تونس إلى تنفيذ عدد من الآليات لتمكين الأطفال من ممارسة حقهم فى هذا المجال بوضع الإستراتيجيات التى تكفل حماية الأطفال وتنميتهم فى المجتمع التونسى، وذلك من خلال الوزارات المعنية مثل وزارة شئون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين، وزارة العدل وحقوق الإنسان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الشئون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، ووزارة الاتصال، كما أستحدثت الحكومة برلمان الطفل وأرست مجالس بلدية للأطفال، وأنشأت

نوادى برلمان الأطفال وجمعيات أحباء نوادى الأطفال والمجالس الممثلة للتلاميذ فى المدارس والمعاهد، كما دعمت الدولة وسائل الإعلام حتى تساهم بصفة أساسية فى تعزيز وسائل التعبير المسئول لفائدة الطفل خدمة لقضاياه وحماية له من المؤثرات السلبية التى تتضمنها بعض المواد الإعلامية المستوردة على تنشئة الطفل وتوازنه الثقافى والإنساني:

- **برلمان الطفل:** وهو فضاء ينشط منذ سنة ٢٠٠٣، ويمكن الأطفال من التعبير عن آرائهم فى الموضوعات المتعلقة بحياتهم، ويعودهم على المشاركة فى الحياة العامة وعلى التمرس على الديمقراطية وتحمل المسئوليات، كما يساهم فى تجذير الحس المدنى لديهم وفى نشر ثقافة حقوق الطفل على أوسع نطاق.
- **المجالس البلدية للأطفال:** أصدر رئيس الجمهورية منذ سنة ١٩٨٧ مرسوماً بإنشاء مجالس بلدية الأطفال ببلديات الجمهورية كافة وذلك تيسيراً للإعداد الأمثل للطفل لتحمل المسئولية، ونص القانون الأساسى للبلديات عدد ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ على تعميم المجالس البلدية للأطفال وتقنينها، وإقرار وجوب إحداثها على منوال المجالس البلدية.
- **نوادى الأطفال:** وهى مؤسسات اجتماعية تربوية خاصة بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦– ١٥ سنة، ومن بين وظائفها المساهمة فى تربية الناشئة خارج الوسطين العائلى والمدرسى، وتعويدهم على التحاور واحترام الغير وتقبل الرأى المخالف. وتعتمد نوادى الأطفال برامج ومناهج تربوية مستمدة من الواقع المعيش للطفل من التراث التونسى، ومتمشية مع المناهج التربوية الحديثة والعلمية.
- **نواب التلاميذ فى مجلس المؤسسة التعليمية:** تجسيدا للمشاركة الفاعلة للطفل التلميذ فى مسار أخذ القرار داخل المدرسة أو المعهد، يتم انتخاب نواب عن التلاميذ بمجالس هذه المؤسسات؛ وذلك لإضفاء الحيوية على الحياة المدرسية، وتنمية شخصية التلميذ ومواهبه، ولتدريبه على المشاركة فى الحياة العامة واعتماد الحوار منهجا بين جميع أطراف الأسرة التربوية.
- **البرامج الاعلامية:** عملت الإدارة العامة للإعلام (وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس النواب ومجلس المستشارين) على دعوة الصحافة الوطنية إلى تغطية كل الأحداث المتعلقة بالطفولة من ندوات وملتقيات ومناسبات، وحثها على إبراز ما قامت به الحكومة التونسية لفائدة الطفولة على جميع المستويات الاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية والتشريعية،

كما عملت على ربط الصلة بين المؤسسات الإعلامية من جهة، والمؤسسات التى تعنى بقضايا الطفولة والمنتجة للمعلومة من جهة ثانية. وعلى مستوى الصحافة اليومية والأسبوعية، تخصص صحيفة "الحرية" ضمن ملحق الأحد صفحة كاملة للطفولة تحت عنوان: "دنيا الأطفال". وتقوم جريدة "الصحافة" اليومية بتعريف بعض مشاغل الطفولة واعتمادها ضمن صفحاتها المختصة، كما تتضمن صفحاتها الرياضية حيزاً لنقل أنشطة تتصل بالطفولة مثل الرياضة المدرسية. وعلى مستوى القنوات التلفزيونية، يُولي التلفزيون التونسى برامج الأطفال أهمية قصوى ويخصص لها فى كل شبكة فصلية أو مناسباتية (بكل من قناتيْها ٧ و٢١) حيزاً كبيراً من مساحة البث. (وزارة شئون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين ٢٠٠٨، ص ١٢٣– ١٣٢).

وفى الوقت ذاته، اهتمَّ المجتمع المدنى التونسى بالتركيز على حقوق الطفل فى التنمية والحماية، وذلك من خلال تقديم الأعمال الخدمية للأطفال مثل: الجمعية التونسية لرعاية الأطفال فاقدى السند، والجمعية التونسية للترفيه الأسري، والمنظمة التونسية للطفل، وجمعية صوت الطفل، والمركز الاجتماعى لملاحظة الأطفال، ومراكز الدفاع والإدماج الاجتماعى (C.D.I.S)، والاتحاد التونسى للتضامن الاجتماعى، ومحاضن الأطفال ورياض الأطفال والمحاضن المدرسية...إلخ، ومن خلال القراءة السريعة لأنشطة الجمعيات العاملة فى مجال حقوق الطفل فى المجتمع التونسى، نجد أن هناك القليل جدّاً من هذه الجمعيات التى ركزت بشكل خاص على حقوق الأطفال فى المشاركة، وقد يتأتى ذلك أحياناً ضمن المشروعات والأنشطة التى تنفذها هذه الجمعيات ولكنها ليست أساس تنفيذ النشاط. ولعل أهم الأنشطة التى تقدمها هذه الجمعيات والخاصة بمجال مشاركة الأطفال هى نوادى الأطفال والنوادى الإعلامية الموجهة للطفل والتى تمثل فضاءات مفتوحة للأطفال الذين تتراوح سنهم بين ٦ و١٥ سنة؛ حيث تُعْرَضُ عليهم أنشطة وألعاب تربوية وترفيهية تساهم فى تنمية قدراتهم وبناء شخصيتهم وتربيتهم على القيم الأخلاقية، وعلى محبّة الوطن والانفتاح على ثقافات أخرى.

٣-٢-٣ المملكة العربية السعودية

قامت المملكة العربية السعودية بوضع الإستراتيجيات والتدابير الممكنة من أجل حماية حقوق الطفل السعودى، وذلك من خلال الوزارات المعنية مثل وزارة الشئون الاجتماعية والمؤسسات التابعة لها، ووزارة التربية والتعليم والمؤسسات التابعة لها، وكذلك المؤسسات الحكومية التابعة

للشئون الصحية بالحرس الوطنى، وفيما يلى نعرض لعدد من هذه الجهود والمبادرات الوطنية:

- **تنظيم تدريبات للإعلاميين حول حقوق الطفل:** نظمت اللجنة الوطنية للطفولة بالمملكة العربية السعودية تدريبا للإعلاميين لمدة ثلاثة أيام متواصلة، بالتعاون مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ومكتب التربية لدول الخليج العربي، واليونيسف، بمشاركة (٤٨) إعلاميّاً وإعلامية. وهدفت الورشة إلى إكساب الإعلاميين خلفية معرفية بحقوق الطفل وقضاياه الملحة، وتمكينهم من مهارات تفعيل وسائل الإعلام لحماية حقوق الطفل ورعايته وتضمين ذلك فى الرسائل والبرامج الإعلامية؛ بهدف رفع مستوى وعى أفراد المجتمع والمسئولين بقضايا الطفولة ورعايتهم وحماية حقوقهم، وتأسيس علاقة مهنية وشراكة مستدامة بين اللجنة الوطنية للطفولة والإعلاميين من مؤسسات الإعلام المحلية (المقروءة والمسموعة والمرئية) من أجل صالح الأطفال.
- **مشروع التقرير الدورى لأداء الإعلام السعودى فى مناصرة قضايا الطفولة:** يستهدف هذا المشروع رصد القضايا المتعلقة بالطفولة التى تضمنتها المواد الإعلامية الصادرة عن الصحافة السعودية، إضافة إلى رصد منهجيات التحليل التى انتهجتها الصحافة السعودية فى تناول قضايا الطفولة خلال فترة التقرير، وكان الهدف من المشروع السعى نحو إعلام موجه يحافظ على هوية أطفالنا ويرتقى بهم نحو مستقبل أفضل، ويحمل مضامين إيجابية لا تتضمن أى مواد قد تكون ضارة بفكر الأطفال أو سلوكهم، وداعما لقضايا الطفولة ومناصرتها، وواضعا نصب عينيه أن الطفل شريك حاضر، وإدراكا من المشاركين من الإعلاميين بمسئوليتهم الإنسانية والأخلاقية والدينية والمهنية تجاه نشر الوعى بحقوق الأطفال وحمايتهم.
- **تأسيس منتدى للطفولة:** يهدف هذا المنتدى إلى تفعيل حق الطفل فى المشاركة. وقد انبثقت فكرة هذا المنتدى من التجارب العملية التى أظهرت أن معظم البرامج الموجهة لحل مشكلات الأطفال فى العالم العربى يتم التخطيط لها دون مشاركة الأطفال أو أخذ وجهة نظرهم فى الاعتبار؛ حيث لا تتم استشارتهم عند عملية تحديد الاحتياجات ولا حتى عند تقييم البرامج؛ وبالتالى يحرم الأطفال من حقهم فى المشاركة وإبداء الرأى فيما يوجه إليهم من برامج. بالإضافة إلى أن هناك منتدى للأطفال العرب عقد بالتوازى مع منتدى منظمات المجتمع المدنى العربى للطفولة الثالث فى فبراير ٢٠١٠م، وذلك لإتاحة الفرصة

للأطفال للمشاركة بوجهة نظرهم فى قضايا المنتدى، وعلى أساس أن تكون مشاركة الأطفال ومنتداهم جزءا من منتدى المجتمع المدني.

- **مجموعة الإعلاميين أصدقاء الطفولة:** يتمركز هدف المجموعة فى دعم دور الإعلاميين المحليين، وتسهيل تواصلهم وتعزيز قدراتهم فى رفع درجة الوعى والمشاركة والاهتمام العام بقضايا الطفولة وتعزيز المعرفة العامة بحقوق الطفل، وذلك بجعل المجموعة ملتقى ومرجعاً مهنيّاً للإعلاميين السعوديين الناشطين فى مجال الطفولة، ووسيلة بناء علاقات تواصل بينهم، ومصدراً معرفيّاً وإعلاميّاً لأخبار الطفولة، وحاضناً مهنيّاً لتنظيم حلقات التدريب والمؤتمرات المتخصصة فى مجال رعاية وحماية وإعلام الطفل. وتعمل المجموعة تحت مظلة اللجنة الوطنية للطفولة، وتقوم بالأدوار الآتية: عقد اللقاءات والندوات وحلقات النقاش لتنمية المهارات المعرفية والمهنية بإعلام الطفل. تعزيز علاقات التواصل بين أعضاء المجموعة من جهة، وبينهم وبين المؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية الناشطة فى مجال الطفولة عبر الموقع الإلكترونى للجنة. وتقديم المشورة والمساندة المهنية فى مجال الطفولة، وتوفير الأخبار والمعلومات عن البرامج والمبادرات الرامية إلى حماية ورعاية الطفل. إضافة إلى تسهيل وصول المجموعة إلى القيادات والخبراء والمسئولين فى مجال الطفولة.
- **شبكة الإعلاميين العرب لمناهضة العنف:** تهدف هذه الشبكة إلى الوصول إلي دور بناء للإعلام بالمساهمة فى بيان ورصد واقع العنف ضد الأطفال في العالم العربى بأنواعه المختلفة إن وقع في الأسرة أو في المدرسة أو في أماكن رعاية الأطفال الاجتماعية، أو بأماكن العمل أو في المجتمع أو فى مناطق النزاعات المسلحة، وكذلك بيان واقع العواقب الجسدية والنفسية والاجتماعية للعنف، ودعم دور الإعلام لتوعية المجتمع وصناع القرار والأسر والأطفال والمهنيين بحقوق الطفل ومناهضة العنف ضد الأطفال. بالإضافة إلى تعزيز دور الإعلام للتعريف بالبرامج الوطنية والإقليمية والدولية المناهضة للعنف ضد الأطفال. ودعم الإعلام ليكون وسيلة توفر فرصة للأطفال لممارسة حقهم في المشاركة، وحمايتهم من العنف الموجه ضدهم (تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة ٢٠٠٣).

وفى مقابل هذه الجهود يلاحظ شبه غياب لمنظمات المجتمع المدنى فى المملكة العربية السعودية؛ حيث يقتصر الأمر على الجمعيات الخيرية والإغاثية، وقد بدأت السعودية مؤخراً

في الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدنى وبالأخص فى الألفية الثالثة، وهناك عدد من المنظمات الأهلية ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجمعيات دعم المرأة وجمعيات الرعاية الاجتماعية (عبدالنبى العكرى ص١٣)، ومن الملاحظ أنه لا توجد بين هذه المؤسسات ما يهتم بشئون الطفولة بشكل خاص، ولكن على الرغم من ذلك فإن هناك عددا من الجمعيات الخيرية التى اهتمت بحماية الأطفال وتنميتهم فى المجالات المختلفة التعليمية والصحية، دون التركيز على حق الأطفال فى المشاركة، ومن هذه المؤسسات- على سبيل المثال لا الحصر- جمعية رعاية الطفولة، وجمعية سند الخيرية لدعم الأطفال المرضى بالسرطان.

٣-٢-٤ السودان

حاولت الحكومة السودانية دعم حقوق الطفل داخل المجتمع السودانى وذلك بمجرد تصديقها على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩، من خلال إنشاء العديد من الجهات الحكومية المعنية بحقوق الطفل مثل المجلس القومى لرعاية الطفولة، المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية للقانون الدولى والإنساني، وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وحدة حماية الأسرة والطفل، ووحدة حقوق الطفل بالقوات المسلحة، ووزارة الرعاية والضمان الاجتماعي. وقد اهتمت المؤسسات الحكومية كافة بتقديم الحماية اللازمة للطفل السودانى، وتنميته فى العديد من المجالات التشريعية والتعليمية والترفيهية والتثقيفية دون اهتمام فعلى بحقوق الأطفال بشكل عام والحق فى المشاركة على وجه التحديد، ولعل أهم المبادرات التى أسهمت بها الحكومة السودانية من أجل تعزيز حق الأطفال فى المشاركة ما يلي:

- **المركز القومى لثقافة الطفل (مدينة الخرطوم بحري)**: أنشئ المركز بالخرطوم بحرى عام ١٩٧٦ بمناسبة عام الطفل، ثم أدمجت إدارة ثقافة الطفل ليصبح المركز القومى لثقافة الطفل عام ١٩٩٠. ويعمل المركز على تنمية قدرات الأطفال من سن٥-١٨، سنة واكتشاف المواهب فى المجالات الثقافية الفنية، وذلك من حيث الاهتمام بنوعية العمل المقدم للطفل، وبالنواحى التى لم تبرز فى ثقافة الطفل كالرقص الشعبى والموسيقى وتأصيل الهوية الثقافية للطفل وتفاعلها مع متغيرات العصر. كما توجد عدة أنشطة فى المركز تتمثل فى الأنشطة الترفيهية مثل تعليم الموسيقى والمسرح والتلوين والأعمال اليدوية، والأنشطة التثقيفية . ويوجد أطفال دائمو العضوية فى المركز يشاركون فى المهرجانات والمسابقات العالمية.

- **برنامج الدورة المدرسية:** من أهم البرامج والأنشطة التى تقدمها وزارة التربية والتعليم، وهو نشاط طلابى سنوى كبير يجري فيه التنافس بين المدارس على مستوى القطر. وتشمل هذه المنافسات النشاطات الثقافية (الشعر والقصة والأدب بصورة عامة)، والفنية (المسرح ،الغناء، التمثيل)، والرياضية بأنواعها وضروبها المختلفة. وتقام الدورة المدرسية كل عام فى ولاية من ولايات السودان. وتكون مشاركة طلاب المدارس واسعة فى هذه الأنشطة حيث تهدف إلى دعم ورعاية الموهوبين، وإتاحة فضاءات واسعة للطلاب لممارسة نشاطات لاصفية تدعم وتصقل روحي العمل الجماعى والمبادرة.
- **البرامج التلفزيونية:** هناك ثلاثة برامج للأطفال وهى: برنامج جنة الأطفال، وبرنامج أطفال على الهواء، وبرنامج واحة الطفل، ولكل برنامج فريق إعداد من الكبار. أما التقديم فيكون بواسطة الأطفال، ويشاركون أيضاً بآرائهم فى إعداد البرنامج . ويتم فى هذه البرامج أخذ رأى الأطفال المشاهدين فيما يقدم لهم عن طريق الاتصال المباشر عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني، أو باستضافتهم فى البرنامج، ويتم النقاش حول موضوع محدد.

وترتكز حماية حقوق الطفل على تفعيل الشراكة بين مختلف الجهات العاملة فى مجال الطفولة رسمية أو غير رسمية؛ وذلك بهدف تحقيق تنمية متكاملة للأطفال؛ لهذا أنشئت إدارات للطفل فى عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية مثل وزارة الصحة ووزارة العمل ووزارة الثقافة ووزارة الخارجية.

وبما أن هنالك اعترافا دوليّاً ومحليّاً بما تقوم به منظمات المجتمع المدنى من أدوار فاعلة فى المجالات المختلفة وخاصة فى مجال الطفولة، كما أنها –أى منظمات المجتمع المدني– تمثل جسراً بين الدولة والأفراد، فإن هذه المنظمات تعمل على ترقية الصحة والتعليم والحماية والعون القانونى وثقافة الطفل فتقدم مثلا برامج لذوى الاحتياجات الخاصة ، وبرامج لمرحلة التعليم الأساسى للحد من التسرب من التعليم، كما تقدم الدعم للمناطق الريفية والعشوائية. ومن أمثلة هذه المنظمات منظمة أمل ومنظمة مبادرات.

٣-٢-٥ جمهورية العراق

واجه العراق لسنوات طوال الكثير من التحديات والمشكلات التى ألحقت الضرر ببنيته الاقتصادية والاجتماعية، وأسهمت فى خفض مؤشرات التنمية الوطنية وتدنى مستوى الخدمات

فيه. وقد كان الأطفال الفئة الأكثر تأثرا من بين فئات المجتمع؛ إذ إن نصف عدد سكان العراق هم دون سن "الثامنة عشرة"؛ حيث تعرضوا للكثير من الانتهاكات التى طالت حقوقهم، على الرغم من وجود بعض البرامج الحكومية الرامية إلى تأمين الحد الأدنى من الحماية لهم؛ وذلك بسبب غياب السياسات الوطنية الشاملة والفعالة. وانطلاقا من ذلك كانت الحاجة إلى تأمين الحماية للأطفال وضمان حقوقهم، وذلك من خلال تبنى الحكومة العراقية عددا من التدابير والإستراتيجيات من أجل حماية حقوق الطفل العراقى والتى تتمثل فيما يلي:

- **هيئة رعاية الطفولة:** فى ضوء صدور قرار الأمم المتحدة باعتبار عام ١٩٧٩ سنة دولية للطفولة؛ تمَّ تشكيل لجنة وطنية عليا من ممثلى الوزارات والجهات المعنية، وفى العام نفسه وبناء على اقتراح اللجنة الوطنية العليا تشكلت هيئة رعاية الطفولة، وبعد مضى ثلاث سنوات أُعيد تشكيل الهيئة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (٢٧٢) فى فبراير ١٩٨٢. وتتلخص رسالة الهيئة فى العمل على تحقيق حياة أفضل للأطفال وضمان حقوقهم وتهيئة الوسائل والسبل كافة الكفيلة بخلق جيل واعٍ تنمو أو تتقدم شخصيته على قيم الحرية والوعى والتسامح والانفتاح والقدرة على مواجهة التحديات والصعاب، وتعمل الهيئة على تنسيق الجهود كافة المبذولة فى ميادين الطفولة المختلفة القائمة على خدمة أطفال العراق، ورصد تنفيذ مبادئ اتفاقية حقوق الطفل والالتزام بتنفيذها فى ضوء التعاليم الدينية والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة، كما تعمل الهيئة على نشر الوعى بأهمية حصول الأطفال على حقوقهم وتلبية احتياجاتهم بالشكل الذى يعمق الفهم لدى المسئولين وصانعى القرارات، ومن خلال التنسيق بين الخطط والبرامج التنفيذية التى تضعها الجهات المعنية فى مجالات الطفولة وتقديم المقترحات بشأن تنفيذها[٧].
- **دار ثقافة الأطفال:** وهى واحدة من مؤسسات وزارة الثقافة التى تعنى برعاية الأطفال ثقافيّاً؛ بما يضمن تربيتهم على أسس علمية ووطنية وتوجيه طاقاتهم فى الخلق والإبداع.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير الوطنى لحال التنمية البشرية العراقى إلى أن السنوات اللاحقة لعام ٢٠٠٣ قد شهدت ظهور كم كبير جدّاً من منظمات المجتمع المدني، وصل عدد المسجل منها إلى (٥٦٦٩) حتى أكتوبر ٢٠٠٧. كما يشير التقرير إلى بعض الملاحظات على هذه المنظمات ومن أهمها أن نسبة كبيرة من هذه المنظمات فشلت فى أداء واحد من أهم أدوارها، وهو مراقبة أداء الحكومة ومدى التزامها بالدستور والقانون، ومدى

التزامها بواجباتها تجاه حقوق الإنسان، أو التعددية، أو حرية التعبير، بل على العكس من ذلك انساق عدد منها إلى تسويغ بعض الانتهاكات فى هذه المجالات، فضلا عن بعض المنظمات التي تستمد وجودها من دعم المؤسسات والأحزاب الدينية؛ مما يخلق تناقضا جوهريّاً بينها وبين مفهوم المجتمع المدني. كذلك كشف التقرير عن أن غالبية هذه المنظمات مسيسة؛ الأمر الذى أفقدها قدرتها على التعبير عن المجتمع المدنى ككل. ويشير موقع دائرة المنظمات غير الحكومية التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقى إلى أن منظمات المجتمع المدنى المجازة حتى فبراير ٢٠١٢ بلغ (٤٨٤) منظمة. أما المنظمات التى تشير فى عنوانها إلى الطفل فقد بلغت (٣٤) منظمة، وبذلك تشكل نسبة المنظمات المهتمة بالطفولة (٧٪) من مجموع المنظمات، وهناك منظمات غير مسجلة رسميّاً، أو لم تحصل على الموافقة بالتجديد. ومن المبادرات التى قدمتها بعض مؤسسات المجتمع المدنى العراقية من أجل تفعيل حق المشاركة لدى الأطفال:

- **برلمان الطفل العراقي:** وتأسس بمبادرة مدنية فى أغسطس ٢٠٠٤ فى مركز محافظة ميسان (مدينة العمارة)، وقد أطلق هذا البرلمان مسيرة احتجاج إلكترونية فى أغسطس ٢٠١١ تطالب بتشريع قانون برلمان الطفل.

٣-٢-٦ قطر

وضعت الحكومة القطرية عددا من الإستراتيجيات المهمة التى تعنى بحقوق الطفل القطرى، وذلك فى إطار عمل عدد من المؤسسات الوطنية المعنية بشئون الأطفال ومنها المجلس الأعلى لشئون الأسرة، ووزارة الشئون الاجتماعية، الهيئة العامة لشئون القاصرين، ووزارة الثقافة والفنون والتراث، وفيما يلى نتناول عددا من المبادرات الحكومية التى تعمل على تعزيز حق الأطفال فى المشاركة:

- **البرلمانات الطلابية** : تعد البرلمانات الطلابية فى المدارس القطرية أحد المجالات التى توضح مدى مشاركة الأطفال؛ حيث تهدف البرلمانات الطلابية إلى إشراك الطلاب فى الممارسات الديمقراطية داخل المدرسة، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم، من خلال تدارس ومناقشة الموضوعات التى تهم الطلاب ومجتمعهم المدرسى والمحلى والإقليمى والدولى والقيام بأنشطة داخل المدرسة وخارجها تسهم فى توعية الطلاب بحقوقهم

والواجبات المنوطة بهم، وتعريفهم بآليات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الرأى الآخر، وإشراكهم بصورة فاعلة فى حل المشكلات التى تواجه المدرسة، وتطوير الخدمات التى تقدم للطلاب والمجتمع. ويعتبر البرلمان القناة التى يتم من خلالها نقل مشكلات الطلاب إلي المسئولين والمعنيين من مدراء ومسئولين ومجالس أمناء المدارس من خلال تبادل الآراء وعرض مشكلاتهم المدرسية واقتراح الحلول المناسبة لها مع مدرسيهم ومدرائهم. هذا ويوجد فى كل مدرسة برلمان طلابى حسب السياسات المتبعة فى المجلس الأعلى للتعليم . كما أن هناك تجربة جماعة حقوق الطلاب فى برامج مدارس قطر التى تمت بالتعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبعض المدارس؛ حيث يهدف البرنامج إلى تثقيف الطلاب بمجال حقوق الأطفال ونشر حقوق الإنسان بالمدارس، وإعداد مقالات وأبحاث فى مجال حقوق الإنسان، وإعداد برنامج زيارات لجماعات حقوق الطلاب لبعض الجهات الحكومية، وتنظيم مسابقات للطلاب تتعلق بحقوق الطفل.

- **قناة الجزيرة للأطفال (براعم)**: وهى قناة عربية تربوية ترفيهية موجهة إلى الأطفال بين سن ٧و١٥عاما، وقد بدأت قناة الجزيرة برامجها عام ٢٠٠٥م، ولها موقع إلكترونى .jcctv net، وهو موقع تربوى متعدد الوسائط وسهل الزيارة. وتقدم القناة برامج متنوعة تضم المجالات التربوية والألعاب الترفيهية وبرامج حوارية مع الأطفال فى العالم العربي، كما أنها تنتج حوالى ٦٠٪ من البرامج التى تبثها على مدى ٢٠ ساعة يومياً، ومن البرامج الحالية التى تتضح فيها مشاركة الأطفال، برنامج على الهواء الذى يتفاعل معه الأطفال من خلال استضافة الأطفال والخبراء والنجوم للتواصل مع المشاهدين عبر الهاتف وموقع القناة الإلكتروني، وكذلك برنامج "آلو مرحباً" وهو برنامج مباشر على الهواء لكل الأطفال والأسرة، يقدمه فريق البرنامج والدمية الشهيرة عبر التواصل مع المشاهدين حول آخر الفعاليات وأحداث الساعة ويشارك فيه الأطفال، ويوجد منتدى لكل برنامج من برامج قناة الجزيرة للأطفال يشارك فيه الأطفال بآرائهم حول البرامج[٩].
- **برنامج صباحي**: وهو تجربة فى المجال الإذاعي، تم تقديمه منذ عام ٢٠٠٨م، باسم "كيف أصبحنا؟"، وهو برنامج منوع يتطرق للجوانب الاجتماعية والدينية والأسرية والتربوية كافة بطريقة سهلة وسلسة وبلغة بسيطة، وللأطفال فقرة مبتكرة فى البرنامج تمتد لمدة نصف ساعة حيث يقدم الأطفال فقرة إذاعية حول سلوك معين، ويتصل الأطفال للإدلاء

برأيهم فى هذه الفقرة من خلال التعليق والنقاش، كما يشترك طفل فى الخامسة من عمره يدعى (عبود) فى الرد على اتصالات الأطفال، ويقدم البرنامج فكرة وردة الصباح حيث يطلب من الأطفال تقديمها لطرف يختاره الطفل.

وجدير بالذكر أن هناك عددا من مؤسسات المجتمع المدنى القطرية التى تعمل على حماية وتعزيز حقوق الأطفال داخل المجتمع القطري، ولكن من الملاحظ أن هذه المؤسسات شأنها شأن المؤسسات فى الدول العربية الأخرى، تركز أهدافها على الأعمال الخدمية والتنموية فقط دون التركيز على الحقوق بشكل عام، والحق فى المشاركة على وجه الخصوص .ومن هذه المؤسسات الخدمية، المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، مركز الاستشارات العائلية. ومن أهم مبادرات المجتمع المدنى فى تعزيز حقوق الأطفال فى المشاركة، إنشاء المركز الثقافى للطفولة. وتعد البرامج المتميزة التى تقدم من قبل المركز الثقافى للطفولة ودوره فى مجال الاهتمام بمشاركة الأطفال من التجارب الوطنية فى المجتمع القطري، وقد قدم المركز برامج متميزة مثل مشروع إعلامى المستقبل، وهو أحد البرامج االتى أطلقها المركز الثقافى للطفولة عام ٢٠١٠م مع مركز الجزيرة الإعلامى للتدريب والتطوير والجزيرة للأطفال، ومن خلال هذا البرنامج تمَّ اكتشاف ورعاية مواهب الأطفال الإعلامية ودعم قدراتهم للتعبير عن رأيهم وتشجيع نشاطات جماعات الصحافة والإعلام فى المدارس والمراكز الثقافية، وتكوين فريق إعلامى من الأطفال يعمل مع المركز الثقافى للطفولة. وكذلك برنامج الخطيب الواعد الذى يتم من خلاله تنمية المهارات الخطابية لدى الموهوبين فى مجال الخطابة من الأطفال، من خلال تدريبهم على إتقان فنون الخطابة وتنمية مهارات الإلقاء والثقة فى النفس لدى الأطفال، ومهارات الحوار مع الآخرين وأساليب الإقناع . كما أقام المركز الثقافى للطفولة ناديا للباحثين فى الفئة العمرية من ١٠ – ١٧ سنة، والذى يهدف من خلاله إلي تعزيز ثقافة الوعى عند الباحثين الصغار بأهمية البحث العلمى.

٣-٢-٧ لبنان

عملت الحكومة اللبنانية على وضع التدابير والإستراتيجيات اللازمة لضمان حقوق الطفل فى المجتمع اللبنانى، وذلك من خلال العديد من الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الشئون الاجتماعية، ومن أهم المؤسسات العاملة فى هذا المجال: المجلس الأعلى للطفولة الذى

أنشئ عام١٩٩٤ بقرار صادر عن مجلس الوزراء، ويعمل بمثابة الإطار الوطنى لتكامل القطاعين الرسمى والأهلى لرعاية وإنماء الطفولة بما يتوافق والاتفاقيات الدولية وخصوصا اتفاقية حقوق الطفل بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، ويسعى المجلس الأعلى للطفولة إلى تطبيق المبادئ العامة لحقوق الطفل من أجل تحسين أوضاع الأطفال فى لبنان، والحفاظ على حقهم فى البقاء والنماء والحماية. ومن الأنشطة التى ينفذها المجلس:

- **برنامج حقى فى المشاركة:** عمد المجلس الأعلى للطفولة بمشاركة المجتمع المدنى إلى تنظيم لقاءات حوارية مع أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢و١٨ سنة دون تمييز جنسى أو طائفى أو مناطقي. توزع الأطفال على ست فئات (ذوى حاجات خاصة، لاجئين، أحداث، عاملين، طلاب، أيتام). وهدفت اللقاءات إلى إشراك الأطفال فى تحديد احتياجاتهم، وإعطاء صورة واقعية عن أوضاعهم، وتقديم اقتراحاتهم على مستوى الفرد والعائلة والمجتمع.
- **منتدى أطفال الشوارع:** قام المجلس الأعلى للطفولة عام ١٩٩٨ بإنشاء منتدى للأطفال؛ بهدف رفع مستوى وعى الأطفال خصوصاً حول حقوق أطفال الشوارع.
- استشارات مع الأطفال: نفذ المجلس الأعلى للطفولة عددا من الاستشارات مع الأطفال، (استشارة حول إستراتيجية العنف مع الأطفال، استشارة حول الخطة الوطنية لمشاركة الأطفال، استشارة حول شرعة التعامل الإعلامى مع الأطفال، استشارة حول الخط الساخن) .
- **برلمان الأطفال:** بمناسبة اليوم العالمى للطفولة نظم المجلس الأعلى للطفولة فى ٢٠ تشرين الثانى (نوفمبر) ٢٠١١جلسة برلمان الطفل فى المجلس النيابي. حضر الجلسة ١٢٨ طفلا من مختلف الأعمار والفئات من اللبنانيين ومن جنسيات عربية عديدة، كما حضر الجلسة عدد من الوزراء والشخصيات المهمة وطائفة من المسئولين المعنيين.
- **إطلاق منتدى أطفال لبنان:** ضمن إطار مسيرة التعاون المستمرة بين المجلس العربى للطفولة والتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية، أطلق فى عام ٢٠١١ منتدى أطفال لبنان، هادفا إلى التوعية بأهمية مشاركة الأطفال ودعم إعداد سياسات عربية لمشاركة الأطفال، من خلال رصد الاتجاهات العالمية الجديدة فى مجال مشاركة الأطفال وتكوين شبكة عربية لمشاركة الأطفال.
- **أدخلت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي**، والمركز التربوى للبحوث والإنماء، إلى

المنهاج الجديد عام ١٩٩٩ آليات جديدة لمشاركة الأطفال بحيث تنوعت أساليب التعليم واعتمدت الطرق التعليمية الناشطة، وكذلك زيادة الحصص اللاصفية. كما تمَّ إنشاء صندوق الشكاوى في بعض المدارس، وعمدت مدارس أخرى إلى اختيار مندوب في كل صف، وسهلت مشاركة الطلاب في النشاطات الثقافية والفنية من خلال الأندية المدرسية وغيرها.

- نظمت رئاسة الحكومة عام ١٩٩٩ بالتعاون مع منظمة اليونيسف مجلساً وزاريّاً (حكومة الأطفال)، ضمّ شبابا عمل على وضع جدول أعمال بناء لأوليات الشباب عامة، ولكن لم يتمّ تعميم هذه التجربة.

ويتميز المجتمع اللبناني بنشاطية المجتمع المدني، وتعمل مؤسسات المجتمع المدني في لبنان بشكل ناشط ومستمر في حقل الطفولة على عدة أصعدة: التربوية، الحقوقية، الصحية، والاجتماعية. وتتوزع هذه الجمعيات على الأراضي اللبنانية كافة، فمنها من تنفذ برامجها على الصعيد المحلي، ومنها من تنفذ برامجها على الصعيد الوطني وحتى الإقليمي والدولي. وتتميز مؤسسات المجتمع المدني بالخبرات والتجارب الغنية، وكذلك بالإنجازات التي تمت من خلال برامج التوعية والتنمية على الأصعدة كافة. وقد نفذت مؤسسات المجتمع المدني ومازالت برامج عديدة منها ما يتعلق بالسياسات والإستراتيجيات العامة في حقل الطفولة، ومنها ما يتعلق بالتوعية والمناصرة والخدمات المباشرة. ويعمل العديد من المؤسسات أيضا في حقلي التدريب والمواكبة، فيؤمِّن التدريب اللازم للعاملين مع الأطفال في مجالات شتى لإكسابهم المعارف والمواقف والمهارات التي تسمح بمشاركة الأطفال في برامجهم ونشاطاتهم. هذا ويؤمِّن أيضاً العديد من المؤسسات حلقات توعية ومواكبة للأطفال لتعريفهم بحقوقهم وبطرق وآليات المشاركة. ومن الجدير ذكره أن برامج المؤسسات تتوجه إلى الأطفال اللبنانيين، وكذلك اللاجئين والمقيمين على الأراضي اللبنانية. ومن المبادرات التي تقوم عليها مؤسسات المجتمع المدني اللبنانية –على سبيل المثال لا الحصر– ما يلي:

- **المجالس البلدية للأطفال:** أطلقت مؤسسة الحريري منذ العام ١٩٩٩ المجالس البلدية التي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الطفل، وذلك عبر بث الحس المدني وترسيخه بصورة سلمية ضمن برامج تربوية غير رسمية للأطفال في عمر ١٢–١٣ سنة، تمتد على مدى سنة كاملة وتتضمن اجتماعات دورية مع الأطفال لتهيئهم لمشروع المجلس وتعريفهم بأهدافه،

كما تناقش مشاريعهم الانتخابية ومكان الطفل فيها وما يمثله من دور فعال ابتداء من منزله إلى المدرسة ومن ثم إلى مجتمعه، بالإضافة إلى ورش عمل تدريبية وتثقيفية من شأنها ترسيخ مبادئ المواطنة الديمقراطية وحل النزاعات ليصبح الطفل – فى نهاية الأمر – قادراً على تحسس مشكلات بيئته ومحيطه والتفكير في حلول ملائمة لها؛ وذلك إيمانا بأن الطفل يلعب دورا فاعلا فى مجتمعه ، وهو الشريك الأول المعنى بمساحة انتشار مبادئ حقوق الطفل إذا ما أعطى الوسائل والعدة اللازمة.

- **نوادى المواطنة والسلام:** قام مركز الديمقراطية المستدامة بالتعاون مع مدارس وبعض مؤسسات المجتمع المدنى عام ٢٠٠٩ بإنشاء "نوادى المواطنة والسلام" مع أطفال وشباب من انتماءات طائفية وسياسية مختلفة ومن مناطق لبنانية عدة، تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧ سنة. وتمَّ اقتراح نموذج بتعديلات قانونية على أحكام النظامين الداخلى والأساسى للجمعيات، تضمن مشاركة أطفال وشباب دون العشرين سنة من العمر فى سير عمل الجمعية، وتتلخص المبادرة في إنشاء "مجلس أطفال" يشارك" مجلس الإدارة" و"الهيئة العامة" فى عملية صنع واتخاذ القرار داخل المؤسسة دون أن تقع على الطفل أي مسئولية قانونية، وفى عام ٢٠١٢ وبرعاية وزير الشئون الاجتماعية تمَّ إطلاق أول مجلس أطفال وشباب داخل مؤسسة غير حكومية.
- **برلمان الأطفال** : أطلقت جمعية الشبان المسيحية بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية والمجلس الأعلى للطفولة برلمان الأطفال عام ٢٠١١، ويندرج مشروع تأسيس برلمان الأطفال ضمن إطار إستراتيجية المجلس الأعلى للطفولة، ويهدف إلى تعزيز مشاركة الأطفال والسعى من أجل عالم جدير بهم، يمكنهم من ممارسة حقوقهم فى التعبير عن آرائهم بحرية واستقلالية. الفئة المستهدفة: الأطفال من ١٢ إلى ١٥ سنة. القطاعات التى ينتمى إليها الأطفال: القطاع التعليمى العام، القطاع التعليمى الخاص، القطاع المهنى والتقني، دور الرعاية، أطفال الشوارع، الأطفال العاملون، الأطفال الذين هم فى نزاع مع القانون، ذوو الاحتياجات الخاصة، الأسرة، الأطفال اللاجئون ومختلف الإثنيات العرقية، الأندية، الساحات (الأحياء والأزقة). هذا وتعمل جمعية الشبان المسيحية من خلال برنامج التربية على المشاركة والديمقراطية فى نشر ثقافة الحوار والتشارك بين الأطفال والمسئولين عنهم من موجهين وأساتذة وغيرهم من خلال الدورات والنشاطات اللاصفية.

٣-٢-٨ جمهورية مصر العربية

قامت الحكومة المصرية بوضع عدد من الآليات والالتزامات القانونية والمؤسسية التى توضح التزاماتها بالأدوار التشريعية والسياسية وفقا للمعايير القانونية، فمن ناحية، تتجه وزارات معنية مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والإعلام إلى تنفيذ أنشطة وتبنى مبادرات حول تنمية الطفولة وآليات لتدعيم أنشطة الأطفال ومشاركتهم. ومن ناحية أخرى، سعت الدولة نحو إنشاء هيئات مستقلة متخصصة فى دعم أنشطة الطفولة؛ كالمجلس القومى للطفولة والأمومة (ملحق الآن بوزارة الصحة والسكان)، والمركز القومى لثقافة الطفل (ملحق بوزارة الثقافة)، ومركز بحوث وتوثيق أدب الطفل (ملحق بدار الكتب بوزارة الثقافة). ونعرض فيما يلى لأهم البرامج والمبادرات التى ظهرت عبر هذا الاهتمام.

- **البرلمان المدرسي:** وهو تنظيم طلابى يكون داخل المدرسة تحت إشراف تربوى؛ وذلك لتحقيق أهداف تربوية وممارسة التربية الديمقراطية. ويضم نوعيات متميزة من الطلاب لمناقشة قضايا وموضوعات معينة للانتهاء بها إلى رفع التوصيات للجهات المسئولة والمساهمة فى حلها، ومن أهداف البرلمان المدرسي: تعميق مفهوم الديمقراطية فى نفوس الطلاب، وممارسة وتطبيق مبدأ القيادة والتبعية، وتدريب الطلاب على التعبير عن آرائهم بصور منظمة، وتبصير الطلاب بقضايا المجتمع والتحديات التى تواجهه، وترسيخ مبادئ الديمقراطية فى نفوس الطلاب من خلال تشجيع القدوة الطيبة بين الطلاب مما يتيح التأكيد على حقوق الإنسان، والتعبير عن فكر الطلاب فى إطار مسئولية مزدوجة تتمثل فى تأكيد حقوق الطلاب داخل المدرسة فى إطار الإجراءات التربوية، ودراسة المشكلات التى تعترض الطلاب والمساهمة فى حلها تتيحان الفرصة للمشاركة والتفاعل مع المشكلات[٩].
- **البرامج التلفزيونية والإذاعية:** اهتمَّ التلفزيون المصرى منذ نشأته ببرامج الأطفال، وكانت تستهدف توجيه النشء توجيها صحيحا وتربيتهم تربية أخلاقية تبعث فيهم الفضيلة والشجاعة، وتنمية مواهبهم وتزويدهم بالمعلومات. وفيما يلى إشارة إلى أهم ثلاث تجارب حديثة لمشاركة الأطفال فى البرامج الإذاعية والصحفية والتلفزيون.
- **تجربة "كيدزانيا":** وتعد أول تجربة إذاعية للأطفال بالقاهرة، أُنشئت فى ٢٥ فبراير ٢٠١٢، وتهدف هذه المحطة إلى تنمية مهارات الأطفال فى مجالات التقديم والإخراج الإذاعى والإعداد، وتنمية مهارات الطفل المصرى بشكل فعال وجذاب، ومساعدتهم على

زيادة ثقتهم بأنفسهم وجعلهم أكثر قدرة على التعبير عن آرائهم وطموحاتهم، كما تعمل هذه المحطة على تشجيع الطفل على مواجهة الميكروفون الإذاعى وكسر حاجز الخوف لديه[١٠].

- **تجربة "جريدتى الصغيرة"**: وهى أول جريدة للطفل المصرى والعربى، وتهدف هذه الجريدة إلى رفع الوعى الثقافى والسياسى والعلمى للفئة العمرية من ١٢-١٥ سنة. وتخصص الجريدة صفحات تتناول تحقيقات صحفية لأنشطة الطلائع والأطفال من البنين والبنات، وكذلك تتضمن صفحات للفنون والثقافة وأيضا تحقيقات صحفية[١١].
- أنتج "قطاع النيل للقنوات المتخصصة" مجموعة من الأفلام الكارتونية والوثائقية منها- على سبيل المثال - فيلم بعنوان "فاطمة"، وما يميز هذا الفيلم أنه تناول القصة من وجهة نظر الطفلة نفسها، وكانت بطلة الفيلم طفلة عمرها ١٣ سنة. أما الفيلم الآخر "الفرقة الموسيقية" وهو فيلم كارتون، فيوضح كيف يمكن التغلب على مشكلات فى المجتمع من خلال وسائل الإقناع. كما أنتجت الإذاعة المصرية برنامجا بعنوان" بلا مأوى" عرضت فيه محنة الأطفال العاملين. وحصل هذان الفيلمان على جائزة مسابقة "الإعلام الموجه للطفل" التى نظمها كل من المجلس القومى للطفولة والأمومة ومنظمة اليونيسف[١٢].

- **أندية الطفل**: نُفذت هذه المبادرة فى الهيئة العامة لقصور الثقافة التابعة لوزارة الثقافة، ويعتبر نادى الأطفال بمثابة مؤسسة اجتماعية تربوية تهدف إلى توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال من سن السادسة إلى الثانية عشرة عن طريق تزجية وقت فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة. وتهدف أندية الأطفال إلى تنمية قدرات الأطفال على الإنتاج من خلال الانطلاق والتدريب الموجه، وتدريب الأطفال على السلوك الاجتماعى الحسن، وتثقيف الأمهات والفتيات، وتوعيتهن بما يدور فى المجتمع، مع ضرورة التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية، وتنمية الجانب الوطني، وبخاصة الانتماء وحب الوطن لدى الطفل، وإكساب الأطفال مهارات ثقافية وفنية وحركية منوعة تفيدهم فى مستقبل حياتهم، وتنمية العلاقات والصلات الاجتماعية وتوثيقها فى إطار مفهوم الأسرة الواحدة، والاهتمام بثقافة الطفل من خلال المكتبات المتوافرة فى الحدائق، والمساهمة فى استكمال رسالة البيت والمدرسة فى تربية الأطفال، وتنمية شخصياتهم من خلال الاتصال والتفاعل بين الأطفال فى أنشطة فعالة (الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠١٠).

- **مركز توثيق وبحوث أدب الطفل- بدار الكتب المصرية:** أنشئ مركز توثيق وبحوث أدب الأطفال فى إطار دار الكتب بالتعاون بين وزارة الثقافة وجمعية الرعاية المتكاملة فى يونية ١٩٨٨، ويهدف إلى جمع وتوثيق جميع المواد المتعلقة بأدب الأطفال فى مصر والوطن العربى وعلى النطاق الدولي، وتقديم خدمات توثيق ومعلومات لجميع المهتمين بأدب الأطفال بصفة عامة، وتقديم المساعدة للباحثين فى مجال أدب الأطفال بشتى جوانبه، وللأدباء الشبان ومؤلفى كتب الأطفال الأدبية وناشرى هذه الكتب وكذلك لجميع الفنانين (رسامين، فناني كاريكاتير، نحاتين) المهتمين بأدب الأطفال، وتقديم خدمات مكتبية متميزة للأطفال عن طريق المكتبة النموذجية الملحقة بالمركز والتى تساعد على غرس عادة القراءة وحب المعرفة لدى الأطفال، وعلى تكوينهم اتجاهات إيجابية نحو الكتاب بصفة عامة ونحو المكتبة بشكل خاص[١٣].
- **مشروع مصر جديرة بأطفالها:** يهدف هذا المشروع إلى أن يكون المجتمع المصرى جديرا بأطفاله حيث تحترم فيه حقوق الأطفال ويتم حمايتها، ولتحقيق هذا الهدف يعمل هذا المشروع على تنمية قدرات المجلس القومى للأمومة والطفولة من حيث وضع السياسات العامة وعمليات التخطيط والرصد والمتابعة والتقييم؛ وذلك من أجل تعزيز قدرات المجلس، وكذلك القدرة على تطوير السياسات العامة للمجلس لمزيد من الشفافية والمشاركة داخل المجلس وخارجه مستندا فى ذلك إلي البحوث العلمية القائمة على البيانات الصحيحة. وتحقيقاً لهذا الهدف تمَّ تأسيس المرصد الوطنى لحقوق الطفل كما تم إنشاء وحدة السياسات والتخطيط بالمجلس؛ وذلك لعمل الدراسات والأبحاث العلمية التى تساعد على وضع السياسات السليمة، وإنشاء وحدة الرصد والتقييم التى تعمل على مراقبة تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة برفاهية الأطفال. ويقوم عمل مشروع مصر جديرة بأطفالها فى الأساس على إشراك الأطفال فى جميع مراحل المشروع سواء فى مرحلة الأبحاث أو في وضع السياسات والخطط المناسبة لحماية الأطفال، وكذلك تقييم النتائج وذلك من خلال مجموعة استشارية من الأطفال الذين تمَّ اختيارهم من فئات اجتماعية ومراحل عمرية مختلفة (المجلس القومى للأمومة والطفولة).
- **المرصد القومى لحقوق الطفل:** أنشئ المرصد القومى لحقوق الطفل بمصر فى المجلس القومى للطفولة والأمومة بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومنظمة الأمم

المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة التعاون الإيطالي. ويقوم المرصد على دعم ومساندة المجلس القومى للطفولة والأمومة فى وضع الأساس لآلية بحث علمية يرتكز عليها المجلس فى رصد وتقييم الجهود المبذولة فى مجال تنمية الطفولة واقتراح سياسات ورصد ومتابعة التطبيق، وذلك من خلال مشاركة الأطفال فى كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع؛ لضمان مستقبل أفضل للطفل المصري. كما يضطلع المرصد بمتابعة حالة ورفاهة الأطفال المصريين ويتخذ قرارات قائمة على الدليل، بتحقيق بيئة تُمكن الأطفال من المشاركة الفعالة فى جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعلقة برفاهيتهم، وكجزء من إسهام المرصد فى تحقيق مشاركة الأطفال والسعى لتعميم ذلك فى أعمال صياغة القرارات والبحوث. (المجلس القومى للأمومة والطفولة ٢٠١١، ص٩).

- **منتدى الطفل المصري:** فى إطار اهتمام المجلس القومى للطفولة والأمومة بتكريس مبدأ حق الطفل فى المشاركة باعتباره أحد المبادئ الأساسية الأربعة التى ترتكز عليها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وإيمانا منه بأن مشاركة الأطفال فى الحوار والنقاش حول حاضرهم ومستقبلهم تؤدى إلى تنمية ذواتهم وتكسبهم الثقة وتدعم اتخاذ القرارات لصالحهم، فقد قام المجلس القومى للأمومة والطفولة بالتعاون مع المجلس العربى للطفولة والتنمية بتأسيس منتدى الطفل المصرى ليكون أول منتدى للأطفال يهدف إلى إيصال صوتهم فى كل القضايا التى تعنيهم حيث يشارك فيه الأطفال من الشرائح الاجتماعية كافة، ويهدف المنتدى إلى تعزيز ثقة الأطفال بأنفسهم ودفعهم لممارسة أنشطة تأسيسية لمجتمع الغد وتنفيذ مطالب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ويمثل منتدى الطفل جهداً تربويّاً عميقاً يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف لتعزيز حق الأطفال فى المشاركة فى كل ما يمس حياتهم ويؤثر فيها. كما أن تأسيس منتدى الطفل المصرى يحقق التواصل بين الأطفال، وإيجاد بيئة تنمى قيم الحوار والتفكير الناقد وقبول الآخر وفهماً أفضل لمشكلات الأطفال وطرق معالجتها حتى يتم لفت نظر البرامج الموجهة لهم إلى احتياجاتهم الحقيقية[١٤].
- **برنامج أفلاطون المصرى:** يهدف المشروع، الذى يقوم به المجلس القومى للطفولة والأمومة، إلى إنشاء أندية لطلبة وطالبات مدارس المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وتعتبر هذه الأندية بمثابة منبر للأطفال للتعبير عن رأيهم والتفاعل مع موضوعات يهتمون

بها. وتهدف أندية أفلاطون إلى تمكين الأطفال من فهم وإدراك حقوقهم ومسئولياتهم الأساسية، ودورهم فى المجتمع المحيط بهم والسلوكيات السليمة والأساليب المثلى فى بناء الشخصية، بالإضافة إلى المفاهيم الأولية للاقتصاد، ويتم ذلك من خلال أساليب تدريبية غير مباشرة تشمل ألعابا وأنشطة فنية وأدبية، ويتولى الاختصاصيون الاجتماعيون بالمدارس الإشراف على نشاط هذه الأندية بكل مدرسة، وبشكل يتيح للطالب فرصة الابتكار والإبداع وأخذ المبادرات.

وتعمل فى مصر مؤسسات مدنية عديدة فى مجال الطفولة، وتشير إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٨ إلى أن الجمعيات والمؤسسات المشهرة بوزارة التضامن الاجتماعى بلغ عددها ٢٦٢٩٥ جمعية، ووصل عدد الجمعيات العاملة فى مجال الطفولة والأمومة وحدها بجميع محافظات الجمهورية إلى٣٩٢٤ جمعية، ويوجد في محافظة المنيا أكبر عدد من هذه الجمعيات وهو ٥٣٠ جمعية. كذلك أشارت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد المستفيدين من جمعيات رعاية الطفولة والأمومة طبقا لأنشطة الجمعيات المعانة يصل إلى ١١٣٤٠٤ مستفيدين فى عام ٢٠٠٧. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٧).

ومن خلال القراءة الأولية لجهود مؤسسات المجتمع المدنى المصرى وأنشطتهم فى دعم وتعزيز حق الأطفال فى المشاركة، لم نجد أن هناك مشروعا أو مبادرات بعينها تعمل عليها هذه المؤسسات تخص حق الطفل فى المشاركة، ولكن جاء ذلك ضمن تنفيذهم لبعض أنشطتهم الخاصة بمجالات عمل هذه الجمعيات مثل رعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وأطفال الشارع؛ حيث ركزت غالبية هذه الجمعيات على الجانب الخدمى دون اعتبار للجانب الحقوقى والتوعوي، ولكن بعض المؤسسات والمبادرات القليلة ركزت على تنمية الجانب الحقوقى لدى الأطفال؛ ومن ثم على الحق فى المشاركة، وفيما يلى نعرض لبعض هذه المبادرات.

- **نادى حقوق الطفل المصري:** وهو مشروع أساسى من مشروعات المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة بدأ العمل فيه مع نشأة المؤسسة فى عام ٢٠٠٥، وتتمثل رؤيتها فى خلق جيل من الأطفال قادر على الاندماج مع من حوله وواعٍ بحقوقه وقادر على ممارستها، ويستطيع عمل حوار للحصول على هذه الحقوق، وكذلك تنمية مفهوم المشاركة لديهم. وتعمل المؤسسة على تحقيق هذه الأهداف من خلال العديد من الأنشطة التى تنفذ مع

الأطفال فى اللقاءات الأسبوعية التى تتم مع أعضاء نادى الطفل وتمثلت فى الأنشطة الفنية والحركية (اللعب) والورش التدريبية، وأخيرا الأنشطة الترفيهية[١٥].

٣-٣ ملاحظات ختامية

من خلال العرض السابق للجهود سواء كانت دولية أو حكومية أو محلية داخل كل دولة من الدول – محل الدراسة يمكن لنا أن نستنتج ما يلي:

- أولت الأقطار العربية – محل الدراسة اهتماماً كبيراً بالطفولة على مدى العقديْن الأخيريْن من القرن العشرين، بالتوازى مع الاهتمام العالمى فى هذا المجال. وبشكل عام، فقد أنشأت ست عشرة دولة عربية مجلسا أعلى أو هيئة وطنية للطفولة والأسرة، تباشر عملها فى وضع الخطط الوطنية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الأجهزة ذات التخصصات المتعلقة بالطفولة الحكومية وغير الحكومية، كما أنشأت بعض الدول العربية مراكز للمعلومات المتعلقة بالطفولة.
- وعلى الرغم من اهتمام العديد من المؤسسات الدولية بحقوق الأطفال بشكل عام، فإن مبدأ الحق فى المشاركة لم يولَ اهتماما كافيا من قبل هذه المؤسسات الدولية حيث اهتم معظمها بحق الأطفال فى الحماية وتنمية قدراتهم التعليمية والتثقيفية، بينما كان هناك عدد قليل جدّاً من المؤسسات الدولية والإقليمية التى اهتمت بالحق فى المشاركة مثل المجلس العربى للطفولة والتنمية وهيئة إنقاذ الطفولة Save the Children.
- حاول عديد من الحكومات العربية الالتزام بتعهداته بتطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وقامت معظم هذه الدول بالفعل باستحداث التشريعات ورسم السياسات الخاصة بحماية الطفولة بشكل عام. أما بالنسبة إلى مبدأ الحق فى المشاركة فقد جاء معظم هذه المبادرات الحكومية على المستوى التشريعى والشكلى فقط دون التركيز بشكل فعال على المستوى العملى والتطبيقي.
- أما على مستوى مؤسسات المجتمع المدنى المحلية، فنجد أن دور هذه المؤسسات أيضاً مثلها مثل المؤسسات الدولية يركز على حق الطفل فى الحماية وتنمية قدراته، فى حين أننا نجد أن قليلا جدّاً من هذه المؤسسات قد ركز على مبدأ المشاركة بينما انعدم ذلك فى بعض الدول العربية. ولعل ذلك قد يرجع إلى تدهور دور المجتمع المدنى فى هذه الدول،

ذلك بالإضافة إلى وجود بعض القوانين المقيدة لعمل الجمعيات العاملة فى المجال الحقوقى بشكل عام، وذلك كما هو الحال فى جمهورية مصر العربية على سبيل المثال (قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢)، وأيضا فى المملكة العربية السعودية ودول الخليج بشكل عام.

- وقد أشارت المقابلات التى أجريت مع قادة المجتمع المدنى فى الدول التى غطتها الدراسة إلى عدد من المشكلات التى تحول دون تحقيق كفاءة عالية فى العمل مع الأطفال عبر مؤسسات المجتمع المدنى، منها – على سبيل المثال – عدم فاعلية المؤسسة فى أداء دورها فى المشاركة،فهذه المؤسسات لا تطرح حق المشاركة وأساليب ممارستها داخل المؤسسة أو التنظيم بشكل صريح. وأيضا عدم قدرتها على المرونة الكافية لإدخال أنشطة جديدة خصوصاً تلك التى تتصل بمبادرات للمشاركة.

ومن ضمن المشكلات أيضا التى تحول دون مشاركة الأطفال فى مؤسسات المجتمع المدنى، عدم قدرة المؤسسات على الاتصال الجيد والتشبيك، والتنسيق بين أنشطتها وأهدافها المختلفة؛ مما يؤدى إلى تفرق الجهود وتكرارها، وعدم قدرة المؤسسات والمنظمات على الاستفادة من خبرات بعضها بعضا، وعدم القدرة على بناء شبكات محلية وإقليمية ودولية تخدم فكرة المشاركة وحماية حقوق الطفل.

المراجع

(١) منظمة الأمم المتحدة للطفل (اليونيسف)، http://www.unicef.org/egypt/activities.html .

(٢) منظمة كير العالمية http://www.care.org/campaigns/powerwithin/index.asp

(٣) المنظمة الدولية لحماية الأطفال http://www.ecpat.net

(٤) تقرير حول مشروع ""منارة" شبكة المجتمع المدنى لحقوق الطفل فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنظمة السويدية لرعاية الطفولة.

(٥) وزارة التربية والتعليم؛ المملكة الأردنية الهاشمية http://www.moe.gov.jo/schools.aspx

(٦) وكالة الأنباء الأردنية بترا، http://www.petra.gov.jo/Public/Main-arabic.aspx?lang=١&site-id=٢

(٧) اتحاد المرأة الأردنية؛ برلمان أطفال الأردن، http://jwu.org.jo/PagesDetiles.aspx?lng=٢&pageid=٢٢

(٨) هيئة رعاية الطفولة، وزارة العمل والشئون الاجتماعية
http://www.molsa.gov.iq/index.php?option=com-content&view=article&id=٢٤٣:٢٠١٢-٠٣-٠١-٠٧-٣٩&catid=٦٩:٢٠١٢-٠٢-١٩-٠٩-١٢-٢٥&Itemid=٣٣٦

(٩) البرلمان المدرسي؛ وزارة التربية والتعليم، http://www.moe.gov.sa/pages/default.aspx

(١٠) جريدة اليوم السابع؛ كيدزانيا القاهرة تنشئ أول محطة إذاعية للأطفال ٢٥ فبراير ٢٠١٢
&٦١٠٨٥٨=com/News.asp?NewsID.http://www.youm٧

(١١) جريدتى الصغيرة أول جريدة للطفل المصرى والعربى، جريدة الأهرام الرقمي،
٤٢٩=eid&٩٠٦٥٠=http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial

(١٢) قطاع النيل للأخبار، http://www.ntntv.net/

(١٣) الاجتماع التأسيسى الأول لمنتدى الطفل المصري؛ المجلس القومى للطفولة والأمومة، يولية ٢٠١١.

(١٤) المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة، http://www.egfamily.org/

الفصل الثالث
مشاركة الأطفال بين المعرفة والسلوك
من الأبوية إلى الشراكة

الفصل الثالث
مشاركة الأطفال بين المعرفة والسلوك
من الأبوية إلى الشراكة

مقدمـــــة

تعتمد المشاركة اعتماداً كبيراً على حجم المعارف السياسية والاجتماعية التى تتأسس عليها المشاركة، وعلى عمق الاتجاهات الإيجابية حولها. فكلما تعمقت المعارف بالحقوق والواجبات، وكلما تخلصت الثقافة من اتجاهاتها السلبية نحو المشاركة وطورت اتجاهات إيجابية، فتحت آفاقا نحو مزيد من المشاركة، وتقلصت الثقافة القائمة على القهر والتسلط أمام تدفق ثقافة الشراكة والتعاون.

وتتأسس هذه الفرضية على فرضية نظرية أخرى مفادها أن المواطن الذى يأمل فى التعبير عن تفضيلاته وأفعاله داخل النسق الاجتماعى والسياسى يجب أن يمتلك حدّاً أدنى من الفهم لحدود هذا النسق وطبيعة تكوينه للمعارف (Niemi and Junn,1998: 1) إن صور الفهم المختلفة هى التى تمكن الفاعل الفرد ليس فقط من أن يمارس أفعاله بشكل أفضل، بل إنها تجعل النسق برمته قادرا على أن يعمل على نحو أكثر كفاءة؛ فالأنساق، بما فيها الحكومات- تعمل بشكل أكثر ديمقراطية كلما تزايدت معدلات تملك المواطنين للمعلومات، وكلما توزعت المعارف والمعلومات بين المواطنين توزيعا عادلا (Delli Carpini and Keeter, 1996: 17). إن المعلومات تخلق فى المجتمع حالة من الانكشاف أو الشفافية التى تجعل الفهم مكتملا أو أقرب إلى الاكتمال، وتقلل من تشوهات التواصل بين الأفراد، ومن ثم فإنها تنتج رصيدا كبيرا من الثقة فى علاقات التفاعل، وتمنح الأفراد مُكنة للفعل؛ ومن ثم القدرة على المشاركة. ويجعلنا هذا الأساس النظرى قادرين على أن نفترض أن مساحات المشاركة تتزايد أمام الأطفال إذا ما كان لديهم، ولدى منشئيهم معارف كافية بالقوانين المتصلة بالمشاركة وبالحقوق وبالواجبات التى تحد من هذه المشاركة، وأن ينفتح أفق تفكيرهم نحو تطوير اتجاهات وأساليب سلوك إيجابية فيما يتعلق بالمشاركة.

وفضلاً عن ذلك، فإن نموذج المشاركة الذى تمَّ تبنيه فى هذه الدراسة يكشف عن أن المشاركة التى تتأسس على معارف ومعلومات حول الغرض من المشاركة، والوسائل التى تتم من خلالها المشاركة تكون أكثر تقدماً على سلم المشاركة من المشاركة التى لا تتأسس على معلومات ومعارف. فعندما يمارس الطفل نشاطا ويعرف ما هو هذا النشاط، ولماذا يشارك فيه، وماهو الدور الذى سوف يقوم به، يكون قد تقدم خطوات كبيرة على سلم المشاركة من الطفل الذى يشارك مشاركة "سلبية" دون أن يعرف الغرض من مشاركته. فالطفل فى الحالة الأولى يكون قد تقدم خطوات نحو الدخول فى مراحل أخرى من المشاركة يستطيع فيها أن يخطط لطريقة مشاركته بنفسه، وأن يبادئ بالمشاركة الفعالة. أما الطفل فى الحالة الثانية فإنه يكون طفلاً "سلبيّاً" يشارك فى عالم يصنعه الكبار ويديره الصغار. وتتدعم الوظيفة التشاركية للمعرفة عندما تصاحبها اتجاهات وممارسات إيجابية تدعم المعرفة كقيمة ديمقراطية.

وفى ضوء هذه المقدمات، يظهر أمامنا السؤال الذى نود أن ننسج مضمون هذا الفصل حول محاولة الإجابة عنه: إلى أى مدى يمكن أن تسهم المعرفة والاتجاهات الإيجابية حول المشاركة فى إحلال ثقافة المشاركة محل ثقافة الطاعة والخضوع والوصاية، النابعة من الإفراط فى استخدام "الأبوية"، كإطار لصياغة سلوك الصغار؟ وللإجابة عن هذا السؤال، سوف نتعرف على حجم المعرفة بالأبعاد المختلفة للمشاركة بما فى ذلك المعرفة بالاتفاقات الدولية (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) لدى الوالدين والأبناء، وإلى أى مدى ينظر الكبار والصغار إلى المشاركة، وكيف ينظرون إلى حدود مسئولية الوالدين ومسئولية الأبناء، وإلى أى مدى تنعكس هذه الاتجاهات فى استعدادات واقعية للدخول فى ممارسات فعلية للمشاركة.

١- حدود المعرفة بإطار المشاركة

تشكل اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩ الإطار العام لمشاركة الأطفال وحماية حقوقهم، وحمايتهم من المخاطر. ولذلك فإننا نعتبر أن المعرفة بهذه الاتفاقية لدى الآباء والأمهات والأبناء هى الخطوة الأولى فى إدراك أهمية المشاركة. ووجهنا سؤالاً مباشراً للوالدين والأبناء عن معرفتهم باتفاقية حقوق الطفل، وجاءت الإجابات دالة على أن المعرفة

بالاتفاقية لا تزال متدنية بين الآباء والأمهات حيث بلغت نسبة من لا يعرف هذه الاتفاقية ٢٠,٣٪. صحيح أن نصف العينة تقريبا (٥٠,٦٪) يعرفون أن الطفل له حقوق، ولكن من يعرفون الاتفاقية – بشكل عام– لم تتجاوز نسبتهم ١٥,٨٪، وأن الذين يعرفون بعض بنود الاتفاقية أقل بكثير (١٣,٢٪). وعلى الرغم من أن السؤال الذى وجه للأطفال لم يدخل فى تفاصيل حول المعرفة ببعض بنود الاتفاقية، فإن حجم المعرفة بالاتفاقية بين الأطفال يفوق نظيره لدى الوالدين؛ حيث بلغ حوالى ٣٥٪ من عينة الأطفال؛ الأمر الذى يكشف عن أن المستقبل سوف يكون أكثر انفتاحا على مزيد من المشاركة عندما يصبح هؤلاء الأطفال آباء وأمهات فى المستقبل.

وقد يرجع تميز الأطفال عن الوالدين فى المعرفة بالاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال إلى الدور الذى تلعبه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى زيادة الوعى لدى الأطفال، والذى اتضح من خلال المناقشات البؤرية والمقابلات المتعمقة، فقد أشار الأطفال المشاركون فى أنشطة إحدى المؤسسات الحكومية العاملة فى مجال الطفولة إلى معرفتهم باتفاقية حقوق الطفل، قائلين بأن المجلس يقوم بتعريفهم بها فى جميع الأوقات ومن خلال الأنشطة ويؤكد لهم على ضرورة وأهمية حماية هذه الحقوق، وذلك لنشرها بين أقرانهم، حيث أشار أحد الأطفال المشاركين إلى ما يدل على معرفته بالاتفاقية وبنودها: "الطفل له حق المشاركة فى كل حاجة، الأنشطة، إبداء رأيه، وتحديد مصيره"، كما أشار آخر بقوله : "المجلس هنا وزع علينا كتب الاتفاقية، وأنا أخدت الكتاب وقرأته وفهمته". وقد تكون هذه الاستجابة بها بعض المبالغة، وقد يكون هؤلاء الأطفال لهم وضع خاص، ولكن وجود مثل هؤلاء الأطفال بين أقرانهم كفيل بنشر معلومات ومعارف من شأنها أن تزيد من فاعلية المشاركة.

وعلى الرغم من هذا يبدو أن المعرفة التى لدى الأطفال عن هذه الاتفاقية تبدو سطحية ومشوشة، فعندما سألنا الأطفال الذين أكدوا معرفتهم بالاتفاقية حول مضمون هذه الاتفاقية، جاءت إجاباتهم عامة وغير دقيقة فى كثير من الأحيان، فأشاروا إلى أنها معاهدة لحفظ حقوق الطفل، ولكن لم تكن لديهم معلومات عن الجهة التى تتبنى هذه المعاهدة أو محتواها. وأكد الأطفال على أن هذه الاتفاقية هى اتفاقية لحق الطفل فى التعليم والصحة وحرية التعبير عن الرأى، وذكر الأطفال عدداً آخر من الحقوق التى تتضمنها الاتفاقية (الحق فى الحياة، الحق فى عيشة كريمة، الحق فى التعليم الجيد،

الحق فى العلاج، الحق فى أن يربى تربية جيدة، وحق الطفل فى الاهتمام والرعاية وعدم الإهمال وعدم التعرض للإيذاء، وحق الرعاية للطفل المعاق وحل مشكلاته، وحق الطفل فى الحوار والمناقشة)، وعلى حد قول أحد الأطفال: "الطفل من حقه أن يتعلم ومينضربش ويتعامل باحترام"، وقول آخر: "الطفل له حرية بس الحرية بحدود ومتتعداش الحدود دى"، كما جاءت أيضًا إشارات الأطفال مركزة فى بعض الأحيان، من قبيل "قانون لحماية الطفل"، "مؤسسة تدافع عن حقوق الطفل"، أو"اتفاقية تهدف إلى أخذ الأطفال حقوقهم"، أو "اتفاقية تضمن حقوق الأطفال فى التعليم والصحة والحماية"، أو "إعطاء الحرية للطفل"، أو"اتفاقية تعطى للأطفال حقوقهم"؛ وكلها إجابات عامة وغير مؤكدة كما هو واضح.

ونحن لا نتوقع من الأطفال أن يكونوا على وعى كامل باتفاقية حقوق الطفل، وفى اعتقادنا أن ما توفر لديهم من معلومات يدل على افتراض أن لديهم قاعدة معرفية كافية لإمكانية الانخراط فى مشاركة فعالة. فهم يعرفون أن الاتفاقية تعنى الحقوق، وهم يدركون أن الأطفال من حقهم المناقشة والحوار والقول. وهذا يعنى أن ثمة ثقافة يمكن أن تكون أساسا لمشاركة الأطفال فى صناعة حياتهم. ويبدو أن هذه التصورات حول الاتفاقية لدى الأطفال، على عمومها وغموضها– ترتبط بإدراكهم لمعنى المشاركة حيث جاءت هذه المعانى عبر سؤال الأطفال عن معنى المشاركة، إما أنها عامة وفضفاضة، وإما معبرة عن فهم ضيق ومحدود لمفهوم المشاركة.

لقد أشار الأطفال إلى معنى المشاركة بالقول: "إن المشاركة هى مساعدة أفراد المجتمع على تحقيق العيش الكريم والرخاء وتحقيق المساواة..."، ويقول آخر: "المشاركة هى أن تحمل هَمَّ الآخرين وتقف بجانبهم.."، و"المشاركة هى التضحية من أجل الآخرين، التضحية بالراحة الشخصية وأيضا إفادة الآخرين بالجهد الشخصي.."، والمشاركة هى "مقدرة الأطفال على التعبير عن رأيهم بوضوح..."، وهى الاندماج فى أنشطة المجتمع من حولنا وتقديم العون للآخرين"، وهى "مشاركة المجتمع والأسرة فى المسئولية..."، وهى "الوقوف جنبا إلي جنب مع الأسرة فى توفير حاجيات أفرادها كاكتساب الدخل مثلاً، وقد يكون عن طريق التوفير مثلا لتخفيف العبء على الأبوين"، و"المشاركة التى نقوم بها هى "مساعدة" فهى الالتزام بمساعدة الغير، وهى مساهمتنا فى بناء المجتمع..". وتدل هذه العبارات التى استخدمها الأطفال للتعبير عن المشاركة عن فهم عام للمشاركة بأنها

"التضحية"، و"المقدرة"، و"المساعدة"، و"تقديم العون" بأساليب مختلفة. وتشير هذه المفاهيم إلى مدلول لفظى للمشاركة، فليست هناك مدلولات حقوقية ظاهرة، ولكن اللفظ يؤخذ بمعناه العام الذى يرتبط أكثر بمدلولات ثقافية حول مساعدة الأسرة والتضحية وتقديم العون من أجل الآخرين.

إطار رقم (٣-١)
التفوق الدراسى نفسه هو إحدى وسائل المشاركة والإعانة حيث يدخل الفرح إلى نفوس الآباء. (حالة طفل من السودان).

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المؤشرات تدل على بعض المعرفة بإطار المشاركة على نحو عام، فإن مزيداً من التعمق فى تحليل هذه البيانات، وإضافة بيانات كيفية إليها قد فتح الطريق نحو مزيدٍ من الفهم لديناميات المعرفة بالمشاركة فى المستقبل. فنجد أنه على الرغم من التساوي بين الآباء والأمهات فى حجم المعرفة بالاتفاقية (نسبة الآباء ١٥,٩٪، ونسبة الأمهات ١٥,٨٪) فإن الآباء كانوا أكثر دراية بأن الاتفاقية تحتوى على بنود لحماية الطفل، وكانت الأمهات أكثر إدراكاً من الآباء بأن للطفل حقوقا. وبرغم أن الفروق على مستوى النوع تبدو طفيفة، فإن هناك فروقا أكبر فيما يتصل بالمستوى التعليمى للوالدين؛ حيث كشفت البيانات عن أن المعرفة والدراية باتفاقية حقوق الطفل ترتفعان مع ارتفاع المستوى التعليمى للآباء والأمهات، والعكس بالعكس. ففى الوقت الذى وصلت فيه نسبة من لا يعرفون شيئا عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل من المتعلمين تعليما أقل من المتوسط إلى نسبة ٣٣,٠٪، انخفضت هذه النسبة بشكل واضح لدى المتعلمين تعليما فوق المتوسط لتصل إلى نسبة ١٤,٠٪؛ مما يؤشر بشكل واضح إلى وجود ارتباط بين مستوى التعليم والمعرفة بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ومن ثم اتساع الثقافة التى تؤسس لتوجهات إيجابية فيما يتصل بالمشاركة. ومع ذلك فالمعرفة باتفاقية حقوق الطفل وحق الطفل فى المشاركة لا تزال أمنية بعيدة المنال على حد قول أحد مديرى المدارس فى دولة لبنان الذى أكد بالقول:"المعرفة بحق الأطفال فى المشاركة أمنية لا تدرك، وتحتاج إلى زمن وتغير من المسئولين عن الأطفال (أولياء الأمور والمعلمين) فهم لا يعرفون معنى حقوق الطفل، فالطفل فطريّاً يمارس حقه فى اللعب، والرفض، والموافقة، والحب، والكره، والانتماء، والميول، لكن سياسة الإجبار والطاعة العمياء إرث لا يمكن التخلى عنه". أما على

مستوى عينة الأطفال، فقد أوضحت النتائج أن الأردن (بنسبة ٦٢,٧٪)، ولبنان (بنسبة ٦٢,٥٪) كانتا أكثر البلدان العربية التى أكد الأطفال فيهما على معرفتهم بالاتفاقية.

إطار رقم (٣-٢)

أنا قصى كنت رئيس برلمان المدرسة، وأقترح أن تكون فى المدرسة أحزاب سياسية؛ لأن الشخص عندما ينفتح على الآخرين يصبح متطورا ومنفتحا على المجتمع، وبالتالى تكون له مشاركة فعّالة. (طفل من الأردن).

كما اتضح أيضا أن المعرفة بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ترتبط بالمرحلة الدراسية للطفل؛ فالأطفال الأكبر سنا أكثر دراية ومعرفة بالاتفاقية (فنسبة الأطفال الذين أشاروا إلى معرفتهم بالاتفاقية من مرحلة التعليم الابتدائى ٣٢,٨٪، زادت إلى ٣٨,٣٪ لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة، و إلى نسبة ٣٩,٤٪ لدى تلاميذ المرحلة الثانوية). كما كان الأطفال الإناث أكثر معرفة من الأطفال الذكور بالاتفاقية (نسبة ٣٩,٨٪ للإناث فى مقابل نسبة ٣٤,٤٪ للذكور). وتؤشر هذه النتيجة إلى نتيجة أخرى مفادها أنه مع تقدم الطفل فى العمر تتوسع مداركه واهتماماته، بحيث يصبح الطفل عند سن معينة (المراهقة فى الغالب) باحثا عن حقوقه والمواثيق التى تكفل له هذه الحقوق، وأن الإناث المراهقات أكثر ميلا ورغبة في الإلمام والمعرفة بحقوقهن من الذكور بحيث يمكن أن تكون المعرفة، فى حد ذاتها، درجة من درجات الحماية (المعرفة من أجل الحماية)، أو المعرفة من أجل التمكين والتغلب على ثقافة المجتمع . إن تزايد المعرفة مع تقدم العمر أمر طبيعى، ولكن الفروق الجندرية بين الأطفال فى حدود هذه المعرفة تحتاج إلى مزيد من المتابعة فى المستقبل، فى ضوء السياق الذى تربى فيه الإناث فى الوطن العربى. والسؤال المطروح هنا:هل يؤثر السياق الثقافى الذى قد يشى بقدر من التحيز ضد الإناث فى تثوير العقل والوعى الأنثويْن، ومن ثم السعى نحو مزيد من المعرفة بالحقوق؟

والحقيقة أن مجرد المعرفة بالاتفاقية ربما لا يكون كافياً كأساس للإيمان بمشاركة الأطفال وحماية حقوقهم، فثمة علاقة وثيقة بين المشاركة وبين حماية الحقوق، وإذا ما أدرك الآباء هذه العلاقة وأكدوها، فإن ذلك يدل على وجود توجه قوى نحو حماية حقوق الأطفال عبر المشاركة؛ ولذلك فقد اتجهنا نحو سؤال الآباء بشكل مباشر عن تصورهم للعلاقة بين المشاركة والحماية. وجاءت النتائج لتؤكد الاتجاه الإيجابى نحو هذه العلاقة. فقد أكدت نسبة ٨٧,٤٪ من أفراد العينة على أن ممارسة الأطفال للمشاركة والتعبير عن آرائهم من

الممكن أن يساعدا على حمايتهم من المخاطر فى مقابل نسبة ١١,٦٪ الذين أكدوا الاتجاه السلبى. وبرر هؤلاء اتجاههم الإيجابى هذا بالإشارة إلى أن "التعبير عن الرأى يمكن الأطفال من الكلام"، و"يقوى شخصية الأطفال"، و"من السهل أن يعبروا عن مخاوفهم"، كما يؤدى إلى "الحفاظ على حقوق الأطفال حيث إن بعض الأسر تسيء معاملة أطفالها، كما أن العديد من الأطفال قد فقدوا أسرهم لظروف مختلفة كالفقر والحرب ومن ثَمَّ فإن المنظمات تقوم بدور بديل عن الأسر، وإن المعاهدات والاتفاقيات هى موجهات عامة تعنى التزام الأسر..". وقد ارتبط هذا التأكيد بالمستوى التعليمى للوالدين (فكلما ارتفع المستوى التعليمى زاد التأكيد على علاقة مشاركة الأطفال بحمايتهم من المخاطر (ففى الوقت الذى أكدت فيه نسبة ٩٣,٧٪ من الآباء والأمهات فى المستوى التعليمى الأعلى من المتوسط على ارتباط المشاركة بالحماية، انخفضت هذه النسبة إلى ٧٩,٠٪ لدى الآباء والأمهات من المستوى التعليمى الأقل من المتوسط). وكان أولياء الأمور الأصغر سنّاً أكثر تأكيداً على العلاقة من كبار السن (نسبة ٩٠,٣٪ لصغار السن فى مقابل ٨٥,٦٪ لكبار السن).

ولا شك في أن الخلفية المعرفية التى تتأسس عليها المشاركة لا تقتصر على المعرفة باتفاقية حقوق الطفل، وما تؤشر إليه من حقوق. إن هذه الخلفية تمتد إلى الأساليب التى تُجَسَّد بها هذه الاتفاقية فى المدارس والنوادى والمكتبات العامة ومنتديات الطفولة. لذلك فقد اتجهنا إلى التعرف على حدود هذه المعارف لدى الأطفال بالأماكن التى يمكن أن تكون مصدرا لمعرفة الطفل بحقوقه أو ممارسة هذه الحقوق بالفعل، ومدى إدراك الأطفال لوظائف هذه الأماكن. وقد كشفت البيانات عن أن معرفة الأطفال بأهم الأماكن والأنشطة المرتبطة بتفعيل حق الأطفال فى المشاركة تختلف باختلاف المكان وطبيعة النشاط الذى يمارس فيه، أو ربما بمدى فاعلية النشاط أو المكان. فقد كان الأطفال أكثر معرفة بمكتبات الأطفال (بلغت نسبة المعرفة ٦٩٪)، يليها مراكز الشباب والأطفال (٦٤,٨٪)، ثم أندية الأطفال (٥٢,٦٪)، ثم منتديات الأطفال (٤٧٪)، ثم برلمان الأطفال (٢٤,٧٪)، وأخيرا المجالس المحلية / البلدية للأطفال (١٩,٤٪). ويعكس هذا الترتيب دلالة خاصة،حيث جاء ترتيب الأماكن ذات الأنشطة الثابتة والمعروفة كالمكتبات العامة ومراكز الشباب وأندية الأطفال فى المقدمة، ثم تتالت بعد ذلك الأماكن والأنشطة ذات الطابع الأحدث، كمنتديات الأطفال، وبرلمانات الأطفال ومجالسهم المحلية. فهذه الأنشطة الأخيرة حديثة نسبيّاً داخل

الوطن العربى، بل إن بعضها يوجد فى بلدان عربية ولا يوجد فى بلدان أخرى؛ الأمر الذى يدل على أن تاريخ النشاط المتعلق بالمشاركة هو متغير حاكم لحجم المعرفة حول هذا النشاط . فنشاط القراءة فى المكتبات، ونشاط الأندية والمراكز الشبابية نشاط قديم وراسخ فى كثير من البلدان العربية، أما أنشطة البرلمانات والمنتديات فهى أنشطة وليدة، ويتوقع أن تكون المعرفة بها أقل. وعلى الرغم من ذلك فأقل معرفة موجودة وصلت إلى حوالى ٢٠٪، وهى نسبة معقولة. وقد اتضحت هذه النتائج بشكل جلى خلال المناقشات البؤرية حيث أكد الأطفال على عدم معرفتهم ببرلمان الطفل، وأن أكثر الأنشطة التى يقوم بها الأطفال هى: "القراءة والاستذكار والمحافظة على الصلاة وتنظيف البيت". وجميعها أنشطة تقليدية؛ الأمر الذى يؤشر إلى الحاجة الماسة إلى توسيع دوائر النشاط التى تتيح فرصا جديدة للمشاركة.

ومن ناحية أخرى، فقد كشف تحليل هذه البيانات على متغير السن (وفقا للمرحلة الدراسية) ومتغير النوع، عن وجود ديناميات للانخراط أو الخروج من هذه الأنشطة عبر السن. فلنقرأ بيانات الجدول رقم (٣-١).

جدول (٣ - ١)

الانخراط فى الأنشطة وفقا لمتغيرى السن والنوع

(نسب مئوية لعينة الأطفال ن= ٢٠٦٤)

أنشطة المشاركة	النسب الإجمالية لعينة الأطفال	الذكور		المرحلة الدراسية		
		ذكر	إناث	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
برلمان الطفل	٢٤,٧	٢٤,٣	٢٤,٣	٢٤,٣	٢٤,٣	٢١,٥
أندية الطفل	٥٢,٦	٥٣,٤	٥٣,٤	٥٣,٤	٥٣,٤	٥٦,٠
مكتبات الطفل	٦٩,٠	٦٦,٨	٦٦,٨	٦٦,٨	٦٦,٨	٦٨,٩
مجالس الأطفال المحلية / البلدية	١٨,٨	١٨,٧	١٨,٧	١٨,٧	١٨,٧	١٧,٥
منتديات الطفل	٤٧,٠	٤٦,٧	٤٦,٧	٤٦,٧	٤٦,٧	٥١,٤
مراكز الشباب/الطفل	٦٤,٨	٦٥,٣	٦٥,٣	٦٥,٣	٦٥,٣	٧٢,٩

وبقراءة بيانات الجدول السابق، يتضح أنه لم تظهر فروق كبيرة بين معرفة الذكور والإناث لهذه الأماكن والأنشطة، ويكاد الفرق الظاهر يوجد فى المعرفة بمكتبات الأطفال حيث جاءت نسبة الذكور حوالى ٦٧٪، فى حين وصلت نسبة الإناث إلى حوالى ٧٢٪. ويعد هذا الاختلاف من الاختلافات ذات الدلالة الثقافية؛ إذ إن الأطفال الإناث أقل فى الحركة والتنقل بسبب القيود الثقافية التى تفرض عليهم، ومن هنا تصبح القراءة هى الوسيلة الأكثر ملاءمة للإناث (نسبة ٢٢,٠٪ للذكور، ونسبة ١٩,٠٪ للإناث). أما عن متغير المرحلة الدراسية، فقد اتضح أن هناك بعض الأنشطة التى يميل الأطفال إلى الخروج منها مع تقدم المرحلة الدراسية، وأنشطة أخرى ينخرطون فيها أكثر مع تقدم المرحلة الدراسية. فهناك نشاطان يميل الأطفال إلى الخروج منهما مع تقدم المرحلة الدراسية وهما: برلمانات الأطفال ومجالس الأطفال المحلية. ومؤشر ذلك تناقص نسبة المعرفة مع تقدم المرحلة، فى مقابل زيادة الدخول فى أنشطة الأندية ومراكز الشباب ومنتديات الأطفال، ودالة ومؤشر ذلك زيادة نسبة المعرفة مع تقدم المرحلة الدراسية. ويثار هنا السؤال: هل هذا الهروب- إذا جاز التعبير- هو هروب من الأنشطة الحديثة التى لم يعرفها الأطفال معرفة كافية بعد، أم هو هروب من الأنشطة التى تتطلب حضوراً فيزيقيّاً مرتبطاً بوقت معين وزمن معين، أم أن هذه الأنشطة لا تتلاءم مع هذا العمر من مرحلة الطفولة ، أم أنها أنشطة من صناعة الكبار ولا تتلاءم أبدا مع عالم الصغار؟ وهذه أسئلة مهمة تحتاج إلى متابعة بحثية.

إطار رقم (٣-٣)

فى الأسرة لا يستطيع الشخص إبداء رأيه بحرية كاملة، فهو- في نظر الأهل- صغير لا يعرف مصلحته ولا يعتمد عليه. أما فى المدرسة فأصدقاؤه من جيله، يتفاهم معهم ولا يعاقب، وفي داخل الأسرة هناك عقاب؛ لأنه قام بسلوك خاطئ.(طفل من الأردن.)

لقد أكد الذين عرفوا هذه الأنشطة وبنسب كبيرة (٨٢,٨٪) على أن هذه الأنشطة ذات فائدة. وعند السؤال حول معرفة طبيعة الفائدة المتحققة من هذه الأنشطة، جاءت تنمية المهارات والقدرات فى القمة (بنسبة ١٩,٧٪)، يليه التعبير عن الرأى (بنسبة ١٨,٦٪)، ثم معرفة الحقوق والواجبات (بنسبة ١٦,٥٪)، ثم التعرف على أصدقاء جدد (بنسبة ١٥,٨٪)، ثم مزاولة الأنشطة المختلفة (بنسبة ١٤,٦٪)، ثم مقابلة الأصدقاء (بنسبة ١٣,٦٪). وإذا ما جمعنا النسبتين اللتين ورد فيهما

الأصدقاء (الجدد أم القدامى) وجدنا أن التعارف ومقابلة الأصدقاء يأتيان فى موقع الصدارة (تصل النسبة هنا إلى ٢٩,٤٪). وأكد على فائدة هذه الأنشطة تلاميذ المرحلة الثانوية بنسبة (٨٤,٣٪)، بالمقارنة بتلاميذ المرحلة الابتدائية (نسبة ٨٢٪)، وتلاميذ المرحلة المتوسطة (بنسبة ٨٢٪)، وقد يدعونا ذلك إلى أن نسأل عن فاعلية الأنشطة التى تقدم للطفولة ومدى تحقيقها للوظائف التى نشأت من أجلها.

٢- المشاركة فى كنف السلطة الأبوية

يدور السؤال الذى نتجه إلى مناقشته هنا حول المسئولية عن مشاركة الأطفال: من الذى يصنع للأطفال حياتهم؟ بمعنى هل لا يزال الأطفال غير قادرين على أن يتجاوزوا السلطة الأسرية والأبوية، أم أنهم قادرون على المشاركة فى كنف هذه السلطة وتحت رعايتها؟ وهل يختلف الأمر بالنسبة إلى الذكور والإناث من الأطفال؟ وهل يختلف الأمر باختلاف المرحلة العمرية للطفل؟

أجمع حوالى ٥٩,٥٪ من أفراد عينة أولياء الأمور على أنهم يوافقون على مشاركة الأطفال فى إبداء الرأي، وأشار ٣٤,٣٪ إلى أنهم يوافقون على مشاركة محدودة للأطفال، ولم يرفض فكرة المشاركة كليّاً إلا ٦,٢٪ من العينة وهى نسبة ضئيلة للغاية. ويدل هذا على أن ثمة اتجاهاً عامّاً نحو إعطاء الأطفال فرصة للكلام والتعبير عن آرائهم. وكان أكثر الناس تأكيدا على مشاركة الأطفال فى إبداء الرأى، الذكور (بنسبة ٦٠,٩٪ بالمقارنة بالإناث بنسبة ٥٨,٢٪)، والمتعلمين تعليما عاليا (بنسبة ٦٥,٩٪ للآباء ،ونسبة ٦٦,٢٪ للأمهات) ولكن هذه الموافقة العامة لا تعنى مطلقا أن حرية الأطفال بلا قيود.

إطار رقم (٣-٤)

ويبدو الأمر هنا وكأننا بصدد عالمين منفصلين؛ عالم يعرف ويقرر، وعالم يتلقى ويستدمج التعليمات التى تلقى عليه من أعلى . الأول هو عالم الكبار، والثانى عالم الصغار. الأول هو العالم "العارف المسئول"، والثانى هو العالم "الجاهل" الذى لا يعرف مصلحته . إننا هنا بصدد نموذج للمجتمع أو على الأقل نموذج للتنشئة الاجتماعية، يكون التواصل فيه من جانب واحد فقط.

وقد اتجهنا إلى سؤال النسبة التى نفت المشاركة أو التى قالت بمشاركة مشروطة (محدودة) وهى نسبة كبيرة تصل إلى ٤٠,٥٪ من حجم العينة، بسؤال حول السبب فى رفضهم أو ترددهم فى موقفهم من حرية التعبير عند الأطفال، فأكدت النسبة الكبرى منهم

(٤١,٥٪) على أن الكبار هم المسئولون عن الأطفال، وأكد باقى أفراد العينة إما على أن الأطفال لا يعرفون مصالحهم (٣٧,٤٪) وإما أن الطفل غير مسئول (٤,٢٪). ويبدو الأمر هنا وكأننا بصدد عالمين منفصلين؛ عالم يعرف ويقرر؛ وعالم يتلقى ويستدمج التعليمات التى تلقى عليه من أعلى. الأول هو عالم الكبار، والثانى عالم الصغار. الأول هو العالم "العارف المسئول"، والثانى هو العالم "الجاهل" الذى لا يعرف مصلحته. إننا هنا بصدد نموذج للمجتمع أو على الأقل نموذج للتنشئة الاجتماعية، يكون التواصل فيه من جانب واحد.

ويبدو أن الاتجاه العام هو أن فهم أى قدر من الحرية للأطفال فى التعبير عن آرائهم أو مشاركتهم لابد أن يتم تحت سمع وبصر الكبار، وأن سلطة الكبار هذه تُمثل بشكل أساسى فى سلطة الأسرة وسلطة المدرسة وسلطة وسائل الإعلام، فهذه المؤسسات الثلاث هى الأكثر مسئولية فى تعريف الأطفال بحقوقهم فى التعبير عن رأيهم. وقد أقر بذلك الآباء، وتأتى الأسرة فى الصدارة (بنسبة ٣٥,٢٪)، تليها المدرسة (بنسبة ٢٨,٥٪)، ثم وسائل الإعلام (بنسبة ١٣,٦٪)، ولم توجد فروق بين المتعلمين وغير المتعلمين أو بين الذكور والإناث على الإجماع على أهمية هذه المؤسسات الثلاث . فهذه هى المؤسسات الرئيسة للتنشئة الاجتماعية، وهى مؤسسات يسيطر عليها الكبار، فهم الذين يصنعون الأجندة التربوية وهم الذين ينفذونها؛ وتحتل هذه المؤسسات الأهمية نفسها وبالترتيب نفسه فى كل الدول- محل الدراسة، كما لم يكشف التعليم عن فروق فى الأهمية أو الترتيب؛ الأمر الذى يدل على أن هذه هى المؤسسات الراسخة فى عمليات التنشئة الاجتماعية. حقيقة هناك توجهات أقل نحو مؤسسات المجتمع المدنى ومؤسسات الدولة، ولكن تبقى مؤسسات الأسرة والمدرسة والإعلام هى المؤسسات الأكثر تأثيراً. وفى ذلك دلالة على أن المؤسسة الأبوية كما تتمثل فى سلطة الوالدين والمدرسين ومهندسي برامج الاتصال الجماهيرى، هى الأكثر تأثيرا والأشد أهمية فى صناعة القرارات الخاصة بالأطفال.

ويبدو أن هذه الثقافة متجذرة فى المجتمع إلى درجة أن الصغار أنفسهم يؤمنون بها، ويؤكدون عليها. فالطفل ينشأ فى كنف الكبار، وفى رعايتهم، وهو يدرك عبر هذه النشأة أن هؤلاء الكبار أدرى بمصلحته من أى طرف آخر، بمن فيه الأطفال أنفسهم. فعندما سألنا الأطفال عن أكثر الناس دراية بمصلحة الطفل، لم يذكر سوى (٦,١٪) من أفراد عينة الأطفال أنهم أكثر دراية من غيرهم بمصلحتهم. وفى مقابل هذا، جاءت

نسبة من أكدوا على أن الكبار (الأب والأم خصوصاً) هم الأكثر دراية بمصلحة الطفل (٧٢,٠٪)؛ وعند المقارنة بين الأب والأم أكدت نسبة أكبر من الأطفال على الأم (١٤,١٪) فى مقابل الأب (٦,١٪). وهذه مؤشرات دالة على أن الأطفال يتحركون فى عالم الكبار، وأن الأطفال أكثر التصاقاً بالأم عن الأب. ويظهر هذا على نحو أكثر قليلا لدى الأطفال الصغار من المدارس الابتدائية. ويتضح ذلك من البيانات الكيفية حيث أجمع الأطفال على أن لهم الحق فى المشاركة ويتضح ذلك من قولهم: "لابد أن يكون لى دور فى الموضوع؛ لكى أستطيع أن أشارك وأقول رأيا"، ويتضح الوعى بالحق فى المشاركة من قولهم: " نحن جزء من المجتمع؛ وبالتالى من حق كل واحد أن يشارك". إلا أنهم يضعون حدودا لهذه المشاركة، ففى هذا السياق، يقول أحد الطلاب:" كل طفل من حقه أن يشارك على حسب عمره"، ويؤكد زميله على أن مشاركة الطفل تكون فى حدود إبداء الرأي، ويقول ثانٍ: "له الحق فى حدود، وهو أن يبدى رأيه فقط"، ويشير ثالث بقوله: "يبدى رأيه، ولكن لا يستطيع أن يأخذ قراراً"، ويرى طفل رابع "أن مشاركة الطفل تكون فى الأشياء التى تخصه:" كل شيء يخصنى أنا الذى أختاره بنفسي". ويذكر خامس: "مش لازم نأخذ رأى الطفل فى كل حاجة، ومش لازم ننفذ له كل اللي هو عايزه عشان ميطلعش دكتاتور".

فعلى الرغم من تأكيد جميع الأطفال على حقهم فى المشاركة، فإنهم يرون أن مشاركتهم لابد أن تكون فى حدود معينة منها إبداء الرأى فقط أو فى المجالات التى تخصهم فقط ولا يشاركون فى مجالات أوسع من خصوصياتهم؛ لأن الكبار هم الأقدر والأكثر فهما، وفى ذلك يقول أحد الطلاب (إعدادية): "الكبار ينفذون رأيهم فى الأمر لأنهم يعرفون أكثر"، ويؤكد سادس بقوله: "إن الكبار أكثر فهما ومعرفة بالحياة"، ويشير سابع إلى: "أننا صغار ولا نعرف كل شيء عن أمورنا وحياتنا"، ويقول ثامن:" نعم، الكبار بيعرفوا أكثر لأن عندهم خبرة أكثر". ويصر الأطفال على ألا تخترق مشاركتهم عالم الكبار وما ينطوي عليه من مشكلات. ويبدو أن نموذج التنشئة الاجتماعية الذى أشرنا إليه قبل قليل، ينجح فى أن يجعل الطرف الأضعف فى العلاقة، يتبنى وجهة نظر الطرف الأقوى. وتلك هى قمة السيطرة والضبط.

ومع أن الأطفال يشتركون مع الكبار فى ثقافة واحدة حول أهمية الإطار الأبوى العام الذى يحدد مصلحة الأطفال، فإن ثمة مؤشرات على إمكانية تغير هذه النظرة

فـى المسـتقبل. فقـد سـألنا الأطفـال عـددا مـن الأسـئلة الكاشـفة عـن علاقتهـم بعالـم الكبـار، وأزاحـت هـذه الأسـئلة النقـاب عـن أنـه بالرغـم مـن أن عالـم الكبـار لـم يبـرح الأطفـال بعـد، فـإن ثمـة مؤشـرات تـدل علـى إمكانيـة وجـود أفـق لبدايـة تجـاوز الإطـار الثقافـى الـذى يصنعـه الكبـار، ويسـيطرون عليـه بالكامـل. دعونـا نتأمـل الاسـتجابات التـى جاءتنـا مـن الأطفـال علـى عـدد مـن المتغيـرات.

جدول رقم (٣ - ٢)

مؤشرات العلاقة بعالم الكبار (مع متغير النوع)

(نسب مئوية لعينة الأطفال (ن= ٢٠٦٤))

المؤشر	الإجمالي	نسبة الموافقة	
		ذكور	إناث
الكبار يعرفون أكثر من الصغار	٢١,٦	٢٠,٨	٢١,٦
الكبار يستمعون إلى الأطفال	٥٣,٧	٥٣,٨	٥٢,٦
الكبار يأخذون رأى الصغار فى الاعتبار	٦٩,٢	٦٩,٢	٦٩,١
الطفل له الحق فى أن يقول رأيه بحرية	٧٨,٥	٧٩,٧	٧٧,٠

وتكشـف قـراءة هـذا الجـدول عـن عـدد مـن الاعتبـارات الدالـة علـى الأفـق الجديـد الـذى يتشـكل فيـه عالـم الصغـار:

١. إن هنـاك نسـبة مـن الأطفـال تقـدر بحوالـى ٢١,٦٪ تـرى أن سـلطة الكبـار مطلقـة، وأن الكبـار يعرفـون كل شـيء. يعنـى ذلـك أن الطفـل أعـزل مـن المعرفـة، وهـو خاضـع لسـلطة الكبـار خضوعـا تامّـاً.
٢. وإذا مـا سـرنا إلـى أسـفل عبـر هـذه الأسـئلة المتدرجـة، وجدنـا ميـلا واضحـا لـدى الأطفـال إلـى الاعتـراف بـأن الكبـار يسـتمعون إلـى الأطفـال بنسـبة تصـل إلـى حوالـى ٥٣,٧٪، وأن هـذه النسـبة تزيـد كلمـا تحركنـا إلـى مسـتويات أعلـى مـن المشـاركة.
٣. ويصـل الأطفـال فـى إدراكهـم لأهميـة المشـاركة إلـى التأكيـد بشـكل كبيـر علـى أن الكبـار يجـب أن يأخـذوا رأى الصغـار (٦٩,٥ ٪)، وأن الطفـل لـه الحـق فـى أن يقـول رأيـه بحريـة (٧٨,٥٪) .
٤. وأن الفـروق بـين الذكـور والإنـاث طفيفـة فـى كل هـذه المواقـف. ومـن أكثـر المواقـف التـى

كشفت عن فروق بين الذكور والإناث التأكيد على أن الطفل له الحق فى أن يقول رأيه بحرية (٧٩,٧٪ للذكور، و٧٧٪ للإناث). ومن الواضح أن الذكور أكثر إدراكا لأهمية المشاركة بالرأى. وهذا أمر متوقع فى ضوء الثقافة الذكورية السائدة؛ فالإناث هم أقل الفئات قدرة على مقاومة هذه الثقافة.

ويشكل العمر (من خلال المرحلة الدراسية) عاملا من العوامل المؤثرة فى توزيع هذه التوجهات. وتشير البيانات الخاصة بتوزيع هذه المواقف الاتجاهية وفقا للمرحلة الدراسية إلى أن النسب المشار إليها فى جدول رقم (٣-٣) تنخفض مع التقدم فى المراحل الدراسية فيما عدا النسبة الخاصة بالاعتقاد فى أن للطفل الحق فى التعبير عن رأيه، وأنها تزداد عبر المراحل الدراسية. ولأهمية هذه النتيجة فإننا نعرضها كاملة فى الجدول رقم (٣ – ٣).

جدول رقم (٣- ٣)

مؤشرات العلاقة بعالم الكبار (مع المرحلة التعليمية)

(نسب مئوية لعينة الأطفال (ن= ٢٠٦٤)

المؤشر	نسبة الموافقة مع المرحلة التعليمية		
	إبتدائي	إعدادي	ثانوي
الكبار يعرفون أكثر من الصغار	٢٨,٩	١٩,٥	١٤,٦
الكبار يستمعون إلى الأطفال	٥٩,٤	٥٢,٠	٤٩,٤
الكبار يأخذون رأى الصغار فى الاعتبار	٧٣,٢	٧٣,٦	٦٠,٤
الطفل له الحق فى أن يقول رأيه بحرية	٦٨,٨	٨٢,٠	٨٥,٦

وتكشف بيانات الجدول عن أن الثقة المطلقة بالكبار تنخفض مع تقدم العمر؛ حيث نجد أن نسبة الاعتقاد بأن الكبار يعرفون كل شيء تتناقص مع تقدم المرحلة التعليمية (٢٨,٩٪ – ١٩,٥٪ – ١٤,٦٪ على التوالى)، ويعد هذا التناقض كبيرا إذ إن الفرق بين أعلى نسبة وأقل نسبة يصل إلى حوالى ١٤٪، وعلى المنوال نفسه تتناقص نسبة من يؤكدون على أن الكبار يستمعون إلى الصغار(من ٥٩,٤٪ فى الابتدائى إلى ٤٩,٤٪ فى الثانوى)، ومن يؤكدون على أن الكبار يأخذون رأى الصغار فى الاعتبار (من ٧٣,٢٪ فى الابتدائى إلى ٦٠,٤٪ فى الثانوى). وقد يؤشر ذلك إلى أن الثقة فى حدود الحرية التى

تمنح للصغار تقل مع تقدم العمر، وأن الأطفال يشعرون بأنهم أكثر حرية وهم صغار، وأن هذه الحرية تُسحب منهم تدريجيّاً مع تقدم العمر، بمعنى أن الرقابة من عالم الكبار تزداد مع ارتقاء الأطفال وتقدمهم فى العمر. ومما يؤكد الفرضية التى نطرحها هنا ما دلت عليه الاستجابة حول الاعتقاد فى حق الأطفال فى أن يقولوا آراءهم بحرية. نجد هنا أن النسبة تزداد مع تقدم السن (من ٦٨,٨٪ فى الابتدائى إلى ٨٥,٦٪ فى الثانوى)، أى أن الأطفال الأكبر سنّاً يشعرون بأن لهم الحق فى قول آرائهم، على عكس الصغار الذين يشعرون بشكل أقل بأن لهم الحق فى التعبير عن رأيهم؛ فمع تقدم العمر يشعر الطفل بأن من حقه أن يعبر عن رأيه، ويشعر فى الوقت ذاته بأن الكبار لا يسمحون له بذلك، وبأنهم أقل معرفة وأقل دراية. ومن الافتراضات المهمة التى يمكن تطويرها هنا أن الأطفال يدركون مع تقدم العمر طبيعة الإطار الحاكم الذى يفرضه عليهم الكبار، فيعرفون أن العالم هو عالم للكبار، وأن آراءهم لا معنى لها. وأيّاً كان التفسير الذى يقدم فى هذا الصدد، إلا أننا أمام حقيقة مفادها أن عالم الأطفال يطور بالتدريج وعيا نحو إدراك سيطرة عالم الكبار وهيمنته.

٣- حدود المشاركة التى يسمح بها الآباء

أصبح بمقدورنا الآن أن ندرك أن مشاركة الأطفال تتم فى إطار من الرعاية الأبوية، وأن هذا الإطار يصنع فى الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام. وقد أكد الآباء والأمهات أن لا مشكلة لديهم فى السماح للأبناء بدرجة من المشاركة. وسوف نحاول فى هذا الجزء الأخير من الفصل أن نتعرف على حدود هذه الدرجة من المشاركة التى يسمح بها الآباء والأمهات وطبيعة الاختلاف التى يمكن أن تكشف عنها وفقا للمتغيرات المختلفة.أشرنا آنفا إلى أن هناك نسبة تقدر بحوالى ٥٩,٥٪ من أفراد العينة يوافقون على أن يشارك الأطفال فى التعبير عن آرائهم، وأن النسبة التي تقدر بحوالى ٣٤٪ توافق على مشاركة محدودة. وهذا يعنى أن الآباء يسمحون على مستوى القول والاتجاه بدرجة كبيرة من المشاركة، وأنه لا يوجد خلاف بين الآباء والأمهات فى هذا الاتجاه . ولكن إلى أى مدى ينعكس هذا فى السلوك الفعلى؟ وعندما توجهنا إلى أفراد العينة من الآباء والأمهات بسؤال مباشر حول من يسمح لهم بالمشاركة فى اتخاذ القرار، اتفق الآباء والأمهات على أنهم يسمحون للذكور والإناث معا بنسبة وصلت إلى حوالى ٨٤٪ من إجمالى عينة الآباء والأمهات. ولكن

وجدنا هنا أن التمييز بين الذكور والإناث قد أطل برأسه بدرجة قليلة . فقد أكد حوالى ١٢,٥٪ من أفراد العينة على أنهم يسمحون للذكور فقط، ولا يوجد فرق ذو بال بين الآباء والأمهات فى هذا الصدد. حقيقة هذا الاتجاه يقل عند المتعلمين من الآباء والأمهات، كما يقل عند صغار السن منهم؛ الأمر الذى يدل على أنه سوف يتقلص مع مرور الزمن ومع انتشار التعليم. وعلى الرغم من ذلك، فإن النسبة فى مجملها تعكس وجود اتجاه، ولو قليلا- نحو التفرقة بين الذكور والإناث فى المشاركة فى صناعة القرار، وهو تمييز يضرب بجذوره فى الثقافة العربية، وأكدته بحوث ودراسات عديدة (أحمد زايد، ٢٠١٢). ولاشك فى أن هذا التمييز بين الذكور والإناث يعتبر أحد الحدود المهمة المفروضة على حرية الأطفال فى المشاركة.

ولاستجلاء الاستعداد من جانب الآباء والأمهات لفتح المجال للأطفال للمشاركة فى صناعة حياتهم، حاولنا أن نكتشف مدى استعداد الآباء والأمهات للسماح للأبناء والبنات بالمشاركة وفقا لتدرج مستويات المشاركة عبر متصل متدرج يبدأ بالاستماع إلى الأطفال، وينتهى بالسماح للأطفال باتخاذ القرار بأنفسهم، وذلك فى ضوء تذكير الآباء والأمهات بمسئوليتهم عن تنشئة الأطفال وتأهيلهم ليصبحوا مواطنين صالحين . ويعرض الجدول التالى للنتائج التى حصلنا عليها من التطبيق الميدانى:

جدول رقم (٣-٤) درجة استعداد الآباء والأمهات على مدرج المشاركة

(نسب مئوية لعينة الوالدين ن= ١٨٢٤)

مستويات المشاركة	غير مستعد(١)		مستعد إلى حد ما(٢)		مستعد(٣)	
	الآباء	الأمهات	الآباء	الأمهات	الآباء	الأمهات
الاستماع إلى الأطفال	٤	٣,٢	٢٧,٧	٣٣,٦	٦٨,٤	٦٣,٢
مساعدة الأطفال فى التعبير عن آرائهم	٣,٧	٤,٥	٢٦,٦	٣٠,٥	٦٩,٧	٦٥,٠
أخذ وجهة نظرهم فى الاعتبار	٩,١	٩,٠	٤٠,٥	٤٦,٨	٥٠,٣	٤٤,٢
السماح لهم بالتدخل فى اتخاذ القرار	٢٥,٤	٢١,٦	٥١,٩	٥٥,٥	٢٢,٧	٢٣,٠
التنازل لهم عن بعض السلطات	٣٩,٧	٣٧,٩	٤٦,٩	٤٧,٩	١٣,٤	١٤,٢
السماح لهم باتخاذ القرار	٣٤,٦	٣١,٩	٤٨,١	٥٢,٣	١٧,٣	١٥,٨

ونستطيع أن نستخلص من بيانات هذا الجدول نتائج عامة أهمها:

- أن درجة الاستعداد لتقبل مشاركة الأطفال أكبر من درجة عدم الاستعداد، ونستدل على ذلك بسهولة من مقارنة النسب الواردة فى العمود رقم (١) والذى يعبر عن عدم الاستعداد، والعمود رقم (٣) الذى يعبر عن الاستعداد لتقبل المشاركة.
- أن هناك نسبة كبيرة من أفراد العينة لا يقبلون المشاركة على نحو مطلق؛ ولذلك فإنهم يقفون فى المنطقة الوسطى بين الاستعداد الكامل وعدم الاستعداد.
- أن المساحة التى يمنحها الآباء للأبناء للمشاركة تتقلص حسب مستوى المشاركة وعمقها، فدرجة الاستعداد لدى الآباء والأمهات تتقلص كلما نزلنا إلى أسفل عبر سلم المشاركة لندخل فى المستويات التى تمنح مزيدا من المشاركة للأطفال : فأقل درجات الاستعداد توجد عند السماح للأطفال باتخاذ قرارات بأنفسهم (١٧,٣٪ للآباء، و١٥,٨٪ للأمهات) وتصل الدرجة إلى أقصاها عند مجرد الاستماع للأطفال وهى أقل درجة مشاركة (٦٨,٤٪ للآباء، و٦٣,٢٪ للأمهات). وعلى العكس من ذلك، نجد أن التعبير عن عدم الاستعداد يزداد كلما هبطنا إلى أسفل نحو المستويات التى تمنح درجات عالية من المشاركة.
- أنه على الرغم من أن الفروق بين الذكور والإناث (الآباء والأمهات) ليست كبيرة، فإن الفرق الضئيل فى النسب يفسر لصالح الآباء، فالآباء أكثر استعدادا لمنح الفرصة فى كل مستويات المشاركة بما فيها تفويض السلطة ومنح الحرية الكاملة للأطفال لإصدار قرارات خاصة بهم. ويبدو أن الثقافة العامة للمجتمع والتى تتميز بالذكورية تجعل النساء أكثر محافظة فى عمليات التنشئة الاجتماعية، على الرغم من تحيز هذه الثقافة ضد المرأة فى كثير من المواقف.بل إن ثمة ميلا تجاه النساء لدعم هذه الثقافة وترسيخها عند التعامل مع الأطفال، وهو الأمر الذى وصفه بعض الباحثين بـ"سيكولوجية الإنسان المقهور "(مصطفى حجازى، ١٩٩٦).
- دلت بيانات التعليم على أن درجة الاستعداد لمنح فرص أكبر للأطفال تزداد بزيادة المستوى التعليمى للزوج والزوجة : ويعنى هذا أن مزيدا من التعليم فى الأسرة سوف يزيد من حجم المساحة التى يتحرك فيها الأطفال عبر عالم المشاركة.

٤- نظرة عامة إلى نتائج هذا الفصل

وبقراءة النتائج السابقة مجتمعة؛ يمكننا طرح عدد من النتائج العامة على النحو التالى:

أ. إن لدى الأطفال قاعدة معرفية كافية حول الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل، كما أن لديهم بلورة واضحة لمفهوم المشاركة. وهذه القاعدة المعرفية كافية فى حد ذاتها – إلى حد كبير– لخلق مستوى من الوعى والإدراك الذى يمكِّن الأطفال من الانخراط فى مشاركة إيجابية وفعالة فى مختلف مجالات حياتهم.

ب. الوعى بمفهوم المشاركة شبه غائب بالرغم من وجود أنشطة مشاركة يقوم بها الأطفال تلقائيّاً، وجميعها على المستوى الصغير المحلى سواء على مستوى الأسر أو الحى والمدارس أيضاً.

ج. تتغير معرفة أولياء أمور الأطفال بالمواثيق والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الأطفال، بتغير عامل أساسى ومهم هو عامل المستوى التعليمى للوالدين؛ حيث أوضحت النتائج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للوالدين زاد حجم المعرفة بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبنودها، والعكس بالعكس. مما يؤشر إلى أن ارتفاع حجم الأمية فى البلدان العربية قد يكون من معوقات تفعيل حقوق الأطفال بعامة وحق الأطفال فى المشاركة بخاصة، ويؤخر من خلق المناخ المؤاتى للمشاركة الإيجابية.

د. ارتبطت معرفة الأطفال بالقوانين الخاصة بالطفل بعاملين أساسيين: المرحلة العمرية (كما تنعكس من خلال المرحلة الدراسية) والجندر. فأوضحت النتائج أن الإناث أكثر وعياً بالاتفاقية من الذكور، كما كانت استجاباتهن أكثر تفصيلاً ودقة. وأنه كلما تقدم الطفل فى العمر- ومن ثم فى التعليم، زادت معرفته ونما وعيه واتسعت مداركه حول الحقوق الخاصة به.

ه. ثمة تأكيد على العلاقة بين مشاركة الأطفال، بشكل عام والمشاركة بالرأى بشكل خاص، وحمايتهم من المخاطر التى قد يتعرضون لها. وقد أكد على هذه العلاقة بشكل واضح الوالدان المتعلمان من سكان الحضر.

و. ارتبطت معرفة الأطفال بالأماكن والأنشطة التى تمكنهم من المشاركة بتاريخ نشأة هذه الأماكن وبروزها كفضاءات وساحات لقضاء أوقات الفراغ والتحاور والنقاش،

ومن ثم فضاءات لتعريف الطفل بحقوقه؛ حيث كشفت النتائج أن الأماكن القديمة والأنشطة الراسخة (المكتبات ومراكز الشباب) كانت أكثر استقراراً في وجدان ووعي الأطفال، باعتبارها مؤسسات يعبر الطفل من خلالها عن رأيه ويتشارك فيها مع الآخرين، ومن الأماكن والأنشطة الحديثة نسبيّاً في البلدان العربية (برلمان الطفل والمجالس البلدية). وقد توسطت بين الفضاءات القديمة والحديثة فضاءات عرضها الأطفال باعتبارها أماكن تمكنهم من المشاركة، وهي أندية ومنتديات الطفل. وإذا ما كان لدى الأطفال هذه الدرجة من المعرفة، فبإمكان القائمين على رعاية الأطفال الاستفادة من هذه المعرفة في اتجاهين: الأول تكثيف وتنويع وإثراء الأماكن المستقرة بأنشطة تزيد من وعي الأطفال بحقوقهم، والثاني العمل على زيادة وعي الأطفال بالأماكن الجديدة التي تؤسس لهم فضاءات أخرى للمشاركة.

ز. إن درجة استعداد الوالدين لتقبل مشاركة الأطفال أكبر من درجة عدم الاستعداد، وإن المساحة التي يمنحها الآباء للأبناء للمشاركة تتقلص حسب مستوى المشاركة وعمقها.

الفصل الرابع

الأسرة : حقل المشاركة الأول

الفصل الرابع

الأسرة : حقل المشاركة الأول

مقدمـــــة

الأسـرة هـى المؤسسـة الأولـى التـى يتشـكل فيهـا الالتـزام الأخلاقـى الذى يؤسـس لمشـاركة أعضائهـا فـى المجتمـع بوصفهـم مواطنـين. ولذلـك يقـال دائمـاً إن الأسـرة هـى الخليـة الأولـى للمجتمـع، ولهـذا المجـاز دلالـة مهمـة . فالخليـة الأولـى هـى التـى تبنـى عليهـا كل الخلايـا، وهـى أسـاس التكويـن البنائـى وركيزتـه الأولـى. ومـن الـدلالات المهمـة أيضـاً أن هـذه الخليـة هـى مـكان الانطـلاق والعـودة، بمعنـى أن الفـرد يولـد فيهـا، ويتعلـم مبـادئ ثقافـة مجتمعـه فيهـا، ومنهـا ينطلـق إلـى المجـالات أو الحقـول الأخـرى (الخلايـا الأخـرى)؛ يتعلـم ويعمـل ويتطـوع ويشـارك، وإليهـا يعـود دائمـاً، فيشـكل أسـرة جديـدة تعيـد إنتـاج حياتـه الأسـرية، وتعيـد إنتـاج أجيـال جديـدة تشـكل بدورهـا أسـراً جديـدة. وهكـذا تبقـى الأسـرة الوحـدة الأصيلـة التـى تميـز العمـران البشـرى والاجتمـاع الإنسـانى.

وتحـرص الأسـرة دائمـاً علـى أن تعلـم الأطفـال أسـس المشـاركة فـى الحيـاة، بـل إن البعـض قـد يبالـغ بالقـول إن الطفـل يؤثـر فـى الأسـرة – أى يشـارك – ويتأثـر بهـا منـذ يـوم ولادتـه، إذا اعتبرنـا أن حـركات الطفـل وصياحـه يمكـن أن يشـكل الأحـداث مـن حولـه (Hart,1992:4). ولقـد أكـدت الدراسـات الأنثروبولوجيـة أن الأطفـال فـى المجتمعـات التقليديـة البسـيطة يشـاركون فـى العمـل وفـى قضـاء الحوائـج السـريعة، علـى سـبيل التعلـم ودون أن تلحـق بهـم قسـوة كالتـى نسـميها عنفـاً أو سـوء اسـتغلال فـى المجتمـع الحديـث. ويشـير بعـض الباحثـين هنـا إلـى مـا يطلـق عليـه المشـاركة المقصـودة intent participation أو التعلـم الأولـي first hand learning، كمـا يتبـدى فـي عمليـات الملاحظـة والاسـتماع، بحـرص وعـن قصـد، التـى يقـوم بهـا الصغـار للكبـار فـي أثنـاء الحديـث أو مزاولتهـم للنشـاط، والمشـاركة فيـه بمجـرد اسـتطاعتهم فعـل ذلـك(Rogoff, B.et al,2003:173)، هنـا تندمـج عمليـة التعلـم ونقـل الثقافـة

مـع التفاعـلات ومزاولـة الأنشـطة المختلفـة بمـا فيهـا العمـل فـى سـلوك جماعـى أسـرى ينمـو فيـه الطفـل ويتعلـم ويشـارك بشـكل تدريجـى إلـى أن يصبـح مسـئولا عـن مزاولـة نشـاط كامـل.

وقـد أدركـت المجتمعـات الحديثـة أهميـة المشـاركة مـن جانـب الأطفـال فـى صناعـة حياتهـم وتشـكيل مسـتقبلهم، فطـورت مفهومـا للمشـاركة يتصـل بحمايـة حقـوق الطفـل ومنحـه الفرصـة لكـى يسـاهم فـى صياغـة حياتـه. وتبقـى الأسـرة فـى المجتمعـات الحديثـة – كمـا كانـت فـى المجتمعـات التقليديـة – المـكان الأول الـذى تتشـكل فيـه البـذور الأولـى لهـذا النـوع مـن المشـاركة. لذلـك نجـد أن علمـاء الاجتمـاع يتحدثـون عـن مفهـوم جديـد للأسـرة يقـوم علـى الشـراكة partnership، بمعنـى الشـراكة التـى لا تتأسـس علـى سـعى نحـو تحقيـق أهـداف ماديـة أو سـلطة أو نفـوذ، وإنمـا تتأسـس علـى فكـرة الشـعور بالمسـئولية تجـاه تحقيـق هـدف واحـد مشـترك وإعـلاء المصلحـة العامـة علـى المصلحـة الخاصـة عبـر تفاعـلات إيجابيـة تعكـس الوجـود الاجتماعـى للأفـراد داخـل الأسـرة. بمعنـى أن الشـراكة داخـل الأسـرة "هـى تكامـل لـلأدوار عبـر الشـعور بالمسـئولية المشـتركة والالتـزام المشـترك والتفاعـل الإيجابـى؛ مـن أجـل تحقيـق أهـداف مشـتركة ترتبـط باسـتمرار الأسـرة فـى الحيـاة كجماعـة اجتماعيـة أو مؤسسـة اجتماعيـة وأداء وظائفهـا فـى الإنجـاب وتحقيـق الأمـن والرعايـة لأعضائهـا والمسـاواة الكاملـة" (أحمـد زايـد، ٢٠١١: ١٧).

ويمكـن القـول– بشـكل عـام– إنـه كلمـا تدعمـت الشـراكة بهـذا المعنـى داخـل الأسـرة، احتَّل الأطفـال مسـاحة أكبـر فـى صياغـة حياتهـم وحمايـة حقوقهـم وبنـاء مسـتقبلهم. ففـى الأسـر التـى يسـود فيهـا النمـط السـلطوى الـذى يقـوم علـى العلاقـات الهرميـة العموديـة؛ حيـث ينفـرد الأب (ولـى الأمـر) بالحـق فـى صنـع القـرار، وينعـدم التشـارك والحـل الجماعـى للمشـكلات والتعـاون فـى صنـع القـرار، وتنكـر الحريـة والاسـتقلالية عمـلا وقـولا، فـى هـذا النـوع مـن الأسـر تقتـل روح النقـد والإبـداع، والمبـادرة فـى نفـوس الأجيـال الناشـئة؛ ممـا يحيلهـم بعـد ذلـك إلـى مواطنـين سـلبيين انسـحابيين يفتقـدون الإحسـاس بالفاعليـة والمسـئولية. وعلـى العكـس مـن ذلـك، فحينمـا يسـود الأسـرة منـاخ ديموقراطـى وعلاقـات أفقيـة، حيـث الشـراكة والحـوار واتخـاذ القـرار بشـكل جماعـى، ووضـع آراء الأطفـال فـى الحسـبان، وتضـاؤل احتمـالات الإجبـار والفـرض والانفـراد بصنـع القـرار، يمكـن أن نتوقـع خلـق مواطنـين إيجابيـين يتمتعـون بالإحسـاس بالفاعليـة والمسـئولية والرغبـة فـى المبـادرة والتأثيـر، ويؤمنـون بالقيـم والفضائـل

الديمقراطية ويميلون إلي المشاركة فى كل شئون مجتمعهم. فإذا كان المجتمع بمناخه وعلاقاته وقيمه واتجاهاته صورة للأسرة، أمكن القول بأن تعديل مناخ الأسرة فى اتجاه المناخ الديمقراطى الفعال يكون فى الوقت نفسه تغييرا لثقافة المجتمع كله. ولكل ما سبق، فإن الوالدين هما المعلمان الأولان الأكثر تأثيراً فى قيم واتجاهات الأبناء، وإن الدروس التى يتعلمها الطفل فى المنزل عن المشاركة تمهد الطريق فيما بعد لتعلم مسئوليات وقيم المواطنة.

وفى هذا السياق، نتجه فى هذا الفصل إلى التعرف على واقع مشاركة الأطفال داخل الأسرة العربية (من خلال ما أتيح لنا من مادة ميدانية فى المجتمعات الثمانية التى اشتملت عليها الدراسة)، ويتجه التحليل هنا نحو الإجابة عن سؤالين: إلى أى مدى يكشف الآباء والأمهات عن توجهات إيجابية نحو الصورة المثالية للحوار والشراكة والفوائد المرجوة منها داخل الأسرة، وإلى أى مدى تنعكس فى الواقع بحيث يشعر الأبناء بوجودها؟ وما تجليات المشاركة أو مؤشراتها داخل الأسرة كما يخبر عنها الآباء والأمهات، وكما يخبر عنها الأبناء؟

إطار رقم (٤-١)

"إن كلا الوالدين يتحمل مسئوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه،وتقع على عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين حسب الحالة، المسئولية الأولى فى تربية الطفل ونموه، وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الأساسى. "يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسئولون عن الطفل،المسئولية الأساسية عن القيام بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل فى حدود إمكاناتهم المالية وقدراتهم".

(المادة ١٨ و٢٧ من اتفاقية حقوق الطفل).

١- الصورة المثالية للمشاركة فى الأسرة

كيف يتصور الآباء والأمهات الصورة المثالية للحوار واتخاذ القرارات، وكيف ينظر الأولاد والبنات إلى حالة المشاركة فى الأسرة؟ لقد كشفت البيانات عن أن الأسرة العربية تبدو ديمقراطية فى خطابها حيث يميل الآباء والأمهات إلى التأكيد على رفض صورة الحوار التى يكون فيها الكبار فقط هم من لهم حق الحوار (وصلت نسبة من دعموا مثل هذه الصورة من الحوار ٦,٨٪ فقط). وفى مقابل ذلك، يميل الآباء والأمهات إلى

تفضيل الصورة المثالية للحوار التى يشارك فيها الجميع (بنسبة ٢٩,٢٪)، أو التى يكون للطفل فيها حق الحوار (١٤,٦٪)، أو المشاركة فيه (٢٠,٣٪)، أو إبداء الرأى (١٠٪). وتقدم لنا هذه البيانات صورة أقرب إلى صورة الأسرة التى تقوم على الشراكة والحوار والديمقراطية. ولم تؤشر النتائج إلى فروق بين الذكور والإناث (الآباء والأمهات) فى هذا التوجه الإيجابى نحو تصوير الصورة المثالية للحوار فى الأسرة. ولكن ثمة فروقا ظهرت بشكل واضح على متغيرى التعليم والسن؛ حيث كشفت البيانات التى يعرضها الجدول رقم (٤-١) لتوزيعات السن والتعليم (تعليم الزوجة) عن فروق فى النسب وفقا للسن والتعليم في ثنائية الحرية للجميع فى مقابل الحرية للكبار فقط.

جدول رقم (٤-١)

التعليم والسن وتصورات الحوار المثالية داخل الأسرة العربية

(نسب مئوية "عينة الوالدين ن= ١٨٢٤")

شكل الحوار داخل الأسرة	التعليم(*)			السن		
	شكل الحوار داخل الأسرة	متوسط	عالٍ	أقل من ٣٥ سنة	٣٥-٥٠ سنة	٥٠ سنة فأكثر
الحرية للجميع فى الحوار	٥٧,٤	٧٢,١	٧٦,٥	٧١,٤	٧٠,٢	٦٨,٥
الكبار فقط لهم حق الحوار	٢٩,٧	٢١,٣	١١	١٣,٧	١٨,٣	٢١,٢

اعتمدنا هنا على بيانات تعليم الزوجة؛ نظراً إلى عدم وجود فروق ذات بال وفقا لتعليم الزوج.

وتكشف النسب المئوية هنا عن أن النظرة التى تؤكد على حرية الحوار للجميع (وهى النظرة المنفتحة التى تؤمن بالشراكة والحوار داخل الأسرة) تزداد مع ارتفاع المستوى التعليمى، ومع السن الصغيرة. فالأسر الشبابية وذات التعليم المرتفع هى الأسر الأكثر ميلاً نحو

إطار رقم (٤-٢)

"إن الأسرة هى الأساس فى عملية التنشئة الاجتماعية، فإذا أتيحت للطفل الفرصة للتعبير عن رأيه والمشاركة بشكل فعلى داخل الأسرة، فإن ذلك سينعكس على مشاركته فى المدرسة والمجتمع".

(أحد العاملين فى الحقل التربوى: الأردن).

تصور مثالى للأسرة يقوم على المشاركة فى الحوار. وتمثل تونس أكثر الدول التى تؤكد على حرية الحوار للجميع داخل الأسرة نسبة ٧٩,٩٪، بينما كانت السودان من أقل الدول التى تسمح بحرية الحوار للجميع بنسبة ٥٩,٥٪، وتتسق هذه النتيجة مع تلك النتيجة الخاصة بشكل الحوار الذى يكون الكبار فقط هم من لهم حق الحوار؛ حيث كانت تونس من أقل الدول التى كان يسود فيها احتكار الحوار من قبل الكبار فقط وذلك بنسبة ٥,٠٪، والسودان بنسبة ٣٧,٦٪.

ولكن ماذا لو انتقلنا من التصور المثالى للحوار داخل الأسرة، إلى التصور المثالى لإصدار القرار داخل الأسرة؟ لكن على الرغم من أن البيانات هنا تشير إلى الاتجاه نفسه، أى وجود مساحة للمشاركة، فإن هذه المساحة أقل من مثيلتها فيما يتصل بالتصور المثالى للحوار. لقد أشرنا قبل قليل إلى أن نسبة احتكار الحوار من قبل الآباء لم تتجاوز ٦,٨٪، ولكن عندما تعلق الأمر بالصورة المثالية لإصدار القرار داخل الأسرة قفزت هذه النسبة إلى ١٩,٣٪، وتزداد هذه النسبة إلى ٣٣,١٪، وإذا أضفنا إليها نسبة من رأوا الصورة المثالية لاتخاذ القرار فى الأسرة ، عندئذ يجب أن تقتصر على رب الأسرة فقط . وتفوق هذه النسبة الكلية نسبة من يرون أهمية مشاركة الطفل (٣٢,٩٪)، أو أهمية أخذ رأى الطفل(٣٠,٥٪). وقد يرجع ذلك إلى عدم الثقة فى قدرات الأطفال من قبل الكبار؛ مما يدفعهم أيضا- فى كثير من الأحيان- إلى التحكم فيهم وحرمانهم من أن يلعبوا دوراً فى تحسين أوضاعهم وأوضاع المجتمع الذى يعيشون فيه . وعلى الرغم من أن النسب الخاصة برؤية الصورة المثالية لإصدار القرار فى ضوء احتكار السلطة فى يد رب الأسرة أو الكبار تتناقص مع زيادة التعليم، ومع صغر السن كما هو الحال فى رؤية موضوع المشاركة فى الحوار، فإننا نجد أن الرؤية الديمقراطية المنفتحة، والتى تظهر عند الحديث عن الحوار والمناقشة والمشاركة، تضيق عندما يتعلق الأمر بإصدار القرار حتى وإن كانت المسألة لا تزال على مستوى التصورات العامة وليس الفعل.

٢- وظائف المشاركة الأسرية وأبعادها

من الواضح أن الآباء والأمهات يطورون تصورات مثالية للأسرة تمنح فيها الفرصة للأبناء والبنات لممارسة حقوقهم فى الحوار، وبدرجة أقل حقوقهم فى صناعة القرار

داخل الأسرة. ويثير ذلك سؤالاً مهمّاً: هل يدرك الآباء والأمهات، وكذلك البنات والأولاد أهمية المشاركة داخل الأسرة ووظائفها؟ لقد اتضح لنا من قبل أن ثمة إدراكا من كلا الطرفين لأهمية المشاركة بشكل عام، ونحاول هنا أن نتبين أهمية المشاركة فى الأسرة والوظائف التى يمكن أن تترتب عليها. ومن ثم، فقد اتجهنا بسؤال مباشر إلى الآباء والأمهات والأبناء حول ما إذا كانوا ينظرون إلى المشاركة داخل الأسرة على أنها مفيدة أم لا. وجاءت الاستجابات إيجابية من الطرفين، بل إنها تبدو متقاربة إلى حد بعيد. فقد أكد ٦٧,٨٪ من الآباء والأمهات؛ و٦٧,٩٪ من الأبناء والبنات على أن المشاركة فى الأسرة مفيدة. وذهبت نسبة ٢٨٪ من الآباء والأمهات، ونسبة ٢٧,٦٪ من الأبناء والبنات إلى أنها مفيدة أحيانا، ولم تنكر فائدة المشاركة فى كلا الطرفين إلا نسبة ضئيلة (٤,٤٪ للآباء والأمهات، ٤,٥٪ للأولاد والبنات). وتؤشر هذه البيانات بشكل واضح إلى وجود إدراك لفائدة المشاركة من جانب كل أطراف الأسرة ولم توجد فروق قطرية عبر مجتمعات الدراسة تذكر فى هذا الشأن، كما لم يكشف نوع التعليم (خاص – عام) عن أي فروق فى إدراك أهمية المشاركة فى حياة الأسرة بين الأولاد والبنات. وقد أشار بعض الأطفال فى المناقشات البؤرية إلى أهمية المشاركة بشكل عام داخل الأسرة، فقالت إحدى الطالبات: "يجب على الأسرة تعريف الأطفال بالمشكلات التى تمر بها؛ لكى يتحمل الأطفال المسئولية"، وأشارت أخرى إلى أن: "المشاركة فى أمور الأسرة مهمة حيث تمكن الطفل من الاستفادة من الأمور المختلفة، وتنمى لدى الطفل التجربة والطموح".

ومع ذلك، فإن البيانات قد كشفت عن أن هذا الإدراك يزداد مع التعليم (تعليم الزوج والزوجة)، ويزداد أيضا بين ذوى السن الصغرى ؛ كما أنه يزداد بين الأطفال الذين ينتمون إلى أسر ذات تعليم عالٍ (الأب والأم). ويؤشر هذا إلى أن التعليم يعد مرة أخرى عاملاً مهمّاً فى إدراك أسس المشاركة وأهميتها لا فيما يتعلق بأمور المشاركة داخل الأسرة فحسب، بل فى كل أمور المشاركة بعامة.

وقد كشفت المقابلات مع العاملين فى المؤسسات ذات العلاقة بالأطفال عن أن المشاركين يؤكدون على العلاقة بين مستوى تعليم الأبوين ووعيهما بتوفير بيئة مناسبة لمشاركة الطفل، و زرع الثقة لديه وتشجيعه وتدريبه على كيفية إصدار القرار، إلا أن المشاركين ربطوا كذلك بين دور الأسرة كأحد العناصر التى تحفز على المشاركة وبين

استقرار الأسرة ككيان قادر على تحقيق هذا الدور؛ حيث يرون أن الأسرة المستقرة تستطيع أن تؤدى دورها بصوره إيجابية فى دفع الطفل إلى المشاركة، بينما الأسرة غير المستقرة لا تستطيع أن تؤدى هذا الدور. وقد أضافت إحدى العاملات فى المجال الإعلامى: "تعتمد مشاركة الأطفال فى صناعة القرارات المتصلة بحياتهم، على مستوى الأسرة الثقافى والتعليمى والمادى، فكلما ارتفع هذا المستوى كانت الأسرة أقدر على تقبل مشاركة الطفل فى صنع القرارات المتصلة بحياته، فقد تفرض الظروف المعيشية ومستوى التعليم والثقافة لبعض الأسر حدودا معينة لمشاركة الطفل فى صنع القرار.

ولكن كيف يدرك أعضاء الأسرة وظيفة المشاركة الأسرية ؟ لقد اتجهنا هنا نحو سؤال أفراد العينة (عينة الآباء والأمهات، وعينة الأولاد والبنات) ممن أكدوا فائدة المشاركة عن نظرتهم إلى وظائف المشاركة. و يعرض الجدول رقم (٤- ٢) لوظائف المشاركة كما يراها الآباء والأمهات من ناحية، والأولاد والبنات من ناحية أخرى مع متغير السن بالنسبة إلى كليهما .

جدول رقم (٤-٢)

وظائف المشاركة كما يراها الآباء والأبناء

(نسب مئوية عينة الوالدين: ن= ١٤٣٤،عينة الأطفال:ن=١٥٥٤)

فوائد المشاركة	النسبة الإجمالية للآباء	سن الوالدين (ن=١٤٣٤)			النسبة الإجمالية للأبناء	المرحلة العمرية للأطفال (ن=١٥٥٤)		
		حتى ٣٥ سنة	حتى ٥٠ سنة	أكثر من ٥٠ سنة		ابتدائى	إعدادى	ثانوى
معرفة واجباته داخل الأسرة	٢٠,٤	٦٧,٦	٧٠,٧	٧٦,٦	١٩,٦	٦٤,٢	٦٤,٤	٦٧,٤
الثقة بالنفس	٢٣,٩	٨٢,٣	٨٣,٢	٧٨,٢	٢٢,٦	٦٧,٥	٧٨,٤	٨٠,٢
تحمل المسئولية	٢١,١	٧٢,٢	٧٣,٧	٦٩,٤	٢١,٧	٧٠,٣	٦٨,٣	٧٧,٢
الانتماء للأسرة	١٧,٢	٥٥,٠	٦٠,٩	٦١,٣	١٨,١	٥٩,٢	٦٠,٠	٦١,٣
تنمية المهارات الاجتماعية	١٦,٦	٥٩,٦	٥٦,٦	٥٨,١	١٧,٢	٥١,٧	٥٦,٠	٦٣,٧

ويكشف الجدول عن الحقائق التالية :

(١) ثمة إجماع بين الوالدين والأبناء على أن اكتساب الثقة بالنفس هى الوظيفة الرئيسة للشراكة ؛ يليها تحمل المسئولية. وثمة علاقة وطيدة بين الثقة والمسئولية، فالشعور بالثقة يولد المسئولية، كما أن الشعور بالمسئولية يشحن النفوس بطاقة الثقة. ولذلك فإن التأكيد على هاتين الوظيفتين من قبل الآباء والأمهات ومن قبل الأولاد والبنات يعد إدراكا من جانب الأطراف المختلفة فى الأسرة لأهمية دور المشاركة فى بناء الإنسان من الناحية النفسية والعقلية. وقد أجمع الأطفال فى المناقشات البؤرية على أهمية مشاركة الطفل فى بناء شخصيته وتنمية ثقته فى ذاته، فيشير أحد الأطفال إلى: أن "مشاركة الطفل تنمى ثقته فى نفسه"، ويذكر آخر: "أن المشاركة تنمى إحساسه بذاته".

(٢) وتأتى بعد الثقة بالنفس وتحمل المسئولية وظائف أخرى تبدو متقاربة أهمها ثلاث وظائف: معرفة الواجبات، وتعميق الانتماء للأسرة، وتنمية المهارات الاجتماعية. وجميعها وظائف مكملة لوظيفتى الثقة بالنفس وتحمل المسئولية. وفى ذلك يقول أحد الأطفال: "إن مشاركة الطفل تنمى معلوماته وتجعله أكثر نضجا"، وتقول إحدى الطالبات: "المشاركة تساعد على الحصول على الخبرة"، ويذكر آخر: "بالمشاركة سنربى جيلا لديه الاستعداد

إطار رقم (٤-٣)

"يجب عدم تدليل الطفل، وأن يتحمل المسئولية حسب سنه حتى يكون لديه مقدار من المشاركة وتحمل المسئولية، وهو جزء مهم من المشاركة".
(طالب من مصر)

"أستمدّ ثقتى بنفسى من ثقة والدى بى. وفى الواقع علاقتى به جيدة جدّاً، كما أشعر أنه لايراقبنى فأتصرف بتلقائية".
(طالب من تونس)

"مشاركة الأطفال تصنع إبداعا".
(طفل من قطر)

إطار رقم (٤-٤)

الكبار هم الذين يصنعون إطار المشاركة وحدودها بشكل عام؛ حيث يحددون مساحات الحوار والاستماع المكفولة للأبناء. وإن مساحة الحوار والفعل المتصل بالمشاركة داخل الأسرة مساحة معقولة وكافية تسمح بإمكانية قيام مشاركة فعلية وفعالة داخل الأسرة العربية، كما أنها تسمح بإمكانية قيام علاقات ارتباط وجدانى بين الآباء والأطفال، وإن كانت هذه المساحة قد تتغاير مع بعض المتغيرات كالسن والنوع ومستوى التعليم ومحل الإقامة للوالدين. فمساحات المشاركة تتسع مع ارتفاع مستوى التعليم، ومع الإقامة فى الحضر ولدى الآباء بالمقارنة بالأمهات ومع التقدم فى العمر.

للاستماع إلى الصغار ومشاركتهم". ورأى بعض الأطفال أن هذه الأهمية يمتد أثرها إلى مراحل متأخرة من عمر الشخص، فمشاركة الطفل فى الصغر تحدد شخصيته فيما بعد فتقول إحدى الطالبات: "مشاركته وهو صغير حتجعل منه إنسان إيجابى"، وتكمل أخرى: "سيصبح شخصية قوية".

(٣) إن الآباء والأمهات من صغار ومتوسطى السن يركزون بشكل أكبر على وظيفتى الثقة بالنفس وتحمل المسئولية، فى حين أكد كبار السن منهم (٥٠ سنة فأكثر) على وظيفتى معرفة الواجبات، وتقوية الانتماء إلى الأسرة.

(٤) إن ثمة ميلا لدى الأطفال نحو إدراك أفضل لوظائف المشاركة مع تقدم السن؛ حيث تزداد النسب المئوية لوظائف المشاركة بشكل مطرد عبر التقدم فى المراحل التعليمية المختلفة.

وجدير بالذكر أن الأطفال فى المناقشات البؤرية أشاروا إلى أن المشاركة لاتعود بالنفع على الأطفال فقط ولكن يمتد أثرها إلى الكبار، بل إلى المجتمع ككل، ويشير أحد الأطفال إلى ذلك بقوله: "إن مشاركة الأطفال تساعد الكبار على معرفة الطرق المختلفة لحل المشكلات؛ لأن الأجيال الجديدة تمتلك بعض المهارات التى لا يمتلكها الكبار"، ويذكر آخر: "أن المشاركة تساعد على مزج خبرة الكبار مع حماس الصغار"، كما يرى الأطفال أن مشاركتهم مهمة؛ لأن عقلهم يستطيع أن يقدم إبداعات لا يستطيع الكبير أن يفكر فيها بحكم انشغالاته الكثيرة، وفى ذلك يقول أحد الأطفال: "عقل الطفل مش مشغول مثل الكبار، عشان كده ممكن يقدم أفكار فيها إبداع يستفيد منها الآخرون". كما يرون أن المشاركة تحقق النفع على مستوى المجتمع ككل حيث أشاروا إلى : "أن المشاركة فى نشاط أو عمل يعود أثره الجيد على الشخص أو ربما على المجتمع ككل"، "كما أنها تساعد على بناء جيل جديد يساهم فى مجتمعه".

وإذا كان الآباء والأبناء يدركون أهمية المشاركة ووظائفها على هذا النحو، فإلى أى مدى يسمح الآباء للأبناء بالمشاركة فى الأسرة، وإلى أى مدى يشعر الأبناء بأنهم يشاركون داخل الأسرة، وإلى أى مدى آباؤهم وأمهاتهم والكبار من أعضاء الأسرة يشجعونهم على ذلك؟ وهذا ما سنعرفه فيما تبقى من هذا الجزء من الفصل.

٣- الآباء ومساحة الحوار والاستماع فى الأسرة

أكدنا فى الفصل السابق على أن الكبار هم الذين يصوغون إطار المشاركة وحدودها بشكل عام، ونعاود هنا تأكيد هذه الفرضية ونحن بصدد الحديث عن المشاركة فى الأسرة. ففى ضوء هذا الإطار الذى يصنعه الكبار، تتحدد مساحة الحوار والاستماع داخل الأسرة: فإلى أى مدى يسمح الآباء والأمهات للأطفال بالحوار داخل الأسرة، وهل ينصتون إلى الأولاد والبنات عندما يبدون رأيهم فى موضوع معين؟

لقد أبدى الآباء والأمهات هنا ميلا إيجابياً واضحاً نحو قبول فكرة الحوار، فأكثر من نصف العينة (حوالى ٥٨٪) أكدوا على أنهم يسمحون للأطفال بالحوار؛ وأكدت نسبة أقل (٣٨,٨٪) على أنهم يسمحون بالحوار أحياناً، ولم يرفض هذه الفكرة إلا نسبة ضئيلة تقدر بحوالى ٣٪ من أفراد العينة. وتؤكد هذه النسب المناقشات البؤرية مع الأطفال حيث قالت إحدى الفتيات: "الأسرة تاخذ راى الطفل فى الأمور الخاصة به، أما الأمور المتعلقة بالآباء فلا ياخدوا رأى الطفل فيها"، ويقول طفل آخر: "أحيانا يؤخذ برأيى فى بعض المشاكل البسيطة"، وتضيف طالبة بالمرحلة الثانوية من الأردن: "الأسرة اليوم تتيح الحوار والنقاش مع أبنائها عكس الأسرة سابقا، وأنا أتحدث من خلال تجربتى فى أسرتى الصغيرة حيث توجد عدالة فى الآراء بغض النظر عن السن والجنس، فهناك حوار ونقاش ومشاركة فى الآراء".

كما أكدت نسبة متقاربة من الآباء والأمهات على الإنصات للطفل عندما يقول رأيه فى موضوع معين. فقد وافق على ذلك ٦٣,٣٪ من أفراد العينة، وأكد حوالى ٣٣,٩٪ منهم على أنهم يفعلون ذلك أحيانا، ولم يرفض الفكرة إلا ٢,٧٪ . وتشير هذه البيانات إلى أن إطار الحوار والفعل المؤكد الذى يتصل بالمشاركة داخل الأسرة (والذى تشير إليه الاستجابات المؤكدة غير المترددة) يسمح بمساحة كبيرة تتراوح مابين ٥٨٪ و٦٣٪ تقريبا. وأن هذه المساحة هى المساحة التى يستطيع الأطفال أن يتحركوا فيها داخل الأسرة، وهى مساحة معقولة وكافية تسمح بإمكانية قيام مشاركة فعالة داخل الأسرة العربية، كما أنها تسمح بإمكانية قيام علاقات ارتباط وجدانى بين الآباء والأطفال. ولاشك في أن مساحة الحوار والاستماع قد تتغاير فى تقاطعها مع متغيرات السن والنوع والتعليم ومحل الإقامة. ويكشف الجدول رقم (٤-٣) نتائج نوضحها على النحو التالي.

جدول رقم (٤-٣)

مساحة الحوار والاستماع مع متغيرات النوع والسن والتعليم

(نسب مئوية لعينة الوالدين: ن= ١٨٢٤)

مساحة الحوار والاستماع داخل الأسرة	النسب إجمالية	محل الإقامة		النوع		السن			التعليم(*)		
		ريف	حضر	آباء	أمهات	حتى٣٥	من ٣٥ -٥٠	أكثر من ٥٠	أقل من المتوسط	متوسط	فوق متوسط
السماح للأطفال بالحوار داخل الأسرة	٥٨,١	٥٤,٧	٥٨,٧	٦١,٥	٥٥,١	٥٥,٠	٥٩,٧	٥٢,٧	٤٤,٢	٥٨,٦	٦٦,٠
استماع إلى الأطفال	٦٣,٣	٦٠,٠	٦٤,٠	٦٣,٨	٦٢,٨	٦١,٣	٦٣,٩	٦٣,٩	٤٨,٤	٦١,٤	٧٣,٦

*** اعتمدنا على بيانات تعليم الزوجة**

١. على الرغم من تفوق الذكور على الإناث فى مساحة الحوار والاستماع، فإن الفرق ليس كبيراً. وربما يرجع هذا التفوق الطفيف للذكور إلى ذكورية السلطة داخل الأسرة، وأن الأب هو الأكثر تأثيراً فى مساحة الحوار والاستماع داخل الأسرة. وننوه هنا بأن أهم العوامل الأسرية المؤثرة فى مشاركة الطفل عموماً هو مناخ الأسرة، بما يتضمنه من شكل العلاقات السائدة فيها، ونوع السلطة التى تتم ممارستها، وطريقة صنع القرار داخل الأسرة.

٢. كما لم تكشف السن هى الأخرى عن فروق جوهرية، وإن دلت بشكل ما على اتساع مساحة الحوار والاستماع إلى الأطفال مع تقدم العمر.

٣. ثمة فرق، وإن كان ضئيلاً، حول علاقة متغير محل الإقامة (ريف- حضر) بمساحات المشاركة داخل الأسرة. فقد اتسعت مساحة الحوار والاستماع بين الآباء والأبناء فى الحضر بالمقارنة بالريف.

٤. ولكن الفرق الجوهرى يظهر مع متغير التعليم، حيث تشير بيانات الجدول إلى أن مساحة الحوار والاستماع تتسع بشكل ملحوظ مع زيادة مستوى تعليم الزوجة.

وقد أشار بعض الأطفال إلى أن مستوى المشاركة داخل الأسرة يختلف طبقا

للمستوى الاجتماعى والتعليمى للآباء، فالأسرة ذات التعليم المحدود لا تعطى للطفل حقه فى المشاركة وذلك على العكس من الأسرة ذات المستوى الاقتصادى المرتفع والتعليم العالى، فإنهم يدركون معنى المشاركة، ومن ثم يعطون الطفل حقه فى ذلك. وربما تدفعنا هذه النتيجة إلى التفكير فى العلاقة بين مشاركة الأطفال والانتماء الطبقى. ثمة انطباع عام بأن الطفل فى الأسر الفقيرة له مساحة أوسع من الحرية، على الرغم من القيود المفروضة على حركته وقواه الجسدية (العمل والضرب)، وأن الطبقة الوسطى أكثر قدرة على فرض ضوابط وطقوسية على سلوك الأطفال. ونحن في حاجة ماسة إلى دراسات لبحث طبيعة التنشئة الاجتماعية لدى الفقراء وفى أسر الطبقة الوسطى.

٤- الأطفال فى الأسرة: حق المشاركة ومستوياتها

تؤكد دراسات التعلم والتنشئة الاجتماعية على أن الترابط الوجدانى attachment بين الآباء والأمهات وأبنائهم وبناتهم يعمل كعامل إيجابى مؤثر فى التنشئة الاجتماعية (Chters,R. and Waters,E. , 1991) ويعنى ذلك أنه كلما فتح الآباء والأمهات مساحة أكبر من حرية الرأى والاستماع داخل الأسرة تزايدت شدة تعلق الوالدين الوجداني بأبنائهم وبناتهم، وتحركت عملية التنشئة الاجتماعية نحو تحقيق أهدافها الإيجابية فى تكوين الفرد. وقد عرضنا فيما سبق لحجم المساحة التى يمنحها الآباء والأمهات للأطفال للحوار والاستماع، وأكدنا على أنها مساحة معقولة لتأسيس علاقة تعلق وجدانى مؤثر فى تحريك الأطفال نحو مزيد من الاندماج فى حياة الأسرة، ونحو مزيد من المشاركة فى صناعة هذه الحياة.

ويبدو أن المساحة التى يتيحها الآباء والأمهات للحوار والاستماع داخل الأسرة تتيح إمكانية لتوطيد العلاقة بين الوالدين والأبناء والبنات عبر عمليات من الترابط الوجدانى الذى يخلق بدوره مساحة من معرفة الحق فى المشاركة لدى الأطفال وكذلك إدراك قيمة آرائهم؛ وبالتالى انخراطهم فى مستويات من المشاركة داخل الأسرة. وقد عبر الأطفال فى أحاديثهم عن أن تشجيع الآباء والأمهات لهم هو الذى يدفعهم إلى الدخول فى حوار معهم، بل إن تشجيع الإخوة والأقارب الكبار هو الذى يفتح لهم الطريق نحو المشاركة فى الحوار وعدم التردد فى إبداء الرأى. فالمشاركة لاتزال تضع مفاتيحها فى أيدى

الكبار، يفتحونها أو يغلقونها بأيديهم. أو ربما نقول بلغة أدق: إن المشاركة رهينة الترابط الوجداني والاجتماعي في الأسرة، خصوصاً بين الأبناء والآباء. فعندما سألنا الأطفال عن أكثر الأفراد تشجيعاً لهم على الإدلاء برأيهم، أكد ٤٤,٥٪ من أفراد العينة على أن الآباء والأمهات معا يشجعونهم على الإدلاء برأيهم، ويقول في ذلك أحد الأطفال: "والدى دائماً يشجعني ويقول لي: من حقك أن تقول رأيك، ويقول آخر: "أبوى يعاملني كصديق ويستشيرني". ويبدو أن الأمهات يلعبن دوراً أكبر في هذا الصدد، فعند المقارنة بين الأب والأم حصلت الأم على حوالى ٢٤٪ والأب على ١٥,٥٪ من أفراد العينة، وهذا يدل على أن المرأة هى المانحة الأساسية للرعاية، وأن تأثيرها في صنع القرار يرتبط ارتباطاً مباشراً بقدرتها على السيطرة على مجريات حياتها داخل الأسرة أمّا وزوجة، والمشاركة في صنع القرارات التى تؤثر فيها وفى أسرتها وفى تنمية وتمكين أطفالها مما ينعكس على ثقتهم بأنفسهم. ويحدث هذا بشكل خاص مع الإناث اللائى أكدن بنسبة أكبر من الذكور على دور الأم فى هذا الصدد. ولاشك في أن التعليم يلعب دوراً كبيراً فى منح المرأة الفرصة للتأثير داخل الأسرة، فقد أكدت البحوث العلاقة بين تعليم المرأة وقدرتها على المشاركة فى صناعة القرار داخل الأسرة (علياء شكرى وآخرون ١٩٨٨)، كما أكدت على أن المرأة تمتلك مساحة أكبر من الحركة والعمل على تسخير ما تمتلكه من نقود لتوفير احتياجات أسرتها وأطفالها، وأن التعليم يفتح أمام المرأة آفاقا فى هذا الصدد (أحمد زايد ٢٠١١، ص ص١٨٩-٢٢٦)، وإذا كانت المرأة تلعب هذا الدور فإن الإخوة والأخوات والأقارب يلعبون دوراً ثانويّاً فى هذا الصدد بنسبة تتراوح بين ٤,٧٪ الأخوات، و٤,٩٪ للإخوة، و٢,٩٪ للأقارب.

على هذه الخلفية من التشجيع الذى يلعب فيه الآباء دوراً كبيراً، وتلعب فيه الأمهات دوراً أكبر خاصة فى تشجيع الإناث على الكلام والحوار، على هذه الخلفية تتبلور مستويات مشاركة الأطفال، بدءا من معرفة الحق، والشعور بقيمة الرأى، وانتهاء بالمشاركة فى الحوار وفى أداء بعض المسئوليات فى الأسرة. ونفترض هنا تدرجا فى مستويات المشاركة يبدأ بمعرفة الحق فالشعور بقيمة الرأى، فالمشاركة فى المناقشة والحوار، فأداء بعض المسئوليات والمهام داخل الأسرة. ويكشف ذلك الجدول رقم (٤-٤).

جدول رقم (٤-٤)

مستويات مشاركة الأطفال داخل الأسرة

(نسب الموافقة لعينة الأطفال:ن= ٢٠٦٤)

مستويات المشاركة	إجمالى العينة ن (٢٠٦٤)	النوع		نوع التعليم		المرحلة الدراسية		
		ذكور	إناث	خاص	عام	ابتدائى	إعدادى	ثانوى
معرفة الحق فى التعبير عن الرأى	٧٠,٨	٦٩,٣	٧٢,٨	٧٧,٣	٦٤,١	٦٩,٥	٧٨,١	٧٨,٥
الشعور بقيمة الرأى	٣٩,٩	٤٢,٣	٣٦,٦	٤٤,١	٣٩,٥	٣٨,٢	٣٧,١	٤٣,٨
المشاركة فى مناقشة موضوعات معينة	٤٠,٨	٤٢,١	٣٩,١	٤٢,٠	٤١,٩	٣٨,٢	٣٧,١	٤٣,٨
أداء بعض المسئوليات داخل الأسرة	٦٧,٩	٦٨,٠	٦٧,٧	٦٣,١	٦٧,٤	٦٨,٤	٦٦,١	٦٨,٨

ويكشف الجدول رقم (٤-٤) عن أن ٧٠,٨٪ من الأطفال أكدوا على أنهم يعرفون أن لهم الحق فى التعبير والمشاركة، ولكننا نرى أن نسبة ٢٩,٢٪ (أى ما يقرب من ثلث العينة) من الأطفال أكدت أنها لاتعرف أن لها حق المشاركة والحوار، وهى نسبة لا يستهان بها. ولكن الأهم من ذلك أن نسبة الإناث التى تعرف هذا الحق أعلى من نسبة الذكور (٧٢,٨٪ للإناث فى مقابل ٦٩,٣٪ للذكور)، وأنها أوضح لدى طلاب التعليم الخاص (٧٧,٣٪ للتعليم الخاص فى مقابل ٧١,٣٪ للتعليم العام)، وأنها تتزايد مع تقدم السن، فالوعى بالحق فى الحوار لدى الأطفال يتضح مع تقدم العمر. وتشير البيانات الكيفية إلى اتفاق جميع الأطفال المشاركين فى المناقشات البؤرية بأن لهم الحق فى المشاركة، ويتضح ذلك من قولهم: "لابد أن يكون لى دور فى الموضوع لكى أستطيع أن أشارك وأقول رأيى"، ويتضح الوعى بالحق فى المشاركة بقولهم: "نحن جزء من المجتمع، وبالتالى من حق كل واحد أن يشارك". إلا أن بعض الأطفال يضعون حدودا لمشاركة الطفل، ففى هذا السياق يقول أحد الطلاب: "كل طفل من حقه أن يشارك حسب عمره".

وإذا كان الوعى بالحق ينتشر بين ما يزيد على ثلثى العينة من الأطفال، فإن الشعور بقيمة الرأى الذى يقال فى هذا الحوار يأتى فى مرتبة أقل، فلم تؤكد عليه إلا نسبة ٣٩,٩٪ من أفراد عينة الأطفال، وقطعت نسبة ٩,٥٪ تقريبا بأن الرأى لايسمع من الأساس، مع وجود نسبة ٥٠,٦٪ أكدت على أن الرأى يسمع أحيانا. ويدل ذلك على أن الوعى بالحق فى الإفصاح عن الرأى لايعنى بالضرورة الاقتناع بأن هناك من يستمع إلى هذا الرأى ويرى أن له قيمة. ويتعاظم هذا الشعور عند الإناث اللائى انخفضت لديهن نسبة الموافقة على أن رأيهن يتم سماعه داخل الأسرة (٣٦,٦٪ للإناث فى مقابل ٤٣,٤٪ للذكور)؛ وفى ذلك تشير إحدى الطالبات : "عندما أكون فى وسط مجموعة من الكبار ويعطون لى الفرصة لأن أقول رأيى لا أستطيع أن أقول رأيى بصراحة؛ لأنهم لا يأخذون به"، وتضيف أخرى: "لا أستطيع أن أقول رأيى فى أشياء الأهل يعرفونها ونحن لانعرفها مثل العادات والتقاليد"، وتقول ثالثة: "أحياناً أخاف أن أقول رأيى ويكون غلطاً". كما يزيد بين الأطفال الذين يتعلمون تعليماً خاصّاً (٤٤,١٪ تقريباً فى مقابل ٣٩,٥٪ للتعليم العام)، وبين الأطفال الأكبر سنّاً (٣٨,٢٪ فى الابتدائى فى مقابل ٤٣,٨٪ فى الثانوى).

وتسير المشاركة فى النقاش على منوال يقترب كثيراً من المستوى السابق عليه (الشعور بقيمة الرأى)؛ فقد تقاربت نسبة الموافقة هنا كثيرا مع سابقتها. فقد وافق حوالى ٤١٪ من أفراد العينة على أنهم يشاركون فى الحوار داخل الأسرة، وتزايدت هنا على نحو ملحوظ نسبة الذين أكدوا عدم مشاركتهم فى الحوار؛ حيث وصلت النسبة هنا إلى ١٤,١٪؛ كما تراجعت بالتالى نسبة من يؤكدون المشاركة أحياناً (٤٥,١٪). ويدل هذا على أننا كلما تحركنا على سلم المشاركة ضاقت المساحة المخولة للأطفال، وقلت الفرصة التى تمنح للأطفال للمشاركة الفعلية؛ وهى تقل أكثر بالنسبة إلى الإناث، كما تقل أيضا بالنسبة إلى الأطفال الصغار (تلاميذ التعليم الابتدائي).

والغريب فى الأمر أننا عندما انتقلنا إلى المستوى الأخير من المشاركة، وهو أداء بعض المسئوليات (التكليفات) داخل الأسرة، ارتفعت نسب الموافقة لتقارب المستوى الأول (بلغت نسبة الموافقة فى العينة الكلية ٦٨,٨٪)، وتوزعت بنسب متقاربة بين الذكور والإناث. وهى تزداد فى الأطفال الذين يتلقون تعليماً عامّاً، وبين الصغار من الأطفال (تلاميذ التعليم الابتدائي)، وكذلك الكبار منهم (تلاميذ التعليم الثانوى) وتقل فى متوسطى العمر (تلاميذ

التعليم الإعدادي/ المتوسط). وهذه بيانات – على الرغم من غرابتها – فإنها تفسر فى ضوء اعتماد الأسرة العربية على الأطفال فى أداء بعض الأعمال المنزلية مثل حمل ومناولة الأشياء والمساعدة فى بيع السلع بالنسبة إلى الأسر العاملة بالتجارة، والمساعدة فى أعمال المنزل ورعاية الإخوة الأصغر بالنسبة إلى الإناث. كما أن البيانات تؤشر إلى علاقة بين الانتماء الطبقى وبين تكليف الأطفال بهذه المسئوليات؛ حيث تقل بين الأطفال الذين يتعلمون تعليماً خاصّاً والذين يفترض أنهم ينتمون إلى شريحة طبقية متميزة. وأخيراً ثمة دليل على أن الأطفال فى مرحلة المراهقه المبكرة (أطفال التعليم المتوسط) يأنفون أكثر من الصغار والمراهقين الأكبر من المسئوليات الأسرية. ويبدو أن الأمهات يلعبن دوراً أساسيّاً فى تحديد نوعية المسئوليات التى يقوم بها الأطفال خصوصاً الإناث، فى ضوء الإطار الثقافى الذى يحدد الأدوار الجندرية فى الأسرة، فهناك تمييز بين الأطفال فالأسرة ترسم نماذج لأدوارهم وفقا للنوع (الجنس) مما ينمط شخصياتهم ، ويضعها فى قوالب جامدة، ويحرم الأطفال من معرفة إمكاناتهم الحقيقية، ويحرم عليهم التعبير عن أنفسهم بما لا يتفق مع هذه القوالب، فيحرمهم ويحرم مجتمعهم من مشاركتهم. فقد أكد أكثر من نصف العينة (٥٤,٦٪) أن الأم هى الأكثر تكليفاً للأطفال بأداء مهام داخل الأسرة، وأقر الأطفال الإناث على ذلك بنسبة فاقت كثيراً نسبة الذكور (٥٤,٧٪ للإناث فى مقابل ٣٣٩,٦٪ للذكور). ويدعم ذلك ما ذكرته بعض الإناث من أفراد العينة (المناقشات البؤرية) فقد ذكرت إحدى الطالبات فى المرحلة الثانوية: "أقوم بالمشاركة فى تنظيم وترتيب المنزل، والمذاكرة للإخوة والأخوات الصغار"، وذكرت أخرى:" فى بعض الأحيان أتحمل مسئولية المنزل كاملة من تنظيم وترتيب وإعداد الطعام والاهتمام برعاية الأخت الصغيرة؛ لأن تحمل المسئولية هو جزء من المشاركة".

ويدعونا ذلك إلى أن نؤكد أهمية فهم مستويات المشاركة فى الأسرة العربية فى ضوء الأطر الثقافية السائدة، ونظام تقسيم العمل الجندرى فى الأسرة، ونمط التضامن أو الترابط العاطفى داخل الأسرة. ومن ناحية أخرى، فإننا يجب أن نلاحظ أن الفهم الحديث للمشاركة، على أنها المشاركة فى صناعة الحياة أو القرارات المتعلقة بحياة الأطفال، يجب ألا تتم بمعزل عن أنماط المشاركة التى عرفتها الأسرة العربية التقليدية. فالحداثة العربية لم تقطع صلتها كلية مع ما هو تقليدى، فقد استمرت الأسرة النووية الحديثة تحافظ

على نبض العادات والتقاليد القديمة ومنها نظام تقسيم العمل المنزلى من حيث النوع، ودمج الأطفال فى حياة الأسرة من خلال انخراطهم فى أنشطة الأسرة المختلفة خصوصاً الأنشطة المنزلية (للإناث) والأنشطة التجارية (للذكور)، وهو أمر يعضد بشدة استمرار التمييز الجندرى فى إطار الأسرة النووية الحديثة.

٥- مجالات المشاركة داخل الأسرة

ننتقل فى هذا الجزء إلى التعرف على الواقع الفعلى للمشاركة داخل الأسرة عبر المجالات المختلفة التى تظهر فيها المشاركة. فإذا كانت المشاركة تعنى الإسهام الفعلى فى القرارات المتصلة بحياة الأفراد، فإنها تتكشف من خلال التعرف على المجالات التى يشارك فيها الأفراد، وطبيعة التأثير الذى يمكن أن يمارسه الطفل داخل هذه المجالات. ولسنا نبحث هنا عن الأطراف القوية فى عمليات صناعة القرار فى الأسرة، فالمشاركة لاترتبط بسيطرة طرف على الآخر بقدر ما ترتبط بشراكة وترابط وجدانى واجتماعى وقدرة على الانفتاح على الذات، وشعور بتوحد مع الهدف العام للأسرة.

وطالما أن المشاركة فى الأسرة تتحدد فى ضوء الإطار الذى يصنعه الكبار، أو فى ضوء مساحة الحوار التى يسمحون بها، فإن التأثير فى صناعة القرار من جانب الأطفال تتم فى ضوء ما يسمح به الآباء والأمهات. من هذا المنطلق حاولنا هنا أن نتعرف على رأى كل من الأطراف؛ الآباء والأمهات والأولاد والبنات حول المشاركة الفعلية ومجالاتها داخل الأسرة. وكانت الأسئلة التى اتجهنا للإجابة عنها هى: إلى أى مدى يسمح الآباء والأمهات لأطفالهم بإبداء الرأى فى عدد من المواقف أو القرارات التى تمس حياتهم، ومدى أخذهما (الأب والأم) بهذا الرأى؟ وهل يسمح الآباء والأمهات للأبناء والبنات بممارسة أنشطة بعينها داخل الأسرة ؟ وعلى المنوال نفسه، حاولنا أن نتعرف على وجهة نظر الأطفال فى هذه المواقف نفسها، وهل يُسمح لهم بإبداء الرأى فيها؟ وإلى أى مدى يؤخذ بهذا الرأى؟ وهل يشاركون بالفعل فى ممارسة أنشطة داخل الأسرة؟

- مجالات المشاركة فى الأسرة ونظام تقسيم العمل: الآباء والأمهات

ما أكثر المجالات التى تسمح فيها الأسرة بأخذ رأى الأطفال؟ وهل تأخذ بهذا الرأى فعلا عند تناولها واستجاباتها لهذه الموضوعات؟ لاشك في أن التعرف على إجابة هذين

السؤالين تمكننا من التعرف على حجم الشراكة داخل الأسرة، وعلى الدرجة التى يمكن أن يسمح بها عالم الكبار للصغار فى أن يساهموا بالفعل فى القرارات التى تؤثر فى حياتهم. ويعرض الجدول رقم (٤-٥) البيانات الأولية التى تقارن بين درجة سماح الأسرة للأولاد والبنات بإبداء الرأى فى قائمة من الموضوعات التى قرئت على أفراد العينة من الآباء والأمهات؛ وكذلك درجة الأخذ بهذا الرأى بالفعل فى حالة وجود درجة من السماح.

جدول رقم (٤-٥)

درجة سماح الأسرة بإبداء الرأى ودرجة الأخذ به

(نسب مئوية لعينة الوالدين: ن= ١٨٢٤)

المجالات	التعليم(*)			السن		
	المجالات	متوسط	عالٍ	أقل من ٣٥ سنة	٣٥-٥٠ سنة	٥٠ سنة فأكثر
المدرسة التى يدرس فيها الطفل	٤٠,٥	٧٢,١	٧٦,٥	٧١,٤	٧٠,٢	٦٨,٥
نوعية المدرسة	٤٦,٣	٣٢,٦	٢١,١	٣٤,٣	٤١,٣	٤,٢
مقدار المصروف اليومى	٣٤,٦	٤٠,٦	٢٤,٨	٢٢,٨	٤٩,٤	٦,٢
نوعية الملابس	٤٩,٦	٣٧,٩	١٢,٥	٣٦,٣	٤٨,٢	٣,٢
نوعية الأصدقاء	٣٨,٤	٤٦,٧	١٤,٩	٢٣,٤	٥٧,٠	٤,٦
أماكن الترفيه	٥٠,٢	٣٨,٢	١١,٦	٣٧,١	٤٧,٤	٤,١
مكان السكن	١٩,٠	٢٨,٨	٥٢,٢	١٠,٤	٣٢,٢	١٢,١
أثاث المنزل	٢٥,٣	٣٦,٣	٣٨,٤	١٥,٨	٤٢,١	٩,٢
النوادى الرياضية والثقافية	٤٣,٤	٤٠,٣	١٦,٣	٣٣,٠	٤٥,٧	٤,٤
ميزانية الأسرة	١٤,٦	٣١,٥	٥٣,٩	٨,٦	٣٣,٣	١٢,٧
التدخل فى المشكلات التى تواجه الأسرة	٢٠,٣	٤١,٨	٣٧,٩	١٢,١	٤٥,٢	٨,٩

يكشف الجدول عن أن أكثر المجالات التى تسمح فيها الأسرة للأطفال بإبداء الرأى هى أماكن الترفيه (حوالى ٥٠٪ من مجموع العينة)؛ ثم نوعية الملابس (٤٩,٦٪)؛ ثم نوعية الدراسة (٤٦,٣٪)؛ ثم نوعية النوادى الرياضية والثقافية (٤٣,٤٪)؛ ثم المدرسة التى يدرس فيها (٤٠,٥٪)؛ ثم تأتى الأمور المتصلة بأثاث المسكن (٢٥,٣٪) والتدخل فى المشكلات التى تواجه الأسرة (٢٠,٣٪) فى مرتبة أقل بكثير من سابقتها من الأمور. ثم تأتى الأمور الخاصة بمكان السكن (١٩٪) وميزانية الأسرة (١٤,٦٪) فى ذيل القائمة. ويبدو هذا الترتيب منطقيّاً إلى حد كبير، فى ضوء الأنماط الثقافية السائدة فى الأسرة العربية. فلا نجد القضايا المصيرية بالنسبة إلى الطفل كالمدرسة فى مقدمة الموضوعات ولكن أماكن الترفيه ونوعية الملابس، وهى أمور مهمة، ولكنها أقل أهمية من المدرسة. ومن الأمور اللافتة للنظر فى هذا الترتيب، أن الأسرة تأخذ رأى الأطفال فى نوعية الدراسة وبدرجة أقل مكان المدرسة، ويعكس ذلك قدرا من الوعى داخل الأسرة بأهمية التعليم الذى يختاره الطفل (والأسرة)، وأن مكان المدرسة أمر يتحدد فى ضوء اعتبارات أخرى منها مكان السكن ومدى توفر وسيلة مواصلات. وهذا ما أكده الأطفال من خلال (المناقشات البؤرية) فى عدد من البلدان العربية– موضع الدراسة؛ حيث اشترك الأطفال فى تأكيدهم على أن الأسرة تأخذ رأيهم فى موضوع الإجازة والسفر، إذ يذكر أحد الأطفال فى المرحلة الإعدادية:" كل واحد منا فى الأسرة يختار مرة المكان الذى سوف نسافر فيه". ،ويقول آخر: إن مشاركة الأطفال فى الأسرة، تأخذ شكل تقديم المساعدة للأب أو الأم، واختيار الأشياء التى تخص الأطفال مثل الملبس أو المأكل أو الغرفة.وتوجد مساحة كبيرة للأطفال فى اختيار أماكن الترفيه"، وتضيف إحدى الفتيات:" تأخذ الأسرة برأيى فى اختيار الملابس، وفى اختيار نوعية الدراسة، المدرس الذى آخذ عنده الدروس؛ لأن هذا أمر يعود إلىَّ فى مدى استيعابى للدروس من هذا المدرس أو غيره، ولازم أقول رأيى فى الكلية اللى عايزه أدخلها، كما يجب أن تأخذ رأيى عند الانتقال من مسكن إلى مسكن آخر؛ لأن من حقى أن أختار المكان اللى حأعيش فيه".

وعندما ننتقل من مستوى الاستماع إلى الرأى إلى مستوى الأخذ الفعلى به، سوف نجد عددا من النتائج المهمة:

أ- إن الأخذ بالرأى بالفعل أدنى مستوى من الاستماع إليه، وهذا هو اتجاه عام

فى كل المجالات التى اشتملت عليها القائمة. وقد كشفت عن ذلك البيانات القطرية حيث كان ذلك واضحا فى كل الأقطار العربية. ولكنَّ هناك فروقا قطرية فى السماح بإبداء الرأى والأخذ به، فكانت مصر من أكثر الدول العربية التى تستمع للأطفال وتأخذ برأيهم فى معظم المجالات. ويظهر ذلك أيضا من البيانات الكيفية الخاصة بالأطفال حيث أشار معظم الأطفال إلى أن مشاركة الطفل تكون فى حدود إبداء الرأي، فيقول أحدهم: "للطفل الحق فى حدود، وهو أن يبدى رأيه فقط"، ويشير آخر بقوله: "يبدى رأيه ولكن لا يستطيع أن يأخذ قرارا".

ب- إن ترتيب المجالات لم يختل هنا، بل ظل كما فى حالة الاستماع إلى الرأى.

ج- إن عملية الأخذ بالرأى الذى يقدمه الطفل تؤشر إلى أن رأى الطفل استشارى أكثر منه رأيا ملزما، فقد وجدنا أن استجابة الآباء والأمهات بالتأكيد على الأخذ بالرأى "أحيانا" ارتفعت بشكل ملحوظ عند السؤال عن مدى الأخذ بالرأى.

وبتأمل هذه البيانات فى ضوء متغيرى تعليم الوالدين ونوعهما، اتضح أن هناك علاقة طردية واضحة بين التعليم وبين الاتجاه نحو سماع آراء الأطفال فى كل هذه المجالات، والأخذ برأى الأطفال فى كل المجالات أيضا، فكل النسب المتصلة بالسماح للأطفال بإبداء الرأى أو الأخذ به ترتفع بشكل مطرد مع ارتفاع نسب تعليم الوالدين، وهذا أمر متوقع ومنطقى فى ضوء الدور الذى يؤديه التعليم فى تغيير الاتجاهات نحو المشاركة، ونحو منح مزيد من الحرية للأطفال. ولكن النتيجة التى تستحق التأمل هى تلك المتصلة بتوزيع هذه الاستجابات وفقا للنوع. فقد مالت الأمهات إلى موقف أكثر محافظة من الآباء فى درجة استماعهم للأطفال، والأخذ برأيهم فى كل قائمة المواقف التى قدمت للأسرة. فلننظر فى بيانات الجدول رقم (٤-٦).

جدول رقم (٤-٦)
درجة سماح الأسرة بإبداء الرأى ودرجة الأخذ به مع متغير النوع
(نسب مئوية عينة الوالدين: ن= ١٨٢٤)

المجالات التى يشارك فيها الطفل داخل الأسرة	السماح بإبداء الرأى		الأخذ بالرأى	
	الآباء	الأمهات	الآباء	الأمهات
المدرسة التى يدرس فيها الطفل	٤٥,٨	٣٥,٢	٣٥,١	٢٧,٢
نوعية المدرسة	٥٠,١	٤٢,٦	٤٤,٠	٤٢,٠
مقدار المصروف اليومى	٣٦,٠	٣٣,٢	٣٠,١	٢٧,٩
نوعية الملابس	٥٣,٠	٤٦,٣	٤٣,٢	٣٩,٦
نوعية الأصدقاء	٤٣,٧	٣٣,٠	٣١,٠	٤٢,١
أماكن الترفيه	٥٣,٠	٤٧,٥	٤٣,٤	٤٠,٤
مكان السكن	٢١,٨	١٦,٢	١٨,٧	١٩,٣
أثاث المنزل	٢٧,٨	٢٢,٨	٢٥,٨	٢١,٣
النوادى الرياضية والثقافية	٤٥,٦	٤١,١	٤٠,٩	٣٨,٥
ميزانية الأسرة	١٦,٦	١٢,٦	١٦,٣	١٥,١
التدخل فى المشكلات التى تواجه الأسرة	٢٢,٧	١٧,٨	١٩,٦	١٦,٨

وتكشف بيانات الجدول بوضوح عن أن الأمهات أكثر تحفظا من الآباء فى السماح بإبداء الرأى أو الأخذ به، فقد تفوق الآباء على الأمهات فى السماح بإبداء الرأى فى كل قائمة الموضوعات. أما الأخذ بالرأى فقد تفوق الآباء أيضاً فيما عدا موضوعين تفوقت فيهما الأمهات هما: اختيار نوعية الأصدقاء ومكان السكن. وتتوافق هذه النتيجة مع الأطر الثقافية السائدة فى الأسرة العربية التى تحتل فيها المرأة موقفاً أضعف من الرجل فى نظام علاقات القوة السائدة فى المجتمع الذكورى؛ فلا يظهر صوت المرأة قويّاً إلا فى أمور تتصل بأصدقاء الأولاد مثلا. وعلى أى حال، يمكن تفسير هذا الموقف من زاويتين:

الأولى: إن إحساس الرجال (الآباء فى هذه العينة) بالقوة يجعلهم أكثر جرأة فى التعبير عن أنهم يمنحون الأولاد والبنات فرصة التعبير عن أنفسهم، حتى وإن لم يكن هذا التعبير يعكس الموقف الفعلى. فهذا الموقف يعبر بشكل صريح عن ذكورية صارخة. ويتضح ذلك فى البيانات الكيفية حيث يدلل على ذلك أحد الأطفال بقوله: "إن أبى يسعى لدفعى للمشاركة،

فهو يكلفنى ببعض الأعمال، ويكلفنى أيضا بالقيام ببعض الاتصالات التى تخص العائلة... و يذكرنى دائماً بضرورة التعويل على النفس....و أشعر أنه على استعداد لمزيد من تشريكى فى شئون العائلة". ويقول آخر: "أستمدّ ثقتى بنفسى من ثقة والدى بى، وفى الواقع علاقتى به جيدة جداً... كما أشعر أنه لا يراقبنى فأتصرف بتلقائية".

والثانية: إن الموقف يكشف عن أن المرأة لاتزال أسيرة هذا الموقف الذكورى، وأنها تدافع عنه، بأن تكون أكثر محافظة من الرجل.

وربما يتضح تقسيم العمل بين الذكور والإناث، وتأكيد المبدأ الجندرى لتقسيم العمل فى الأسرة العربية، من خلال المقارنة بين الأعمال التى يسمح للأطفال بأدائها داخل الأسرة. وللتعرف على الواقع الفعلى لمشاركة الأطفال وبالتالى حجم هذه المساحة، قدمنا إلى الآباء والأمهات قائمة بالأنشطة التى يمكن أن يشارك فيها الأطفال (البنون والبنات) فى المنزل، والتعرف على درجة سماح الآباء والأمهات بها فى علاقتها بالأطفال الذكور والإناث، ويعرض جدول (٤- ٧) هذه البيانات.

جدول رقم (٤-٧)

درجة سماح الوالدين بالمشاركة فى الأنشطة المنزلية وفقا لنوع الأبناء

(نسب مئوية عينة الوالدين: ن= ١٨٢٤)

الأنشطة المنزلية	إجمالى العينة		الآباء		الأمهات	
	الابن	الابنة	الابن	الابنة	الابن	الابنة
تنظيم وترتيب المنزل	٦٣,٢	٧٦,٤	٦٥,٢	٧٩,١	٦١,٣	٧٣,٧
المساعدة فى إعداد الطعام	٥٣,١	٧١,٢	٥٦,٧	٧٤,٧	٤٩,٥	٦٧,٧
التخطيط لميزانية الأسرة	٢٩,٦	٢٦,٥	٣٢,٣	٢٨,٢	٢٦,٩	٢٤,٧
الاهتمام برعاية الإخوة	٦٥,٥	٧٣,٠	٧١,٦	٧٧,٤	٥٩,٣	٦٨,٧
مواساة الأهل	٧٤,٨	٧٤,٣	٧٦,٧	٧٥,٣	٧٣,٠	٧٣,٣
نقل ما يتعلمه الطفل داخل المدرسة	٧٠,٤	٦٩,٥	٧٢,٤	٧١,١	٦٨,٥	٦٧,٨
متابعة القضايا العامة	٥٢,٤	٤٨,٤	٥٦,٢	٤٨,٦	٤٨,٦	٤٥,٦

وتكشف بيانات الجدول عن أن هناك أنشطة تنخفض فيها مشاركة الأولاد والبنات على حد سواء، خصوصاً النشاط المتصل بالتخطيط لميزانية الأسرة، وأن هناك أنشطة يشترك فيها الأولاد والبنات بنسب متقاربة، وهى الأنشطة العامة التى قد لا تعرف تقسيما دقيقا للعمل (مواساة الأهل، ونقل ما تعلمه الطفل فى المدرسة).

ولكن فيما عدا ذلك، فإن البيانات تكشف عن تقسيم عمل واضح بين الذكور والإناث. فالأطفال الذكور أكثر مشاركة فى أنشطة شراء الأشياء من خارج المنزل (٧٠,٤٪ للذكور فى مقابل ٥٨,٢٪ للإناث)؛ ومتابعة القضايا العامة(٥٢,٤٪ للذكور فى مقابل ٤٨,٤٪ للإناث). أما الأطفال الإناث فإنهن أكثر تفوقا فى تنظيم وترتيب المنزل(٧١,٤٪ للإناث فى مقابل ٦٣,٢٪ للذكور)، والمساعدة فى إعداد الطعام (٧١,٢٪ للإناث فى مقابل ٥٣,١٪ للذكور)، والاهتمام برعاية الإخوة الصغار(٧٣٪ فى مقابل ٦٥,٥٪).

إطار رقم (4-5)

كشفت نتائج الدراسة عن أنه ما زالت هناك نظرة تقليدية وصورة نمطية لأدوار كل من الذكور والإناث داخل الأسرة. وهذه الصورة تعكس الثقافة الجندرية الراسخة فى الأذهان وفى الثقافة العربية عموما؛ حيث نجد ذكورية السيطرة على صناعة القرار داخل الأسرة العربية، فالإطار الذى يضعه الذكور هو الإطار الذى لابد أن تتحرك فيه المرأة والأطفال، فالكل يعرف طريقه فى هذا النظام الثقافى الذكورى الجامد. وفى ذلك تشير إحدى الطالبات إلي أن: "الأولاد هم الأقدر على المشاركة؛ فالبنات حركتهن محدودة ولايسمح لهن بالخروج من المنازل لأوقات طويلة أو بمفردهن".

ولم تشر بيانات التعليم أو السن إلي اختلافات جوهرية بين أفراد العينة فى توزيعات هذه المهام على الأطفال. غير أن بيانات النوع كشفت عن اختلاف طبيعة المهام التى يقوم بها الأطفال الذكور والإناث باختلاف تصورات الآباء والأمهات، فقد كان للآباء الكلمة الكبرى حتى فى الأمور الخاصة بالأطفال الإناث، وتفوقت نسب سماح الآباء للأولاد والبنات بأداء الأنشطة حتى فى الأنشطة التى يفترض أن تكون أنشطة أنثوية بحكم تقسيم العمل الجندرى فى الأسرة. وقد لا نأخذ هذه النتيجة ببساطة، فهى تؤكد ذكورية السيطرة على صناعة القرار فى الأسرة، وأن الإطار الذى يضعه الذكور هو الإطار

الذى تتحرك فيه المرأة والأبناء والبنات، فدائما ما ينظر إلى المرأة داخل الأسرة العربية التقليدية بصفة أساسية بوصفها أمّا وزوجة، ويجب على الزوجات أن يخضعن لسلطة أزواجهن فيما يختص بالقرارات الأسرية بينما يوقر الرجل باعتباره معيل الأسرة وصانع القرار والرئيس فيها.

مجالات المشاركة فى الأسرة ونظام تقسيم العمل: موقف الأطفال

إذا كانت البيانات التى أخبر عنها الآباء والأمهات فى عينة الدراسة قد أكدت وجود مساحة للسماح بالمشاركة، ولكنها تخضع لنظام تقسيم العمل الذى تحدده الثقافة داخل الأسرة العربية، فماذا عسى أن تقدم لنا البيانات التى يخبر عنها الأطفال فى عينة الدراسة؟ لقد عرفنا من قبل أن الأطفال يعرفون أن لهم الحق فى المشاركة، وهم يشاركون بدرجات متفاوتة فى الحوار والأنشطة داخل الأسرة على قدر ما يسمح به الإطار الثقافى الذى يضع معالمه الكبار. وقد حاولنا فى هذا الجزء أن نتعرف من الأطفال على المجالات التى يشاركون فيها، والمدى الذى تسمح به الأسرة من وجهة نظرهم، ومدى أخذ الأسرة برأى الأطفال بالفعل، ثم نتعرف بعد ذلك على الأنشطة التى يشارك فيها الأطفال بالفعل داخل الأسرة ودرجة هذه المشاركة.

وفى هذا السياق، قدمنا إلى عينة الأطفال قائمة المواقف أو الموضوعات نفسها التى يمكن أن تكون موضوعاً للنقاش داخل الأسرة، وطلبنا منهم أن يحددوا درجة سماح الأسرة لهم بالحوار حولها، ومدى تقبلها وأخذها برأيهم. ويعرض الجدول رقم (٤-٨) درجة مشاركة الأطفال فى الحوار حول هذه الموضوعات فى الأسرة.

جدول رقم (٤-٨)

مشاركة الأطفال فى إبداء الرأى فى بعض الموضوعات الأسرية

(نسب مئوية عينة الأطفال: ن= ٢٠٦٤)

موضوعات المشاركة	السماح بالمشاركة	أحيانا	عدم السماح
المدرسة التى يدرس فيها	٤٩,٣	٢٦,٤	٢٤,٣
نوعية المدرسة	٥٢,٦	٢٢,٤	٢٥,٠
مقدار المصروف اليومى	٤٨,١	٢٨,٩	٢٣,١

نوعية الملابس	٨٥,١	٢٦,٤	١٥,٥
نوعية الأصدقاء	٥١,٨	٣٢,٨	١٥,٤
أماكن الترفيه	٤٣,٠	٣٧,٠	٢٠,٠
مكان السكن	٢٧,٤	٢٤,٥	٤٨,١
أثاث المسكن	٣٠,٩	٣٠	٣٩,١
النوادى الرياضية	٤٧,٤	٢٥,٠	٢٧,٠
ميزانية الأسرة	٢٣,٠	٢٥,٢	٥١,٨
المشكلات التى تواجه الأسرة	٢٥,٤	٣٢,٦	٤٢,٠

وتكشف بيانات الجدول عن موقف متناقض إلى حد ما مع ما ذهب إليه الآباء والأمهات. فدرجة السماح بالمشاركة التى عبر عنها الأطفال تختلف عن درجة السماح التى عبر عنها الآباء والأمهات. ولنأخذ خمسة بنود أساسية نقارن فيها بين موقف الآباء والأمهات من ناحية، وموقف الأطفال من ناحية أخرى، كما يظهر من جدول (٤- ٩).

جدول (٤-٩)

مقارنة بين موقف الآباء والأطفال فى: الموافقة على درجة السماح بالمشاركة داخل الأسرة (نسب مئوية لعينتى الوالدين والأطفال)

الموقف	الآباء ن= ١٨٢٤	السماح ن= ٢٠٦٤
اختيار أماكن الترفيه	٥٠,٢	٤٣,٠
اختيار نوعية الملابس	٤٩,٦	٥٨,١
اختيار نوعية الدراسة	٤٦,٣	٥٢,٦
اختيار النوادى الرياضية والثقافية	٤٣,٤	٤٧,٤
اختيار المدرسة التى يدرس فيها	٤٠,٢	٤٩,٣
اختيار الأصدقاء	٣٨,٤	٥١,٨

وتكشف المقارنة عن أن ترتيب الأولويات يختلف بين الآباء والأطفال. فقد جاء اختيار نوعية الملابس فى الترتيب الأول لدى الأطفال، ثم اختيار نوعية الدراسة، ثم اختيار الأصدقاء ونوع المدرسة فالنوادى، وأخيرا أماكن الترفيه. فى حين جاء رأى الآباء على نحو مختلف حيث جاء السماح باختيار أماكن الترفيه فى المرتبة الأولى، يليها اختيار نوعية الملابس، وجاء فى ذيل قائمة المسموح به للأطفال الحرية فى اختيار الأصدقاء. ويدل ذلك على أن القضايا المهمة التى تقع فى بؤرة اهتمام الأطفال تتعلق إما بحياتهم الشخصية (نوع الملابس واختيار الأصدقاء)، وإما بطبيعة التعليم ونوع المدرسة التى يدرسون فيها. ولم تكشف النتائج عن تغاير فى هذا الترتيب وفقا لمتغيرات تعليم الآباء والأمهات ونوع التعليم. وفى مقابل ذلك كشفت البيانات عن أن هذا الترتيب يتغاير بتغاير ثلاثة متغيرات هى: نوع الطفل، ونوع التعليم (عام- خاص)، والسن متمثلة فى المرحلة التعليمية (انظر الجدول ٤- ١٠).

جدول (٤- ١٠)

أهم الموضوعات التى يشارك فيها الأطفال مع متغيرى نوع التعليم والسن

(نسب مئوية عينة الأطفال ن=٢٠٦٤)

الموضوعات	النوع		نوع التعليم		المرحلة التعليمية		
	ذكر	أنثى	خاص	عام	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
المدرسة التى يدرس فيها	٤٨,٩	٤٩,٩	٤٦,٨	٥١,١	٣٩,٣	٤٨,٨	٥٩,٩
نوعية المدرسة	٥٠,٤	٥٥,٦	٥٤,٩	٥٢,٤	٣٩,٦	٥١,٢	٦٧,٠
مقدار المصروف اليومى	٤٩,٥	٤٦,٢	٥٨,٠	٤٧,٣	٤٢,١	٤٩,٢	٥٣,٢
نوعية الملابس	٦٠,٨	٥٤,٤	٦٢,٠	٥٩,٩	٥٤,١	٥٨,٥	٦١,٨
نوعية الأصدقاء	٥٠,٠	٥٤,٢	٥٩,٣	٥١,٢	٥١,٠	٤٨,٦	٥٥,١
أماكن الترفيه	٤٣,٦	٤٢,٢	٤٦,٨	٤٣,٣	٤٣,٥	٣٩,٢	٤٥,٧
مكان السكن	٢٩,٦	٢٤,٥	٢٦,١	٢٨,٤	٢١,٥	٢٨,٥	٣٢,٦

أثاث المسكن	٢٩,٥	٣٢,٨	٣٢,٢	٣١,٣	٢٣,١	٣١,٩	٣٨,٠
النوادى الرياضية	٥١,٢	٤٢,٣	٤٤,٧	٥٠,٩	٤٥,٨	٤٣,٦	٥٢,٣
ميزانية الأسرة	٢٤,٣	٢١,٢	٢٣,٧	٢٣,٣	١٧,٥	٢٣,٦	٢٨,٦
المشكلات التى تواجه الأسرة	٢٦,٨	٢٣,٥	٢٥,٤	٢٦,١	١٦,٧	٢٦,٣	٣٣,٧

(١) فبالنسبة إلى اختلافات النوع، نجد أن الاختلاف الأكبر بين الذكور والإناث يأتى فى اختيار الملابس حيث يتفوق الذكور على نحو واضح (٦٠,٨٪ للذكور فى مقابل ٥٤,٤٪ للإناث)، ونوعية الأصدقاء (حيث يحتل هذا الموضوع أولوية لدى الإناث بنسبة ٥٤,٢٪ فى مقابل ٥٠,٠٪ للذكور) والنوادى الرياضية التى تحتل أولوية كبرى لدى الذكور(بنسبة ٤٩,٥٪ للذكور فى مقابل ٣٩,٥٪ للإناث). ومن ثم يُسمح للذكور بالمقارنة بالإناث بإبداء الرأى فى مقدار المصروف اليومي، ونوعية الملابس، ومكان السكن، واختيار النوادى الرياضية، وميزانية الأسرة، والمشكلات التى تواجه الأسرة. فى حين يُسمح للأطفال الإناث داخل الأسرة العربية باختيار نوعية المدرسة، والأصدقاء، وأثاث المنزل.

(٢) أما بالنسبة إلى نوع التعليم، فقد احتل موضوع مقدار المصروف اليومى أهمية خاصة لدى الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الخاص (٥٨,٠٪ للخاص فى مقابل ٤٧,٣٪ للعام)، وكذلك نوعية الأصدقاء (٥٩,٣٪ للخاص فى مقابل ٥١,٢٪ للعام)، وأماكن الترفيه (٤٦,٨٪ للخاص و٤٣,٣٪ للعام)، ونوعية الملابس (٦٢,٠٪ للخاص فى مقابل ٥٩,٩٪ للعام). ومن الواضح أن هذه الموضوعات تكشف اهتمامات طبيعية واضحة.

(٣) وأخيرًا تأتى السن حيث نجد أن معدل الاهتمام بمناقشة موضوع معين يتغير عبر السن؛ حيث تتزايد مساحة الدخول فى مناقشة الموضوعات مع السن، ويدخل الأطفال بناء على ذلك فى دوائر أوسع من المناقشة، كما يسمح لهم بمناقشة موضوعات كانوا لا ينخرطون فيها بشكل كبير وهم صغار مثل أثاث المسكن، وميزانية الأسرة، والمشكلات التى تواجه الأسرة. وقد أشار إلى ذلك بعض الأطفال فى المناقشات البؤرية: "الطفل ممكن يشارك فى أى سن، ولكن شكل المشاركة

سيختلف من سن إلى سن، ففى الصغر يمكن أخذ رأى الطفل فى أمور بسيطة زى الأكل واللبس والفسحة، وبعد كده فى سن ١٢ سنة مثلاً نأخذ رأيه فى أمور كثيرة تصل إلى أخذ رأيه فى المسائل السياسية".

وإذا كان الأطفال قد حددوا أولويات مشاركتهم فى إبداء الرأى على هذا النحو، فهل تنفذ الأسرة هذه المشاركات بشكل واقعى؟ لقد وضعنا قائمة الموضوعات ذاتها أمام الأطفال، وطلبنا منهم أن يحددوا ما إذا كان الآباء يأخذون بآرائهم بالفعل أم لا. ونعرض استجاباتهم فى الجدول رقم(٤- ١١).

جدول (٤-١١) الأخذ برأى الأطفال داخل الأسرة

(نسب مئوية عينة الأطفال: ن= ٢٠٦٤)

الموضوعات	تأخذ بالرأى	أحيانا	لا تأخذ
نوعية الملابس	٥٢,٨	٤٠,٣	٦,٩
نوعية المدرسة	٤٩,٤	٣٨,١	١٢,٥
النوادى الرياضية	٤٥,٧	٣٩,١	١٥,٢
مقدار المصروف اليومى	٤٢,٦	٤٧,٥	١٠,٠
نوعية الأصدقاء	٤١,٥	٤٩,٩	٨,٢
المدرسة التى يدرس فيها	٣٩,٢	٤٦,٤	١٤,٣
أماكن الترفيه	٣٦,٢	٥٤,٢	٩,٥
أثاث المسكن	٢٨,٧	٥٠,٦	٢٠,٧
مكان السكن	٢٥,٢	٤٠,٧	٣٤,١
ميزانية الأسرة	٢٤,٤	٤٤,٣	٣١,٣
المشكلات التى تواجه الأسرة	٢٢,٩	٥٤,٨	٢٢,٤

ويكشف الجدول السابق عن أن نسب من أكدوا، من الأطفال فى عينة الدراسة، على أن الأسرة تأخذ بالآراء أقل بكثير من نسب التعبير عنها. فثمة فجوة بين المشاركة بالرأى والكلام، وبين المشاركة الفعلية بالتنفيذ والأخذ بهذا الكلام. ويأتى موضوع اختيار

نوعية الملابس على رأس قائمة الموضوعات التى تأخذ فيها الأسرة برأى الأطفال (أجمع على ذلك ٥٢,٨ ٪ من عينة الأطفال)، وتتساوى بعد ذلك أمور مثل نوع الدراسة، واختيار النوادى الرياضية، ومقدار المصروف اليومى واختيار الأصدقاء (بنسب متقاربة ما بين ٤٩,٤ ٪ و٤١,٥٪). ولا توجد فروق تذكر بين الذكور والإناث، ولا بين المراحل التعليمية أو نوع التعليم فى هذا الترتيب، ولكن الأمر الجدير بالتأكيد هو هذا الاختلاف بين ما تسمح به الأسرة على مستوى القول، وبين التنفيذ الفعلى وهذا ما دعمته المادة الكيفية: حيث أشار الأطفال من مختلف الأقطار العربية إلى أن المشاركة داخل الأسرة لاتقتصر على مستوى محدد؛ فهناك مواقف يؤخذ فيها رأى الطفل ومواقف أخرى يأخذ فيها الطفل القرار، وفى هذا الصدد يشير أحد الأطفال إلى "أنا مش بأقيد مستوى المشاركة بحد، الطفل ليه إنه يختار لبسه أو الأكل اللى ممكن الكل ياكله معاه، يختار مدرسته مع أصحابه، يختار عاوز يكمل أدبى ولا علمى، أو الرياضة اللى عايز يلعبها، مش المفروض إن الأب والأم يفرضوا عليه.. لازم هو اللى يختاره ولو فى حاجات أو مشاكل داخل الأسرة لازم يشارك فيها ويقول رأيه حتى لو مش حياخدوا بيه ".

ولكن إلى أى مدى ينخرط الأطفال فى أنشطة من تلقاء أنفسهم داخل الأسرة؟ لقد رأينا من قبل أن الآباء والأمهات يسمحون للأطفال بممارسة الأنشطة، وأن هذه الممارسة تعكس بجلاء نظام تقسيم العمل داخل الأسرة العربية. فإلى أى مدى يصدق ذلك على موقف الأطفال؟ ذكر الأطفال فى المناقشات البؤرية عندما تمَّ سؤالهم عن المشاركة داخل الأسرة أن: "المشاركة تتضمن الوقوف جنباً إلى جنب مع الأسرة فى توفير حاجات أفرادها، كاكتساب الدخل مثلاً، أو التوفير فى المصاريف مثلاً لتخفيف العبء على الأبوين"، وذكرت إحدى الطالبات: "مساعدة الأم فى أعمال المنزل"، وذكرت أخرى: "أن التفوق الدراسى نفسه هو إحدى وسائل إعانة الأسرة حيث يدخل الفرح إلى نفوس الآباء".

والسؤال المهم الذى يُطرح هنا: هل يعكس هذا الموقف تغيراً جذريّاً فى رؤية الأطفال لنظام تقسيم العمل الجندرى، أم أن نظام الحداثة الراهن فى الوطن العربى لا يسمح بتغير جذرى فى هذا الصدد؟ لقد عرضنا على عينة الأطفال قائمة الأنشطة التى يمكن أن يمارسوها داخل الأسرة، ونعرض استجاباتهم الكلية وتوزيعها على الذكور والإناث فى الجدول (٤- ١٢).

(٤-١٢)

المشاركة الفعلية للأطفال فى الأنشطة داخل الأسرة مع متغير النوع

(نسب مئوية لعينة الأطفال: ن= ٢٠٦٤)

	أشارك			أشارك أحيانا			لا أشارك		
	النسبة الإجمالية	ذكور	إناث	النسبة الإجمالية	ذكور	إناث	النسبة الإجمالية	ذكور	إناث
شراء احتياجات الأسرة	٥٩,٨	٦٥,١	٥٢,٨	٢٩,٤	٢٥,٧	٣٤,٣	١٠,٨	٩,٣	**١٢,٩**
تنظيم وترتيب المنزل	٥٨,٦	٤٨,٠	٧٢,٨	٢٩,٨	٣٧,٠	٢٠,٣	١١,٦	١٥,٠	**٦,٩**
المساعدة فى إعداد الطعام	٣٩,٢	٢٨,٥	٥٣,٧	٣٣,٧	٣٥,٤	٣١,٤	٢٧,٠	٣٦,٠	**١٤,٩**
التخطيط لميزانية الأسرة	١٦,٠	١٨,٣	١٢,٩	٢٤,٨	٢٥,١	٢٤,٣	٥٩,٢	٥٦,٥	**٦٢,٨**
الاهتمام برعاية الإخوة	٥٧,٣	٥٤,٩	٦٠,٤	٢١,٩	٢٣,٧	١٩,٣	٢٠,٩	٢١,٤	**٢٠,٣**
مواساة الأهل	٦٧,٣	٦٦,٠	٦٩,١	٢٢,٨	٢٣,٥	٢٢,٠	٩,٩	١٠,٥	**٩,٠**
نقل ما يتعلمه الطفل داخل المدرسة	٥٥,١	٥٢,٩	٥٨,٠	٣٢,٠	٣٣,٨	٢٩,٦	١٢,٩	١٣,٣	**١٢,٤**
متابعة القضايا العامة	٣٣,١	٣٥,٣	٣٠,١	٣٤,٩	٣٤,٧	٣٥,٣	٣٢,٠	٣٠,٠	**٣٤,٦**

تشير النسب الكلية للمشاركة فى الأنشطة إلى أن مواساة الأهل عند الشعور بالحزن تأتى فى مقدمة أولويات المشاركة، تليها المشاركة فى شراء الاحتياجات، فالاهتمام برعاية الصغار، فتنظيم وترتيب المنزل، فنقل ما يتعلمه الأطفال بالمدارس، فالاشتراك فى متابعة القضايا العامة. ويتشابه هذا الترتيب مع الترتيب الذى قدمه الآباء، إلا فى اختلاف واحد وهو ظهور مواساة الأهل عند الحزن فى مقدمة الأولويات، وكذلك الاشتراك فى متابعة القضايا العامة التى حظيت بنسبة معقولة. ولكن النتيجة الأهم هى أن هذه البيانات قد أكدت استمرار نظام تقسيم العمل المنزلى بين الذكور والإناث حتى بالنسبة إلى الأجيال المعاصرة صغيرة السن من صناع المستقبل. فلا يزال الذكور الأقدر على التعامل مع العالم الخارجى بشراء الأشياء (٦٥,١ ٪ للذكور فى مقابل ٥٢,٨ ٪ للإناث)، ولا تزال الإناث أقدر على تنظيم وترتيب المنزل (٧٢,٨٪للإناث و٤٨,٠ ٪ للذكور)، والمساعدة فى إعداد الطعام (٥٣,٧ ٪ للإناث و٢٨,٥ ٪ للذكور)، والاهتمام برعاية الصغار (٦٠,٤ ٪ للإناث و٥٤,٩ ٪ للذكور). ويدل ذلك دلالة قاطعة على أن تحديث البنية الاجتماعية عبر

التعليم والمظاهر المادية للحداثة لايغير الثقافة، تلك التى تظل قابعة هناك لا تتغير إلا فى النزر اليسير. وتشير إحدى الطالبات إلى أن وضعهن كفتيات أقل مقارنة بإخوتهم من الأولاد. فمازالت هناك مسئوليات أكثر تلقى على عاتقهن منزليّاً وقيود أكثر تفرض على حركتهن، وقد أبدت الفتيات العديد من الملاحظات عن التمييز الذى يحسسنه فى التعامل على مستوى الأسر والمجتمع فى حرية الحركة والمشاركة فى الأنشطة المختلفة.

نظرة عامة إلى نتائج هذا الفصل

أ. أجمع طرفا العينة (الآباء والأبناء) ،على مستوى كل الأقطار العربية – محل الدراسة، على أهمية المشاركة وفائدتها.

ب. كان التعليم وصغر سن الوالدين عاملين حاسمين فى المشاركة والإقرار بها والاعتراف بفائدتها. حيث اتفق الآباء على أهمية المشاركة فى بناء الثقة بالنفس وتحمل المسئولية لدى الأبناء، بالإضافة إلى ما تقوم به من وظائف أخرى تتعلق بمعرفة الواجبات، وتعميق الانتماء إلى الأسرة، وتنمية المهارات الاجتماعية. كان الآباء أكثر تشجيعاً للأطفال على الإدلاء برأيهم من الأمهات اللائى كن أكثر تحفظا من الآباء فى السماح بإبداء الرأى من قبل الصغار أو الأخذ به. وتعكس هذه النتيجة ذكورية السلطة داخل الأسرة العربية، وأن المرأة لاتزال أسيرة الموقف الذكورى .

ج. أوضحت النتائج أن ثمة ميلا لدى الأسر العربية نحو تفضيل الصورة المثالية للحوار؛ هذا الحوار الذى يتشارك فيه جميع أفراد الأسرة، ويرتفع هذا الميل للتفضيل مع ارتفاع المستوى التعليمى وصغر سن الأبوين. وإن كان هذا التفضيل بدا أنه أقل وضوحاً عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرار داخل الأسرة . فالأسرة العربية قد ترى أنه لا غضاضة من أن يقول الصغار آراءهم ويعبروا عنها بحرية بحيث لا يتعدى ذلك مستوى الكلام والتعبير ليس أكثر من ذلك ولا أقل، وقد تجعلنا هذه النتيجة نتوقف برهة أمامها حيث يبدو أن مثل هذا الموقف هو ثقافة عامة فى المجتمعات العربية التى ترى أن على الناس أن تقول ما تريد بكل الحرية، وعلى القائم بالأمر أن يفعل ما يحلو له وما يراه هو ملائماً؛ فمن بيده السلطة هو

متخذ القرار وإن استمع إلى الآخرين.

د. كشفت النتائج عن أن هناك مجالات معينة تسمح فيها الأسرة بالمشاركة بدلاً من مجالات أخرى، ومن أكثر هذه المجالات : أماكن الترفيه واختيار الملابس ونوعية الدراسة.

هـ. كما كشفت النتائج أيضاً عن أن هناك تقسيماً جندرّياً واضحاً للعمل داخل الأسرة، فالذكور أكثر مشاركة فى أنشطة شراء الأشياء من خارج المنزل، والإناث أكثر مشاركة فى تنظيم وترتيب المنزل.

و. وتكشف هذه النتائج عن أن القضايا المصيرية الخاصة بالطفل ينفرد الكبار فيها باتخاذ القرار، وأن حجم الشراكة داخل الأسرة يتوقف على الدرجة التى يمكن أن يسمح بها عالم الكبار للصغار بأن يساهموا بالفعل فى القرارت التى تؤثر فى حياتهم.

الفصل الخامس

المدرسة العربية وحدود المشاركة

الفصل الخامس

المدرسة العربية وحدود المشاركة

مقدمة

عندما نفكر في عمليات التنشئة الاجتماعية للأطفال وتهيئتهم ليصبحوا أعضاء ملتزمين في المجتمع، تأتي المدرسة في الصدارة إلي جانب الأسرة. وكذلك فقد أكد الفلاسفة التربويون على أهمية التعاون بين المدرسة والأسرة في إعداد الأطفال للمستقبل، على اعتبار أن الأطفال في مراحل عمرهم الأولى يقضون جُلَّ وقتهم بين الأسرة والمدرسة. وقد ذهب "جون ديوى" في هذا الصدد إلى القول بأن المدرسة هي مؤسسة اجتماعية وينبغي أن تعكس الحياة الاجتماعية؛ لأن تلك الأجندة هي الأساس لجميع الأنشطة التعليمية. ولذلك كلما تواصلت المدرسة مع الأسرة والمجتمع، ومكنت التلاميذ من أن يتعلموا باستمرار في بيئة ديمقراطية تقوم على المشاركة والتآلف والتكاتف، أدت وظيفتها في بناء المواطن (جون ديوى، ١٩٧٨).

وبناء عليه، فإن المدرسة ليست مجرد بيئة لنقل المعارف والمهارات إلى الأطفال، وإنما هي بيئة لبناء المواطن، يكتسب فيها الطفل الأسس التي تقوم عليها حياته بوصفه مواطناً أخلاقيّاً نشطاً، قادراً على استخدام معارفه ومهاراته في خدمة مجتمعه، وقادراً من ناحية أخرى- على المساهمة النشطة في حياة المجتمع وأنشطته المختلفة. وفي ضوء هذا الفهم، تطورت المفاهيم التربوية نحو التركيز على التعليم الموجه بالمواطنة، بمعنى توجيه البرامج والمهارات الإدارية والتربوية

إطار رقم (٥-١)

المدرسة هي صانعة المجتمع "لا يتسنى للمدرسة أن تعد طلبة للحياة الاجتماعية إلا متى كان النظام فيها يمثل الحياة الاجتماعية .... والطريقة الوحيدة التي تعد الطالب للحياة الاجتماعية هي الاشتغال بأعمال اجتماعية. وإذا قلنا إن الطالب يستطيع أن يكوّن عادات اجتماعية بغير الاشتغال بأعمال اجتماعية، فإن مثلنا يكون كمثل من يعلم الطفل العوم والسباحة بإتيان حركات فوق اليابسة بعيدة عن نهر أو بحيرة أو بحر". (جون ديوى).

والأنشطة المدرسية لتكريس ثقافة المواطنة، والأسرة والمؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) ووسائل الإعلام. وتعد المنظومة التعليمية (أو نسق التعليم) أحد المكونات الجوهرية فى هذا النسق التربوي، بل يمكن القول إنها المنظومة الأساسية بعد الأسرة، وربما قبل الأسرة فالتعليم يلعب دوراً كبيرا فى تكوين ثقافة المواطنة والمسئولية الاجتماعية وتزويد التلاميذ والطلاب بالمعارف والمهارات ومظاهر الفهم المختلفة بحيث يجعلهم مواطنين عارفين وعلى وعى بحقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم. كما يؤكد التعليم من أجل المواطنة على نقل مهارات خاصة تتصل بالقدرة على التطوع والمشاركة والمبادأة ومساندة الآخرين والدفاع عنهم خصوصاً الفئات الضعيفة والأكثر عرضة للمخاطر كالأطفال وكبار السن وذوى الحاجات الخاصة. ويقوم التعليم من أجل الديمقراطية والمواطنة على فكرة التعليم عبر الممارسة، أى ممارسة المواطنة داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، وذلك عبر خلق علاقات بين البيئة والمؤسسة التعليمية، يستطيع من خلالها التلاميذ والطلاب أن يشاركوا فى أنشطة المجتمع المحلي، وأن يشاركوا فى الخدمات التى تقدم، وأن يتأملوها داخل الفصول الدراسية (أحمد زايد، التعليم وتأسيس منظومة القيم،٢٠١٢). فالمنظومة التعليمية هى أحد المكونات الأساسية فى المنظومة التربوية الكلية فى المجتمع.

فالتعليم – كما قال ابن خلدون– لا يهدف إلى "حشو الأذهان"، ولكن إلى تنمية الملكات التى تجعل الإنسان قادرا على العلم والمناظرة والتفاوض: فإذا صلح التعليم

يقول ابن خلدون: إن جودة نظام التعليم وجودة تكوين الأستاذ لهما دخل فى جودة تعلم المتعلم، حيث يقول فى ذلك: (على قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حذق المتعلم فى الصناعة وحصول ملكته). ويرى ابن خلدون: أن التعليم صناعة، نجاحها وفشلها مرتبطان بالقائمين بها، وأن المعلمين هم سند هذه الصناعة. وأكد كذلك على أهمية مراعاة المقدرة العقلية للمتعلم من باب أن الاستعداد للتعلم عنده ضرورى وهو يتم تدريجيّاً؛ حيث يشير إلى ضرورة إدراك المربى لمراحل النمو عند تلاميذه بحيث لا يتحمل المتعلمون أعباء تزيد عن احتمال قدراتهم العقلية فى الفهم والاستيعاب. ولكل مرحلة سنية قدراتها ومراعاة هذه القدرات شرط أساسى فيمن يصنع المنهاج المدرسى ومفرداته فى الكتب المدرسية المقررة. وأكد ابن خلدون بأن غياب الأستاذ الحاذق وفساد النظام التعليمى مدخلان إلى النتائج السلبية فى حاصل التعليم الذى يعتمد أساساً على الحفظ فقط. (من مقدمة ابن خلدون).

صلحت الأخلاق وتبلور الأساس الأخلاقى للتمدن والاجتماع الإنساني. كما أكد رفاعة رافع طهطاوى فى كتابه "المرشد الأمين فى تعليم البنات والبنين"، والذى يعد وثيقة تربوية وأخلاقية، أكد على أهمية التربية والتعليم وأهمية المساواة بين البنين والبنات فى العملية التربوية. وبدأ الطهطاوى كتابه بالحديث عن دور التعليم فى محو محبة النفس من الأطفال لإعدادهم ليكونوا مواطنين، وتعويد الأطفال على العقائد الدينية، وتعليمهم أحوال المعاش، وغرس مفاهيم المساواة والوطنية فى نفوسهم. فالتربية هى بناء الجسم والعقل والصحة والأخلاق والدين، وأن المعارف التى يحصل عليها الفرد لابد أن تكون شاملة لعلوم الدين والفنون والصنائع المختلفة والعلوم الطبيعية (رفاعة رافع طهطاوى، المرشد الأمين فى تعليم البنات والبنين،٢٠١١).

ويتقاطع موضوع مشاركة الأطفال فى صناعة حياتهم فى المدرسة، وبالتالى حماية حقوقهم، مع هذه الاهتمامات التربوية. ويأتى دور المدرسة هنا مكملا لدور الأسرة وداعما، أو موجها له. بل إن دور المدرسة ربما يفوق دور الأسرة خصوصاً فى مسألة مشاركة الأطفال. ذلك أن التنشئة فى المدرسة تكون مقصودة وموجهة، بعكس الأسرة التى تكون فيها التنشئة تلقائية عفوية. وكذلك فإن المدرسة قد تلعب دوراً جوهريّاً فى تأصيل ثقافة المشاركة وتعزيز أسس الحوار وإتاحة الفرصة للأطفال للمشاركة فى صناعة القرارات

إطار رقم (٥-٢)

تنص "المادة ٢٨" من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، علي حق الطفل فى التعليم،وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق، يجب الآتى: جعل التعليم الابتدائى إلزاميّاً ومتاحاً مجاناً للجميع،تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوى سواء العام أو المهنى،وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، جعل التعليم العالى متاحا للجميع على أساس القدرات، جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفى متناولهم، اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم فى المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة. ضمان إدارة النظام فى المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل، تعزيز وتشجيع التعاون الدولى فى الأمور المتعلقة بالتعليم، والقضاء على الجهل والأمية فى جميع أنحاء العالم

تنص المادة ٢٩من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على: أن توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو:تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.

المتعلقة بهم ،هذا إذا كانت المدرسة منفتحة على مجتمعها وعلى العالم، وكانت ذات بيئة ديمقراطية بناءة. ويحدث العكس بطبيعة الحال إذا كانت المدرسة تتبنى سياسة تسلطية ذات بعد واحد، فتتحول إلى مكان أشبه بالسجن ممقوت بالنسبة إلى نزلائه.

وفى ضوء هذا الفهم، تبنت منظمة اليونيسف، منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل فى العام ١٩٩٠، مبادرة لتشجيع المدارس على تطبيق ممارسات تربوية من شأنها تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ومن هنا ظهر مفهوم المدرسة الحامية للحقوق Right Respecting School، وهى المدرسة التى تظهر فيها ممارسات تربوية وإدارية وبرامج دراسية تعكس روح ونصوص اتفاقية حقوق الطفل؛ بحيث تتحول المدرسة إلى بيئة لحماية حقوق الأطفال وإتاحة الفرص لهم للدخول فى ممارسات وصور من المشاركة تساهم فى تأصيل ثقافة المشاركة فى نفوسهم، وتمكنهم من الوعى بحقوقهم وواجباتهم . وتعمل بعض الدول على تشجيع المدارس على الارتقاء بنفسها لتتحول إلى مدارس حامية لحقوق الأطفال، وذلك عبر تقديم جوائز ومنح ودعم مادى ومعنوى.

لقد ظهر مفهوم المدرسة School (باللاتينية scola، واليونانية schola) باعتباره مكاناً يقضى فيه الأفراد أوقات فراغهم للتعلم، ثم تحولت إلى نظام رسمى لتعلم المعارف والمهارات ونقل الثقافة، وارتقت فى العصور الحديثة لتصبح مكانا لتهذيب مشاعر البشر والارتقاء بثقافتهم المدنية. ولم تتحقق للمدرسة هذه المكانة إلا عبر فكرة المشاركة التى تتأسس بحكم تعريفها على مفاهيم الحرية والتطوع والمبادأة والمسئولية والوعى بالحقوق. ولذلك يمكن القول إن المدرسة تصبح أكثر قدرة على الإسهام بدورها فى تشكيل الأطفال وإعدادهم ليصبحوا مواطنين صالحين كلما كانت مدرسة حامية للحقوق، ومفسحة المجال لأكبر قدر من المشاركة.

ماذا عسى أن تكون المدرسة العربية إذن؟ وإلى أى مدى تقترب المدرسة العربية من النموذج المثالى للمدرسة الساعية نحو حماية الحقوق؟ ونحاول فى هذا الفصل أن نقترب من واقع المدرسة العربية عبر بيانات حصلنا عليها من مقابلات مع مديرى بعض المدارس فى البلدان العربية التى أجريت فيها الدراسة، ومن خلال بيانات كمية حصلنا عليها عبر استبانة الوالدين والأطفال. ونجيب فى هذا الفصل عن أسئلة مهمة تتعلق بواقع مشاركة الأطفال فى المدرسة: إلى أى مدى تشكل المدرسة العربية بيئة حاضنة للمشاركة؟ وإلى

أى مدى ينظر الآباء والمدرسون والأطفال إلى أهمية المشاركة فى أنشطة المدرسة والعائد من هذه المشاركة؟ وماواقع المشاركة بالفعل داخل المدرسة، والحدود التى يسمح بها الآباء للدخول فى إطار ممارسات المشاركة؟ وإلى أى مدى ينخرط الأطفال فى ممارسات مشاركة فعلية؟

١- المدرسة العربية بوصفها بيئة حاضنة للمشاركة

إلى أى مدى تحتضن المدرسة العربية أطفالها؟ إلى أى مدى توفر لهم بيئة يعبرون فيها عن أنفسهم بحرية، ويبرزون ما لديهم من قدرات جسمية وعقلية ووجدانية؟ لقد قمنا بجمع مادة كمية وكيفية من عدد من المدارس، فقد طبقت استبانة رقم (٣) على ١٢ مدرسة من مختلف المستويات الدراسية فى عدد من البلدان التى غطتها الدراسة (خصوصاً الأردن ولبنان والسعودية ومصر والعراق)، كما قام الباحثون بإجراء مقابلات متعمقة فى عدد من المدارس فى كل البلدان الثمانية التى أجريت فيها هذه الدراسة (ثلاث مقابلات متعمقة فى المدارس فى كل بلد). وقد حاولنا أن نستشف من كل هذه المادة الإجابة عن السؤال الذى طرحناه فى صدر هذه الفقرة: إلى أى مدى توفر المدرسة للأطفال بيئة حاضنة للتعبير الحر عن أنفسهم، والمشاركة فى القرارات المتعلقة بمصيرهم؟

إطار رقم (٥-٣)

" إن التعليم والمدرسة من أهم الوسائل التى تمكن الأطفال من المشاركة، وتساعدهم على تنمية المهارات والقدرات منذ الصغر، والتعليم الجيد هو إعداد عقل الطالب إعدادا جيدا يمكنه ويساعده على الاكتشاف والاختراع، فعقلية الأطفال عقلية ممتازة، ولكنها تحتاج إلى من يقوم بتنميتها وتوجيهها". (طالب من مصر).

ثمة مشهد يشى بقدر من التناقض عندما نقارب بيئة المدرسة. فى الوجه الأول من المشهد نرى حديثا عن أنشطة وممارسات يوحى بوجود قدر كبير من تفهم روح المشاركة وتنفيذها واقعيّاً. وهناك إشارات إلى أنشطة رياضية وثقافية واجتماعية يقوم بها الأطفال ؛ وفضلا عن تأكيدات على ضرورة إشراك الأطفال فى صناعة القرار داخل المدرسة (تحديد مجالات الأنشطة ونوعيتها وجدولها الزمنى)؛ بل إن ثمة تأكيدات على أن الأطفال يستخدمون كل صور المشاركة بالرأى والحوار والتواصل الإلكترونى والصحفى، فضلاً عن المشاركة فى تنظيم الأنشطة

الثقافية والعلمية والرياضية والفنية والترفيهية؛ وأكثر من هذا هناك حديث عن تعاون وشراكة بين المدرسة وغيرها من المؤسسات فى مساعدة الأطفال على ممارسة الأنشطة والعمل فى بيئة أفضل. يبدو هذا مشهداً مشرقاً يوفر بيئة حاضنة بالفعل لمشاركة فعالة من قبل الأطفال.

وإكمالاً لهذه الصورة المثالية عن المدرسة يأتى رأى الوالدين والتلاميذ على حد سواء مؤيدا لأهمية المشاركة فى المدرسة. فقد أجمع ٧٨,٦٪ من الآباء والأمهات على أن المشاركة مفيدة، كما أجمع ٧٥,٣٪ من الأطفال على الرأى نفسه. ويجمع الذكور والإناث على هذا الرأى، وهو رأى يتزايد بشكل واضح بين ذوى التعليم العالى. وعلى المنوال ذاته، يجمع الآباء والأمهات والأطفال على الفوائد المرجوة من المشاركة فى المدرسة. كما يتضح من الجدول التالى رقم (٥-١) الذى يقارن بين نسب الآباء والأطفال على قائمة بفوائد المشاركة قدمت إليهم.

جدول رقم (٥-١)

فوائد المشاركة فى المدرسة لدى الآباء والأبناء

(نسب مئوية) ن= ١٨٢٤

فوائد المشاركة	الوالدان		الأطفال	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الثقة بالنفس	٩١,٠	٩١,٦	٧٩,٨	٧٧,٧
تحمل المسئولية	٧٨,٠	٧٨,٤	٧١,٤	٦٩,٤
تنمية الشعور بالانتماء	٥٩,٤	٦٣,٩	٥٦,٠	٥٦,٢
تنمية المهارات الاجتماعية	٧٠,٣	٧٣,٤	٦١,٨	٦٢,٨
تقليل التمييز	٤٨,٤	٥٠,٢	٤٦,١	٤٧,١
أخرى	٥,٤	٣,٩	١,٩	٢,٥

وتدل بيانات الجدول على وجود شعور مشترك لدى الكبار والصغار بأهمية المشاركة فى تدعيم الثقة بالنفس، وتحمل المسئولية وتنمية المهارات. ويدل ذلك على أن الأمل معقود على المدرسة من قبل الآباء والأمهات والأبناء، وأن هذا الأمل يرتبط بالوجه المشرق للمدرسة على أنها بيئة حاضنة يمكن أن توفر للطفل نمواً عقليّاً وبدنيّاً ونفسيّاً ملائماً.

ولكن هل هذه الصورة المشرقة هى بالفعل ما يوجد فى الواقع؟

ويمكن أن يدلنا المزيد من التعمق فى المادة الكيفية التى جمعت من المدارس، على وجه آخر من المشهد يتناقض مع هذا المشهد الناصع الذى تعكسه الآراء. فالملاحظ أن المدرسة العربية لا تزال أسيرة الثقافة المحيطة بها، ولا تزال أسيرة قبضة البناء الاجتماعى المحيط بما فيه من مشكلات حيث اتضح ما يلى:

(١) لا يمكن للمدرسة أن تكون بيئة حاضنة للمشاركة إلا إذا كانت نطاقا إيكولوجيّاً صحيّاً وملائما لحركة التلاميذ ونشاطهم، وتمتعهم ببيئة تربوية ملائمة. فالحق فى التعليم ليس مجرد حق يقدم بأى شكل كان، ولكنه حق يتم استحقاقه فى ظروف صحية واجتماعية وفيزيقية ملائمة. ولايتوفر هذا الظرف فى كل البلاد العربية، فهناك بعض البلدان التى لا تتوافر فيها ظروف اقتصادية مواتية لتوفير "المدرسة النموذجية" التى يمكن أن تساعد الأطفال على النمو الجسمى والعقلى والمعرفى والوجدانى نموّاً سليماً لا يصيبه التشوه بحال. وهنا يشير أحد المدرسين بقوله: "يحدث التعليم فى ظروف قاسية وصعبة"، وقد نضيف إلى هذا القول: إنه تعليم يمنح بعض الحقوق، ويسلب بعضها الآخر.

(٢) وقد لا يتعلق الأمر بالجوانب الفيزيقية فى المدرسة فحسب، بل يتعلق ببعض الجوانب الاجتماعية والثقافية. فقد أشار المدرسون والتلاميذ على حد سواء إلى مشكلة عدم التوافق والتعاون بين المدرسة والأسرة. فالأسرة تركز بشكل أساسى على عملية التحصيل ونتائج الامتحانات، فى حين تركز المدرسة على أمور أوسع كالأنشطة الرياضية والفنية والاجتماعية. لقد أكد أحد العاملين بالمجال التربوى على أن للمدرسة دوراً مؤثراً ومهمّاً فى النجاح الدراسى للطلاب وفرصهم المستقبلية، وكذلك على مواقفهم تجاه التعلم

إطار رقم (٥-٤)

"نص المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل": توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو: تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، وإعداد الطفل لحياة تستشعر المسئولية فى مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين، وتنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة فى ميثاق الأمم المتحدة، وتنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذى يعيش فيه، والبلد الذى نشأ فيه فى الأصل، والحضارات المختلفة عن حضارته، وتنمية احترام البيئة الطبيعية.

والتعليم والاستمرار فى الدراسة بشكل عام. فالعلاقات الإيجابية مع المعلمين والأقران وغيرهم من العاملين، تدعم الطلاب وتشجعهم وتوفر لهم أمثلة يحتذى بها سلوكيّاً، على حين أن العلاقات السلبية يمكن أن تثبط همتهم وتثنيهم عن الإنجاز وتحد من نمو مهارات التواصل لديهم؛ فضلا عن تدميرها لشعورهم بالاعتزاز والثقة بالنفس.كما أن هناك إشارات إلى انشغال الأهل عن أبنائهم وعدم متابعتهم لهم، وعدم المشاركة بشكل فعال فى لقاءات مجالس الآباء، وعدم تشجيع الآباء والأمهات لأبنائهم على الإدلاء برأيهم والمشاركة الصريحة فى الحوار، وتسلط الآباء على الأطفال وعدم السماح لهم بالاشتراك فى الأنشطة، ومعاقبتهم لحصولهم على درجات منخفضة. وعلى الرغم من أن المدرسين لم يشيروا فى المقابلات إلى المشكلات التى ترتبط بكل ذلك من جانب المدرسة، فإن المناقشات البؤرية قد كشفت عن أن المدرسين لا يشجعون التلاميذ على المشاركة. تذكر إحدى الطالبات: "أشعر أن المدرسة غير مستعدة لتدعيم أسس المشاركة. هناك احتكار لكل شيء من طرف الإدارة والأساتذة. فلا توجد مجالس للتلاميذ ولا نشارك فى أى شيء تقريباً. اهتمام الطلاب منحصر فى كرة القدم لدى الذكور والموسيقى لدى الإناث"، وتضيف أخرى: "المدرسة غائبة تماماً عن تدعيم مبدأ المشاركة. طرق التدريس وهيمنة الإدارة تحولان دون تدعيم المشاركة ولا تشجع عليها"، وترى طالبة: "فى المدرسة النوادى تكاد تكون منعدمة والمشاركة محدودة فالإدارة تتخذ قراراتها دون التوجه للتلاميذ، والمدرسون مهتمون فقط بإتمام دروسهم". ومع ذلك، فإن هناك إشارات إلى أن هذا الوضع قد يختلف مع أبناء الأسر المتعلمة؛ الأمر الذى يدل على أن التعليم له دور إيجابى فى تحقيق مزيد من المشاركة.

إطار رقم (٥-٥)

"ما ألاحظه أن أولياء الأمور يدفعوننا للمشاركة عندما لا يكون لديهم وقت للقيام ببعض الشئون،وهم مدفوعون لتشريكنا وليست رغبة منهم، فهى مشاركة من أجل مساعدتهم لا غير. طفل من تونس.

"أشعر أن أمى لا تشركنى إلا فى الأشياء المتعبة والشاقة، وهى بالأساس بعض الأعمال المنزلية. فى غالب الأحيان، أتولى القيام بشئون إخوتى الأصغر منى سنّاً". طفلة من تونس.

(٣) وثمة جوانب ثقافية مهمة تتصل بطبيعة النظرة إلى الأطفال، ونوعية الثقافة الاستهلاكية السائدة بينهم. فقد أشار بعض المدرسين- وكذلك الأطفال - إلى أن الآباء والمدرسين

ينظرون إلى الأطفال نظرة دونية ويعاملونهم على أنهم صغار لا يعرفون من أمر حياتهم شيئاً، ويحدث هذا حتى بين بعض الأسر المتعلمة. كما أشار البعض إلى اندماج الأطفال والأسر والمجتمع بأسره فى الثقافة الاستهلاكية التى توجه اهتمامات الأطفال بعيدا عن قضية المشاركة. فَجُلُّ اهتمام الأطفال هو مشاهدة الأفلام الكارتون واللعب بالألعاب الإلكترونية العنيفة؛ مما يجعلهم ينغمسون فى البرامج والأنشطة الترفيهية أكثر من اندماجهم فى اهتمامات للمشاركة بالرأى. فقد تحولت المجتمعات العربية إلى مجتمعات استهلاكية وأصبح الأطفال جزءا لا يتجزأ من هذه المنظومة الاستهلاكية الترفيهية.

(٤) وتنعكس المشكلات الأسرية على حدود المدرسة فى المشاركة، وقد أكد أحد المدرسين حقيقة مهمة تفيد بوجود علاقة بين طبيعة الاستقرار فى الأسرة وقدرة الأطفال على الاستفادة من المدرسة وعلى المشاركة الفعالة فيها. وتثير هذه القضية مشكلات كثيرة ترتبط بها، من أهمها العنف الموجه ضد الأطفال، سواء فى المنزل أو المدرسة، وسوء استخدام الأطفال خصوصاً فى الأعمال المنزلية الشاقة للإناث والأعمال المتصلة بالتجارة والزراعة للذكور، فترى الفتيات أن هناك مسئوليات أكثر تلقى على عاتقهن منزليّاً وقيوداً أكثر تفرض على حركتهن، وأن المشاركة منحصرة فى القيام ببعض الأنشطة داخل فضاء العائلة، ويذكر طفل آخر: "أشارك داخل العائلة فى بعض الأنشطة التى يكلفنى بها والدى الذى يشتغل فى النجارة، أقضى أوقات الفراغ فى مصنع والدى" والتمييز بين الذكور والإناث بإتاحة الفرصة للذكور للاشتراك فى أنشطة بعينها ومنعها عن الإناث، فالأسلوب الذى تدار به المدارس يحرم الأطفال من قدر كبير من المشاركة ويخص الفتيات بقدر أكبر حيث ينظر إلى الفتيات بوصفهن تابعات ولا تتاح لهن فرص حقيقية وكافية للقيام بأدوار قيادية فى إدارة النظام المدرسى. وتذكر إحدى الطالبات ذلك بقولها: "تمنيت لو كان بإمكانى ممارسة الرياضة بحرية مثل الأولاد كلعب كرة القدم أو الانضمام لنادٍ".

(٥) كذلك عدم قدرة المدارس على دمج ذوى الاحتياجات الخاصة فى بنية التعليم، وعدم قدرة المدرسة على تطوير قيم عامة لمعاملة كل الطلاب دون تمييز؛ حيث تظهر بعض المدارس تحيزاً للمتفوقين من الطلاب؛ فالمشاركة فى المدرسة لا تتاح للجميع بل

يتم التركيز على المتفوقين دراسيّاً والهادئين، وهذا ما أكده الأطفال المشاركون فى المجموعات النقاشية فقد ذكر أحدهم : "المدرسة تأخذ رأى الطلاب الذين سلوكهم جيد وعندهم أفكار"، ويؤكد آخر على ذلك ويقول: "عشان تشارك فى المدرسة لازم تكون طالب متفوق دراسيّاً"، وفى ذلك يقول ثالث: "لابد أن تعطى فرصة لجميع الطلاب فى المشاركة حتى عندما يكون الطالب متواضعاً دراسيّاً، فمن الممكن أن يكون مبدعا فى مجالات أخرى". كما يقول أحد العاملين فى المجال التربوى: "إن المدرسة لاتتعامل مع الطلاب بالطريقة ذاتها؛ حيث تتاح فرص المشاركة للطلاب المتفوقين دراسيا فقط".

(٦) وأخيراً فإن ثمة مشكلات تشريعية وقانونية خاصة فيما يتعلق بنشر القوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الأطفال، وشفافية تطبيقها، وإجراء دورات تدريبية للمدرسين والآباء لحثهم على تطبيقها، وعدم وجود نشر للممارسات الناجحة والاستفادة منها. ويؤدى هذا الوضع إلى أن يعجز المدرسون- فى كثير من الأحيان- عن خلق بيئة ديمقراطية داخل الفصل، وعدم قدرتهم على خلق تنافس خلاق بين الطلاب. إن نشر المعلومات والمعارف خصوصاً ما يتصل منها بالاتفاقيات الدولية وتشريعات الطفولة والتربية يعمل على خلق بيئة أفضل لمساعدة الأطفال على المشاركة بشكل عام، ومساعدة أولئك الذين يحتاجون إلى تدخل خاص فى بعض الظروف. ويشير أحد العاملين فى إحدى المدارس: "بعض الحقوق مُؤَمَّنة من خلال النصوص المكتوبة فقط ولكنها للأسف ليست مطبقة، بعضها مؤمن ولكن لا يطال كل الأطفال، نسبة حصول الأطفال على حقوقهم فى مجتمعاتنا متفاوتة إلى حد كبير، إحقاق الحقوق مرتبط بالبيئة العائلية التى يولد فيها الطفل وبطريقة تعامل الأهل مع الموضوع أكثر مما هو مُؤَمَّن عبر ضمانة من القوانين وحسن تطبيقها"، كما ذكرت إحدى التربويات كلاما يؤكد أهمية المعرفة فى هذا الصدد حيث قالت: "واجهتنى مشكلة وكنت أتمنى أن أعرف الجهة المناسبة التى أستطيع أن أساعد بها طفلة عمرها لا يتعدى ١٦ سنة، وكانت تحتاج إلى مد يد العون حيث كانت تتعرض للإيذاء البدنى والمعنوى، فكنت أتمنى أن أعرف الجهات التى تتبنى التشريعات للجوء إليها فى حل مشكلة هذه الطالبة". فمن الواضح أن هناك عدم إلمام بالاتفاقية وبنودها

وبالتشريعات الخاصة بالأطفال بين الكبار بشكل عام والعاملين مع الطفل بشكل خاص؛ مما يعوق الإيمان الكامل بفكرة حقوق الطفل ومساعدتهم على ممارسة هذه الحقوق. وإن كان هذا ينطبق على الحقوق بشكل عام، فإنه ينطبق على الحق فى المشاركة بشكل خاص؛ إذ ينظر الكثير إلى هذا الحق على أنه نوع من الرفاهية الاجتماعية لا يحظى بها سوى أطفال فى طبقات معينة وظروف اجتماعية ميسرة لممارسة هذا الحق.

٢- مستويات المشاركة داخل المدرسة

إذا كانت ثمة عقبات للحد من تحويل المدرسة إلى بيئة حاضنة حانية، فليس معنى ذلك أنها تخلو تماما من بعض المشاركة. ونحاول فيما تبقى من هذا الفصل أن نتعرف على مستويات هذه المشاركة ومجالاتها، ولنبدأ بمستويات المشاركة. لقد وضعنا أمام الأطفال مجموعة من المواقف التى تعبر عن مستويات مختلفة (ومتدرجة) من المشاركة، ونعرض النتائج فى الجدول رقم (٥-٢).

جدول رقم (٥-٢)

مستويات مشاركة الأطفال داخل المدرسة

(نسب مئوية: عينة الأطفال ن = ٢٠٦٤)

مستويات المشاركة	إجمالى العينة	النوع		نوع التعليم		المرحلة الدراسية		
		ذكور	إناث	خاص	عام	ابتدائى	إعدادى	ثانوى
معرفة الحق فى التعبير عن الرأى	٥٨,٨	٥٨,٣	٥٩,٤	٥٣,٢	٥٩,٨	٥٣,٤	٥٨,٥	٦٤,٤
الشعور بقيمة الرأى	١٦,٦	١٦,٧	١٦,٥	١٨,٦	١٦,٠	٢٠,٣	١٣,٤	١٥,٥
السماح بالحوار والمناقشة	٣٨,٠	٣٩,٢	٣٦,٤	٤٢,٤	٣٨,٩	٣٧,٣	٣٥,٦	٤٠,٨
وجود حرية داخل المدرسة	٢٥,٣	٢٥,٦	٢٥,٠	٣٢,٢	٢٦,٦	٢٦,٢	٢٢,٢	٢٦,٩

وتكشف النظرة الأولى إلى هذا الجدول عن حقيقة مهمة مفادها أن حجم مساحة

إطار رقم (٥-١١)

"نحن لا يمكن أن نقرر فى المدرسة، قد تكون لها وجهة نظر أخرى مختلفة عن وجهات نظرنا. الحوار فى الأسرة له جدوى، أما فى المدرسة فليس له جدوى. الأسرة حريصة على تكوين شخصية أبنائها وهى تتفهم الأبناء، أما المدرسة فهناك قمع وتسلط على الطلاب." طالبة من تونس.

المشاركة داخل المدرسة أقل من نظيرتها فى الأسرة. وعلى سبيل المثال، فقد قلت نسبة معرفة الحق فى المشاركة من ٧٠٪ فى الأسرة (انظر الجدول رقم ٤-٤) إلى ٥٨,٨٪ فى المدرسة؛ وقلت نسبة الشعور بقيمة الرأى من ٤٠,٦٪ للأسرة إلى ١٦,٦٪ فى المدرسة؛ هذا على الرغم من أن نسبة المشاركة فى الحوار والنقاش جاءت متقاربة ٤١,١٪ للأسرة، و٣٨٪ للمدرسة. وأحسب أن هذه النتيجة - على الرغم من بساطتها - فإنها نتيجة مهمة تؤكد فريضتيْن:

الأولى: إن الأسرة أكثر حضانة للأطفال من المدرسة، وإنها تفسح للأطفال مساحة أكبر فى الحوار والنقاش. ويعلق أحد الطلاب على ذلك بقوله: " إن حرية إبداء الرأى والممارسة الحقيقية للديمقراطية محدودتان، وخصوصا فى خارج الأسرة. لأن الأطفال والكبار أيضاً يجدون صعوبة فى ممارسة حق المشاركة وإبداء الآراء بحرية وديمقراطية فى خارج نطاق الأسرة، وتقول إحدى الطالبات: "معظم الأسر ليس لديها مشاكل فيما يتعلق بالحوار، لكنَّ المدرسة لا يوجد فيها حوار والمدرسين يفرضون آراءهم. وعلى المدرسة أن تعلمنا الحوار وقبول الآخر، إلا أن هم المدرسة الأول هو التعليم مع غياب تام للأنشطة". وتقول أخرى: "الأسرة قادرة على تعليم أبنائها أسلوب الحوار وهى تقبل آراءهم؛ فمعظم الأسر من المتعلمين حيث لا يوجد حد للحوار داخل الأسرة عكس المدرسة التى لا تسمح بالحوار". ويقول أحد العاملين فى الحقل التربوى: "أعتقد أن الأسرة تقوم بدور رئيس فى تحقيق المشاركة والحماية وبناء الشخصية للأطفال، إلا أن المدرسة لاسيما المدارس الحكومية قد ضعف دورها حيث انحصر في المناهج والمقررات الدراسية.

والثانية: إن ضيق مساحة الحوار والنقاش فى المدرسة، وعدم إحساس الأطفال بشكل كبير بأن آراءهم ذات قيمة؛ كل ذلك يؤشر إلى أن المدرسة العربية بيئة قد تشى بقدر من التسلطية. ويذكر الأطفال فى المناقشات ذلك فتقول إحدى الطالبات: "المدرسة

غير قادرة على إدارة التحاور، وإذا كان هناك حوارٌ مع المدرسة فلا جدوى منه بسبب الأعداد الكبيرة للطلبة، وهى غير قادرة على سماع كل آراء الطلبة إضافة إلى عدم سماحها للطلبة بإبداء رأيهم". وتضيف أخرى:"المعلمات يعترضن على حديثنا دائما سواء أكان خطأ أم صوابا لأننا أصغر سنّاً، وأقل تجربة وأقل معلومات وخبرة. أما المدرسة فهمها الوحيد الحصول على سمعة جيدة بين المدارس الأخرى".

ومن النتائج الواضحة فى جدول مستويات المشاركة، عدم وجود فروق بين الذكور والإناث فى مستويات المشاركة المختلفة؛ الأمر الذى يعضد من فكرة الإجماع على ضيق مساحة المشاركة التى تتيحها المدرسة.

وثمة فروق طفيفة ظهرت بين طلاب التعليم الخاص والعام. فعلى الرغم من أن الأطفال فى التعليم العام يعرفون حقهم فى المشاركة أكبر من الأطفال فى التعليم الخاص (٥٩,٨٪ فى مقابل ٥٣,٢٪)، فإن الأطفال فى التعليم الخاص يشاركون ويشعرون بالحرية أكثر من الأطفال فى المدارس العامة؛ وتزداد مساحة المشاركة مع تقدم السن بالنسبة إلى الأطفال، وإن ظلوا على اقناعهم بأن آراءهم ليس لها قيمة. ويدل ذلك على أن الأطفال يغادرون المدارس بانطباع سيئ عن المدرسة، ولا تترك المدرسة بصماتها بشكل واضح على عقول ووجدان الأطفال. وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا، فإنه يعنى الكثير بالنسبة إلى الدور التربوى للمدرسة، ودورها فى تشكيل قيم المواطنة. فإذا غادر الطفل المدرسة وليس فى ذاكرته شعور بأن وجوده ورأيه فى المدرسة كانا ذوي قيمة، فإن المدرسة سوف تمحى من ذاكرته بسرعة ولن تلعب خبرة المدرسة فى حياته شيئا يذكر.

ولكى تكتمل الصورة حول المساحة التى يسمح بها بالمشاركة داخل المدرسة، حاولنا أن نتعرف على الأطراف التى تؤثر فى المشاركة وتحدد إطارها داخل المدرسة والتأثير النسبى لهؤلاء الأطراف فى تعريف الأطفال بحقهم من ناحية، وفى السماح لهم بالحوار والمناقشة من ناحية أخرى. فقد سألنا من أكدوا أنهم يعرفون حقوقهم فى المدرسة أن يحددوا من الذى يعرفهم بهذا الحق؛ وأولئك الذين أكدوا على أن المدرسة تسمح لهم دائماً أو فى بعض الأحيان، بأن يحددوا من الذى يشجعهم عليها أكثر. ونعرض الاستجابات فى الجدول رقم (٥-٣).

جدول رقم (٥-٣)

أكثر الأطراف تأثيرا داخل المدرسة فى بث المعرفة بحق المشاركة والتشجيع عليها

(نسب مئوية لعينة الأطفال: ن= ٢٠٦٤)

الطرف	التعريف بالحق فى المشاركة			التشجيع على المشاركة		
	النسبة العامة	ذكور	إناث	النسبة العامة	ذكور	إناث
مدير المدرسة	١٢,١	٢٤,٤	١٦,١	١٤,٥	١٥,٩	١٢,٥
مدرسو الفصل	٢٢,٣	٣٩,٢	٣٧,٣	٣٧,٣	٣٦,٧	٣٨,١
مدرسو الأنشطة	٦,٧	١٢,٣	١٠,٧	٦,١	٦,٢	٦,٠
المرشد الطلابى	١١,٢	١٨,٧	٢٠,١	٨,٦	٧,١	١٠,٧
من تلقاء نفسه	٢٦,٤	٤٢,٣	٤٩,٧	—	—	—
زملاؤك	١٧,٩	٣٢,٥	٢٨,٥	٣١,٢	٣١,٨	٣٠,٣
أخرى	٣,٤	٥,٣	٦,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٤

وتكشف النتائج عن أن المدرسين لا يمارسون سوى تأثيرٍ طفيفٍ في الأطفال، وأن مدرسي الأنشطة الذين يفترض أن يكونوا أكثر الناس تأثيراً فى المشاركة قد جاء ترتيبهم متأخراً سواء فى تعريف الأطفال بحقوقهم أو في تشجيعهم على المشاركة. ومن بين المدرسين يأتى مدرسو الفصول فى المرتبة الأولى فى التشجيع على المشاركة وتعريف الأطفال بحقوقهم، يليهم المديرون والمرشدون الطلابيون. ويلعب الزملاء دوراً كبيراً قد يفوق دور بعض المدرسين أحياناً سواء فى التعريف بالمشاركة أو في التشجيع عليها. وذلك ما كشفت عنه المناقشات البؤرية والمقابلات المتعمقة؛ حيث أشار أحد الطلاب فى المرحلة الإعدادية:" فى المدرسة أصدقائى من جيلى، أستطيع أن أتفاهم معهم وأن أعبر عن ذاتى، وأتحدث معهم وأعبر عن كل ما بداخلى". وقد أشارت إلى ذلك أيضاً إحدى العاملات فى المجال التربوى حيث قالت: "إن الأصدقاء هم – فى معظم الأحيان – الأذن الصاغية للطفل؛ وبالتالى فهم يتبادلون الآراء فيما بينهم ويشاركون بعضهم بعضاً بالرأى".

ولم تكشف البيانات عن فروق جندرية تذكر، ولكنَّ ثمة فروقا طفيفة ظهرت فيما يتصل بنوع التعليم (الخاص والعام)؛ حيث ارتفع دور المرشد الطلابى فى التعليم الخاص عن دوره فى التعليم العام، وربما بسبب عدم وجود مرشد طلابى فى بعض مدارس التعليم العام. كما ظهر دور المدرسين فى المراحل المبكرة من التعليم (التعليم الابتدائى) أكثر من المراحل المتأخرة. وتلك نتيجة مهمة تدل على أن العمل المكثف فى قضية المشاركة يؤتى ثماره فى المراحل المبكرة من الدراسة.

٣- مجالات المشاركة فى المدرسة

لاحظنا فى الجزء السابق أن المساحة التى تسمح بها المدرسة لمشاركة الأطفال أضيق بكثير من تلك التى تسمح بها الأسرة، كما لاحظنا أيضاً أن حجم التشجيع الذى يأتى من المدرسين أقل أيضاً من نظيره عند الآباء والأمهات؛ الأمر الذى يعضد الفرضية الأساسية التى طرحناها فى صدر هذا الفصل حول الحدود المفروضة على بيئة المدرسة باعتبارها بيئة حاضنة للمشاركة. ومهما تكن المساحة المسموح بها لحركة الأطفال ومشاركتهم فى صناعة حياتهم داخل المدرسة، فإن علينا أن نكتشف المجالات التى يسمح للأطفال فيها بالتحرك داخل المدرسة، وطبيعة رغبتهم هم أنفسهم فى هذه الحركة. لقد اتجهنا هنا إلى التعرف على موقف الآباء والأمهات من ناحية، وموقف الأطفال من ناحية أخرى.

أ- مجالات المشاركة: موقف الآباء والأمهات

يقول معظم الآباء والأمهات (٨٤,٧٪ من أفراد العينة) إنهم يهتمون بأن يشارك أبناؤهم وبناتهم فى القرارات الخاصة بهم فى المدرسة. وتزداد هذه النسبة كثيرا لدى سكان الحضر، ولدى الآباء والأمهات ذوى التعليم العالى (وصلت إلى أكثر من ٩١٪ فى الأسرة التى فيها تعليم عالٍ للزوج أو الزوجة أو كليهما). يعنى ذلك أن الأسرة لا تمانع من أن يكون لأطفالها دور فى حياة المدرسة وقراراتها، وأنها لا تشكل عقبة فى هذا المجال.

وتشكل هذه الاستجابة موقفاً إيجابيّاً من جانب الآباء والأمهات تجاه مشاركة

الأطفال فى المدرسة. ويتدعم هذا الموقف الإيجابى من خلال المجالات التى يسمح بها الآباء والأمهات لأبنائهم وبناتهم بالمشاركة فيها. لقد وضعنا أمامهم قائمة بالمجالات التى يمكن أن يشارك فيها الأطفال داخل المدرسة، وطلبنا منهم أن يذكروا درجة موافقتهم على مشاركة الأبناء والبنات، واشتملت القائمة على عشرة أنشطة غطت مختلف الأنشطة التى يمكن أن يشارك فيها الطفل فى المدرسه بدءاً من الموضوعات التى يدرسها داخل الفصل وانتهاء بالندوات والمحاضرات العامة، مروراً بنظام المدرسة والأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية وطريقة تقييم الأداء داخل المدرسة. ونعرض لاستجابات أفراد العينة من الآباء والأمهات فى الجدول رقم (٥-٤).

جدول رقم (٥-٤)

درجة موافقة الآباء والأمهات على مشاركة الأطفال

فى مجالات مختلفة فى الأسرة (نسب مئوية) ن=١٨٢٤

المجالات	النسبة الكلية		موافقة الآباء		موافقة الأمهات	
	للأبناء	للبنات	للأبناء	للبنات	للأبناء	للبنات
مايدرس داخل الفصل/الصف	٨٠,٦	٧٧,٧	٨٢,٤	٧٩,٢	٧٨,٩	٧٦,١
نظام المدرسة اليومى	٧٢,٩	٧١,١	٧٤,١	٧١,٢	٧١,٨	٧٠,٩
الأنشطة التى يمارسها داخل المدرسة	٨٥,٧	٨١,٨	٨٧,٠	٨١,٢	٨٤,٤	٨١,٤
الأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع	٧٣,٧	٦٧,٩	٧٥,٧	٦٨,٩	٧١,٧	٦٧,٠
معسكرات/مخيمات الطلاب	٥٧,٧	٤٠,٢	٦١,٥	٤١,٦	٥٣,٩	٣٨,٨
الرحلات المدرسية	٨٠,٧	٧١,٣	٨٠,٧	٦٩,٠	٨٠,٧	٧٣,٥
المسابقات الرياضية والثقافية	٨٦,٦	٧٨,١	٨٧,٤	٧٧,٥	٨٥,٨	٧٨,٧
طريقة النقاش داخل الفصل	٨٣,٢	٨٠,٨	٨٦,٦	٨٣,٣	٧٩,٨	٧٨,٢
طريقة تقييم الأداء(الامتحانات)	٦٦,٥	٦٥,٢	٦٧,٧	٦٥,٨	٦٥,٣	٦٤,٧
الندوات والمحاضرات العامة	٧٣,٣	٦٨,٤	٧٦,٨	٧١,١	٦٩,٨	٦٥,٦

وإذا نظرنا إلى بيانات هذا الجدول نجد إجماعا بين الآباء والأمهات على الاتجاه الإيجابى نحو مشاركة الأبناء والبنات فى كل مجالات النشاط تقريبا، ولا توجد فروق ظاهرة بين موقف الآباء والأمهات فى هذا الصدد. ولعل الشىء الوحيد الذى يلفت النظر فى هذه البيانات، هو تحفظ الآباء والأمهات على اشتراك الأبناء والبنات فى المعسكرات خارج المدرسة، ويشتد هذا التحفظ بالنسبة إلى الإناث، من جانب الآباء والأمهات على حد سواء، مع تحفظ أكثر من جانب الأمهات. وهذا يعنى أن الأسرة تشجع بشكل قوى الأنشطة التى تحقق المشاركة لأبنائها وبناتها طالما أن هذه الأنشطة تمارس داخل المدرسة؛ وكلما كانت ألصق بالمناهج التى يدرسها الأبناء والبنات.

ولكن هذا الاتجاه الإيجابى من جانب الآباء والأمهات نحو مشاركة الأبناء يقابله اتجاه سلبى تجاه المدرسه ذاتها، وقدرتها على أن تحقق هذا الهدف. ولقد ظهر هذا الاتجاه السلبى بوضوح عندما توجهنا إلى الآباء والأمهات بسؤال عن مدى شعورهم بأن المدرسين وإدارة المدرسة يساعدون الأبناء والبنات على المشاركة فى القرارات الخاصة بهم داخل المدرسة. وهنا أكدت نسبة ضئيلة (مقارنة بدرجة الاهتمام بالمشاركة) على أن الشعور موجود (وصلت هذه النسبة إلى ٢٧٪ من أفراد عينة الآباء والأمهات؛ وذكرت نسبة أكبر تقدر بحوالى ٤٦,٧٪ بأنهم يشعرون بهذا الشعور أحيانا؛ ونفى حوالى ٢٦٪ وجود هذا الشعور أصلاً). إن هذا الاتجاه السلبى نحو دور المدرسة فى المشاركة، والذى ينعكس فى عدم شعور أكثر من ٤/١ العينة بأن المدرسة تشجع، وأقل قليلا من النصف يتردد فى تأكيد هذا الدور. نقول إن هذا الاتجاه السلبى نحو دور المدرسة فى المشاركة هو دليل على وجود قدر من الخلاف بين شريكى تنشئة الأطفال، فليس هناك من اتفاق عام على الأهداف. وقد اتضح ذلك بجلاء فى اتهامات متبادلة بين المدرسة والأسرة ظهرت عبر المناقشات البؤرية والمقابلات المتعمقة. فالمدرسون يتهمون الآباء والأمهات (الأسرة) بأنها لا تعرف شيئا عن المشاركة ويعتبرون ذلك أحد المعوقات الأساسية للمشاركة؛ ومن ناحية أخرى، نجد أن التلاميذ وأولياء الأمور يؤكدون على نواحٍ عديدة للتقصير من جانب المدرسين. وهذا يعكس صورة المدرسة باعتبارها مكانا للتحصيل ومنح الشهادات، وفى ذلك يقول أحد التربويين:"الأسرة تجهل حقوق أطفالها وخصوصاً حقهم في المشاركة". ويذكر آخر: "الأسرة أهم مؤسسة تشجع الطفل على المشاركة، إلا أن بعض أولياء الأمور

لا يتيحون المجال للأطفال فى المشاركة"، ويعيب آخر على المدرسة نظامها الصارم فيقول: "قد تكون العقبة الأهم هى تزمت المدرسة بنظامها وقوانينها ومعاملة الطفل بقسوة دون مراعاة شعوره". لذا يجب تغيير هذه الصورة بدعم الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة والعمل الجاد والتعاون والانخراط فى شئون المجتمع والإسهام فى تنمية وتطوير هذا المجتمع، وهو ما يستلزم كسر عزلة المدرسة وتجسير الهوة بينها وبين المجتمع بدمج الطلاب فى حياة المجتمع، وفتح أبواب المدرسة أمام أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلى ومنظمات المجتمع المدنى والمسئولين ورجال الفكر والرأى.

ولا يعنينا هنا تفاصيل هذا الخلاف بقدر ما يعنينا وجوده وتأكيده. فذلك مؤشر على عدم وجود منظومة موحدة للأهداف والقيم الحاكمة لمؤسسات التنشئة الاجتماعية العربية (خصوصا الأسرة والمدرسة)، وفى ذلك مؤشر أيضاً على أن الأسرة والمدرسة تعملان فى طريقين مختلفين، حتى إن الأطفال فى المناقشات البؤرية قد أشاروا إلى ذلك، فتقول إحدى الطالبات فى المرحلة الثانوية: "تستطيع الأسرة أن تأخذ رأى الجميع بسبب قلة العدد عكس المدرسة كثيرة العدد، وتبرر الأسرة سلوك أى ابن عكس المدرسة التى لا تبرر ولا تغفر سلوك الطالب؛ لأنها تعتقد أنها صاحبة الكلمة العليا، وطموحنا أكبر مما ترسمه لنا المدرسة".

ب- مجالات المشاركة: موقف الأطفال

ظهرت فى موقف الآباء والأمهات مفارقة بين توقعاتهم الطموحة من المدرسة وبين اتجاههم السلبى نحو محدودية رؤيتهم لمشاركة الأطفال بالفعل فى صناعة القرارات الخاصة بهم داخل المدرسة؛ فهل يكشف موقف الأطفال عن هذه المفارقة أيضاً ؟ لقد رأينا من قبل أن الأطفال يرون أن المشاركة فى المدرسة مفيدة، وهم يعرفون أن من حقهم التعبير عن آرائهم بحرية داخل المدرسة. ويدعونا ذلك إلى أن نتعرف على المجالات التى يتم تشجيع الأطفال فيها من قبل المدرسة على المشاركة. وهل يسمح فيها بإبداء الرأى، أم يؤخذ أيضاً به؟ وما حجم الفرق بين قول الرأى والسماح بالعمل به؟

لقد قدمنا إلى الأطفال قائمة من مواقف المشاركة تشبه تلك التى قدمناها للآباء والأمهات وطلبنا منهم أن يذكروا ما إذا كانت المدرسة تأخذ برأيهم فيها، وإلى أى مدى تعمل بهذا الرأى، ونجد الاستجابات معروضة فى الجدول رقم (٥-٥).

جدول رقم (٥-٥)

إبداء الأطفال للرأى والأخذ به داخل المدرسة (نسب مئوية لعينة الأطفال ن = ٢٠٦٤)

الموقف	إبداء الرأى			الأخذ بالرأى	
	نعم	أحيانا	لا	نؤيد	نرفض
ما يدرس فى الفصل/الصف	٢٥,١	٢٤,٧	٥٠,٢	٣٢,٩	٤٤,٨
الزى المدرسى	١٩,٠	١٥,٠	٦٦,٠	٢٤,٠	٥٢,٠
الأنشطة الممارسة داخل الفصل	٣٨,٢	٣٢,٩	٢٨,٨	٥٤,٧	٢٧,٣
الأنشطة المرجوة لخدمة المجتمع	٣٢,٣	٢٥,٤	٤٢,٢	٤٥,١	٣٣,٣
الأنشطة وأماكن المعسكرات	١٨,٨	٢١,٥	٥٩,٦	٣٠,٣	٤٥,٨
الندوات والمحاضرات العامة	٢٥,١	٢٦,٦	٤٨,٣	٤٠,٢	٣٧,٤
اختيار موضوعات المسابقة الثقافية	٢٧,٥	٢٧,٤	٤٥,٢	٤٣,٠	٣٤,٢
طريقة النقاش داخل الفصل/الصف	٣٥,٢	٣٤,٠	٣٠,٨	٥٠,٦	٢٨,٨
طريقة تقييم الأداء (الامتحانات)	٢٢,٥	٢٢,٤	٥٥,٠	٢٧,٨	٤٨,٦

وتكشف هذه البيانات عن عدد من النتائج:

- إن توقعات الأطفال حول أهمية المشاركة وفائدتها لا تتحقق بدرجة كافية. فحجم السماح بإبداء الرأى فى كل الموضوعات تنخفض، ولم تزد نسبة من أجابوا بتأكيد قاطع بأن المدرسة تأخذ رأيهم عن ٢٥,٣٪ إلا فى ثلاثة مجالات فقط هى: الأنشطة التى توجه لخدمة المجتمع (٣٢,٣٪) ؛ والأنشطة الممارسة داخل المدرسة (٣٨,٢٪). (والنقاش داخل الفصل ٣٥,٢٪). أما باقى المجالات فقد تراجعت النسبة فيها بين ١٩,٠٪ (الزى المدرسى)، و٢٧,٥٪ (اختيار موضوعات المسابقات الثقافية) . وقد أوضحت المناقشات البؤرية والمقابلات المتعمقة أن جُلَّ ما يشارك فيه الطلاب هو الأنشطة المدرسية فتذكر إحدى الطالبات: "بنشارك فى الصحافة بعمل اللوحات والمجلات، نختار الموضوعات، نرسم كاريكاتير"، وتذكر أخرى: "الطالبات يخترن

الموضوع أو تكون فى مناسبة معينة كيوم اليتيم ويناقشون فيها المعلمة، وتعمل الطالبات المجلة كاملة ويكن مسئولات عن تنفيذها، نبحث عن الصور ونختار الموضوع". ويقول طالب: "يشترك الأطفال فى الأنشطة المدرسية مثل المشاركة فى المنتخب الرياضى والثقافى الخاص بالمدرسة، هذا بالإضافة إلى الاشتراك فى المسابقات الثقافية التى تنظمها المدرسة". وتذكر إحدى العاملات مع الأطفال فى المدرسة: " تقتصر مشاركة الطلاب والطالبات فى المدرسة على الأمور الخاصة بهم كالاشتراك فى الأنشطة والمسابقات (ممارسة الأنشطة الرياضية، عمل لوحات ومجسمات، الخدمة العامة والهلال الأحمر، والاتحادات الطلابية، المشاركة فى مشروعات النظافة، الأنشطة الثقافية كالندوات والمناظرات، الصحافة المدرسية، الإذاعة، الرحلات، الاتحادات الطلابية، مسابقات القرآن والإلقاء،المسرح)، وإذا أتيحت الفرصة للطلاب للمشاركة فى الأمور الخاصة بالمدرسة، فإن هذه المشاركة تتوقف عند الجانب الشكلى؛ حيث تعقد الاجتماعات ويؤخذ رأى الطلاب ولكن تنفيذه أو عدم تنفيذه يرجع إلى قرار إدارة المدرسة. ومن هنا نجد أن مشاركة الأطفال داخل المدرسة فى الأمور الإدارية والقرارات هى مشاركة شكلية، والجانب الوحيد الذى يشارك فيه الطلاب بشكل فعلى وحرية تامة هو مجال الأنشطة. فتعد الأنشطة المدرسية هى المتنفس الوحيد لهم للتعبير عن أنفسهم، أو الحصول على حقهم فى اتخاذ القرار على الأقل فيما يتعلق بنوع النشاط الذى يمارسونه.

- اتضح أن هناك خمسة موضوعات من بين تسعة موضوعات يبدى فيها الأطفال آراءهم بشكل واضح وهى الأنشطة التى تمارس داخل المدارس، والأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع وطريقة النقاش داخل الفصل، واختيار موضوعات المسابقات والندوات الثقافية. وهنا نؤكد أهمية الأنشطة المدرسية وأنها يجب أن تكون جزءا من مهمة ورسالة المدرسة وجزءا أصيلاً من العملية التعليمية والتربوية؛ إذ توفر النمو المتكامل والمتوازن للشخصية الإنسانية بأبعادها ومكوناتها المختلفة. فالمدرسة عندما تعطى الطلاب مهام حقيقية من المسئولية والمشاركة والقيادة والإسهام فى خدمة المدرسة والمجتمع المحلى، فإنها بذلك تساهم فى تنمية قيم المسئولية والصالح العام والمشاركة لدى الطلاب.

- وإن أكثر الموضوعات التى يقل فيها إبداء الرأى هى موضوعات حيوية بالنسبة إلى الأطفال كالزى المدرسى، وطبيعة الأنشطة التى يمكن أن تقام خارج المدرسة والمعسكرات مثلا، وطريقة تقييم الامتحانات.

- وتشير البيانات الخاصة بتوزيع هذه الاستجابات على متغيرات أخرى إلى أنها لا تتغاير بتغير النوع، فليست هناك تفضيلات للإناث فى أنشطة معينة؛ كما أنها لا تتغاير بشكل كبير حسب نوع التعليم (خاص وعام)، ولكنها تتغاير على نحو واضح وفقا لعمر الطفل أو المرحلة العمرية التى يمر بها. فحجم التعبير عن الرأى يزداد مع تقدم المرحلة التعليمية ،كما أن الأخذ بالرأى من جانب المدرسة يزداد أيضاً مع المرحلة العمرية (كما يشير الجدول رقم ٥-٦) الذى يعرض لموقف من أكدوا على أن المدرسة تشجعهم على الإدلاء بآرائهم، وأنها تأخذ بهذا الرأى مع تقدم المرحلة التعليمية. كما يتضح من المناقشات البؤرية حيث أشار الأطفال إلى أن مجالات المشاركة تتسع حسب المرحلة التعليمية وتتاح لهم فرص أكبر من المشاركة مثل قرارات تأجيل الامتحان، فقد أشارت إحدى طالبات المرحلة الثانوية: "عندما طلبنا تأجيل الامتحان في المدرسة وافقت المدرسة على التأجيل، ونفذت ذلك".

وهذا يعكس لنا روح ومناخ المدرسة وما يسودها من سلوكيات وممارسات، فحينما تسود ثقافة المدرسة الروح الديمقراطية التى تكفل للطلاب الحق فى حرية التعبير عن آرائهم، فإن ذلك يمارس تأثيراً لا يمكن إغفاله على ما يتعلمه الصغار عن السلطة والعدالة والمواطنة والقيم الديمقراطية؛ تأثيراً ربما يفوق تأثير الجوانب الأخرى فى الموقف التعليمى. فالمدرسة لا تمارس التربية المقصودة والواعية فحسب، بل تمثل فضاء لممارسات تربوية بعضها يقصد به التعليم المباشر وبعضها لا يقصد به التعليم أو التربية، ولكن تأثيره قد يفوق الممارسات المقصودة (أحمد يوسف سعد،٢٠٠١، ص١٨٥).

جدول رقم (٥-٦)

تأكيد تشجيع المدرسة على الإدلاء بالرأى، والأخذ به مع متغير (المرحلة الدراسية)

(نسب مئوية لعينة الأطفال) ن= ٢٠٦٤

الموقف	الإدلاء بالرأى			الأخذ بالرأى من جانب المدرسة		
	ابتدائى	إعدادى	ثانوى	ابتدائى	إعدادى	ثانوى
ما يدرس فى الفصل/الصف	٢٨,٠	٢٦,٣	٢١,٢	٣٩,٨	٤٣,٥	٤٤,٠
الزى المدرسى	١٩,٧	١٩,٣	١٨,١	٣٣,٠	٢٧,٩	٣٣,٢
الأنشطة التى يمارسها في المدرسة	٤٣,٦	٣١,٩	٣٧,٩	٦٨,١	٦٣,٧	٦٧,٦
الأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع	٢٩,٩	٢٨,٥	٣٧,٩	٥٣,١	٥٠,٧	٦٧,٢
أنشطة وأماكن المعسكرات	١٧,١	١٧,٣	٢١,٩	٣٧,٧	٣٥,٠	٤٥,٨
الندوات والمحاضرات العامة	٢٦,٢	١٩,٣	٢٨,٦	٤٨,٣	٤٧,٠	٥٨,٨
اختيار موضوعات المسابقات	٣١,٨	٢٠,٤	٣٣,٨	٥٧,١	٥٤,٥	٦٦,٣
طريقة النقاش داخل الفصل	٣٣,٠	٣٤,٢	٣٨,٢	٦٢,٧	٦٠,٩	٦٣,٧
طريقة تقييم الأداء	١٩,٨	٢٤,٤	٢٣,٨	٣٠,٤	٣٨,٤	٤٠,٥

ويتضح من بيانات الجدول أيضاً أن الإدلاء بالرأى يتزايد مع سن الأطفال عبر مرورهم إلى المرحلة الثانوية فى خمسة من المواقف التسعة التى تضمنتها القائمة، كما أن درجة الأخذ بالرأى تتزايد مع العمر فى كل ثمانية مواقف من المواقف التسعة. وعلى الرغم من بساطة هذه النتيجة، فإنها توحى باستنتاجات خطيرة فيما يتصل بدرجة الاهتمام المنخفضة التى توليها المدرسة للطلاب فى المراحل التعليمية المبكرة وهم لا يزالون صغارا؛ على الرغم من أن الأطفال الأصغر سنّاً فى أمس الحاجة إلى الاهتمام والرعاية، بل إن رعايتهم تستحوذ على درجة أكبر من الاهتمام من رعاية الأطفال الأكبر سنّا. ومن الاستنتاجات الأخرى، إمكانية القول بأن هذا الاتجاه نحو زيادة الاهتمام مع تقدم العمر

يعكس نموذجا تربويّاً عربيّاً يميل إلى إهمال الطفولة المبكرة، مع زيادة الاهتمام بالأطفال كلما شبوا عن الطوق.

وننتقل أخيراً إلى التعرف على موقف المشاركة الفعلى من جانب الأطفال فى الأنشطة التى تتيحها المدرسة. لقد قدمنا إلى الأطفال قائمة تضم عشرة أنشطة وطلبنا من الأطفال أن يوضحوا درجة مشاركتهم الفعلية فيها. ونعرض النتائج فى الجدول رقم (٥-٧)، وهى نتائج تكشف عن عدد من الحقائق:

جدول رقم (٥-٧)

مدى المشاركة الفعلية للأطفال فى أنشطة المدرسة

(نسب مئوية لعينة الأطفال) ن= ٢٠٦٤

أنشطة المدرسة	أشارك	أحيانا	لا أشارك	لا توجد
الإذاعة المدرسية	٢٦,١	١٧,٧	٢٣,١	٣٣,٢
برلمان الطلاب	٩,٨	٩,٠	٢٦,٩	٥٤,٣
اتحادات الطلاب	١٣,٨	١٠,١	٢٧,٢	٤٨,٨
مجلة الحائط	٢٣,٤	١٧,١	٢٤,٧	٣٤,٨
الألعاب الرياضية	٥٣,١	١٧,٣	١٣,١	١٦,٥
الرحلات المدرسية	٤٩,٧	١٩,٥	١١,٦	١٩,٣
إدارة الندوات والمسابقات	٢١,٠	٢١,٦	٢٧,٠	٣٠,٤
الحفلات الدينية والوطنية	٣٣,٣	٢٢,٠	١٩,٦	٢٥,١
نظافة المدرسة	٤٧,٠	٢٤,٦	١٥,٤	١٣,٠
أنشطة خدمة المجتمع	٢٨,٩	٢٢,٢	١٨,٧	٣٠,٣

(١) إن أعداد الطلاب الذين أكدوا على عدم وجود النشاط لديهم يعتبر كبيرا نسبيّاً؛ الأمر الذى يدل على أن المدرسة العربية ليست مدرسة نشاط بقدر ماهى مدرسة تلقين. فكثير من المدراس لا يوجد بها برلمان للطلاب ولا اتحاد للطلاب، ونسبة أقل لا توجد بها مجلات حائط ولا إذاعة مدرسية ولا ندوات ثقافية.

(٢) إن حجم مشاركة الطلاب يزداد فى الأنشطة ذات الطابع الرياضى والترفيهى (الألعاب الرياضية – الرحلات المدرسية– نظافة المدرسة، الحفلات الدينية والوطنية)، ويقل في المسابقات، الإذاعة المدرسية).

(٣) ومن أهم المؤشرات التى تعكسها البيانات، أن نسبة عدم المشاركة بين الأطفال كبيرة نسبيّاً. فالأصل فى النشاط التربوى فى المدرسة هو المشاركة؛ ولذلك فإن وجود نسب لعدم المشاركة تصل فى بعض الأنشطة إلى ٢٧,٢٪ (اتحادات الطلاب) أو ٢٦,٩٪ (برلمان الطلاب والندوات)، أو حتى ٢٣,١٪ (الإذاعه المدرسية) يعد مؤشرا على نقص مستويات المشاركة.

ولم تكشف البيانات عن فروق جوهرية بين التعليم الخاص والتعليم العام فى ممارسة الطلاب لهذه الأنشطة، ولكن ظهرت فروق واضحة على متغيرين: النوع والمرحلة التعليمية (انظر جدول رقم (٥–٨).

جدول رقم (٥–٨)

حجم المشاركة فى أنشطة المدرسة مع النوع والمرحلة التعليمية

(نسب مئوية لعينة الأطفال: ن = ٢٠٦٤)

الأنشطة	النوع		المرحلة التعليمية		
	ذكر	أنثى	ابتدائى	إعدادى	ثانوى
الإذاعة المدرسية	٢٨,٩	٢٢,٣	٣٥,٩	٢٠,٠	٢٠,٩
برلمان الطلاب	١٢,٥	٦,١	١٠,٢	١٠,٧	٨,٦
اتحادات الطلاب	١٦,٥	١٠,٢	١٦,٠	١٣,٤	١١,٩
مجلة الحائط	٢٢,٧	٢٤,٥	٣٢,٧	١٨,١	١٨,٣
الألعاب الرياضية	٦٠,٩	٤٢,٤	٦١,٢	٥٣,١	٤٤,٧
الرحلات المدرسية	٥١,٧	٤٦,٩	٥٥,٧	٤٤,١	٤٨,٠
إدارة الندوات والمسابقات	٢٤,٠	١٧,٠	٢٧,٦	١٦,٣	١٨,١
الحفلات الدينية والوطنية	٣٣,٥	٣٣,٠	٤١,٧	٢٦,٣	٣٠,٤
نظافة المدرسة	٤٤,٧	٥٠,٢	٥٧,٧	٤٢,٥	٣٩,٨
أنشطة خدمة المجتمع	٢٩,٦	٢٧,٩	٢٩,٣	٢٧,٥	٢٩,٥

وبالنظر إلى تقاطع البيانات عبر النوع، نجد أن الأطفال الإناث أقل مشاركة فى أنشطة بعينها (الإذاعة المدرسية، والبرلمانات، واتحاد الطلاب، وإدارة الندوات)، وأكثر مشاركة فى أنشطة بعينها خصوصاً (نظافة المدرسة والرحلات المدرسية والألعاب الرياضية). ويؤكد هذا أن المدرسة تعيد إنتاج تقسيم العمل الجندرى، وأنها تدعم الثقافة التقليدية للتمييز بين الذكور والإناث أكثر مما تعمل على تغييرها. وهذا يدل أيضاً على أن ثقافة المدرسة صورة أو انعكاس للمجتمع بما يسوده من ثقافة وما يهيمن عليه من روح ومناخ وما يعتمل فيه من قيم واتجاهات، فإن المدرسة والمؤسسة التعليمية عموما مسئولتان مسئولية كاملة عن تغيير ثقافة المجتمع فى دعم مشاركة المواطنين، وتنمية فكرة المواطنة والمساواة بما تتضمنه من إعمال للحقوق والمسئوليات. فالمدرسة يمكن أن تكون رأس الحربة فى تغيير ثقافة المجتمع.

ومن ناحية أخرى، فإن البيانات تؤشر إلى نتيجة مهمة مفادها أن ممارسة الأنشطة تتناقص مع السن، وبشكل مطرد وملحوظ فى كل مجالات ممارسة النشاط. وفى ذلك دليل على أن الأطفال ينصرفون مع تقدم السن إلى أمور دراسية وربما اهتمامات أخرى، وتصبح الأنشطة ثانوية بالنسبة إليهم، ويدعم هذا مرة أخرى ما ذكرناه آنفاً من أن المدرسة العربية تبدو وكأنها مدرسة لا تعلم تعليما نشطا بقدر ما تميل إلى نظام تعليمى تقليدى تلقينى. وهذا التعليم التلقينى يؤدى بالطبع إلى تكريس ثقافة الصمت والجزر المنعزلة والاغتراب والسلبية ويبتعد عن التمكين. والتلقين طريقة تسلطية ونوع من الإرهاب يهدف إلى تطويع الفرد وقهره ويخنق الإبداع والتفكير الناقد. وبالتالى ينعكس هذا النوع من التعليم على مخرج العملية التعليمية التربوية.فمخرج العملية التعليمية يجب ألا يكون معرفيّاً ولا مفهوميّاً فحسب، وإنما مخرج وجدانى ومهارى وسلوكى؛ إذ إن مخرج العملية التعليمية يجب أن يكون الذات الإنسانية بكل مكوناتها وأبعادها؛ ولذلك يجب أن تسهم كل المدخلات بما فيها طرق التدريس للمتعلم بدور فاعل ونشيط فى عملية التعلم؛ دور لا يقل إن لم يكن يفوق دور المعلم، فتدعم المشاركة والفعالية والإيجابية، وتنمى لدى المتعلم مهارات التفكير الناقد ومهارات الاتصال والتفاعل والتأثير. (حامد عمار،٢٠٠٠).

٤- نظرة عامة إلى النتائج

أ. أوضحت النتائج أن هناك إجماعا لدى كل من الوالدين (الآباء والأمهات) من ناحية، والأطفال (ذكور وإناث) من ناحية أخرى على أهمية المشاركة، وعلى أثرها الإيجابى على الطفل، من أنها تمنحه الثقة بالنفس والقدرة على تحمل المسئولية وتنمية شعوره بالانتماء ومهاراته الاجتماعية.

ب. كشفت النتائج عن أن مشاركة الأطفال داخل الأسرة تفوق مشاركتهم داخل المدرسة. فالأسرة بيئة حاضنة للأطفال أكثر من المدرسة؛ فهى تفسح للأطفال مساحة أكبر فى الحوار. وتقر اتفاقية حقوق الطفل بالدور الأساسى والمسئولية الأساسية للأسرة فى تنشئة الأطفال، وهى الخط الأول والأخير من الناحية المثالية فى حماية الأطفال ورعايتهم ونمائهم، فأسلوب التربية والبيئة التى ينشأ فيها الطفل يلعبان دوراً مهمّاً فى تشكيل شخصيته، فكلما منح فرصاً إيجابية كان نموه إيجابيّاً.

ج. كما كشفت النتائج أيضاً عن أن مساحة المشاركة داخل المدرسة تتسم بالضيق، ويتجلى ذلك فى ضيق مساحة الحوار والنقاش؛ مما يشير إلى قدر من التسلطية يمارس فى المدرسة العربية، وأن مساحة الحرية داخل المدرسة تتغاير مع تغاير المرحلة التعليمية، فتزداد مساحة المشاركة والإدلاء بالرأى مع تقدم الأطفال فى العمر. فى حين أن ممارسة الأنشطة تتناقص مع تقدم العمر بشكل مطرد وملحوظ فى كل مجالات ممارسة النشاط . وأن الآباء والأمهات يدعمون مشاركة الأبناء والبنات فى كل مجالات النشاط تقريباً، إلا أن هناك تحفظاً على مشاركتهم فى الأنشطة خارج المدرسة ويشتد هذا التحفظ بالنسبة إلى الإناث.

د. هناك اتهامات متبادلة بين المدرسة والأسرة ظهرت عبر المناقشات البؤرية والمقابلات المتعمقة. فالمدرسون يتهمون الآباء والأمهات (الأسرة) بأنها لا تعرف شيئا عن المشاركة، ويعتبرون ذلك أحد المعوقات الأساسية للمشاركة؛ ومن ناحية أخرى نجد أن التلاميذ وأولياء الأمور يؤكدون على نواحٍ عديدة للتقصير من جانب المدرسين. إن المدرسة تعيد إنتاج تقسيم العمل الجندرى، وإنها تدعم الثقافة التقليدية للتمييز بين الذكور والإناث أكثر مما تعمل على تغييرها. وهذا يدل أيضاً على أن ثقافة المدرسة صورة أو انعكاس للمجتمع بما يسوده من ثقافة، وما يهيمن عليه من روح ومناخ وما

يعتمل فيه من قيم واتجاهات.

ه. كما أظهرت النتائج أن مدرسي الفصل هم أكثر الفئات تعريفا للأطفال بحقوقهم، وأكثر تشجيعا لهم على المشاركة. كما أكدت النتائج أن حجم المشاركة يزداد فى الأنشطة ذات الطابع الرياضى والترفيهى، ويقل فى الأنشطة ذات الطابع الفكرى والمعرفى.

و. أوضحت النتائج أن هناك اتجاهاً سلبيّاً لدى الآباء والأمهات من ناحية، والأبناء (بنين وبنات) من ناحية أخرى نحو دور المدرسة فى تشجيع الأبناء على المشاركة فى صناعة القرارات الخاصة بهم داخل المدرسة.

الفصل السادس
مشاركة الأطفال
بين المجتمع المدنى والإعلام

الفصل السادس
مشاركة الأطفال بين المجتمع المدنى والإعلام

مقدمـــة

إذا ما خرجنا من الدائرتين الرئيستيْن اللتين يتلقى فيهما الطفل أسس تنشئته الاجتماعية، وهما الأسرة والمدرسة، فإننا نجد أنفسنا بصدد مجالين آخرين: هما الحياة المدنية سواء وجدت فى المجتمع المحلى،الذى يعيش فيه الطفل أو فى المجتمع الأوسع، أو وجدت فى المجال الاتصالى العام الذى تدخل فيه وسائل الاتصال الجماهيرى ذات التأثير الكبير في تشكيل الوعى والسلوك، وهو المجال الذى درج العرب على تسميته بالمجال الإعلامى. ويتكون المجتمع المدنى من دوائر من التنظيمات الطوعية التى تعبر عن حاجة الأفراد نحو بلورة مصالحهم والتعبير الحر عن وجهات نظرهم، إنه مجال الحرية والاستماع والنقاش والجدال الخلاق بعيدا عن سلطة الدولة من ناحية، وتفاصيل الحياة اليومية للأفراد من ناحية أخرى. ومن ثم فإنه يشير إلى الفضاء الممتد بين حياة الأفراد اليومية وبين المؤسسات الرسمية، مشتملا على التنظيمات الأهلية والتجمعات المهنية والنقابية وربما الحزبية أيضا. "فهو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة"(أحمد زايد ،٢٠١٢ :١٥). وتعد مؤسسات المجتمع المدنى من أهم الأماكن التى تؤمِّن للطفل حقوقه، وتقدم له مستويات مرتفعة من المشاركة. ويعمل العديد من هذه المؤسسات

إطار رقم (٦-١)

المادة ١٥: "تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل فى حرية تكوين الجمعيات وفى حرية الاجتماع السلمى. ولا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير القيود التى تقتضيها الضرورة".

المادة ١٧: "تعترف الدول بالوظيفة المهمة التى تؤديها وسائط الإعلام وتتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التى تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية". (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل).

التى هى ذات طابع أهلى أو مدنى وخيرى على التنمية من خلال المشاركة والتمكين، كما يتمتع العديد منها بالمصداقية فى العمل بالإضافة إلى التخصصية فى المجالات التى تعمل بها. وبالرغم من ذلك يبقى حجم أنشطة هذه المؤسسات مقيداً اقتصادياً؛ نظراً إلى حجم العمل المطلوب منها وعدم القدرة على تأمين الدعم المالى لهذه المبادرات. أما المجال الاتصالى العام، فإنه مجال الاتصال عبر وسائل الاتصال الجماهيرى الحديث الذى يتسم بالسرعة فى نقل المعلومات وتحليلها، والقدرة الفائقة على التأثير فى الجماهير عبر الرسائل الاتصالية الصريحة أو الضمنية، ومساحة التأثير المتسعة: التى تتجاوز حدود المكان والزمان، والقدرة الفائقة على تسليع المعارف والأشكال الرمزية والثقافية المختلفة (Thompson J.,1995).

والواقع أننا عندما ننتقل إلى هاتين الدائرتين، فإننا نكون بصدد شركاء حقيقيين فى عملية المشاركة بشكل عام، ومشاركة الأطفال على وجه الخصوص. ولذلك فقد نصت اتفاقية حقوق الطفل على حق الأطفال فى حرية تكوين الجمعيات، وحرية الاجتماع (المادة ١٥)، وأكدت على أهمية ومسئولية الإعلام فى توفير المعلومات ونشرها، ووقاية الأطفال من المعلومات التى تضرهم (المادة ١٧).

إذن فإننا هنا بصدد سياقات للمشاركة يمكن أن نتحدث فيها عن إمكانية الانتقال بقوة من مستوى المشاركة إلى مستوى الشراكة، فمشاركة الأطفال تكون غير ذات معنى إذا لم تتحول إلى شراكة مؤثرة وذات معنى عبر سياقات اجتماعية مختلفة، وإذا لم تنمِّ من قدرة الطفل على مزيد من المشاركة والفعل النشط (CookF.et.al.,2004:5-13). وإذا ما تحول الطفل المشارك إلى شريك نشط، فإنه لايسهم فقط فى تنمية مجتمعه المحلى، بل يسهم أيضا فى تنظيم دور المجتمع المدنى. وإذا كانت كل من الأسرة والمدرسة يمكن أن تلعب دورا فى تحويل المشاركة إلى شراكة، فإن وسائط الاتصال الجماهيرى تلعب الدور الأهم فى تمكين الأطفال من أن يتحولوا إلى مشاركين نشطاء، وذلك عبر

إطار رقم (٦-٢)

تتمتع وسائل الإعلام بدور فريد فى إعمال حقوق الطفل، والعمل على تعزيز ثقافة مشاركة الطفل وذلك عن طريق استرعاء الانتباه إلى قضايا تمس الأطفال. فالمشاركة تجعل الأطفال أشخاصاً فاعلين فى حمايتهم لأنفسهم. إذ يجب أن يعرفوا حقوقهم فى المشاركة، وأن يتعلموا طرقاً لتجنب المخاطر. (وضع الأطفال فى العالم ، ٢٠٠٩).

إتاحة المعلومات لهم، وتعريفهم بحقوقهم، والعمل على حماية هذه الحقوق. إن وسائل الاتصال الجماهيرى تلعب هنا دوراً جوهريّاً فى تعزيز مسئولية المشاركة، أو المشاركة بوصفها مسئولية اجتماعية، وتغرس ذلك فى الأطفال عبر إتاحة الفرصة لهم لصناعة برامجهم والتأثير في السياسات الإعلامية الخاصة ببناء مستقبلهم. ولذلك فقد أكدت لجنة حقوق الطفل فى الأمم المتحدة على دور الإعلام فى تحسين مبادئ ومعايير اتفاقية حقوق الطفولة، وخلق وعى عام بها بين الكبار والصغار، وأن تقدم نموذجاً عن حماية حقوق الأطفال وعدم الإساءة إليهم بأى شكل من الأشكال، وأن تبعدهم عن مظاهر الخطر الذى يمكن أن يأتى من قبل الوسائط الاتصالية خصوصاً العنف وسوء الاستخدام، وأن تتيح لهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم، كما تنص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (الأمم المتحدة، لجنة حقوق الطفل، ١٩٩٦: ١-٢). وفى ضوء ذلك، يعتبر المجال الاتصالى العام أحد المجالات المهمة التى يمكن أن تنقل الأطفال إلى عالم المشاركة، بل إلى عالم الشراكة الحقيقية فى صناعة المستقبل.

ونحاول فى هذا الفصل أن نستشرف الموقف فيما يتصل بمشاركة الأطفال فى المجتمع المدنى (منظمات وأنشطة المجتمع المحلى والمجتمع بشكل عام؛ شريطة أن يكون نشاطاً منظماً)، وكذلك فى المؤسسات الإعلامية، وذلك عبر التعرف على موقف الآباء والأبناء من هذه المؤسسات، ونظرتهم إليها، ودرجة الانخراط فى الأنشطة التى تقدمها، ومستوى الميول التطوعية التى يكشف عنها الأبناء فى هذا الصدد، ومدى تشجيع الآباء لهم.

١- المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى

أ- أهمية أنشطة المجتمع المدنى فى تعزيز حرية التعبير عن الرأى

يعتقد كل من الآباء والأمهات من ناحية، والأطفال من ناحية أخرى، فى أهمية أنشطة المجتمع المدنى فى دعم المشاركة. فقد ذهبت نسبة ٨٢,٥٪ من الآباء والأمهات إلى تأكيد فائدة منظمات المجتمع المدنى وأنشطته، وأكدت الاتجاه ذاته نسبة ٧٥٪ من الأطفال، وثمة إجماع على ذلك بين الذكور والإناث وعبر المستويات العمرية المختلفة، كما لم تظهر فروق بين الدول فى تأكيد أهمية المجتمع المدنى. وإن كانت أكثر الدول

تأكيدا على هذه الفائدة لمنظمات المجتمع المدنى هى مصر (نسبة ٩٧,٤٪ للأطفال، ونسبة ٩٦,٢٪ للوالدين)، وتونس (نسبة ٨٢,٩٪ للأطفال، ونسبة ٨٩,٥٪ للوالدين). وربما تؤشر هذه النتيجة إلى الدور الذى لعبته ثورات الربيع العربى فى لفت الأنظار إلى دور منظمات المجتمع المدنى فى تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأطفال فى المشاركة بشكل خاص. وقد دفعنا هذا الإدراك لفائدة المجتمع المدنى إلى أن نتعرف على طبيعة هذه الفائدة كما يعبر عنها الآباء والأمهات من ناحية والأطفال من ناحية أخرى ؛ وعرضنا النتائج فى الجدول رقم (٦-١). وتكشف النتائج عن تأكيد ثلاث وظائف للمجتمع المدنى فى عملية المشاركة (مرتبة حسب أهميتها): التعبير عن الرأى، ومزاولة الأنشطة المختلفة ؛ وتنمية المهارات والقدرات. وتأتى بعد ذلك ثلاث وظائف أقل أهمية وهى: مقابلة الأصدقاء، معرفة الحقوق والواجبات، والتعرف على أصدقاء جدد. ولا توجد فروق تستحق الذكر بين موقف الذكور والإناث (سواء بالنسبة إلى الوالديْن أو الأطفال)؛ الأمر الذى يدل على وجود إجماع على هذه الوظائف.

إطار رقم (٦-٣)

تعتبر المنظمات غير الحكومية من بين الجهات الرئيسة المنهمكة فى العمل بنشاط على تعزيز وإعمال حقوق الطفل.وقد تم تشكيل مجموعة المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل، وهى شبكة مؤلفة من ٨٠ منظمة دولية ووطنية. وتنص المادة ٤٥ من الاتفاقية على وجود دور مخصص للمنظمات غير الحكومية لمتابعة تطبيق الاتفاقية من قبل الدول الأطراف. (وضع الأطفال فى العالم ٢٠٠٩:٢٧).

جدول رقم (٦-١)

فوائد المشاركة فى منظمات وأنشطة المجتمع المدنى

من وجهة نظر الآباء والأمهات والأطفال الذكور والإناث

(نسب مئوية لعينتى الوالدين والأطفال)

فائدة المشاركة س	النسب المئوية للوالدين	الوالدان ن=(١٨٢٤)		النسب المئوية للأطفال	الأطفال ن=(٢٠٦٤)	
		ذكور	إناث		ذكور	إناث
مزاولة الأنشطة المختلفة	٧٦,٤	٧٧,٩	٧٤,٩	٥٧,٤	٥٩,٨	٥٤,٦
التعبير عن الرأى	٨١,٩	٨٤,٤	٧٩,٤	٧٢,٤	٧٢,٢	٧٢,٧

مقابلة الأصدقاء	٦١,١	٦١,٦	٦٠,٧	٥٧,٦	٥٧,٣	٥٧,٩
التعرف على أصدقاء جدد	٥٦,٠	٥٥,٦	٥٦,٣	٥٩,٦	٥٩,٩	٥٩,٣
تنمية المهارات والقدرات	٧٤,٢	٧٤,٢	٧٤,٣	٦٨,٠	٦٨,٣	٦٧,٦
معرفة الحقوق والواجبات	٦١,٨	٦٠,٦	٦٢,٩	٥٦,٠	٥٥,٩	٥٦,٥
أخرى	٤,٦	٣,٣	٥,٨	١,٩	١,٧	٢,١

وإذا كان هذا هو الاتجاه العام للآباء والأمهات والأطفال، فى طبيعة المنظمات والأنشطة المدنية التى يمكن للأطفال أن يستفيدوا منها، فإلى أى حد يعتقد الآباء والأمهات والأطفال فى درجة مساعدة هذه المنظمات والأنشطة المدنية للأطفال فى التعبير عن آرائهم، كمؤشر للمشاركة داخل هذه المنظمات ؟ وللإجابة عن هذا السؤال عرضنا على عينة الآباء والأمهات وعينة الأطفال قائمة بالمؤسسات والأنشطة المحتمل وجودها فى البلدان العربية المختلفة، وطلبنا منهم أن يحددوا درجة اعتقادهم فى مساعدة هذه المؤسسات للأطفال فى التعبير عن آرائهم. ونعرض النتائج فى الجدول رقم (٦-٢).

جدول رقم (٦-٢)

درجة المساعدة التى تقدمها المنظمات والأنشطة للأطفال كى يعبروا عن آرائهم

(نسب مئوية لعينتى الوالدين والأطفال)

المنظمة/ النشاط	الوالدان : ن = ١٨٢٤			الأطفال : ن = ٢٠٦٤		
	تساعد	لا تساعد	لا أعرف	تساعد	لا تساعد	لا أعرف
الجمعيات الأهلية	٤٣,٨	١٩,٨	٣٦,٥	٤١,١	١٠,٩	٤٨,٠
دور العبادة	٧٨,٢	١٠,٣	١١,٥	٦٥,٠	١٠,٠	٢٥,٠
النوادى ومراكز الشباب	٦٦,٠	١٧,٢	١٦,٩	٦١,٩	١٣,٧	٢٤,٤
مجالس ولجان الطفولة	٤٤,٤	١٣,٣	٤٢,٣	٣٨,٢	٩,٢	٥٢,٧
برلمان الطفل	٤٧,٥	١١,٧	٤٠,٨	٣٧,١	٨,١	٥٤,٨
أندية الطفل	٦٤,٧	٩,٤	٢٥,٩	٦٠,٣	٧,٣	٣٢,٥
مكتبات الطفل	٧٩,١	٦,٥	١٤,٤	٦٧,٣	٧,٦	٢٥,٠
منتديات الطفل	٥٧,٢	٩,٠	٣٣,٨	٥١,١	٩,٣	٣٩,٦

وبقراءة بيانات هذا الجدول يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- ثمة نسب عالية لعدم معرفة درجة مساعدة منظمات المجتمع للأطفال فيما يتعلق بمساحات التعبير عن الرأى؛ وتزداد هذه النسب بشكل كبير لدى الأطفال، ولكنها توجد لدى الوالدين بدرجات أقل. ومن أكثر المنظمات التى حظيت بعدم معرفة لدى الطرفين المجالس واللجان الوطنية للطفولة (نسبة ٥٢,٧٪ لدى عينة الأطفال، ونسبة ٤٢,٣٪ لدى عينة الوالدين)، وبرلمان الطفل(نسبة ٥٤,٨٪ لدى عينة الأطفال، ونسبة ٤٠,٨٪ لدى عينة الوالدين)، وربما يرجع ذلك إلى أن بعض البلدان لا تعرف مثل هذه المجالس الوطنية (مثل العراق، وأكدت على ذلك نسبة ٦٧,٥٪ من عينة الأطفال، ونسبة ٤٤,٦٪ من عينة الوالدين) والأنشطة البرلمانية للأطفال (مثل السعودية، وأكدت على ذلك نسبة ٧٤,٦٪ من عينة الأطفال، ونسبة ٤٠,٨٪ من عينة الوالدين).
- إن نسبة كبيرة من الأطفال (٤٨٪) لا تعرف شيئا اسمه الجمعيات الأهلية، التى هى صلب المجتمع المدنى، والغريب فى الأمر هنا أن هناك نسبة غير قليلة (٣٦,٥٪) من الآباء والأمهات لم تعرف المنظمات الأهلية أيضا. هذا على الرغم من أن هذه المنظمات تقدم للمواطنين صغارا وكبارا دروسا عملية فى المشاركة وخدمة المجتمع، كما أنها تدعم المبادرة الفردية والجماعية والمشاركة الاجتماعية، وتبنى فكرة الصالح العام وخدمة المجتمع، كما أن الاشتراك فى مثل هذه الجمعيات يكسب الطفل سلوكيات متحضرة (هانى شكر الله ،٢٠٠٠).
- احتلت مكتبات الأطفال المرتبة الأولى بالنسبة إلى مساعدة الأطفال على التعبير عن آرائهم، وذلك بالنسبة إلى عينتى الوالدين وعينة الأطفال على حد سواء (نسبة ٧٩,١٪ للآباء والأمهات، ونسبة ٦٧,٣٪ للأطفال).
- جاءت دور العبادة فى المرتبة الثانية بالنسبة إلي عينتى الآباء والأمهات، والأطفال (بنسبة تأكيد عالية وصلت إلى نسبة ٧٨,٢٪ للآباء والأمهات، ونسبة ٦٥٪ للأطفال).
- جاءت النوادى ومراكز الشباب، ثم أندية الطفل ثم منتديات الطفل فى المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة، وأجمع على هذا الترتيب كل أفراد العينتين. وإذا ما جمعنا هذه الأنشطة الثلاثة معاً – على اعتبار أن جميعها نوادٍ أو منتديات – فإنها سوف تكون فى المقدمة.

وخلاصة القول هنا: إن ثمة نظرة إلى الحياة خارج نطاق الأسرة والمدرسة، تحاول أن

تـوازن بـين الجوانـب التقليديـة (مثـل دور العبـادة) والجوانـب الحديثـة (مثـل الأنديـة والمنتديـات والمكتبـات). وإن دور العبـادة لا تـزال تشـكل، داخـل الثقافـة العربيـة، فضـاء للحريـة وللتعبيـر عـن الـرأى، وربمـا مـن خلالهـا يمكـن أن يتعلـم الأطفـال حقهـم فـى المشـاركة .

وبالبحـث فـى الفـروق داخـل عينـة الآبـاء والأمهـات وعينـة الأطفـال عـن طبيعـة العوامـل المؤثـرة فـى توجهاتهـم نحـو المنظمـات المدنيـة ودورهـا فـى مسـاعدة الأطفـال علـى التعبيـر عـن الـرأى، أوضحـت النتائـج المشـار إليهـا بجـدول رقـم (٦ ٣) مـا يلـى:

جدول رقم (٦-٣)

دور بعض المنظمات والأنشطة فى مساعدة الأطفال على التعبير عن آرائهم وفقا لمتغير تعليم الوالدين (نسب مئوية لعينة الوالدين ن= ١٨٢٤)

المنظمة/ النشاط	تعليم الأب			تعليم الأم		
	أقل من المتوسط	متوسط	أعلى من المتوسط	أقل من المتوسط	متوسط	أعلى من المتوسط
الجمعيات الأهلية	٤٢,٣	٤٢,٥	٣٩,٨	٤١,٠	٤١,٥	٤١,٠
دور العبادة	٦٧,٨	٧٠,٠	٦٠,٩	٦٦,٥	٧٢,٠	٥٩,٥
النوادى ومراكز الشباب	٥٨,٧	٦٥,٠	٦٢,٢	٦٠,٥	٦٥,٩	٦٠,٦
مجالس ولجان الطفولة	٣٣,٩	٣٨,٨	٤٠,٥	٣٦,٠	٣٩,١	٣٩,٤
برلمان الطفل	٣٤,٢	٣٦,٧	٣٩,٠	٣١,٤	٤١,٩	٣٩,٠
أندية الطفل	٥٧,٦	٦١,٧	٦١,٢	٥٦,١	٦٤,٠	٦١,٦
مكتبات الطفل	٦٤,٣	٧٠,٨	٦٧,٥	٦٥,٨	٧٢,٠	٦٥,٨
منتديات الطفل	٤٧,١	٤٩,٦	٥٤,٣	٤٥,٦	٥٤,٠	٥٤,١

اتضـح أن تعليـم الأب والأم يعـد فارقـاً فـى التركيـز علـى طبيعـة الأنشـطة التـى يظـن أنهـا تسـاعد الأطفـال علـى التعبيـر عـن آرائهـم. صحيـح أن الجميـع يـدرك أهميـة دور العبـادة ولا فـروق جوهريـة فـى هـذه الرؤيـة، ولكـن التركيـز علـى الأمـور الحديثـة فـى المشـاركة مثـل المكتبـات وبرلمـان الأطفـال ومكتبـات الأطفـال يـزداد بوضـوح مـع زيـادة تعليـم الـزوج والزوجـة؛ وبالتالـى فـإن وعـى الأطفـال بأهميـة هـذه الأنشـطة يـزداد فـى الأسـر ذات التعليـم العالـى. ولذلـك لـم نجـد فروقـا تذكـر بـين الأطفـال مـن الذكـور والإنـاث أو عبـر مراحـل التعليـم أو نـوع التعليـم. وقـد ظهـرت الفـروق الأساسـية بـين الأطفـال فـى ضـوء متغيـر تعليـم الوالديـن، فكلمـا

كان الأب والأم من ذوى التعليم العالى، برزت لدى الأطفال أهمية المشاركات ذات الطابع الحديث كالأندية والمنتديات والمكتبات.

ب- الواقع الفعلى لمشاركة الأطفال فى أنشطة المجتمع المدنى

وعندما ننتقل إلى تحليل الواقع الفعلى للممارسة داخل منظمات المجتمع المدنى، فإننا نجد أن ثمة اتجاهاً قويّاً لدى الآباء والأمهات فى أن يشارك الأطفال فى أنشطة المجتمع المدنى. فقد أجمعت نسبة ٦٠,٥٪ من أفراد العينة على أنهم يرغبون فى أن يكون أطفالهم أعضاء فى قائمة المنظمات والأنشطة المدنية التى قدمت إليهم. ولكن النتائج قد كشفت عن أن هذا الاتجاه هو اتجاه ذكورى فى الأساس، فعندما سألنا الآباء والأمهات أن يحددوا العضوية بالنسبة إلى الذكور والإناث، فلم تؤكد إلا نسبة ضئيلة جدّاً من أفراد العينة (حوالى نسبة ٣,٥٪) على الموافقة على عضوية أطفالهم الإناث فى منظمات وأنشطة المجتمع المدنى، بالمقارنة بنسبة ٢٣,١٪ من عينة الوالدين الذين أيدوا عضوية أطفالهم الذكور فى هذه الأنشطة. وقد أظهرت النتائج أن هذه النسبة الضئيلة للموافقة على اشتراك الأطفال الإناث فى منظمات المجتمع المدنى لا تتغير بتغير النوع؛ حيث يتساوى الآباء والأمهات تقريبا فى تقريرها، ولكنها تتغاير حسب السن ونوع التعليم. فالآباء كبار السن، والآباء الأقل تعليما هم الأكثر تشجيعاً لمشاركة الإناث فى أنشطة المجتمع المدنى. وعلي الرغم من أن النسبة التى نتحدث عنها ضئيلة وقد لا يستدل منها على فروق جوهرية، فإن هناك فرضيتين تظهران فى هذا السياق يجب التنويه بهما:

أ - إن فكرة تقسيم العمل الجندرية متجذرة فى الثقافة العربية، وإن ثمة مقاومة لفكرة مشاركة الإناث فى الدوائر التى تقع خارج الأسرة والمدرسة. وبشكل عام، فإن وضع الإناث فى المجتمعات العربية النامية أصعب من الذكور فى المجالات كافة وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بفرص المشاركة. فقوة اتخاذ القرار دائماً فى أيدى الذكور. وفى هذا الصدد، أشار بعض الأطفال فى المناقشات البؤرية إلى أن الأولاد هم الأقدر على المشاركة "فالبنات حركتهن محدودة، ولا يسمح لهن بالخروج من المنازل لأوقات طويلة أو بمفردهن. كما أنهن يتعرضن للمضايقات من الشباب الأكبر منهن سنّاً مما يوقعهن فى المشكلات"، كما اشتكت إحداهن من القيود التى تفرض عليها مقارنة

بالإخوة الذكور: "فهى لا تجد كامل الحرية فى الحركة والخروج من المنزل بالرغم من أنها تخرج فى أوقات مناسبة، وغالبا ما يكون ذلك لتبادل الزيارات". وأكدت بعض الفتيات على ذلك بقولها: " إن الذكور لديهم مشاركات فى الأندية الرياضية، بينما ذلك غير متاح للإناث".

ب - إن التعليم لا يعد عاملاً حاسماً فى تغيير هذه الثقافة، بل إننا قد نجد أن القيود على حركة الإناث (كباراً كانوا أو أطفالاً) تشتد مع التقدم فى التعليم. ويدعونا هذا إلى أن نفكر فى الدور الذى تلعبه طقوس الطبقة الوسطى المتعلمة فى تقييد حرية المشاركة بشكل عام، ولدى الأطفال بشكل خاص.

وعلى الرغم من أن الاتجاه نحو المشاركة فى أنشطة المجتمع المدنى إيجابى على هذا النحو (مع التحفظ الذى ظهر فى الفروق بين الذكور والإناث فى عضوية منظمات وأنشطة المجتمع المدنى)، فإن المشاركة الفعلية لاتزال ضعيفة. فعندما سألنا كلّاً من الآباء والأمهات والأطفال عما إذا كان الأطفال يمارسون أى نشاط تطوعى أم لا، جاءت النتائج الموضحة فى الجدول رقم (٦-٤) لتكشف عما يلى :

جدول رقم (٦-٤)

الممارسة الفعلية للأنشطة التطوعية من قبل الأطفال

(نسب مئوية لعينتى الوالدين والأطفال)

الممارسة الفعلية للأنشطة	الوالدان (ن ١٨٢٤)		النسبة الإجمالية	الأطفال (ن ٢٠٦٤)		النسبة الإجمالية
	آباء	أمهات	إناث	إناث	ذكور	إناث
نعم	٢١,٣	٢٠,٧	٢١	٢٨,١	٢٤,١	٢٦,٤
لا	٧٨,٧	٧٩,٣	٧٩	٧١,٩	٧٥,٩	٧٣,٩
النسبة الإجمالية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتدل بيانات الجدول على أن الآباء والأمهات والأطفال ينظرون جميعا إلى الممارسة الفعلية على أنها متدنية، فلم يؤكد عليها إلا حوالى ربع عينة الأطفال (نسبة ٢٦,٤٪)، وأقل من ربع عينة الآباء والأمهات (نسبة ٢١٪). ولا توجد فروق تذكر ترتبط بالنوع الاجتماعى، سواء من جانب الوالدين أو من جانب الأطفال، وإن كان الأطفال الذكور أكثر تأكيدا على

المشاركة الفعلية فى الأنشطة التطوعية من الأطفال الإناث (نسبة ٢٨,١٪ للذكور فى مقابل نسبة ٢٤,١٪ للإناث). وتظهر هذه الممارسات الفعلية للأطفال فى مجالات بعينها، فهى قليلة فى الجمعيات الأهلية، وكثيرة فى نوادى الأطفال ومراكز الشباب والنوادى الرياضية والمكتبات. وتشير المقابلات المتعمقة مع بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدنى فى البلدان العربية – محل الدراسة إلى أن مشاركة الأطفال لا يمكن أن تكون منقطعة الصلة بالإطار العام لمشاركة المواطنين فى المجتمع، وأن الاتجاهات العامة فى المجتمع ربما تدعم اللامبالاة وعدم المسئولية؛ مما يعيق المشاركة بشكل عام، خصوصاً مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتدنية التى تؤدى إلى تهميش فئات المجتمع. وهنا تصبح المطالبة بمشاركة الأطفال – فى نظر البعض – "نوعا من الترف". وقد أكدت المناقشات البؤرية مع الأطفال على ذلك؛ حيث أشار الأطفال إلى صعوبة الممارسة الفعلية فى مؤسسات المجتمع المدنى أو المشاركة التطوعية نظرا إلى خوف الأهل عليهم والبعد المكانى لهذه الأماكن؛ ولذلك فالمشاركة لا تتعدى التبرع لبعض الجمعيات الخيرية أو الأنشطة الخيرية من خلال المدرسة. فأشارت بعض طالبات فى المرحلة الثانوية إلى مشاركتهن التطوعية، فهناك من شاركت فى معرض الكتاب وطوارئ المستشفيات والجمعيات الخيرية، وأشار بعض الطلاب إلى مشاركاتهم فى الأندية الرياضية أو الفنية؛ فمشاركتهم تكون من خلال نشاطات محدودة.

وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن ارتفاع عدد الأطفال (أقل من ١٨ سنة) فى الهيكل السكانى لغالبية الدول العربية،لا يقابله وجود منظمات أهلية، تعكس التنوع فى الأطفال وتلبى حاجاتهم. كما أن هناك قلة فى نسبة المنظمات المعنية بالأطفال فى الدول العربية، والنمط الغالب على معظم أنشطة هذه المنظمات خيرى تقليدي، ثم رعائى (خصوصاً رعاية الأطفال الأيتام)، ثم خدمى يتجه إلى تبنى برامج صحية وتعليمية وأندية ومراكز ترفيه، تأتى بعد ذلك الأنشطة التنموية والحقوقية. (اليونيسف، ٢٠٠٨).

وحتى فى هذه الأنشطة المستحدثة نصادف انخفاضا فى مستوى المشاركة. فعند سؤال الأطفال عن معرفتهم ببرلمان للأطفال فى بلادهم، أجابت نسبة (١٩,٤٪) فقط بأنهم يعرفونه، وأجابت نسبة كبيرة بأنهم لا يعرفونه (٥٤,٣٪). وبسؤال الأطفال عن مشاركتهم فى أندية الأطفال، لم تتعدَّ المشاركة نسبة (١٩,٧٪). ويعنى هذا أن المشاركة الفعلية

للأطفال فى الأنشطة المجتمعية والمدنية لاتزال محدودة، على الرغم من الاستعداد لها من جانب الآباء والأمهات والأطفال. وربما يرجع ذلك إلى الثقافة التطوعية المحدودة، أو قد يرجع إلى أن الأطفال لم يتحولوا بعد إلى شريك حقيقى فى صناعة الحياة. وقد كشفت المقابلات المتعمقة والنقاش فى المجموعات البؤرية عن خبرات تدل على أن ثقافة المشاركة عند هذا المستوى لاتزال محدودة؛ حيث يقول أحد الأطفال: "نرغب فى أن تكون هذه المؤسسات جزءاً من حياتنا، وأن تكون عندنا المعلومات الكافية عن الخدمات التى تقدمها". كما كشفت المناقشات والمقابلات أيضا عن أن تدنى مستويات المشاركة الفعلية قد يرجع إلى وجود عقبات كثيرة منها: عدم إيمان المجتمع بأن أساس المشاركة هو تمكين الأطفال وتشجيعهم على أن يقرروا ماذا يريدون لأنفسهم، والعمل معهم على تطوير خططهم وتحديد مسئولياتهم فى تنفيذها، وتوفير فرص تساعدهم على النمو والارتقاء، وإدراك الفرق بين الاعتراف بدور الأطفال فى المجتمع وإمكانية لعب هذا الدور. فالممارسة فى المشاركة مسألة حيوية، وفهم المشاركة والاقتناع بها يمكنان من الوصول إليها تدريجيّاً عبر الممارسة؛ فالمشاركة ليست شيئاً مجرداً، بل هى أسلوب حياة واتجاهات نحو الآخرين (التعاون بدلا من المنافسة – التقييم النقدى بدلا من القبول غير النقدى – محاولة الفهم بدلا من إصدار الأحكام). ذلك وقد كشفت المقابلات المتعمقة عن أهم العقبات التى تواجه هذه المؤسسات فى القيام بدورها وتتمثل فى عدم وضوح دور المؤسسات المعنية بالطفل وكيفية التواصل معها، وقلة البرامج التى تقدمها هذه المؤسسات، وعدم تحقيق التكامل بين هذه المؤسسات فى البرامج التى تقدمها للطفل، وصعوبة تنظيم الأطفال لأنفسهم فى جمعيات أطفال وليست للأطفال، وأن تكون ذات صفة مستمرة.

٢- المشاركة فى المجال الاتصالى العام

نطرح هنا طبيعة المشاركة فى المجال الاتصالى العام، الذى يضم المجال الإعلامى أو الاتصالى الجماهيري، وما يحيط به من مجالات، خصوصاً مجال النقاش العام فى الندوات والمؤتمرات. وقد أكدنا من قبل أهمية هذا المجال فى تعضيد قيم المشاركة، والمسئولية الاجتماعية، وتقديم الفرص للأطفال للقيام بمشاركة حقيقية، أو حتى شراكة فى صناعة الرسائل الاتصالية. ولتوضيح ذلك نحاول أن نجيب عن أسئلة مهمة: إلى أى درجة

يعتقد الوالدان والأبناء فى إمكانية قيام وسائل الاتصال بمساعدة الأطفال فى التعبير عن آرائهم؟ وما أكثر الوسائل التى يشارك فيها الأطفال بالفعل ؟ وماذا يتعلم الأطفال من هذه الوسائل ؟ وإلى أى مدى يشارك الأطفال فى المؤتمرات والبرامج والسياسات والخطط المتعلقة بالأطفال ؟

أ- تصورات الآباء والأطفال لأهمية الوسائط الاتصالية:

يدرك الآباء والأمهات وكذلك الأطفال أهمية وسائط الاتصال. خصوصاً التلفزيون- فى تناول موضوعات تهم الأطفال، وتعبر عن آرائهم . فقد أكدت نسبة ٨٣,٧٪ من عينة الآباء والأمهات، ونسبة ٩٢,٣٪ من عينة الأطفال على أن الوسائط الإعلامية تقدم برامج تتناول موضوعات تهم الأطفال، وتعبر عن وجهات نظرهم وأفكارهم. ولم نصادف هنا فروقا فى النوع الاجتماعى أو مستوى تعليم الوالدين، أو حتى فروقاً على مستوى المرحلة العمرية أو نوع التعليم بالنسبة إلى الأطفال. فثمة إجماع على أهمية برامج الاتصال الجماهيرى فى تناول الموضوعات التى تهم الأطفال. بل إنهم أشاروا فى المقابلات المتعمقة وفى المناقشات البؤرية إلى أهمية البرامج المتخصصة للأطفال، وخصوصاً القنوات التى توجه للأسرة والطفل، والقنوات الفضائية التى تقدم برامج للأطفال فقط. وهذا يعكس الدور المحورى للتلفزيون حيث يعد من وسائل الإعلام الأساسية فى التنشئة، وإكساب المواطن المعرفة بالقضايا المختلفة والموضوعات العامة، ورفع وعى الجماهير بمختلف القضايا المجتمعية. كما أن الدور التثقيفى للتلفزيون ودوره فى تشكيل الشخصية، لا يقتصران على البرامج المعدة خصيصا للأطفال، بل يتعدى ذلك إلى ما يقدمه هذا الجهاز من أشكال فنية متنوعة، حتى إن الدراما التلفزيونية من أفلام ومسلسلات تؤثر بدرجة قوية فى شخصية الأطفال، فهذه الدراما، وقبل كل شيء رصد وقراءة لثقافة المجتمع، بمعنى أن التلفزيون يحضر المجتمع – بل العالم بأسره – بين يدى أطفالنا. ويمكن أن يكون لوسائل الإعلام المختلفة دور أكبر فى رفع وعى الوالدين بحقيقة دورهما وشكل العلاقة الذي يجب أن يسود الأسرة، كما يمكنها من أن تطور من فهم المعلمين لأهداف العملية التربوية، وتعمل على تحسين وتنقيح ثقافة ومناخ الشارع، وتقدم للجميع بدائل جديدة أفضل للعلاقات والمناخ الاجتماعى والثقافة. فوسائل الإعلام المختلفة يمكن أن تستخدم وتوظف فى تطوير ثقافة الأسرة وجيل الكبار فيها، وتحسين ثقافة المدرسة وجيل الكبار

فيها من معلمين ومديرين. ويمكن استثمار هذه المؤسسة واسعة الانتشار وعميقة التأثير فى تطوير وتنمية ثقافة المجتمع ككل فى اتجاه مزيد من المشاركة، وفى اتجاه دعم وتنمية المواطنة الديمقراطية الواعية والفعالة والمسئولة والأخلاقية. (حنان كفافى ،١٩٩٢).

وفى الوقت ذاته، يدرك الآباء والأمهات والأطفال أهمية هذه البرامج الإعلامية فى إذكاء روح المشاركة بالنسبة إلى الأطفال. ومن ثم فقد حاولنا استقصاء تصورات الآباء والأمهات والأطفال حول الوظائف التى تحققها هذه البرامج؛ وهى الوظائف التى تؤشر إلى المشاركة. ونعرض النتائج فى الجدول رقم (٦-٥).

جدول رقم (٦-٥)

تصورات الوالدين والأطفال حول وظائف البرامج الإعلامية

(نسب مئوية لعينتى الوالدين والأطفال)

الوظائف	الوالدان(ن=١٨٢٤)			الأطفال(ن=٢٠٦٤)		
	نعم	أحيانا	لا	نعم	أحيانا	لا
كيفية التعبير عن الرأى	٥٩,٦	٣٦,٨	٣,٦	٦٧,٨	٢٦,٣	٥,٩
المشاركة فى اتخاذ القرار	٤٦,٢	٤٤,٧	٩,١	٥٥,٠	٣٤,٢	١٠,٨
تعلم آداب الحوار	٥٩,٥	٣٢,٨	٧,٧	٧٥,٢	١٨,٩	٥,٩

وتكشف البيانات عن أن الآباء والأمهات والأبناء يدركون أهمية البرامج الإعلامية فى مستويات بعينها من المشاركة أكثر من مستويات أخرى، فهى تعلم أدب الحوار، وطرق التعبير عن الرأى، وإن كانت لا تساهم مساهمة كبيرة فى تعزيز المشاركة فى اتخاذ القرار. وتتضح أهمية الوسائط الإعلامية من خلال ما أشار إليه الأطفال فى المناقشات البؤرية من أهمية للمشاركة فى الإعلام: " المشاركة فى الإعلام مهمة وتعود علينا بالفائدة من ناحية تقوية الشخصية وزيادة المعلومات"، و"المشاركة فى الإعلام تقوى الشخصية فمثلاً: المشاركة فى المنتديات تتيح لكل واحد أن يبدى رأيه على اختلاف عمره". كما ينظر الأطفال إلى مشاركتهم فى الإعلام باعتباره إحدى الوسائل التى تنمى موهبتهم، فيقول أحد الطلاب: "لابد علينا أن نتواصل مع الإعلام كى نستطيع أن نعبر عن موهبتنا". ولم تظهر أي فروق نوعية أو تعليمية أو عمرية فى هذا الإجماع. ولكن لاحظنا أن الأطفال يدركون أهمية البرامج الإعلامية فى المشاركة فى اتخاذ القرار كلما تحركوا عبر العمر

(عبر المراحل الدراسية)، فالأطفال الأكبر سنّاً أكثر وعياً بأهمية التلفزيون فى المشاركة من الأطفال صغيرى السن، ويرتبط ذلك بنمو الاهتمامات لدى الأطفال مع تقدم العمر. حيث أشار الأطفال إلى أن جُلَّ اهتمامهم ينصب حول مجموعة من البرامج جاءت فى مقدمتها أفلام الكارتون، وجاءت فى المرتبة الثانية البرامج التعليمية والثقافية للأطفال، ثم تلتها البرامج الرياضية (مثل: أبطال الكرة)، ثم جاء فى مؤخرة القائمة البرامج الدينية ثم المسلسلات، وعند سؤالهم عن البرامج التى تُتيح لهم فرص التعبير عن الرأى جاءت بعض البرامج وبخاصة برامج المسابقات (ومن أمثلة هذه البرامج: من سيربح البون بون؟ وعيش سفاري، وأتخرج فى يوم).

ولكى نكشف عن الدور الذى يلعبه الإعلام مقارنة بالمجالات الأخرى (الأسرة والمدرسة والمجتمع المدني) طلبنا من الآباء والأمهات والأطفال أن يقارنوا بين أهمية هذه المجالات الأربعة، وجاءت الاستجابات فى الجدول رقم (٦-٦).

جدول رقم (٦-٦)

أكثر المجالات التى تسمح بالمشاركة وفقا لتصورات الآباء والأطفال

(نسب مئوية لعينتى الوالدين والأطفال)

المؤسسة	النسب الإجمالية	عينة الوالدين (ن=١٨٢٤)		النسب الإجمالية	عينة الأطفال (ن=٢٠٦٤)	
		ذكور	إناث		ذكور	إناث
الأسرة	٨٣,٤	٨٢,٩	٨٤,٠	٧٥,٨	٧٧,٩	٧٢,٩
المدرسة	٥٣,٠	٥٣,٣	٥٢,٦	٤٣,٢	٤٢,٩	٤٣,٥
الإعلام	٣٥,١	٣٤,٤	٣٥,٨	٣٣,٣	٣٠,٤	٣٥,٤
المجتمع المدني	٢٧,٢	٢٩,٢	٢٥,٣	٢٣,٨	٢٧,٠	١٩,٥

ويتضح من بيانات الجدول السابق ما يلى :

- يأتى الإعلام فى المرتبة الثالثة، بعد الأسرة والمدرسة، وتأتى مؤسسات المجتمع المدنى فى ذيل القائمة، وينسجم هذا الترتيب - إلى حد كبير- مع ترتيب مجالات المشاركة كما كشفت عنها هذه الدراسة. فثمة تحيز واضح للأسرة فى مقابل مؤسسات المجتمع الأخرى، ولكن هذا التحيز يرتبط - إلى حد كبير- بما هو حادث فى الواقع؛ حيث لا تزال الأسرة تتربع على عرش المؤسسات على الرغم

مما يقال عن أن المؤسسات الأخرى قد سيطرت عليها. ويرجع ذلك إلى أهمية الفترة التى يقضيها الطفل فى كنف الأسرة قبل التحاقه بالمدرسة (مرحلة ما قبل المدرسة)؛ حيث أشار العلماء إلى أهمية هذه الفترة، وأنها تعد من أهم الفترات فى تشكيل ملامح شخصية الفرد المستقبلية وتحديد معالم سلوكه بما تتضمنه من قيم واتجاهات ومفاهيم ومبادئ وسلوكيات عبر أساليب التنشئة الوالدية والملاحظة والتقليد، وهو ما يسهم فى استدماج الأطفال للقيم والاتجاهات السائدة فى ثقافة الأسرة. إن أهم ما يميز دور الأسرة فى التنشئة الاجتماعية للطفل أنها تتعهد الطفل فى مراحل تكوينه الأولى، وتضع اللمسات الأولى والباقية على صفحة عقله البيضاء. والأسرة إلى جانب ذلك تمثل الوحدة المرجعية للفرد التى يرتبط بها طوال حياته بروابط وجدانية وثيقة، ويعود إليها باستمرار، ويستمد منها هويته وكيانه ومكانته وأدواره الاجتماعية. (محمد عماد الدين إسماعيل، ص ٢٦٩).

وتؤكد المقابلات المتعمقة والمناقشات البؤرية على أهمية الوسائط الإعلامية فى إتاحة الفرص للأطفال للتعبير عن آرائهم، فيقول الأطفال بأن مشاركتهم فى الإعلام تنمى موهبتهم: "لابد من التواصل مع الإعلام لكى نستطيع أن نعبر عن موهبتنا، ولكن نادرا ما يشارك الأطفال فى الإعلام". كما ينتقد الأطفال الإعلام لعدم إتاحة الفرصة لهم للمشاركة، كما أن الإعلام ينظر إليهم نظرة متدنية. يقول أحد الطلاب: "الإعلام للأسف ينظر إلى الطفل أقل من ١٨ سنة على أن معلوماته أقل". وأجمع الأطفال على رغبتهم فى أن تتاح لهم مشاركة أكبر فى وسائل الإعلام، من حيث الإعداد والتقديم. تقول إحدى الطالبات: " نحن نحب أن نشارك بشكل أكثر فى إعداد هذه البرامج، وأن نقوم نحن بتقديمها لأننا نتمنى أن تقدم لنا المعلومة من شخص فى أعمارنا نفسها". كما ذكرت إحدى المدرسات في أثناء المقابلات المتعمقة تجربة عن مشاركة أحد الطلاب فى برنامج المذيع الصغير داخل المدرسة، وأصبح هذا الطفل فيما بعد يشارك فى قنوات عديدة من ضمنها قناة الجزيرة. كما تطرق أحد المذيعين إلى تجربة مشاركة بعض الأطفال فى برنامجه (كيف أصبحنا؟)؛ حيث يعد هذا البرنامج من أكثر البرامج تفاعلاً مع الأطفال، ويقوم الأطفال من خلاله بالمشاركة عبر التعبير عن رأيهم.

- وبالنظر إلى الفروق بين الذكور والإناث فى هذه البيانات، نجد أن الأطفال الإناث أكثر ميلا إلى النظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها من الوسائل المهمة لإكساب الأطفال سبل التعبير عن الرأى والمشاركة مقارنة بالذكور، وأقل ميلا إلى المجتمع المدنى (قارن نسب الذكور والإناث من الأطفال فى الإعلام والمجتمع المدنى فى الجدول السابق).

ويدرك كل من الآباء والأمهات والأطفال أهمية وسائل الاتصال الجماهيرى بشكل ملحوظ، وتختلف درجة الإدراك هذه باختلاف طبيعة الوسيلة الاتصالية. فقد طلبنا من الآباء والأمهات والأطفال تحديد درجة الاستفادة لخمسة من الوسائط الاتصالية: التلفزيون- الصحف - الكتب - السينما - الإنترنت، وسنعرض النتائج فى الجدول رقم (٦-٧).

جدول رقم (٦-٧)

الوسائط الاتصالية ودرجة ومدى الاستفادة كما يراها كلٌّ من الوالدين والأطفال

(نسب مئوية لعينتى الوالدين والأطفال)

الوسيلة	الوالدان(ن=١٨٢٤)			الأطفال(ن=٢٠٦٤)		
	تساعد	لا تساعد	لا أعرف	تساعد	لا تساعد	لا أعرف
التلفزيون	٧٤,٣	١٩,١	٦,٦	٦٩,٩	١٩,٥	١٠,٦
الصحف والمجلات	٦٨,٨	١٨,٣	١٢,٩	٦٧,٥	١٧,٠	١٥,٥
الكتب	٨٥,٦	٧,١	٧,٣	٧٧,٩	١٢,٠	١٠,١
السينما	٣١,٢	٤٦,٨	٢١,٩	٢٩,٠	٤٥,٩	٢٥,١
الإنترنت	٦٩,١	١٧,٩	١٣,٠	٧٣,٨	١٤,١	١٢,٢

ومن بيانات الجدول السابق، يتضح إدراك الآباء والأمهات والأطفال على حد سواء أن الكتب هى أهم وسيلة يمكن أن يستفيد منها الأطفال (بنسبة ٨٥,٦٪ للآباء والأمهات، و٧٧,٩٪ للأطفال)، وقد يكون السبب فى هذا أن الكتب تعد وسيلة لصيقة بالدراسة مما يترتب عليه الاعتقاد بأهميتها أكثر من غيرها. فهناك إجماع على صدارة الكتب كوسيلة اتصال تشاركية. ولكن يختلف الكبار من الآباء والأمهات عن الأطفال فى ترتيب الأولويات. فالأطفال يعتبرون أن الإنترنت هو الوسيلة الأهم بعد الكتب (بنسبة ٧٣,٨٪)، يليها التلفزيون (بنسبة ٦٩,٩٪)، ثم الصحف (بنسبة ٦٧,٥٪)، ثم أخيرا السينما (بنسبة ٢٩٪). أما الآباء والأمهات فإنهم أميل إلى وضع التلفزيون فى المرتبة الثانية بعد الكتب

(بنسبة ٧٤,٣٪)، ثم الإنترنت والصحف في مكانين متقاربين (بنسب ٦٩٪ ،و ٦٨,٨٪ على التوالي)، ثم السينما في النهاية (بنسبة ٣١,٢٪). ويعكس الاختلاف بين الأطفال والآباء هنا اختلافاً ثقافيّاً وجيليّاً، حيث يعتبر الإنترنت هو الوسيلة الأكثر قربا إلى الجيل الأصغر من الشباب والأطفال. ولذلك فعند سؤال الأطفال عن الوسيلة التي يشاركون فيها بالفعل، جاء الإنترنت على رأس القائمة، وأجمعت نسبة كبيرة من الأطفال على أنه هو الوسيلة الأكثر استخداما بالنسبة إليهم.

ويبدو أن الإنترنت هو الوسيلة الأقرب والأكثر إتاحة، ومن ثم الأكثر استخداما – وقد عبر الأطفال في المقابلات والمناقشات البؤرية عن ذلك بشكل واضح، ويبدو أن الأدوات الاتصالية الأخرى، خصوصاً التلفزيون، تعد أدوات بعيدة عن متناول الأطفال. ولذلك عندما سألنا الأطفال عن إمكانية مشاركتهم في إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية، خصوصاً تلك المتصلة بهم وبحياتهم، أشارت نسبة (٦٦,٣٪) إلى أنها إما لا تعرف هذا الأمر (بنسبة ٣٣,٣٪)، وإما أنها تجزم بأن ذلك لا يحدث (بنسبة٣٣٪) ،ولم توجد فروق في هذا العدد بين الذكور والإناث أو بين المراحل التعليمية المختلفة. في هذه الحالة، يبقى الإنترنت الوسيلة الأقرب والأيسر بالنسبة إلى الأطفال.

ولكن ماذا عن المشاركة في المجال الاتصالي الأوسع، وأقصد به مجال النقاش العام، والذي يعبر عن المشاركة في المنتديات والمؤتمرات والندوات؟ إنه يشكل أقصى درجة من المشاركة؛ حيث تتجاوز المشاركة فيه المجتمع المدني ووسائل الاتصال الجماهيري، والانتقال إلى مشاركة فعلية ذات طابع عام. ولقد حاولنا أن نكشف عن هذا النوع من المشاركة في المجال الاتصالي العام عبر عدد من الأسئلة المتدرجة؛ حيث طلب من الأطفال أن يخبروا عن ممارستهم النشاط التطوعي، وعن مشاركتهم في أندية الطفل، وعن مدى مشاركتهم في أحداث ولقاءات عامة، وعن مدى مشاركتهم في برامج وخطط خاصة بالأطفال. وتعكس هذه الأسئلة تدرجاً من الاستعداد للتطوع والمشاركة وحتى المساهمة في رسم الخطط والسياسات، وهي تشكل جميعاً مؤشراً مركباً يكشف عن مدى المشاركة فيما نطلق عليه المجال الاتصالي العام. ونعرض للنتائج في الجدول التالي رقم (٦–٨).

جدول رقم (٦-٨)

مستوى المشاركة فى المجال الاتصالى العام

(نسب مئوية لعينة الطفال ن=٢٠٦٤)

المؤشر	ذكور	إناث	النسبة الكلية
المشاركة فى أنشطة تطوعية	٢٨,١	٢٤,١	٢٦,٤
المشاركة فى أندية الطفل	٢٣,٢	١٥	١٩,٧
المشاركة فى المؤتمرات	٢٣,١	١١	١٨
المشاركة فى البرامج والخطط	٧,١	٦,٨	٧

وتؤشر البيانات إلى ثلاث نتائج مهمة فيما يتصل بالمشاركة فى المجال الاتصالى العام:

- **الأولى:** أن هذه المشاركة منخفضة على العموم، فالنسبة المئوية لم ترتفع أكثر من ربع العينة إلا فى حالة التطوع فقط. ويدل ذلك على تأكيد الفكرة التى مفادها أن المشاركة تقل كلما اتجهنا إلى خارج الأسرة، فهى أقل فى المدرسة، وأقل فى الإعلام، وأقل فى المجال الاتصالى العام.
- **الثانية:** أن النسب المئوية تقل كلما اتجهنا إلى مزيد من المشاركة. فهى أكبر فى حالة التطوع، ولكنها تقل بشكل مطرد كلما دخلنا فى مستويات مشاركة حقيقية، كالمشاركة فى الأندية أو المؤتمرات أو رسم الخطط والسياسات؛ هنا - فى النهاية - تكاد المشاركة أن تنعدم.
- **الثالثة:** هى الفروق الجندرية الواضحة فى ممارسة المشاركة داخل المجال الاتصالى العام، فالأنثى تحظى بنصيب أقل من الذكر فى كل مستويات المشاركة.

ومن النتائج اللافتة للنظر فى هذا الصدد، أن معدلات المشاركة فى هذا المجال الاتصالى العام تزداد مع تقدم سن الأطفال من ناحية، كما تزداد بازدياد مستوى التعليم فى الأسرة من ناحية أخرى. ولأهمية هذه النتيجة نعرض لتغاير النسب المئوية على هذين المتغيرين فى الجدول رقم (٦-٩).

جدول رقم (٦-٩)

مستوى المشاركة فى المجال الاتصالى العام مع

تعليم الأم والمرحلة الدراسية (نسب مئوية لعينة الأطفال ن = ٢٠٦٤)

المؤشر	تعليم الأم عينة الأطفال (ن=٢٠٦٤)			المرحلة الدراسية عينة الأطفال (ن=٢٠٦٤		
	أقل من المتوسط	متوسط	عالٍ	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
المشاركة فى أنشطة تطوعية	٢٥,٩	٢٩	٢٥,٣	٢٣,١	٢٦,٦	٢٩,٥
المشاركة فى أندية الطفل	١٢,٩	٢٠,٧	٢٤,٩	٢٤	١٧,٦	١٧,١
المشاركة فى المؤتمرات	١٢,١	٢١,١	٢١,١	١٢,٩	١٥,٦	٢٥
المشاركة فى البرامج	٥,٤	٩	٧,١	٤	٦,٨	١٠,١

ومن الواضح أن الانخراط فى المجال الاتصالى العام يزداد مع نمو الأطفال وعبورهم إلى المراحل المتقدمة من الطفولة، قد تستثنى من ذلك نوادى الطفل التي يبدو أنها تستقطب السن الأصغر من الأطفال؛ كما أن الانخراط فى المجال الاتصالى العام يزداد مع زيادة التعليم فى الأسرة؛ الأمر الذى يدل على أن الأسرة تسمح لأولادها بمزيد من المشاركة إذا توفر للأب والأم تعليم متقدم.

وإذا كانت المشاركة فى المجال الاتصالى العام محدودة على هذا النحو، فإن محدوديتها تتأكد أكثر عندما نتعمق فى طريقة المشاركة. فقد سألنا الأطفال عن طريقة المشاركة، خصوصاً فى موضوع المشاركة فى رسم الخطط والسياسات، فجاءت الإجابات لتؤشر إلى حقيقة مهمة وهى أن المشاركة تتم – في أغلب الأحيان– بالتعاون مع الكبار، أو لا تتعدى الإدلاء بالرأي. ويعرض الجدول رقم (٦-١٠) لطرق المشاركة فى وضع البرامج والخطط الخاصة بالأطفال.

جدول رقم (٦-١٠)

طريقة المشاركة فى وضع الخطط والبرامج لدى عينة الأطفال

(نسب مئوية لعينة الأطفال ن= ٢٠٦٤)

طريقة المشاركة فى وضع البرامج والخطط	ذكور	إناث	النسبة الكلية
الإدلاء بالرأى فقط	٤٧,٤	٣٠,٦	٣٨,٩
الإدلاء بالرأى والأخذ به	٤٣,٢	٣٥,٧	٣٩,٤
اختيار البرامج ووضع أجندة العمل	٢٩,٥	١٩,٤	٢٤,٤
تنفيذ وإدارة البرامج بالتعاون مع الكبار	٤٣,٢	٤٨,٠	٤٥,٦
تنفيذ البرامج بمعرفة الأطفال فقط	٢٢,١	١٥,٣	١٨,٧
أخرى	٣,٢	٣,١	٣,١

تدل بيانات الجدول على أن الاستقلال فى تخطيط البرامج وتنفيذها يتراجع كثيرا أمام العمل تحت إشراف الكبار، أو مجرد الإدلاء بالرأى حول الموضوع، كما تدل مرة أخرى على أن الإناث أقل مشاركة من الذكور خصوصاً عند الأخذ بالرأى أو عند الاستقلال فى تنفيذ البرنامج.

٣- نظرة عامة إلى النتائج

- اتفق الآباء والأمهات والأطفال على أهمية أنشطة المجتمع المدنى فى دعم المشاركة؛ إذ إنها تتيح للأطفال فرصة التعرف على حقوقهم وواجباتهم. كذلك تتضمن ممارسة وظائف مهمة منها التعبير عن الرأى، وتوظيف المهارات والقدرات فى الأنشطة المختلفة.
- هناك حالة من عدم المعرفة بالمنظمات والأنشطة المدنية المتاحة سواء لدى الوالدين أو الأبناء. ومن أكثر المنظمات التى حظيت بعدم معرفة كانت المجالس واللجان الوطنية، وبرلمان الطفل، والجمعيات الأهلية، بينما احتلت مكتبات الأطفال المرتبة الأولى فى المعرفة ومشاركة الأطفال.
- يزداد وعى الأطفال فى الأسر ذات التعليم العالى بأهمية دور هذه المنظمات فى مساعدتهم علي التعبير عن آرائهم .

- يشجع الآباء أبناءهم على المشاركة، وإن كان الآباء أميل إلى فكرة مشاركة الذكور فى أنشطة المجتمع المدنى من مشاركة الإناث.
- تشير البيانات إلى تدنى مستوى المشاركة الفعلية لدى الأطفال عامة فى الأنشطة التطوعية المختلفة .
- يدرك الآباء والأمهات والأبناء أهمية البرامج الإعلامية فى تدعيم مشاركة الأطفال، وإن كان ذلك يبدو بشكل أكبر فى مستوى التعبير عن الرأى ولا يرقى إلى مستوى اتخاذ القرار.
- يأتى دور الإعلام فى المرتبة الثالثة فى الأهمية من بين المجالات الأربعة من مجالات المشاركة بعد الأسرة والمدرسة.
- تأتى الكتب فى مقدمة وسائل الاتصال التى يمكن أن تفيد الأطفال وذلك من وجهة نظر كل من الوالدين والأبناء. ويأتى الإنترنت فى المرتبة الثانية بالنسبة إلى الأطفال، بينما يحتل التلفزيون المرتبة الثانية لدى عينة الوالدين .
- تنخفض مشاركة الطفل فى المجال الاتصالى العام، وتتجه هذه المشاركة إلى الزيادة مع التقدم فى العمر.

الفصل السابع
معوقات المشاركة وأساليب التغلب عليها

الفصل السابع
معوقات المشاركة وأساليب التغلب عليها

مقدمـــة

لاشك أن الفصول السابقة قد كشفت لنا عن كثير من المعوقات الثقافية والبنائية والمؤسسية التى تحول دون مشاركة الأطفال. ونحاول فى هذا الفصل أن نعرض لأهم هذه المعوقات التى كشفت عنها الدراسة. والسؤال الأساسى الذى نحاول الإجابة عنه هنا هو: لماذا لاتصل مشاركة الأطفال فى الوطن إلى مستوى متقدم؟ أو بالأحرى: ما العقبات التى تقف أمام وجود مشاركة فعالة للأطفال فى صناعة حياتهم؟ وإذا كانت المشاركة تعنى فى النهاية حماية حقوق الأطفال، فإن البحث عن معوقات المشاركة هو بحث فى معوقات حصول الأطفال على حقوقهم أصلا. ولاستجلاء أهم المعوقات التى تواجه مشاركة الأطفال فى الوطن العربى (فى البلدان – محل الدراسة) اعتمدنا على مادة كمية وكيفية سوف يتم استعراضها فى هذا الفصل. وسوف نتجه إلى بحث الموضوع من زاويتين: الأولى ذاتية نكتشف فيها وجهة نظر الأطفال والآباء والأمهات فى معوقات المشاركة؛ والثانية موضوعية نحاول فيها أن نكتشف المعوقات البنائية والمؤسسية للمشاركة كما كشفت عنها المقابلات المتعمقة والمناقشات البؤرية.

١- كيف يفهم الآباء والأطفال معوقات المشاركة؟

للتعرف على وجهة نظر الآباء والأمهات والأطفال فى معوقات المشاركة وكوابحها اتجهنا إليهم بهذا السؤال: ما المعوقات التى تحد من حرية الأطفال فى التعبير عن آرائهم ومشاركتهم من وجهة نظرك؟ ووضعنا أمام أفراد العينة قائمة طويلة بالبدائل التى يمكن أن يختاروا منها. وجاءت الاستجابات كما هى معروضة فى الجدول رقم (١-٧)

جدول رقم (٧-١)

عقبات المشاركة من وجهة نظر الوالدين والأطفال

(نسب مئوية لعينتى الوالدين والأطفال)

عقبات المشاركة	عينة الوالدين: ن = ١٨٢٤			عينة الأطفال: ن = ٢٠٦٤		
	ذكور	إناث	النسبة الكلية	ذكور	إناث	النسبة الكلية
عدم وعى الأطفال بحقوقهم	٦١,٩	٥٨,٤	٦٠,١	٦٠,٨	٥٥,٩	٥٨,٨
الخوف من الكبار	٦٥,٦	٦٧,٢	٦٦,٤	٦٢,٣	٦٤,٢	٦٣,١
الخوف من النقد واللوم	٥٥,٦	٥٩,٤	٥٧,٥	٥٥,٤	٥٦,٤	٥٥,٨
ضعف الثقة بالنفس	٦٠,٣	٦٠,٤	٦٠,٣	٥٦,٥	٥٨,٦	٥٧,٤
نقص المعلومات	٥٦,٤	٥٥,٤	٥٥,٩	٤٤,٨	٤١,٤	٤٣,٤
تعود الاتكال على الآخرين	٤٦,٤	٤٩,٩	٤٨,١	٣٣,٣	٣٣,١	٣٣,٢
رفض الكبار وسيطرتهم	٤٠,٧	٤٤,٨	٤٢,٨	٥٢,٣	٥٤,٦	٥٣,٢
عدم احترام رأى الصغار	٤٨	٤٦,٥	٤٧,٢	٥٣,٩	٥٧,٦	٥٥,٤
عدم الإنصات للصغار	٤٦,١	٤٧,٥	٤٦,٨	٤٨,٢	٤٧,٩	٤٨
انخفاض مستوى دخل الأسرة	٢٨,٩	٣٠,٥	٢٩,٧	٢٣,٩	٢٧,٣	٢٥,٣
النقص التشريعي	٣١,٦	٣١,٥	٣١,٥	٣٧,٢	٣٧	٣٧,١
عدم الثقة فى قدرات الأطفال	٥٠,٨	٥٠,٣	٥٠,٦	٤٨,٨	٤٨,٥	٤٨,٧
غياب مفهوم المشاركة فى الثقافة	٤٤,٤	٤٦,٦	٤٥,٥	٣٦,١	٣٨,٣	٣٧
أخرى	٢,٢	١,٩	٢	١,١	١,٢	١,١

من خلال قراءة الجدول السابق، يمكن تقسيم كوابح مشاركة الأطفال الفعلية إلى ثلاثة عوامل رئيسة:

العامل الأول: يرتبط بالطفل نفسه؛ حيث يشكل عدم وعى الأطفال بحقوقهم، ونقص معلوماتهم، وخوفهم من الكبار، وخوفهم من اللوم والنقد، وضعف ثقتهم بأنفسهم، وتعودهم علي الاتكالية، يشكل كل ذلك أحد العوامل المعوقة لمشاركة الأطفال. وقد أشار الأطفال فى

المناقشات البؤرية إلى شعورهم بأهمية هذا العامل ، نحو ما أوضحه أحد الطلاب بقوله: "علينا أن نركز على قدراتنا وعلى ذواتنا، وأن نسعى إلى مزيد من المشاركة داخل العائلة أو خارجها". ويعقِّب طفل آخر بقوله :"على الطفل أن يفرض وجوده وأن يطالب بالمشاركة، ويعتبرها أحد أهم حقوقه". ويشير آخر فيقول: "ما ينقصنا نحن الأطفال هو روح المبادرة .علينا أن نفرض وجودنا وألا نلوم الآخرين، وعلينا أيضا أن نتحمل المسئولية". ويقول آخر: "نحن دائماً نلوم الآخرين ولكن علينا أيضا تحمل المسئولية، علينا السعى أكثر من أجل تدعيم المشاركة، ولكن ينقصنا الإصرار والمحاولة".

العامل الثانى: يرتبط بعالم الكبار حيث يشكل رفض الكبار وسيطرتهم، وعدم احترامهم آراء الأطفال أو الإنصات إليهم، وعدم الثقة فى قدراتهم، يشكل عاملاً آخر لكبح المشاركة.

العامل الثالث: يتمثل فى السياق البيئى الثقافى العام متمثلا فى النقص التشريعى، وغياب مفهوم واضح لمشاركة الأطفال.

وإذا نظرنا إلى هذه النتائج بشكل أعمق نستطيع أن نكتشف بشكل جلى أن ثمة إجماعا بين الكبار والصغار على أن عالم الكبار هو الذى يشكل العقبة الرئيسة أمام المشاركة. فهذا العالم لا يشكل لهم مجتمعا آمنا يمكنهم من الفعل الحر، بقدر ما يشكل لهم مصدراً للخوف، بحيث يصبح الخوف من الكبار ثقافة سائدة بين أفراد المجتمع. فقد أجمع الوالدان والأطفال على أن الخوف من الكبار هو العقبة الرئيسة فى المشاركة الفعلية (نسبة ٦٥,٦ ٪ للوالدين، ونسبة ٦٣,١٪ للأطفال). ويبدو أن الخوف عملية مركبة، فهو ليس خوفا من الكبار فقط، وإنما هو خوف من الآخرين، ومن نقد الآخرين ولومهم (أجمع على هذا العامل حوالى ٥٦٪ من عينة الوالدين وعينة الأطفال). فالخوف هنا له جانبان: جانب داخلى يأتى من شعور داخلى بالخوف من عالم الكبار، وجانب خارجى يأتى من الخوف من نقد ولوم الآخرين، وهو نوع من الخوف لا يتأتى إلا مع وجود خبرات سابقة متكررة من النقد واللوم، ويتضح ذلك من نسبة استجابات الأطفال على متغيرى رفض الكبار وسيطرتهم (بنسبة ٥٣,٢ ٪)، وعدم احترام رأى الصغار (بنسبة ٥٥,٤ ٪)، وعدم الإنصات إلى الصغار (بنسبة ٤٨ ٪) . وإذا كانت المشاركة فى جوهرها مبادأة وقدرة على الفعل المختلف، فإنها بذلك تتعارض مع الخوف بشقيه. فالخوف لا يتفق أبدا

مـع الإقـدام والفعـل المختلـف. ومـن ثـم فهـذا العامـل الثقافـى يعـد عامـلاً رئيسـاً ومهمّـاً فـى كبـح جمـاح المشـاركة. ويتراكـب مـع هـذا العامـل عامـل آخـر يرتبـط بسـيطرة الكبـار ورفضهـم أحيانـا لفكـرة المشـاركة، وهـو مـا ركـز عليـه الأطفـال بشـكل أكبـر، وجـاء ترتيبـه ضمـن العوامـل الخمسـة الأولـى التـى ركـز عليهـا الأطفـال وهـو عامـل رفـض الكبـار وسـيطرتهم (بنسـبة ٥٣,٥٪). ونحـن أميـل إلـى أن ننظـر إلـى هـذا العامـل فـى ارتباطـه بالخـوف مـن الكبـار؛ إذ يشـكل الخـوف مـن الكبـار، والخـوف مـن النقـد، والنفـور مـن سـيطرة الكبـار ورفضهـم عامـلاً مركبـا يمكـن أن نطلـق عليـه "عالـم الخـوف والسـيطرة"، هـذا العالـم الـذى يقـف فـى مقابـل "عالـم المشـاركة" بـكل انفتاحـه وطلاقتـه.

وإذا كان عالـم الكبـار يوصـف بأنـه عالـم خـوف وسـيطرة، فـإن عالـم الصغـار يشـكل الوجـه الثانـى للعملـة، وإذا جمعنـا المتغيـرات الخاصـة بعالـم الصغـار فـى الجـدول السـابق نجـد أنهـا تشـكل متغيـرا ذا ثقـل فـى فهـم معوقـات المشـاركة مـن وجهـة نظـر الوالديـن والأطفـال. فيعتقـد الوالـدان (بنسـبة ٦٢٪ تقريبـا)، والأبنـاء (بنسـبة ٥٩٪) أن الأطفـال ليسـوا علـى وعـى بحقوقهـم؛ كمـا أنهـم يتعـودون الاعتمـاد علـى الآخريـن والاتـكال عليهـم (بنسـبة٤٨,١٪ للآبـاء، ونسـبة ٣٣,٢٪ للأطفـال)؛ ولا يلاقـى رأيهـم احترامـا مـن قبـل الكبـار (بنسـبة ٤٧,٢٪ للآبـاء، ونسـبة ٥٥,٤٪ للأبنـاء)؛ ولا أحـد ينصـت إليهـم (بنسـبة ٤٦,٨٪ للآبـاء، ونسـبة ٤٨,٧ للأبنـاء)، كمـا لا يثـق أحـد فـى قدراتهـم (بنسـبة ٥٠,٦ ٪ للآبـاء، ونسـبة ٤٨,٧٪ للأطفـال).

وتـدل كل هـذه المؤشـرات علـى أن عالـم الصغـار هـو عالـم مهمـل، ولا يشـكل الصغـار بعالمهـم هـذا مكانـة تذكـر، فـإذا قالـوا آراء فإنهـا قـد لا تحتـرم أو قـد لا ينصـت إليهـا؛ و إن الثقـة فـى آرائهـم قليلـة؛ لذلـك فإنهـم لا يعرفـون حقوقهـم. إن عالـم الأطفـال هـو العالـم الأصغـر؛ والأقـل معرفـة ولا يتناقـض ذلـك مـع العنايـة بالأطفـال وتحقيـق الرفاهيـة الماديـة والتربويـة لهـم. فقـد أكـد بعـض الآبـاء فـى المقابـلات علـى أن العنايـة بالأطفـال تشـكل واجبـا علـى الآبـاء والأمهـات، أمـا قضيـة الاسـتماع إليهـم أو أخـذ رأيهـم فـى الاعتبـار فإنهـا قضيـة أخـرى لا ترتبـط بالضـرورة برعايتهـم. وقـد أشـار بعـض الأطفـال فـى المناقشـات البؤريـة إلـى مجموعـة مـن المعوقـات التـى تؤثـر فـي مشـاركتهم بشـكل فعـال منهـا:" خـوف الأهـل علـى أطفالهـم"، و"عـدم ثقـة الأهـل بأطفالهـم"، و"تربيـة الطفـل علـى عـدم تحمـل المسـئولية"، و"عـدم الاسـتماع والإنصـات للأطفـال وآرائهـم؛ ممـا يجمـد فكرهـم ويشـعرهم بالتهميـش"، و" تربيـة الطفـل علـى

أن الآراء السديدة تأتى من الأشخاص الكبار، وأن الأطفال ليسوا قادرين على التفكير السديد"، و" التربية غير الصائبة للطفل"، و"عدم اهتمام الحكومات بالأطفال"، "وعدم قبول المؤسسات بدخول أطفال إليها، وعدم تقديم الإعلام الجيد والمفيد للأطفال".

وتتصل بالعوامل المتعلقة بعالم الكبار والأطفال متغيرات أخرى ذات طبيعة ثقافية يدركها الآباء والأطفال على حد سواء منها نقص المعلومات، ونقص القوانين وغياب مفهوم واضح للمشاركة. فقد أشارت نسبة ٥٥,٩٪ من الآباء كما أكدت نسبة ٣٤,٤٪ من الأطفال على أن نقص المعلومات يعد عقبة فى سبيل المشاركة، وأكدت نسبة ٣١,٦٪ من الآباء ونسبة ٣٧,١٪ من الأطفال على نقص القوانين، كما ذهبت نسبة ٤٥,٥٪ من الآباء ونسبة ٣٧٪ من الأطفال إلى تأكيد غياب مفهوم واضح للمشاركة. والواقع أن هذه المتغيرات تتصل اتصالا وثيقا، وتصب جميعا فى فكرة واحدة مفادها أن الإطار الثقافى والقانونى والمعرفى يعتبر إطاراً جامداً غير قادر على توفير مناخ صحى للمشاركة. وقد أكد الآباء والأمهات والأطفال والمدرسون على هذه الحقيقة فى المناقشات البؤرية وفى المقابلات المتعمقة.

إذن نحن أمام مجموعة من العوامل الكابحة لمشاركة الأطفال فى الوطن العربى، فبنظرة أخرى إلى الجدول رقم (٧- ١) يمكننا الوقوف على أربعة عوامل كفيلة بتقويض دعائم أى مشاركة للأطفال وذلك طبقا للاستجابات التى وردت فى عينة الوالدين . جاء فى مقدمة هذه العوامل العامل الذى أطلقنا عليه " عدم ثقة الكبار فى الصغار" (رفض الكبار وسيطرتهم بنسبة ٤٢,٨٪، وعدم احترام الكبار لآراء الصغار بنسبة ٤٧,٢٪، وعدم إنصات الكبار للصغار بنسبة ٤٦,٨٪، وعدم ثقة الكبار فى قدرات الأطفال بنسبة ٥٠,٦٪). يلى هذا العامل عامل آخر مرتبط بالجوانب المزاجية للأطفال أطلق عليه عامل " الخوف وضعف الثقة بالنفس" (الخوف من الكبار بنسبة ٦٦,٤ ٪، الخوف من النقد واللوم بنسبة ٥٧,٥٪، ضعف الثقة بالنفس بنسبة ٦٠,٣ ٪، تعود الاتكال على الآخرين بنسبة٤٨,١ ٪). وتمثل العامل الثالث فى الجوانب المعرفية للأطفال، وقد أطلق عليه عامل "نقص المعرفة" (عدم وعى الأطفال بحقوقهم بنسبة ٦٠,١٪، ونقص المعلومات بنسبة ٥٥,٩ ٪). وأخيرا عامل "الفراغ التشريعى والمؤسسى" (غياب مفهوم المشاركة فى المجتمعات العربية بنسبة ٤٥,٥٪، عدم وجود قوانين كافية لتطبيق حق الطفل فى المشاركة بنسبة ٣١,٥٪).

٢- معوقات المشاركة: نظرة تفصيلية

لمزيد من التعمق فى وجهة نظر الكبار والصغار فى معوقات المشاركة، حاولنا التركيز على العوامل الكابحة التى تأخذ أكثر استجابات من بين القائمة فى ضوء متغيرات السن والتعليم والمرحلة الدراسية ودرجة تعليم الوالدين بالنسبة إلي الأطفال. وذلك وفقا للعوامل الأربعة السابقة الذكر فى عينتى الوالدين والأطفال. وسوف نعرض فيما يلى تفصيل هذه النتائج.

أ- معوقات المشاركة وفقا لتصورات الأطفال

إذا نظرنا إلى النتائج المتعلقة بآراء الأطفال حول معوقات المشاركة فى الأقطار العربية – محل الدراسة، نجد أن (نسبة ٦٨,٧٪) من أطفال الأردن قد أكدوا أن الخوف من الكبار هو من أكثر معوقات مشاركة الطفل، بينما أشار أطفال قطر (بنسبة ٦٦,٧٪) إلى متغير عدم وعى الأطفال بحقوقهم، وأكد أطفال لبنان (بنسبة ٥٠٪) على نقص المعلومات، فى حين أكد أطفال السعودية على أن أسباب عدم المشاركة راجعة إلى مجموعة العوامل الخاصة بسيطرة الكبار وعدم احترامهم لآراء الأطفال؛ حيث أكدوا على رفض الكبار للصغار وسيطرتهم (بنسبة ٧٤,٤٪)، ثم عدم احترام الكبار للصغار (بنسبة ٧٢,٧٪)، وعدم الثقة فى قدرات الأطفال (بنسبة ٧٢,٤٪). وتوضح هذه النتائج أن ثمة اتجاها للنظر فى معوقات المشاركة يختلف من دولة إلى أخرى؛ فبينما يركز أطفال الأردن على الأبعاد الوجدانية لعدم المشاركة، يركز أطفال قطر ولبنان على نقص المعرفة باعتبارها العامل الفاعل فى الإحجام عن المشاركة، ويركز أطفال تونس على دور الكبار ونظرتهم إلى الصغار فى إحجام الأطفال عن المشاركة، ومال أطفال السعودية إلى التأكيد على العوامل المرتبطة بذواتهم وبشكل خاص ضعف ثقتهم بأنفسهم واعتمادهم على الكبار.

جدول رقم (٧-٢)
معوقات المشاركة فى تصورات الأطفال وفقا
للنوع والمرحلة الدراسية وتعليم الأم (نسب مئوية لعينة الأطفال ن = ٢٠٦٤)

العوامل الكابحة	النوع ن = 2064		المرحلة الدراسية ن = ٢٠٦٤			تعليم الأم ن = ٢٠٦٤		
	ذكور	إناث	ابتدائى	إعدادى	ثانوى	أقل من متوسط	متوسط	أعلى من المتوسط
عدم ثقة الكبار فى الصغار								
رفض الكبار وسيطرتهم	٥٢,٣	٥٤,٦	٤٥,١	٥٥,٥	٥٩,٤	٥٥,٤	٥٠,٦	٥٣,٠٠
عدم احترام رأى الصغار	٥٣,٩	٥٧,٥	٤٩,٣	٥٩,٠٠	٥٨,٦	٥٥,٤	٥٩,٣	٥٣,٠٠
عدم الإنصات للصغار	٤٨,٢	٤٧,٩	٣٩,٩	٥٢,٥	٥٢,٦	٤٥,٢	٥٠,٠	٤٩,٣
عدم الثقة فى قدراتهم	٤٨,٨	٤٨,٥	٣٨,٥	٤٩,٧	٥٨,٠	٤٦,٢	٥٢,٠	٤٨,٣
الخوف وضعف الثقة بالنفس								
الخوف من الكبار	٦٢,٣	٦٤,٢	٦١,٤	٦٤,٩	٦٣,٤	٦٣,٠	٦٤,٣	٦٢,٥
الخوف من النقد واللوم	٥٥,٤	٥٦,٤	٥٠,٤	٥٧,٦	٥٩,٨	٥٢,٠	٥٦,٢	٥٨,٩
ضعف الثقة بالنفس	٥٦,٥	٥٨,٦	٥٠,٣	٥٩,٩	٦٢,٦	٥٢,٧	٥٨,٩	٦٠,٦
تعود الاتكال على الآخرين	٣٣,٣	٣٣,١	٢٩,٢	٣٠,٠٠	٣٩,٨	٣١,٧	٣٤,٥	٣٣,٧
نقص المعرفة								
عدم وعى الأطفال بحقوقهم	٦٠,٨	٥٥,٩	٥٥,٦	٥٩,٥	٦١,٣	٥٨,٢	٥٧,٣	٦٠,١
نقص المعلومات	٤٤,٨	٤١,٤	٤١,٢	٤٢,١	٤٦,٥	٤٤,٥	٤٣,١	٤٢,٦
الفراغ التشريعى والمؤسسي								
النقص التشريعى	٣٧,٢	٣٧,٠	٣١,٩	٣٨,٤	٤١,٢	٣٧,١	٣٨,٧	٣٦,١
غياب مفهوم المشاركة فى الثقافة	٣٦,١	٣٨,٣	٢٨,٢	٣٨,٤	٤٤,٨	٣٦,٣	٣٧,٣	٣٧,٥

وباستقراء الجدول رقم (٧-٢)، يمكن استخلاص عدد من النتائج نعرضها فيما يلي:

- بالنسبة إلى متغير النوع: ركز الذكور على عامل عدم الإنصات للصغار (بنسبة ٤٨,٢٪)، ونقص وعى الأطفال بحقوقهم (بنسبة ٦٠,٨٪)، ونقص المعلومات (بنسبة ٤٤,٨٪)، بينما أكدت الإناث على رفض الكبار وسيطرتهم (بنسبة ٥٤,٦٪)، وعدم احترام رأى الصغار (بنسبة ٥٧,٥٪)، والخوف من النقد واللوم (بنسبة ٥٦,٤٪)، وضعف الثقة بالنفس (بنسبة ٥٨,٦٪)، وغياب مفهوم للمشاركة فى الثقافة العربية(بنسبة ٣٨,٣٪). ويبدو أن للعوامل الجندرية دورا فاعلا فى تشكيل مدركات الأطفال حول المشاركة، ويتضح ذلك بشكل جلى من خلال تركيز الإناث على العوامل المرتبطة بتصوراتهن حول ذواتهن (الخوف - ضعف الثقة بالنفس)، والعوامل المرتبطة بنظرة الكبار إليهن باعتبارهن أكثر الفئات التى يمكن السيطرة عليها، بالإضافة إلى غياب وعدم وضوح مفهوم المشاركة فى الثقافة العربية. ومرة أخرى، يبدو قهر الإطار متجسداً فى رؤية الأطفال لكوابح المشاركة.
- وعلى مستوى متغير العمر (متمثلاً فى المرحلة الدراسية) أوضحت النتائج أن هناك اتجاهاً عامّاً بين الأطفال نحو تأكيد كل هذه العوامل الكابحة مع التقدم فى العمر؛ حيث تشير النتائج إلى أنه كلما تقدم الأطفال فى العمر زاد تأكيدهم على مختلف الكوابح. وربما يرجع ذلك إلى زيادة وعى وإدراك الأطفال للصعوبات والعوائق التى تحد من مشاركتهم مشاركة فاعلة.
- وعلى مستوى الوضع المعرفى والثقافى للأسرة متمثلاً فى مستوى تعليم الأم، نجد عدم وجود ميل محدد لدى الأطفال نحو تأكيد عوامل بعينها ككوابح للمشاركة، وإن كان الأطفال الذين كانت أمهاتهم متعلمات تعليماً فوق المتوسط يؤكدون على العوامل المرتبطة بزملة "الخوف وضعف الثقة" كالخوف من النقد واللوم بنسبة ٥٨,٩٪، وضعف الثقة بالنفس بنسبة ٦٠,٦٪. فى حين أكد أطفال الأمهات ذوات التعليم الأقل من المتوسط على عاملى رفض الكبار وسيطرتهم بنسبة ٥٥,٤٪، ونقص المعلومات بنسبة ٤٤,٥٪.

والواقع أن هذه النتائج لها دلالات خطيرة فيما يتصل بإحساس الأطفال بالخوف من عالم الكبار، فثمة إجماع لدى الأطفال على أهمية هذا المتغير كعقبة فى سبيل

المشاركة. ومن الاستنتاجات الضمنية لهذا الواقع أن الأطفال لديهم الإحساس بقدرتهم على المشاركة لولا الحجج التى يضعها أمامهم الكبار. فهم يحتاجون إلى كسر حاجز الخوف، ومن هنا يمكن الانطلاق إلى الأفق الأرحب للمشاركة.

ب- معوقات المشاركة وفقا لتصورات الوالدين

من خلال قراءة الجداول الإحصائية للأقطار العربية- محل الدراسة، اتضحت مجموعة من النتائج حيث أكد الوالدان فى المملكة العربية السعودية أن من أهم معوقات مشاركة الأطفال الخوف من الكبار بنسبة ٨٣,٣٪، أما الخوف من النقد فأتى فى المرتبة الثانية بنسبة ٧٣,٦٪. بينما أكد الوالدان فى الأردن (بنسبة ٧٣,٣٪) على أن نقص المعلومات لدى الأطفال من أهم المعوقات التى تحد من مشاركتهم بشكل فعلى. أما فى قطر فقد أكد الوالدان (بنسبة ٧٣,٣٪) على أن ضعف الثقة بالنفس لدى الأطفال من أهم معوقات مشاركتهم، وفى تونس أكد الوالدان بنسبة (٦٦,١٪) أن من أهم معوقات مشاركة الأطفال غياب مفهوم واضح للمشاركة.

جدول رقم (٧-٣)

معوقات المشاركة فى تصورات الوالدين وفقا للنوع والعمر وتعليم الأم

(نسب مئوية لعينة الوالدين ن = ١٨٢٤)

العوامل الكابحة	النوع ن = 2064		فئات العمر ن = ٢٠٦٤			تعليم الزوجة ن = ٢٠٦٤		
	ذكور	إناث	حتى ٣٥ سنة	حتى ٥٠ سنة	أكثر من ٥٠ سنة	أقل من متوسط	متوسط	أعلى من المتوسط
عدم ثقة الكبار فى الصغار								
رفض الكبار وسيطرتهم	٤٠,٧	٤٤,٨	٤١,٥	٤٣,٤	٤٢,٤	٣٥,٦	٤٣,١	٤٦,٨
عدم احترام رأى الصغار	٤٨,٠	٤٦,٥	٥٠,٣	٤٦,٥	٤٦,١	٣٦,٠	٥٠,٢	٥١,٩
عدم الإنصات للصغار	٤٦,١	٤٧,٥	٥٠,١	٤٦,٠	٤٥,٥	٤٢,٢	٤٨,٩	٤٨,١
عدم الثقة فى قدراتهم	٥٠,٨	٥٠,٣	٥٢,٧	٤٩,٩	٤٩,٧	٣٨,٦	٥٥,٤	٥٤,٣

الخوف وضعف الثقة بالنفس								
الخوف من الكبار	٦٥,٦	٦٧,٢	٧١,٨	٦٥,٦	٥٨,٢	٦٢,١	٦٤,٧	٧٠,١
الخوف من النقد واللوم	٥٥,٦	٥٩,٤	٦١,٣	٥٦,٣	٥٧,٠	٤٩,٤	٥٦,٧	٦٢,٩
ضعف الثقة بالنفس	٦٠,٣	٦٠,٤	٦٢,٢	٥٩,٣	٦٢,٤	٥٢,٨	٥٨,٥	٦٦,١
تعود الاتكال على الآخرين	٤٦,٤	٤٩,٩	٤٨,٣	٤٨,٠	٤٩,٧	٤٣,٩	٥٠,٤	٤٩,١
نقص المعرفة								
عدم وعى الأطفال بحقوقهم	٦١,٤	٥٨,٤	٥٩,٢	٥٩,٨	٦٥,٥	٥٥,٧	٥٧,٤	٦٤,٧
نقص المعلومات	٥٦,٤	٥٥,٤	٥٣,١	٥٦,٥	٥٧,٠	٥١,٥	٥٤,٠	٥٩,٩
الفراغ التشريعى والمؤسسي								
النقص التشريعي	٣١,٦	٣١,٥	٢٩,٨	٣١,٦	٣٨,٢	٢٥,٠	٣١,٥	٣٥,٤
غياب مفهوم المشاركة فى الثقافة	٤٤,٤	٤٦,٦	٤٤,١	٤٥,٧	٤٨,٥	٣١,٨	٤٥,٧	٥٣,٥

وباستقراء الجدول رقم (٧-٣) يمكن استخلاص مجموعة من النتائج نعرضها فيما يلي:

- على مستوى النوع: أكدت الأمهات بنسبة ٦٧,٢٪ على أن خوف الأطفال من الكبار من أهم معوقات المشاركة، وجاء عائق ضعف ثقة الأطفال بأنفسهم فى المرتبة الثانية بنسبة ٦٠,٤٪، ثم جاء تأكيدهن بعد ذلك على عائق خوف الأطفال من النقد واللوم بنسبة ٥٩,٤٪. وقد أكدت نسبة لا بأس بها من الأمهات على أن عدم وعى الأطفال بحقوقهم يحد من مشاركتهم بشكل فعال بنسبة ٦١,٩٪، وجاء عائق نقص المعلومات فى ذيل القائمة بنسبة ٥٥,٤٪، وتلاه عائق عدم ثقة الكبار فى قدرات الأطفال وذلك بنسبة ٥٠,٣٪. كما ركز الذكور من الآباء على ثلاثة عوامل فقط؛ ارتبط اثنان منهما بمتغير نقص المعرفة لدى الأطفال؛ حيث أكد الآباء على عدم وعى الأطفال بحقوقهم بنسبة ٦١,٩٪، ونقص المعلومات بنسبة ٥٦,٤٪ مقارنة بالأمهات(نسبة ٥٨,٤٪، ونسبة ٥٥,٤٪ على التوالي). وأكد الآباء أيضا بنسبة ٤٨٪ على عدم احترام رأى الصغار باعتباره أحد العوامل الفاعلة فى كبح حرية الأطفال فى تعبيرهم عن رأيهم

ومشاركتهم. ومرة أخرى يتضح دور العوامل الجندرية فى تشكيل التصورات حول كوابح المشاركة كما رأيناها فى عينة الأطفال؛ مما يعكس بشكل جلى دور العوامل الثقافية فى الحد من المشاركة فى البلدان العربية، والتى تُنَمِّط المجتمع بأفكار جامدة حول ما يجب وما لا يجب أن تقوم به الإناث فى هذه البلدان.

- وبالنظر إلى علاقة عمر الآباء والأمهات بتصوراتهم حول كوابح المشاركة ،اتضح أن ثمة علاقة قوية بين العمر وتأكيد تصورات بعينها حيث مال الوالدان صغيراً السن (حتى ٣٠ سنة) إلي تأكيد دور اثنين من المعوقات الأساسية هما: عدم ثقة الكبار فى الصغار (متمثلة فى عدم احترام الكبار لرأى الصغار بنسبة ٥٠,٣٪ ، وعدم إنصات الكبار للصغار بنسبة ٥٠,١٪، وعدم ثقة الكبار فى قدرات الصغار بنسبة ٥٢,٧٪)، وخوف الأطفال من الكبار (الخوف من الكبار بنسبة ٧٢,٨ ٪، والخوف من النقد واللوم بنسبة ٦١,٣ ٪). فى حين أكد كبار السن على متغيرى نقص المعرفة (عدم وعى الأطفال بحقوقهم بنسبة ٦٥,٥٪، ونقص المعلومات بنسبة ٥٧٪)، والفراغ التشريعى والمؤسسى (نقص التشريعات بنسبة ٣٨,٢٪، وغياب مفهوم المشاركة فى الثقافة العربية بنسبة ٤٨,٥٪). وتتسق هذه النتيجة مع كون الوالدين صغيري السن يكونان أكثر حرصاً على توفير مناخ أسرى حافز على المشاركة، فهم على وعى بأن عدم مشاركة الأبناء راجعٌ إلى أسباب تتعلق بالوالدين نفسيهما وأخرى تتعلق بالأطفال. فالوالدان لا يثقون فى الأطفال، والأطفال يخافون من الكبار ومن نقدهم لهم. فى حين يركز الكبار على أن معوقات المشاركة تتمثل فى العوامل البنائية والسياقية العامة.
- أما تعليم الزوجة فقد كان عاملاً مميزاً فى تحديد معوقات مشاركة الأطفال ، فكلما ارتفع مستوى تعليم الأمهات اتضحت لديهن أكثر كوابح المشاركة والعكس بالعكس. ومعنى ذلك أن الأمهات الأكثر تعليماً أكثر وعياً ومعرفة بكوابح المشاركة.

٣- معوقات المشاركة: نظرة بنائية

نحاول فى هذا القسم أن ننظر إلى معوقات المشاركة نظرة بنائية كلية، فنكشف عن جوانب من البناء الاجتماعى يمكن أن تكون عقبة فى سبيل المشاركة. وقد تكون هذه

الجوانب متعلقة بأمور ثقافية أو تنظيمية أو مؤسسية، وسوف نعتمد فى استجلاء هذه العقبات البنائية على المادة الكيفية التى استقيناها من المناقشات البؤرية، وكذلك من المقابلات المتعمقة.

أ- ثقافة المشاركة: بين الغياب والجمود

ثمة مؤشرات عديدة على غياب ثقافة المشاركة فى الفضاء الاجتماعى العربى بدءا من الأسرة وحتى الفضاء الاجتماعى الأوسع، مروراً بالمدرسة ومنظمات المجتمع المدنى. وإذا ما وجدت هذه الثقافة فإنها تتصف بالجمود وعدم المرونة وسيطرة عالم الكبار. ويمكن تلخيص الجوانب الثقافية المعوقة لمشاركة الأطفال كما كشفت عنها الدراسة الميدانية في:

- سيطرة عالم الكبار وانفصاله عن عالم الصغار، وافتراض أن عالم الكبار هو عالم المعرفة والحكمة؛ ومن ثم فإنه العالم الذى يصنع فيه إطار الفعل بالنسبة إلى الصغار.
- النظرة إلى الطفل، وإلى عالم الطفولة نظرة ذات شقين؛ الشق الأول: أن الطفل غير قادر على الفعل وغير قادر على اتخاذ القرار أو المشاركة فيه؛ والشق الثانى:عدم الثقة فى قدرة الأطفال والتركيز على ما لا يستطيع الطفل القيام به بدلا من الانتباه لما يمكن أن يقوم به.
- النظرة إلى بعض جوانب المشاركة على أنها جوانب لا طائل من ورائها، خصوصاً الأنشطة التى تمارس فى المدرسة، والتى يعتقد – فى بعض الأحيان- أنها تعطل التحصيل الدراسى للأطفال.
- تبنى نموذج تربوى قائم على التسلط والإملاء سواء فى الأسرة أو المدرسة، ويعمل هذا النموذج على سيطرة الخوف بدلًا من الثقة، والانسحاب بدلاً من المبادأة والقدرة على التطوع مما يحرم الأطفال من التعبير عن آرائهم والقدرة على طرح الأسئلة والمبادرات مع إحساسهم بالضعف وعدم قدرتهم على التفكير وتحمل المسئولية. ويسود هذا النموذج حتى فى المنظمات التى يفترض أن تعمل على تقويضه مثل منظمات المجتمع المدني.
- سيادة الثقافة التمييزية بين الذكور والإناث؛ ومن ثم انتفاء قيم المساواة التى تقوم

عليها المشاركة. وقد جاءت هنا إشارة دالة فى إحدي المقابلات؛ حيث تم التأكيد على أن ثقافة العيب التى تسود فى بعض الأسر، تحد من مشاركة الإناث.

- وأخيراً نقص الوعى بأهمية المشاركة عبر الحقول المختلفة لها؛ بل توجيه النقد أحيانا عند الحديث عن حقوق الأطفال والمرأة واتفاقيات الطفولة فى إطار ثقافة ماضوية تعادى كل ما هو حديث.

ب- المعوقات التنظيمية:

نقصد بالمعوقات التنظيمية المشكلات المتصلة بحوكمة المشاركة "إدارة المشاركة"، سواء فى المؤسسات الرسمية أو منظمات المجتمع المدنى أو وسائط الاتصال. وتهدد هذه المشكلات عملية المشاركة من وجوه عديدة من أهمها:عدم فاعلية المؤسسة فى أداء دورها فى المشاركة، وعدم تمتعها بالمرونة الكافية لإدخال أنشطة جديدة خصوصاً تلك التى تتصل بمبادرات للمشاركة. فى هذه الحالة، فإن عدم الكفاءة فى حوكمة المؤسسات والتنظيمات يحول العمل فيها إلى عمل شكلى غير فعال. ومن أهم المعوقات التنظيمية التى كشفت عنها الدراسة الميدانية ما يلي:

- عدم وضوح الأهداف: حيث اتضح أن الأهداف المعلنة لمعظم المؤسسات والتنظيمات لا تطرح حق المشاركة وأساليب ممارستها داخل المؤسسة أو التنظيم بشكل صريح. وإن كانت هناك نصوص فى هذا الصدد فهى غامضة أو معلقة لا يتم الالتفات إليها. وتلك قضية مهمة فيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الأهداف المعلنة والتطبيق الفعلى فى المنظمات المدنية والمؤسسات التربوية والإعلامية العربية.
- عدم توافر أسس الحوكمة الرشيدة كالشفافية، وتدفق المعلومات وتوافرها، والانفتاح على الأفكار، والمبادرات الجديدة، والمرونة والقدرة الدائمة على التكيف مع الجديد. إن معظم المؤسسات والمنظمات المدنية وغير المدنية لا تتوافر فيها هذه المواصفات أو بعضها للحكم الرشيد، ويترتب على ذلك ألا تكون قادرة على أن تتبنى الأفكار الجديدة أو أن تنشر الأفكار الخاصة بالمشاركة. وحتى المنظمات التى يفترض فيها أن تنهض بالمشاركة مثل المنظمات العاملة فى مجال الطفولة أو حقوق الإنسان، فإنها تعمل كما لو كانت تحتكر العمل فى هذا المجال، دون أن تشجع المؤسسات

والمنظمات الأخرى، ودون وجود مظاهر عميقة للتعاون والتبادل بين مختلف القطاعات.

- عدم قدرة المؤسسات على الاتصال الجيد والتشبيك، والتنسيق بين أنشطتها وأهدافها المختلفة. ويؤدى ذلك إلى تفرق الجهود وتكرارها، وعدم قدرة المؤسسات والمنظمات على الاستفادة من خبرات بعضها بعضاً، وعجزها عن بناء شبكات محلية وإقليمية ودولية تخدم فكرة المشاركة وحماية حقوق الطفل.
- سيطرة الشكلية فى الأداء الإدارى والممارسة الفعلية؛ وذلك بسبب جمود الأنظمة وسيطرة الروح الأبوية والشكلية أحياناً على عمل المؤسسة أو المنظمة.

ج - جمود الأطر الثقافية

نقصد بالأطر الثقافية القواعد الحاكمة للسلوك فى عملية التنشئة الاجتماعية، وما تفرضه من علاقات أو ممارسات. وتسهم هذه المعوقات فى تكبيل الأداء داخل المؤسسات والمنظمات. ومن أهم هذه العقبات:

- غياب رؤية موحدة لأهداف وأشكال الممارسة، فبعض البرامج تحصر المشاركة فى وجود أكبر عدد من الأطفال، وهناك برامج ترى المشاركة أداة لإنجاحها، وهناك برامج تنظر إلى المشاركة على أنها إتاحة الفرص للطفل للمشاركة فى اتخاذ القرارات، أى أن المشاركة هى تنمية قدرات الطفل.
- غياب الرؤية العامة المثالية للتعامل مع الأطفال والشباب، وإعدادهم للمستقبل. فَجُلُّ السياسات يركز على التعليم والصحة والحماية من الانحراف دون النظر إلى المشاركة باعتبارها حقّاً للطفل، بل حاجة ضرورية لنموه النفسى والعقلى والبدنى السليم.
- الافتقار إلى الصورة المثالية النموذجية خصوصاً فى المؤسسات التربوية؛ الأمر الذى يجعلها تسلك وفق مبدأ الحد التربوى الأدنى وهو التحصيل الدراسي، بل التلقين الدراسي. فأكثر المدارس يفوق طلابها العدد النموذجى بأضعاف وأضعاف. كما تفتقر المدارس إلى الخدمات الصحية والكوادر الكافية والمرشدين التربويين، والدروس الساندة (الرياضية والفنية والموسيقية)، والأنشطة اللاصفية.
- عدم قدرة المؤسسات التربوية ومنظمات المجتمع المدنى على تجاوز ثقافة التمييز

القائمة فى المجتمع، ولا يقتصر التمييز هنا على التمييز الجندرى فقط، بل يمتد إلى التمييز بين المتفوقين دراسيّاً وغير المتفوقين.

- تشكل المدرسة محوراً أساسيّاً من المحاور التى تكفل تفعيل حق الأطفال فى المشاركة؛ نحن نرى طلابنا يصغون ويخضعون لنظام متقن ووقت منظم وصفوف وطابور ومنهاج وغرس للقيم، ومعلمين مجدين، ثم بعد ذلك كله لا نرى التزاماً جديّاً وحقيقيّاً من طلابنا تجاه التعليم، ولا مسئولية عن تعلمهم، فنحن على الأغلب لا نحقق أهدافا، ولا نرسخ قيماً، والتزام طلابنا الظاهر يكون خوفا من العقاب، أو حرصا على النجاح والثواب إلا ما ندر. إذن، ما نستنتجه هو أن طلابنا خاضعون لأجندتنا بوصفنا معلمين، إما بفرض النظام مباشرة، وإما لأنهم يعملون لإرضائنا، وفى الحالتين أطفالنا لا يفكرون ولا يتخذون قراراً لأجل أنفسهم، ولا يتعلمون ذلك، ويدفنون فى أنفسهم أفكارهم وقراراتهم وأحلامهم ومواهبهم، فكيف وما الطريقة التى نجعل طلابنا يفكرون ويقررون لأجل أنفسهم؟ فإذا اتخذوا قراراً وأنتجوا فكرة سيحملونها ويدافعون عنها ويعيشون معها وتعيش معهم، عندها سنحدث التغيير ونعد أطفالنا لمستقبلهم.

٤- نظرة عامة إلى النتائج:

أ- تشير نتائج هذا الفصل إلى أن هناك ثلاثة عوامل كابحة للمشاركة الفعلية للطفل؛ يرتبط العامل الأول منها بالطفل نفسه، متمثلاً فى عدم وعى الأطفال بحقوقهم، ونقص معلوماتهم، وخوفهم من الكبار، وخوفهم من اللوم والنقد، وضعف ثقتهم بأنفسهم، وتعودهم علي الاتكالية. أما العامل الثانى فيرتبط بعالم الكبار متمثلاً فى رفض الكبار وسيطرتهم، وعدم احترامهم لآراء الأطفال أو الإنصات إليهم، وعدم الثقة فى قدراتهم. ويتمثل العامل الثالث فى السياق البيئى الثقافى العام متجلياً فى النقص التشريعى وغياب مفهوم واضح لمشاركة الأطفال. كما أوضحت النتائج إمكانية تقسيم هذه العوامل والصعوبات التى تعرقل تنفيذ حق الأطفال فى المشاركة، والتى أدت إلى صعوبة ضمان التمتع الكامل للأطفال العرب بالحقوق كافة المنصوص عليها فى الاتفاقية بما فيها الحق فى المشاركة، بالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة من الجهات الحكومية وغير الحكومية كافة؛ حيث تمثلت هذه العوامل فيما يلي:

- العوامل الاقتصادية: فقد حدّت العوامل الاقتصادية وضعفها من التوسع فى كمية ونوعية المشاريع والبرامج والخدمات الموجهة للأطفال فى الأقطار العربية، إما بسبب ضعف الإمكانات والموارد المادية، والانتشار المتسارع للمناطق الحضرية على حساب الأراضى الزراعية، وإما بسبب الموازنات المتواضعة للمجالس المحلية، وإما بسبب ارتفاع نسبة الإعالة داخل الأسرة.
- العوامل التشريعية: أدى تراكم القوانين المؤقتة المطروحة وتأخر إقرارها بالرغم من جهود الحكومات لمواكبة التطورات القانونية فى مجال حقوق الطفل، إلى إعاقة عملية تحديث القوانين لتواكب التطورات المجتمعية، ومن هذه القوانين قانون الأحداث، وقانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية.
- العوامل الفنية: عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة المتخصصة فى مجال حقوق الطفل، وقلة الدراسات التى تتناول القضايا المتعلقة بالطفولة.
- العوامل الديموجرافية: نظراً إلى ارتفاع معدل النمو السكاني الناجم بدوره عن زيادة المواليد وانخفاض الوفيات وزيادة الهجرة، فقد تأثرت الخدمات المقدمة للأطفال، وعلى وجه التحديد فى المناطق الحضرية.

ب – اختلفت معوقات المشاركة وفقا لتصورات الأطفال باختلاف البلد الذى ينتمى إليه الطفل.

ج – كان للعوامل الجندرية دور فاعل فى تشكيل مدركات الأطفال حول المشاركة، ويتضح ذلك بشكل جلى من خلال تركيز الإناث على العوامل المرتبطة بتصوراتهن حول ذواتهن، والعوامل المرتبطة بنظرة الكبار إليهن.

د – هناك اتجاه عام بين الأطفال نحو تأكيد كل العوامل الكابحة مع التقدم فى العمر؛ حيث تشير النتائج إلى أنه كلما تقدم الأطفال فى العمر زاد تأكيدهم على مختلف الكوابح.

هـ – لم يكن تعليم الأم عاملا مؤثرا، فلا يوجد ميل محدد لدى الأطفال نحو تأكيد عوامل بعينها ككوابح للمشاركة.

و – اختلفت معوقات المشاركة وفقا لتصورات الوالدين باختلاف قُطْرِ الدراسة.

ز – كان هناك اختلاف بين الآباء والأمهات فى ترتيبهم للعوامل الكابحة ،عكس دور

العوامل الجندرية فى تشكيل التصورات حول كوابح المشاركة.

ح – كانت هناك علاقة قوية بين العمر وتأكيد تصورات بعينها، فكان الآباء والأمهات صغار السن أكثر حرصا على توفير مناخ أسرى حافز على المشاركة.

ط – كانت الأمهات الأكثر تعليما أكثر وعيا ومعرفة بكوابح المشاركة.

ى– أوضحت النتائج غياب ثقافة المشاركة فى الفضاء الاجتماعى العربى بدءا من الأسرة وحتى الفضاء الاجتماعى الأوسع، مروراً بالمدرسة ومنظمات المجتمع المدنى.

ك– هناك معوقات تنظيمية تتصل بإدارة المشاركة سواء فى المؤسسات الرسمية أو منظمات المجتمع المدني أو وسائط الاتصال. وتهدد هذه المشكلات عملية المشاركة من وجوه عديدة من أهمها :عدم فاعلية المؤسسة فى أداء دورها فى المشاركة، وعدم قدرتها على المرونة الكافية لإدخال أنشطة جديدة خصوصاً تلك التى تتصل بمبادرات للمشاركة.

ل– هناك معوقات تتصل بالبناء الاجتماعى والثقافى العام، وما تفرضه من علاقات أو ممارسات. وتسهم هذه المعوقات فى تكبيل الأداء داخل المؤسسات والمنظمات.

الفصل الثامن
نحو نموذج بديل فى التنشئة الاجتماعية للأطفال

الفصل الثامن
نحو نموذج بديل فى التنشئة الاجتماعية للأطفال

مقدمـــــة

عـود علـى بـدء، لا بـد مـن التذكيـر بـأن الأرضيـة المعرفيـة التـى اسـتندت إليهـا هـذه الدراسـة قامـت علـى فهـم لموضـوع المشـاركة لـدى الأطفـال مـن الجنسـين فـى البلـدان العربيـة ضمـن محيطهـم وفضائهـم وسـياقهم الاجتماعـى والقانونـى والثقافـى والسياسـى، بوصفـه جـزء لا يتجـزأ مـن الأجنـدة التنمويـة الإنسـانية الوطنيـة، وجـزءًا لا يتجـزأ مـن الاتفاقيـة الدوليـة لحقـوق الطفـل الـذى تعـد المشـاركة حقـاً أساسـيّاً فيهـا، وهـذا أمـر لا يمكـن لأى إنجـاز أيّـاً كان حجمـه أن يُسـتدام مـن دون أخـذه فـى الحسـبان. فعلـى مـدى العقـد الماضـى، كان هنـاك قبـول متزايـد مـن قبـل عديـد مـن الـدول العربيـة بـأن ثمـة ضـرورة لإدمـاج الأطفـال واليافعـين ومشـاركتهم بشـكل فعلـى فـى اتخـاذ القـرارات التـى تخصهـم وتؤثـر فـي حياتهـم . ولكـن بالرغـم مـن وجـود هـذا الإجمـاع علـى ضـرورة مشـاركة الأطفـال، فـإن هنـاك صعوبـة فـى تحديـد كيـف يشـارك الأطفـال، ومـا مسـتويات المشـاركة ومجالاتهـا .

وآثرنـا فـى نهايـة كل فصـل مـن فصـول هـذه الدراسـة التعريـج علـى النتائـج التفصيليـة التـي أسـفرت عنهـا بيانـات الدراسـة. وأن نخصـص هـذا الفصـل لطـرح بعـض الأفـكار والافتراضـات حـول نمـوذج بديـل للتنشـئة الاجتماعيـة فـى الأسـرة العربيـة والمدرسـة العربيـة ووسـائط الاتصـال العربيـة، وفـى المجـال العـام العربـى، نمـوذج يمكـن أن يسـمح بمزيـد مـن المشـاركة للأطفـال العـرب، ويتغلـب علـى المشـكلات التـى كشـفت عنهـا نتائـج هـذا البحـث. ولكـى نتوصـل إلـى معالـم هـذا النمـوذج دعنـا أولا نُعـد صياغـة مـا توصلنـا إليـه مـن نتائـج بحيـث نضـع أيدينـا علـى أهـم المشـكلات التـى تكتنـف نمـوذج التنشـئة الاجتماعيـة العربيـة القائـم؛ ومـن هـذه المشـكلات ننطلـق إلـى رسـم صـورة لنمـوذج مختلـف فـى التنشـئة الاجتماعيـة مـن أجـل مزيـد مـن المشـاركة.

١ - المشاركة ومشكلات النموذج القائم

نحاول من خلال هذا المحور أن نعيد النظر فى النتائج التى توصلنا إليها فى هذا البحث، بإعادة قراءتها في ضوء نموذج التنشئة الاجتماعية العربية السائد. والهدف من ذلك هو اكتشاف المشكلات التى تكتنف هذا النموذج، والتى تمكننا من أن نطرح فى النهاية نموذجاً بديلاً. فإذا ما استرجعنا النموذج النظرى الذى انطلقنا منه في البداية عند دراسة المشاركة لدى الأطفال، اكتشفنا أنه نموذج مثالى (انظر الفصل الأول)، وأن هذا النموذج المثالى غير موجود فى الواقع العربى؛ فالواقع العربى يبتعد كثيراً عن هذا الانتظام والتدرج الذى يعبر عنه النموذج النظرى المثالى. إن هذا النموذج يعتمد على مكونين كل منهما يكشف فى الواقع عن اختلاف:

المكون الأول : العلاقات التفاعلية بين المؤسسات : يصور النموذج هذه العلاقات على أنها علاقات تفاعلية إيجابية تحتوى الطفل فى عملية تنشئة متكاملة الأبعاد. وقد كشف الواقع عن صورة مخالفة لهذا. فالعلاقات بين المؤسسات فى الواقع لا تكشف عن تفاعل خلاق أو احتواء خلاق، بقدر ما تكشف عن تفاعلات بها كثير من العناصر غير الإيجابية؛ مثل عدم التعاون، بل تضارب الأهداف أحياناً، وغياب الإطار الثقافى العام الذى ينظم هذه العلاقات بشكل متناغم وحيوى.

والمكون الثاني: هو تدرج صور المشاركة بدءا من المعرفة، مرورا بالتعبير عن الرأى وإتاحة الفرصة للتشاور والحوار، وانتهاء بالممارسة الفعلية. إن هذا النموذج لا يوجد فى الواقع، وما يوجد هو انفصال تام بين حجم المعرفة وحجم الممارسة، وإن عملية الممارسة فى المشاركة يكتنفها كثير من العقبات، مثل سيطرة الكبار وتحديد الأطر التى تتم فيها المشاركة بشكل صارم، وعدم قدرة النسق برمته على تحقيق توازن أو توافق بين القول والفعل فيما يتصل بعملية التنشئة.

وفى ضوء ذلك، فإننا نجد أن النموذج الواقعى للتنشئة العربية لا يكشف عن هذه الدرجة من الاتساق والتناغم، فهو يتجلى على نحو مختلف، يمكن أن يعبر عنه من خلال الشكل التالى:

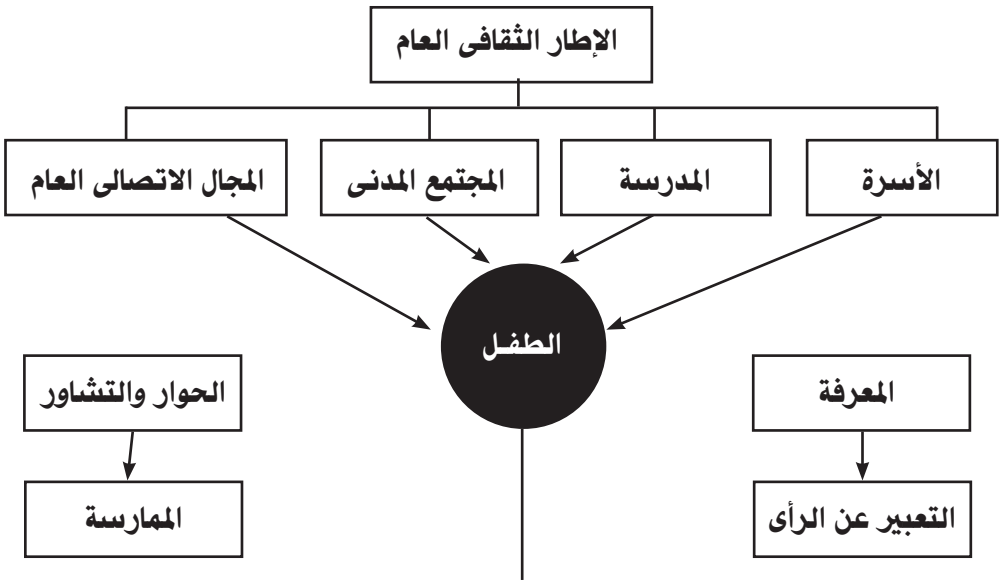

(شكل رقم ٨-١) **تضييق حدود المشاركة**

ويبدو من خلال الشكل السابق أن نموذج التنشئة الاجتماعية العربى هو نموذج متباعد ومشتت وغير متفاعل. فالإطار الثقافى العام الحاكم فى ترسيخ المشاركة لدى الأطفال يكتنفه عديد من المشكلات التى يمكن أن تكشف عنها قراءتنا لهذا النموذج الفعلى الواقعى، نعرض لها على النحو التالى:

أ - الأطفال: العالم القريب البعيد

يعيش الأطفال - خصوصاً فى الأسر ذات التعليم الأفضل - حياة مليئة بالطموحات حول المستقبل، وحول المشاركة. فالحياة تتيح لهم معرفة غير محدودة لاسيما عبر وسائل الاتصال الحديثة. ولذلك فإنه يتوقع أن تكون لهم معرفة بالمشاركة وأهميتها وحدودها. ولكن النموذج القائم للتنشئة الاجتماعية يشعرهم دائماً بأنهم صغار، وأنهم غير قادرين على أن يفكروا فى الأمور التى تتعلق بهم، وأن الكبار على قدر أكبر من المعرفة. وتكون نتيجة ذلك ليس فقط نقص المشاركة، وتدنى مستوياتها واقتصارها على مجالات محدودة، وإنما خلق جفوة وفجوة بين عالم الكبار وعالم الصغار. فعالم الصغار يبدو بعيدا مغلقا على نفسه يكتنفه شعور دائم بالقصور والدونية. وفى المقابل، يبقى عالم الكبار بعيداً مغلقا على نفسه أيضاً يكتنفه شعور دائم بالتفوق فى القدرة على التوجيه والضبط وامتلاك المعرفة.

ب – الكبار وصناعة الإطار

(إطار ٨ – ١)

فى الأسر التى يسود فيها النمط السلطوى الذى يقوم على العلاقات الهرمية العمودية؛ حيث ينفرد الأب (ولى الامر) بالحق فى صنع القرار، وينعدم التشارك والحل الجماعى للمشكلات والتعاون فى صنع القرار، وتنكر الحرية والاستقلالية عملا وقولا تقتل روح النقد والإبداع، والمبادرة فى نفوس الأجيال الناشئة؛ مما يحيلهم بعد ذلك إلي مواطنين سلبيين انسحابيين يفتقدون الإحساس بالفاعلية والمسئولية والقدرة على المشاركة.

يشكل الكبار الطرف الأكثر قدرة وفاعلية فى حركة الفاعلين داخل عملية التنشئة الاجتماعية فى مقابل عالم الصغار الذى يشكل الطرف الأضعف. وينتشر الكبار فى كل مؤسسات التنمية والارتقاء بالأطفال: فهم الآباء والأمهات – وربما الإخوة الكبار– وهم المدرسون وصناع الرسائل فى المجال الاتصالى العام، وهم القائمون على شئون المنظمات الأهلية والحكومية المعنية بشئون الطفولة. ويعمل كل من هؤلاء داخل مؤسسة معينة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ولكنهم جميعاً يشتركون فى صناعة إطار واحد للتنشئة، يمكن وصفه بأنه إطار أبوى تسلطي، يبدو حديثاً ومنفتحاً من الخارج ،ولكنه يبطن التسلط واحتكار القوة. وقد كشفت الدراسة عن هذا التناقض فى عالم الكبار بشكل واضح؛ فجُلُّهم يعرفون أن للطفل حقوقاً، وأنه يجب أن يشارك، وأن يكون قادراً على التأثير فى القرارات التى تخص حياته. ولكن الممارسة العملية لا تعكس ذلك بشكل واضح، بل إنها تعكس حرص الكبار على أن يتحرك الصغار فى الإطار الذى يرسمونه، ووفقا للأسس التى يضعونها. وعند النظر فى هذا الإطار بعمق، نجد أنه إطار – كما ذكرنا – تسلطى أبوى يعمل كحائط صد ضد مشاركة الصغار، ويبعد الأطفال أكثر عن عالم الكبار. ويقوم هذا الإطار على عدد من الخصائص التي تشكل بنيته الداخلية وتجعل منه إطاراً طارداً لمشاركة الصغار، ومن أهم هذه الخصائص ما يلى:

- الحرص على إعادة إنتاج القيم التقليدية:و يظهر ذلك بجلاء فى جانبين: الأول حرص بعض الآباء على تكليف أولادهم بمهام أسرية، حرفية أو تجارية، على غرار نظام التلمذة الحرفية خصوصاً الأسر التى لها أنشطة حرفية أو تجارية؛ والثانى هو إعادة إنتاج تقسيم العمل النوعي(الجندرى) بحيث تتأكد الفروق بين الجنسين لصالح الذكور وعلى حساب الإناث. ففكرة تقسيم العمل الجندرية متجذرة فى الثقافة

العربية، وثمة مقاومة لفكرة مشاركة الإناث فى الدوائر التى تقع خارج الأسرة والمدرسة. وبشكل عام، فإن وضع الإناث فى المجتمعات العربية النامية أصعب من الذكور فى المجالات كافة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بفرص المشاركة، فقوة اتخاذ القرار دائماً فى أيدى الذكور.

- احتكار أدوات التنشئة: بعدم فتح حوار بناء مع الأطفال، وعدم أخذ وجهة نظرهم فى الاعتبار. صحيح أن هناك اختلافاً بين الكبار فى ذلك، فهو أوضح لدى المدرسين أكثر منه لدى الآباء والأمهات، ولكن ثمة ميلاً عامّاً نحو هذا الاحتكار.
- افتراض الضعف فى عالم الصغار: حقيقة أنه قد يكون عالماً ضعيفاً، ويحتاج إلى توجيه، ولكن افتراض الضعف هنا يقودنا أيضاً إلى افتراض عدم قدرة هذا العالم على الفعل، والنظر إليه باعتباره عالماً يجب أن يتلقى باستمرار دون أن يكون له دورٌ فيما يتلقاه.
- ترسيخ ثقافة الخوف لدى الصغار : تعزز مؤسسات التنشئة من توطين ثقافة الخوف لدى الأطفال؛ خوفهم من الكبار، وخوفهم من اللوم والنقد، وضعف ثقتهم بأنفسهم، وتعودهم الاتكالية. فعالم الكبار لا يشكل لهم مجتمعاً آمنا يمكنهم من الفعل الحر، بقدر ما يشكل لهم مصدراً للخوف؛ بحيث يصبح الخوف من الكبار ثقافة سائدة بين أفراد المجتمع. ويبدو أن الخوف لدى الأطفال العرب عملية مركبة، فهو ليس خوفاً من الكبار فقط، وإنما هو خوف من الآخرين، ومن نقد الآخرين ولومهم. وإذا كانت المشاركة فى جوهرها مبادأة وقدرة على الفعل المختلف، فإنها بذلك تتعارض مع الخوف ؛ فالخوف لا يتفق أبداً مع الإقدام والفعل المختلف.
- الجمود: ويقصد به عدم القدرة على التجديد فى الإطار الحاكم لعملية التربية والتعلم فى الأسرة والمدرسة بخاصة، وفى المجتمع بعامة. فكثيراً ما تفهم التجديدات فى الإطار على أنها تخلق صوراً من التهديد الذى يؤدى إلى شكل من أشكال القلق أو الهلع الأخلاقي.

ج – المؤسسات المتباعدة

من أهم النتائج التى يمكن استخلاصها من بحثنا الراهن، تلك الفجوة والتباعد بين المؤسسات المسئولة عن تربية الأطفال وتنشئتهم؛ وهى المؤسسات التى نطلق عليها

مؤسسات تكوين الالتزام (الأسرة – المدرسة – وسائل الإعلام). ولا نقصد بالتباعد هنا التباعد الفيزيقي، الذى هو أمر طبيعي، ولكن نقصد التباعد الفكرى والتوجيهى. صحيح أن القائمين على شئون هذه المؤسسات يؤكدون أهمية تقاربها وتعاونها، كما يؤكدون على أهمية دورها فى المشاركة، ولكن الواقع يكشف عن أن كل مؤسسة تعمل على نحو مستقل تقريبا، وأن الأهداف قد تتناقض أحياناً:

(إطار ٨-٢)

فى الأسر التى يسود فيها النمط السلطوى الذى يقوم على العلاقات الهرمية العمودية؛ حيث ينفرد الأب (ولى الامر) بالحق فى صنع القرار، وينعدم التشارك والحل الجماعى للمشكلات والتعاون فى صنع القرار، وتنكر الحرية والاستقلالية عملاً وقولاً وتقتل روح النقد والإبداع، والمبادرة فى نفوس الأجيال الناشئة؛ مما يحيلهم بعد ذلك إلي مواطنين سلبيين انسحابيين يفتقدون الإحساس بالفاعلية والمسئولية والقدرة على المشاركة.

- فالأسرة التى يؤكد الآباء والأمهات فيها على أهمية مشاركة الأطفال وعلى أهمية دور المدرسة فى ذلك، يؤكدون فى سلوكهم العملى على أهمية التحصيل العلمى فقط، ويقيِّمون المدرسة فى ضوء قدرتها على القيام بدور أكاديمى ناجح يؤدى إلى تفوق الأطفال أو تحسين أدائهم الأكاديمى. وعند متابعة الأسرة للأطفال فى المدرسة، فإن أهم القضايا التى تناقش هى التحصيل العلمى، وتأتى الأمور الخاصة بالمشاركة فى مرتبة ثانوية (يستثنى من ذلك عدد قليل من الأسر).
- وتؤكد المدرسة بدورها أهمية المشاركة، ولكنها لا تبذل جهداً كبيراً فى تنميتها فى الواقع، كما أنها لا تمد يدها للتعاون الوثيق مع الأسرة من أجل تطوير فهم مشترك للهدف من تنشئة الأطفال. فالمدرسة العربية لا تزال أسيرة الثقافة المحيطة بها، ولاتزال أسيرة قبضة البناء الاجتماعى المحيط بما فيه من مشكلات.
- و يقدم الإعلام بعض البرامج التى تؤكد على ضرورة المشاركة، ولكنه يقدم فى الوقت ذاته رسائل تحتوى فى مضمونها أحياناً على ما يناقض عملية المشاركة.
- وفى كل الأحوال، لا توجد منظومة موحدة للأهداف والقيم الحاكمة لمؤسسات التنشئة الاجتماعية (تكوين الالتزام) فى المجتمع العربى (خصوصاً الأسرة والمدرسة)، ولا يوجد توزيع واضح للأدوار بين مؤسساته. وليس هناك تنسيق لطبيعة التعاون بينها. ويبدو الأمر هنا وكأن كل منظومة منهم تعمل فى جزيرة منعزلة.

د – الاتجاه إلى تضييق مساحة المشاركة

وتؤدى هذه العوامل جميعاً إلى أن توجد المشاركة عند الحدود الدنيا، فهى عند مستوى المعرفة والاتجاهات أقوى منها فى المستويات الأخرى على سلم المشاركة. فكلما صعدنا على سلم المشاركة تضاءلت مساحة المشاركة، فالحوار داخل الأسرة والمدرسة أقل بكثير من مستوى المعرفة والاتجاهات. كما أن المشاركة الفعلية فى صناعة القرارات أقل بكثير من مساحة الحوار. ويفترض أننا كلما تقدمنا على سلم المشاركة توارت عمليات الضبط والمراقبة والتحكم، ولكن فى الوضع العربى نجد أن الأمر مختلف؛ فكلما تقدمنا على سلم المشاركة تعددت مصادر الضبط والمراقبة والتحكم وتنوعت أساليبها. وهذا يفسر لنا، لماذا يخرج الأطفال مع تقدم أعمارهم من دائرة المشاركة أو من أنماط معينة منها. فهم لا يجدون جدوى من ذلك، كما أن الأسرة والمجتمع يطلبان منهم أموراً أخرى كالتفوق الدراسى من أجل الالتحاق بالجامعة. ومن هنا يمكن القول: إن الإطار الذى ينشأ فى كنفه الأطفال العرب هو إطار طارد غير حاضن، خصوصاً بعد أن نخرج من نطاق الأسرة، إلى المدرسة أو المجتمع المدنى أو النطاق الاتصالى العام.

(إطار ٨ -٣)

واقع المشاركة فى البلدان العربية

- ويتسم الإطار الثقافى العام الذى ينشأ فيه الأطفال العرب بقدر كبير من الجمود وعدم المرونة.
- إن الإطار الذى ينشأ فى كنفه الأطفال العرب هو إطار طارد غير حاضن. يشكل فيه الكبار الطرف الأكثر قدرة وفاعلية .
- يوصف الإطار الثقافى العربى العام بأنه إطار أبوى تسلطي، يبدو حديثا ومنفتحا من الخارج ولكنه يبطن التسلط واحتكار القوة.
- تعزز مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى البلدان العربية من توطين ثقافة الخوف لدى الأطفال.

هـ – جمود الإطار الثقافى العام

ويتسم الإطار الثقافى العام الذى ينشأ فيه الأطفال بقدر كبير من الجمود وعدم المرونة، كما يتسم بالتأكيد على القيم المحملة بالتسلطية والتمييز بين الذكور والإناث، بالإضافة إلى اتسامه بالقوة والعنف فى عملية التنشئة الاجتماعية. ولا تساهم الأدوات الاتصالية العامة، كما لا يساهم التعليم فى تغيير هذا الإطار، فالتعليم فى الوطن العربى– بالشكل الذى يوجد عليه – لم يستطع حتى الآن أن يغيره، بل إنه يسهم فى إعادة إنتاجه. بل يمكن القول إنه إطار يعاد إنتاجه باستمرار فى عمليات التنشئة فى الأسرة والمدرسة

والمجال الاتصالى العام. وليس هناك فى الأفق القريب ما يمكن أن يغير هذا الإطار. حقيقة إن الدعوة إلى التغيير قائمة، كما أن المربين (الآباء والمدرسين والقائمين على وسائط الاتصال) يدركون طبيعة المشكلات التى يحتويها هذا الإطار الثقافى العام، ولكن تغييره بالفعل فى النزر اليسير. وتؤشر البيانات على أن التعليم – خصوصاً الجيد منه – يمكن أن يغير هذا الإطار.

٢- نحو نموذج بديل للتنشئة في العالم العربي

ماذا عسى أن يكون النموذج المأمول فى التنشئة الاجتماعية للطفل العربي؟ لا نود هنا أن ندعو إلى نموذج ثورى يقلب الأمور رأساً على عقب، وإنما نود أن ندعو إلى نموذج يساهم فى بناء الإنسان العربى الحر القادر على الفعل، ومن ثم القادر على المشاركة الفعالة فى بناء مصيره؛ نموذج ينفض كوابح التسلطية والقهر وينشغل ببناء التفاعل الخلاق ؛ نموذج يستفيد من تطورات علم التربية من ناحية، والخبرات التربوية التقليدية (الأصيلة) الخالية من التسلط والقهر من ناحية أخرى؛ نموذج يفتح الآفاق لتكوين مجتمع عربى جديد يحقق فيه الإنسان أقصى درجات إنسانيته، ويتحول فيه الإنسان إلى نقطة المركز فيصبح هو الهدف والغاية والوسيلة. نموذج ينظر إلى مشاركة الأطفال على أساس أنها ليست غاية فى حد ذاتها، بل هى بالأحرى وسيلة للحماية والتنمية، وللتقارب والوحدة بين الكبار والصغار، ودرء الصراعات وسد الفجوات بينهم . ويجب ألا تتخذ مشاركة الأطفال موقفا يقوم على "التهويل" أو المبالغة فى الاستقلالية عن الكبار وتجاهل نصائحهم وآرائهم وتوجيهاتهم، كما يجب أيضاً "ألا نهون" من قيمة مشاركة الأطفال. فالمشاركة الحقة :هى محصلة التفاعل بين رؤى الكبار والصغار، أو بين الأطفال والأطفال، من دون حواجز أو فجوات قد تشوه الرؤى أو تعوق مشاركتهم. (اليونيسف، ٢٠٠٣، ص٦٧).

(إطار ٨-٤)

حينما يسود الأسرة مناخ ديموقراطى وعلاقات أفقية؛ حيث الشراكة والحوار والصنع الجماعى للقرار ووضع آراء الأطفال فى الحسبان، وتضاؤل احتمالات الإجبار والفرض والانفراد بصنع القرار، يمكن أن نتوقع خلق مواطنين إيجابيين يتمتعون بالإحساس بالفاعلية والمسئولية والرغبة فى المبادرة والتأثير، ويؤمنون بالقيم والفضائل الديمقراطية ويميلون إلى المشاركة فى كل شئون مجتمعهم ودعم الديمقراطية.

ويحتاج بناء هذا النموذج على نحو تفصيلى إلى جهد كبير قد لا يكون فى مقدور البحث الراهن. لذا سوف نكتفى هنا بإبراز أهم المبادئ (والآليات) التى يمكن أن يقوم عليها هذا النموذج، وفى ضوء ما توصلنا إليه من نتائج فى هذه الدراسة.

أ- **الطفل:** مشارك لا تابع: ينطلق هذا النموذج من مبدأ الشراكة، نافياً مبدأ التبعية المطلقة. فالطفل هنا هو المواطن الصغير الذى يخضع لعملية تنشئة وتربية، وهو الشريك فى الأسرة والمدرسة والمجتمع المدنى، ومن ثم فرعايته من جانب الكبار هى نوع من تحمل المسئولية لا الوصاية. وتمنح الشراكة الطفل القدرة على التفاعل الخلاق والبناء، والقائم على أسس من المساواة وعدم التمييز. كما تمنحه الفرصة للمشاركة فى صناعة القرارات التى تمس حياته" بحيث يحقق أعلى درجة من السعادة. وينبغى ألا تتم مشاركة الأطفال من منطلق أنها موضة أو شكل من أشكال الوجاهة الاجتماعية، بل يجب اعتبارها ركناً رئيساً من ثقافة المؤسسات والمنظمات المعنية بالطفولة والتنمية والقائمة على قيم المشاركة؛ حيث تكون تلك المؤسسات بمثابة العامل "الفعال" فى توفير فرص حقيقية لمشاركة الأطفال، وتقديم مبادرات صادقة وأدوار فعالة لاحتواء الأطفال داخل سياق ثقافة المشاركة.

ب - **أهداف جديدة للتربية (والتعليم)**: لماذا نربى الأجيال الجديدة، وننفق المليارات على عمليات تنميتهم داخل الأسرة والمدرسة ووسائل الاتصال ؟ لاشك أن هذا الحصاد يجب ألا يرمى فقط إلى أن يكبر الصغار على أعيننا، أو أن يحصل الصغار على كمية من المعارف تمكنهم من أن يسهموا فى حياة مجتمعاتهم عندما يستطيعون إلى ذلك سبيلاً. إن الغاية الأسمى هى أن يشب الصغار فى ضوء عملية نضج جسمانى وعقلى ونفسى تمكنهم من أن يصبحوا أعضاء فاعلين مشاركين فى مجتمعهم. وفى ضوء ذلك، يؤكد نموذج التنشئة المقترح على خمسة أهداف رئيسة للتربية (التعليم):

- أيهما على الآخر، ودون أن يحظى أيهما باهتمام على حساب الآخر.
- التربية من أجل المواطنة: تكوين المواطن الصالح هو الهدف الأسمى للتربية، ومن ثم فإن التشديد على الأبعاد الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية يعرقل العملية التربوية، ويدفع الصغار إلى دهاليز العنف والتطرف. ومن ثم يجب أن يربى الأطفال على أن المواطن هو مركز المجتمع، وأن الدولة الوطنية هى الوعاء الذى يتفاعل فيه المجتمع.

- التربية من أجل الاختلاف: الهدف الأسمى للمعرفة هو المكنة؛ أقصد مكنة الاختلاف البناء الذى يدفع إلى التجديد والابتكار، ويميط اللثام عن أفكار جديدة وممارسات مبتكرة وتجديدات خلاقة على نحو مستمر.
- التربية وإدراك التنوع: وتؤدى التربية من أجل الاختلاف مباشرة إلى إدراك أهمية التنوع؛ ومن ثم شجب الأحادية والاستبعادية والاستحواذ، والعمل الدائم من أجل فتح فضاء لكل الأفكار والمعتقدات.
- التربية وإدراك المساواة: لا نجاح إلا بجدارة واعتماد، ولا تميز إلا بإنجاز وأداء خلاق، ولا فرصة إلا باستحقاق وتميز. تلك شعارات مهمة يجب أن تلتصق بعملية التربية لتكوين المواطن الذى يدرك قيمة المساواة وقيمة الإنجاز للحصول على الفرصة. تستبعد هنا المحسوبية والشللية والقرابية والأبوية والذكورية وكل القيم المعوقة فكرة المساواة وفكرة المشاركة.

جـ - **صناعة الإطار:** المرونة فى مصادر قيم التنشئة: يحتاج نموذج التنشئة إلى إطار مرن يشتق قيمه من مصادر عديدة، وهذا هو الذى يكسبه المرونة المطلوبة: ومن أهم المصادر التى تمد هذا الإطار بالقيم:

- **الدين:** المبادئ العامة للتعامل بين الكبار والصغار كما تطرحها الأديان السماوية.
- **المبادئ الحديثة للتربية:** التى تحض على النظر إلى الأطفال بوصفهم بشرا فاعلين لديهم القدرة على الفعل والمشاركة، ولديهم القدرة أيضاً على استبصار مستقبلهم.
- **تقاليد المشاركة الإيجابية:** التى تُستمد من العلاقات الحميمة التى كانت تربط الصبية بأرباب العمل فى الروابط المهنية القديمة، والتى تربط الآباء والأمهات بأبنائهم في أعمال الحقل أو التجارة.

د- **التنشئة عملية مستمرة:** يفترض نموذج التنشئة القائم بالفعل فى البلدان العربية أن الكبار يعرفون كل شيء، وأن تنشئتهم قد اكتملت.و قد يُجانب هذا الحكم الصواب إلى حد كبير؛ فالكبار لا يعرفون كل شيء، كما أن تنشئتهم لم تكتمل. فالأصل فى عملية التنشئة الاجتماعية أن تكون مستمرة، بحيث يتعلم الفرد من المواقف المختلفة، فى مهنته وبيئته الاجتماعية ومن الاستماع إلى خبرات الآخرين، أو حتى عن طريق التعلم المقصود بالاطلاع على الكتب وحضور الدورات التدريبية أو الحصول على مزيدٍ من التعلم المنظم فى الجامعة. وفى ضوء ذلك، فإن

الآباء والمدرسين يجب أن يدركوا أن خبراتهم تظل دائما محدودة أمام التحديات المرتبطة بتنشئة الأطفال، وأمام المواقف المتجددة فى عملية التنشئة الاجتماعية. ومن ثم، من الأهمية بمكان أن تدعم الإطار البديل للتنشئة أفكار جديدة فيما يتعلق بالعلاقة بين عالم الصغار وعالم الكبار. من ذلك مثلاً:

- إن مواقف التفاعل فى التنشئة يجب أن تكتنفها قيم المساواة والتكافؤ، فى ضوء الاحترام المتبادل.
- إن الكبار من الآباء والمدرسين يجب أن يتصفوا بالمرونة؛ فيغيروا من أفكارهم ومواقفهم.
- التخلص من الأنماط الجامدة حول الصغار بأنهم لا يعرفون وأنهم أتباع، وإحلال هذه النظرة بنظرة أخرى باعتبارهم شركاء، وبراعم للغد.
- العمل على اكتساب معرفة جديدة عن طريق التعلم المقصود خصوصاً بالنسبة إلي المدرسين.
- العمل على تبنى التفكير المنطقى والعقلانى فى التعامل مع الصغار، والعمل على تدريبهم على ذلك.

هـ - **التنشئة مسئولية اجتماعية** : التنشئة الاجتماعية ليست عملية تتم كيفما اتفق، وإنما هى عملية يجب أن تكون واعية، وأن تخضع لأسس ومبادئ واضحة ومحددة؛ وهى بذلك تمارس من قبل الكبار فى ضوء مفهوم واضح للمسئولية الاجتماعية. ولا تتركز المسئولية الاجتماعية على تنشئة الأطفال داخل الأسرة والمدرسة فقط، بل هى مسئولية المجتمع بعامة. تبدأ المسئولية من الدولة التى يجب أن ينص دستورها على مسئولية الدولة عن النشء وإعداده إعداداً جيداً للمستقبل، وعلى تأكيد مبدأ المواطنة فى التنشئة الاجتماعية. ومن التزام الدولة تنبثق كل الالتزامات الأخلاقية الأخرى: فى الإعلام أولا الذى يجب أن يبث قيما إيجابية وأن يمنع كل ما من شأنه أن يفسد أخلاق الأطفال أو يغرس فيهم قيما سلبية؛ إلى المجتمع الذى يجب أن يساهم مساهمة فعالة فى تعليم الأطفال قيم الإيثار والتطوع وحب المشاركة، وتنمية قيم الإبداع والابتكار، ثم أخيرا وأولا المدرسة والأسرة – المسئولين الاجتماعيين عن عملية التنشئة . فإذا كانت الأسرة هى بداية تكوين مفهوم المشاركة، فإن المدرسة

هـى مؤسسـة بلـورة مفهـوم المشـاركة وصقلـه: "نحـن نتعلـم.. نحـن نقـرر ونختـار" .إن قضيـة المسـئولية الاجتماعيـة عـن النـشء يجـب أن تتحـول إلـى قضيـة اجتماعيـة عامـة فـى المجتمـع، وألا يقتصـر الحديـث عنهـا علـى مسـتوى الخطـاب الإعلامـى والتربـوي، بـل تتحـول إلـى ممارسـة فعليـة فـى البيـت والمدرسـة ووسـائل الإعـلام والمجتمـع المدنـي.

٣ - آليات مهمة فى التنشئة الاجتماعية البديلة

أ. **الحصول على (إتاحة) المعرفة والمعلومات:** المعرفـة هـى أسـاس تكويـن الإدراك السـليم، ومـن ثـم فـإن التنشـئة البديلـة يجـب أن تفتـح البـاب علـى مصراعيـه للحصـول علـى المعرفـة بـكل أشـكالها المتكاملـة.

ب. **عدم منع المعرفة:** ويتصـل بذلك عدم احتكار المعرفـة، أو عـدم التصريـح بمعرفـة أمـور معينـة. فللطفـل الحـق فـى أن يعـرف كل شـيء بالطريقـة التـى تتناسـب مـع مرحلتـه العمريـة والارتقائيـة.

ج. **الحوار والمناقشة:** مـع التدريـب المسـتمر علـى فكـرة الاسـتماع والتحليـل والتأويـل الإيجابـى فـى عمليـة الاتصـال اللغـوي.

د. **المشاركة:** ضـرورة أخـذ رأى الأطـراف الأصغـر، والاسـتماع إليهـم، وتمكينهـم مـن أن يشـاركوا فـى تحديـد مصائرهـم بأنفسـهم، وتدريبهـم علـى ذلـك.

ه. **الشراكة:** تعتبـر جميـع الأطـراف المتضمنـة فـى عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة شـركاء فيهـا، والمصلحـة العامـة للصغـار هـى هدفهـا.

و. **المكنة:** تدريـب الأطفـال علـى الاختـلاف، وقبـول ثقافتـه عبـر تملكهـم القـدرة علـى الفعـل المختلـف (المكنـة).

ز. **التعلق الوجدانى الإيجابي:** بنـاء العلاقـة بـين الكبـار والصغـار علـى درجـة مـن التعلـق الوجدانـى الـذى لايتحـول إلـى تعلـق مرضـى؛ حيـث كشـفت البحـوث التربويـة عـن أهميتـه فـى جـودة التحصيـل والصحـة النفسـية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم أنس وآخرون، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، طبعة الدوحة، المجلد الأول، ١٩٨٥.
- أحمد زايد، ٢٠١٢، التعليم وتأسيس منظومة القيم.
- أحمد زايد؛ الأسرة العربية فى عالم متغير، القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠١١.
- أحمد زايد؛ "المجتمع المدنى وتشكل الهوية"، المجلة العربية لعلم الاجتماع ،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، العدد السابع يناير ٢٠١١.
- أحمد مفلح؛ الطفل فى الوطن العربى "واقع واحتياجات" ،إضافات "المجلة العربية لعلم الاجتماع"، العدد الثالث، ٢٠١١.
- أحمد يوسف سعد (٢٠٠١)، المناهج الدراسية وتشكيل الوضع بالمجتمع المدنى،التعليم ومستقبل المجتمع المدنى، مركز الجزويت الثقافى، المركز المصرى لدراسات وبحوث البحر المتوسط للتنمية، الإسكندرية،ص١٨٥.
- الأمانة العامة للجنة الوطنية للطفولة – اللجنة الوطنية للطفولة. الرياض،٢٠١٢.
- الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية (٢٠١٠) التقرير العربى الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وآثار الأزمات العالمية الاقتصادية على تحقيقها.
- الأمم المتحدة، لجنة حقوق الطفل، الدورة الحادية والخمسون، جنيف، ٢٥ أيار/مايو – ١٢ حزيران/ يونية ٢٠٠٩، التعليق العام رقم ١٢، ٢٠٠٩.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (٢٠٠٢)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق الفرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمى للدول العربية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (٢٠١٠)، تقرير التنمية الإنسانية العربية،المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياساتها والتحديات والإمكانات المتاحة، سلسلة أوراق بحثية.
- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة الأسرة والمرأة والطفولة، قسم الطفولة، مشروع خطة العمل العربية للطفولة، خطة عشرية، سبتمبر ٢٠٠٣.
- جمعية رعاية الطفولة؛ إستراتيجية جمعية رعاية الطفولة. الرياض،٢٠١٢.
- جمعية سند الخيرية لدعم الأطفال المرضى بالسرطان (٢٠١١م) نشرة تعريفية بالجمعية، الرياض.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى، سبتمبر ٢٠٠٩.
- جون ديوى؛ المدرسة والمجتمع، ترجمة، أحمد حسن الرحيم ومحمد ناصر، بيروت: مكتبة الحياة للطباعة والنشر،، الطبعة الثانية ١٩٧٨.

- حامد عمار (٢٠٠٠)، مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة، دراسات فى التربية والثقافة، العدد٨، مكتبة الدراسات العربية للكتاب، القاهرة، ص١٩٨-١٩٩.
- حنان كفافى؛ التنشئة السياسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسى بمحافظة القاهرة،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،جامعة عين شمس١٩٩٢.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١١)- حالة سكان العالم ٢٠١١: البشر والإمكانات فى عالم تعداده ٧ بلايين نسمة، ص ص ١١٦ - ١٢١.
- عبد النبى العكرى وآخرون؛ حالة الأدبيات الموضوعة حول المجتمع المدنى فى دول مجلس التعاون الخليجي، المركز الوطنى للدراسات، البحرين.
- غسان خليل؛ حقوق الطفل، التطور التاريخى منذ بداية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- المجلس الأعلى للسكان، تقدير حالة سكان الأردن ٢٠١٠.
- المجلس القومى للأمومة والطفولة، بروشور مشروع مصر جديرة بأطفالها.
- المجلس القومى للأمومة والطفولة؛ مشاركة الطفل: معا نتخذ القرار.
- المجلس القومى للأمومة والطفولة؛ مشاركة الطفل: معا نتخذ القرار، جمهورية مصر العربية، القاهرة ١٠ يناير ٢٠١١.
- المجلس القومى للطفولة والأمومة؛ الاجتماع التأسيسى الأول لمنتدى الطفل المصري، يولية ٢٠١١.
- المجلس الوطنى الأعلى لشئون الأسرة الأطفال فى الأردن، تحليل الوضع ٢٠٠٦- ٢٠٠٧.
- محمود عماد الدين إسماعيل ١٩٨٦، الأطفال مرآة المجتمع، عالم المعرفة ،الكويت.
- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التربية والتعليم، إحصاءات التعليم للعام ٢٠١٠ - ٢٠١١.
- منظمة الأمم المتحدة (السيداو): اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، نوفمبر ٢٠٠١.
- منظمة الأمم المتحدة (السيداو): اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، نوفمبر ٢٠٠١.
- المنظمة السويدية لرعاية الطفولة؛ تقرير حول مشروع ""منارة" شبكة المجتمع المدنى لحقوق الطفل فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- هانى شكر الله، العمل الأهلى الديمقراطي، أعمال الورشة الخاصة بقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٠.
- وزارة التربية والتعليم، إحصاءات التعليم، للعام الدراسى ٢٠١٠- ٢٠١١.
- وزارة شئون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين؛ التقرير الوطنى حول أوضاع الطفولة بتونس، ديسمبر ٢٠٠٨.
- اليونيسف؛ وضع الأطفال فى العالم، النساء والأطفال : العائد المزدوج للمساواة ،طبعة الشرق الوسط وشمال إفريقيا،٢٠٠٧.
- اليونيسف (٢٠١٢) ؛ وضع الأطفال فى العالم ٢٠١٢، الأطفال فى عالم حضري.

- اليونيسف، اتفاقية حقوق الطفل.
- اليونيسف والمجلس الوطني لشئون الأسرة، الأطفال في الأردن : تحليل الوضع ٢٠٠٦ –٢٠٠٧، الملحق الأول.
- اليونيسف والمجلس الوطني لشئون الأسرة، الأطفال في الأردن: تحليل الوضع ٢٠٠٦ –٢٠٠٧، الملحق الأول.
- اليونيسف: وضع الأطفال في العالم "الاحتفال بمرور ٢٠عاماً على صدور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل"، نوفمبر ٢٠٠٩.
- اليونيسف، عالم جدير بالأطفال، الأهداف الإنمائية للألفية، وثيقة الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول الأطفال، اتفاقية حقوق الطفل، ٢٠٠٨.
- اليونيسف؛ دليل التعليم المدني للنشء "الوحدة الأولى– الحقوق والمسئوليات" الطبعة الأولى سبتمبر، ٢٠٠٧.

المراجع الأجنبية

- Anita Franklin, Patricia Sloper, Participation Of Disabled Children And Young People In Decision–Making Within Social Services Department, Quality Protects Research Initiative, A survey of current and recent activities in Social Services in England, Interim Report - February 2004
- Arnstein, Sherry R, A Ladder of Citizen Participation' in Journal of the American Planning Association , Vol. 35, No. 4, July, 1969
- Burns, D and Taylor, M, Auditing community participation – an assessment handbook, Bristol: Policy Press, 2000.
- Ciara Davey ,Children's participation in decision-making ,A Summary Report on progress made up to 2010, England ,London,2010.
- Council of Europe, Child and youth participation in Finland, A Council of Europe policy review, Council of Europe, 2011.
- Commonwealth secretariat (2005)Participation in the Second Decade of Life What and Why? , Pall Mall, London SW1Y 5HX, United Kingdom .
- Delli Carpini, M. X., & Keeter, S.. What Americans know about politics and why it matters. New Haven, CT: Yale University Press, 1996.
- Emma Williams, Children's Participation and Policy Change in South Asia, Childhood Poverty Research and Policy Centre (CHIP),Report no.6,2004.
- Feinstein, C., Karkara, R., & Laws, S.A Workshop Report on Child Participation in the UN Study on Violence Against Children. London, Save the Children Alliance, 2004.

- Flekkøy G. Malfrid and Natalie H. Kaufman, The Participation Rights of the Child: Rights and responsibilities in family and society. Children in Charge Series 4, Jessica Kingsley Publishers, ISBN 1-8 5302-490-2 , 1997.
- Franklin, A. & Sloper, P.(2005). Listening and Responding? Children's Participation in Health Care within England, International Journal of Children's Rights, 13, 1/2, 11-29.
- Giertsen A.(2001). How can organisations facilitate children's participation? , PLA Notes, Issue 42, pp 14–17, IIED London
- Grantham-McGregor, S., et al., 'Developmental Potential in the First 5 Years for Children in Developing Countries', Lancet, vol. 369, no. 9555,6 January 2007.
- Hanne Warming, Children's Participation and Citizenship in a Global Age: Empowerment ,Tokenism or Discriminatory Disciplining?, Social Work & Society, Volume 9, Issue 1, 2011 , ISSN 1613-8953 ▪▪▪ http://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:0009-11-29197
- Hart, R., Children's participation, from tokenism to citizenship. Innocenti Essays, 4, UNICEF,1992.
- Hart, R., Children's participation: The theory and practice of involving young citizens in community development and environmental care. New York: Unicef, 1997.
- Healy, K (1998) Participation and Child protection: The Importance of Context, British Journal of Social Work, 28, 897-914
- International Labour Office, A Global Alliance against Forced Labour: Global report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work 2005, Report I (B), International Labour Conference, 93rdSession 2005, ILO, Geneva, 2005.
- International Labour Office, Accelerating Action against Child Labour: Global report under the follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, ILO, Geneva, 2010,pp. xiii, 5.
-
- (IAWGCP) 2008 Inter, Agency Working Group on Children's Participation. (2008). Children as Active Citizens. Bangkok, Thailand. Retrieved August 9, 2009 from http://www.iawgcp.com
- Irma Hirsjärvi & Samy Tayie,Children and New Media:Youth Media Participation.A Case Study of Egypt and Finland,2011.
- Jennifer Miller,(2005). Children as change agents: Guidelines for child participation in periodic reporting on the Rights of the Child, World Vision, Canada.
- Kirby, P., Lanyon, C., Cronin, K. and Sinclair, R.(2003). Building a Culture of

Participation: Involving children and young people in policy, service planning, delivery and evaluation. Research report. Department for Education and Skills, London.

- Lansdown, G. (2001). PROMOTING CHILDREN'S PARTICIPATION IN DEMOCRATIC DECISION-MAKING, UNICEF.
- Lardner, Clare, 2001, Youth Participation- A New Model, www.lardner.demon.co.uk
- Lisanne Ackermann, Thomas Feeny, Jason Hart & Jesse ,Newman,(2003). Understanding& Evaluating Children's Of An International Survey, A review of contemporary literature, Plan UK / Plan International.
- Louise Chawla,(2001). Evaluating children's participation: seeking areas of consensus, PLA Notes, Issue 42, pp 9–13, IIED London.
- McAuley, K. and Brattman, M. (2003) Hearing Young Voices: Guidelines forConsulting Children and Young People in Relation to Developing Public Policy and Services in Ireland, Dublin: Open Your Eyes to Child Poverty Initiative.
- Niemi, Richard G. and Jane Junn,(1998). Civic Education: What Makes Students Learn. New Haven: Yale University Press.
- Pais, M. (2000). Director of The Division of Evaluation, policy and planning, UNICEF, New York.
- Paul Stephenson , Steve Gourley ,Glenn Miles ,(2004). Child participation, Resourcing Organisations with Opportunities for Transformation and Sharing .
- Philip Cook, Natasha Blanchet-Cohen, Stuart Hart,(2004). Children As Partners: child participation promoting social change, International Inststute for child rights and development.
- OSCAR, 2003, 'The South Asia Regional Forum for Young People on HIV/AIDS', Kathmandu: Office of the South and Central Asian Region, Save the Children Alliance
- Richters, J. & Waters, E,.(1991). Attachment and socialization: The positive side of social influence. In Lewis, M. & Feinman, S. (Eds), Social influences and socialization in infancy. (pp. 185-214). NY: Plenum Press.
- Rogoff, Barbara et al,(2003). First Hand Learning Through Intent Participation" Annual Review of Psychology.Vol.54 .
- Sait,S.,(2003). Child participatory rights in the Arab World , Interights Bulletin,Vol.14(2).
- Sallie Newell , Ann Graham , Robyn Fitzgerald ,(2009). Results Of An International Survey Regarding Children's Participation In Decision – Making Following Parental Separation, International Research Network , Report To Child watch International's Children and The Law Thematic Study Group.

- Sheridan & samuelssan (2001). Children's Conceptions of Participation and Influence in Pre-school: a perspective on pedagogical quality, Contemporary Issues in Early Childhood, Vol. 2, N. 2, ISSN 1463-9491.
- Shier, H,(2001). Pathways to Participation; Openings, Opportunities and Obligations, Children and Society Volumes 15.
- Susan Moses,(2006). An Overview of Children's Participation in South Africa, Paper prepared for the seminar, 'Theorising Children's Participation, University of Edinburgh, 4th – 6th September.
- The United Nations Children's Fund (UNICEF), the State of World's Children 2003.
- Thompson,J.B,(1995). the media and modernity: A social theory of the media, Stanford university press.
- Treseder, P.(1997). Empowering Children and Young People, Tanning manual, Save the Children Fund, London.
- UNICEF, 2003, The State of the World's Children 2003, New York: UNICEF
- UNICEF (2000) The Participation Rights of Adolescents: A Strategic Approach, Final Consensus Draft, November 2000.
- UNICEF (2002) Guidance Notes on Participation in UNICEF-Assisted Programmes, document included in the Programme Policy and Procedures Manual, chapter 6 'Toolkits'.
- Walker, S. (2001). 'Consulting with children and young people', International Journal of Children's Rights, vol 9, no 1, pp. 45-46.
- Wilkinson (2002). Children and participation: Research , monitoring and evaluation with children and young people , Save The Children.
- Williams,E.(2004.) Children's Participation and Policy Change in South Asia, Save the Children: Childhood Poverty Research and Policy Centre (CHIP).
- Willow, C.(2002). Participation in Practice Children and young people as partners in change, The Children's Society, London.

المواقع الإلكترونية

- اتحاد المرأة الأردنية؛ برلمان أطفال الأردن،
- http://jwu.org.jo/PagesDetiles.aspx?lng=2&pageid=22
- الاجتماع التأسيسى الأول لمنتدى الطفل المصري؛ المجلس القومى للطفولة والأمومة، يولية ٢٠١١.
- الأمم المتحدة. (٢٠٠٤م). التقارير الدورية الثانية للدول الأطراف فى اتفاقية حقوق الطفل الواجب تقديمها عام ٢٠٠٣: تقرير المملكة العربية السعودية. متاح على الموقع الإلكترونى لدليل حقوق الإنسان للدول العربية http://www.arabhumanrights.org/index.aspx
- البرلمان المدرسي؛ وزارة التربية والتعليم، http://www.moe.gov.sa/pages/default.aspx

- برنامج الأمان الأسرى الوطني. (٢٠١٠م). التقرير السنوى لعام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م. متاح على الموقع الإلكترونى للبرنامج www.nfsp.org.sa
- برنامج الخليج العربى للتنمية أجفند (٢٠١٢م) http://www.agfund.org/ar/Pages/default.aspx
- جامعة الدول العربية، نشاطات القطاعات والإدارات والأقسام التابعة، قطاع الشئون الاجتماعية، إدارة الأسرة والطفولة،http:www.arableagueonline.org\las\arabic\details_ar.jsp?art_id
- جامعة الدول العربية، نشاطات القطاعات والإدارات والأقسام التابعة، قطاع الشئون الاجتماعية، إدارة الأسرة والطفولة، http:www.arableagueonline.org\las\arabic\details_ar.jsp?art_id
- جريدة اليوم السابع؛ كيدزانيا القاهرة تنشئ أول محطة إذاعية للأطفال ٢٥ فبراير ٢٠١٢ // http:// www.youm7.com/News.asp?NewsID=610858&
- جريدتى الصغيرة" أول جريدة للطفل المصرى والعربى، جريدة الأهرام الرقمي، .http://digital.ahram. org.eg/articles.aspx?Serial=90650&eid=429
- الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام "إنسان": (٢٠١٢م) .http://www.ensan.org.sa/home/
- قطاع النيل للأخبار، /http://www.ntntv.net
- قناة الجزيرة للأطفال www.jcctv.net
- المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة، /http://www.egfamily.org
- مبادرة حماية الطفل فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، متاح على www.menacpi.org
- المجلس العربى للطفولة والتنمية؛ http://www.arabccd.org/pages/42_projects
- مركز توثيق وبحوث أدب الطفل؛
http://www.darelkotob.org/arabic/html/Centers/children.htm
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المسح الديموجرافى لعام ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧
http://www.cdsi.gov.sa/
- منظمة الأمم المتحدة للطفل (اليونيسف) . http://www.unicef.org/egypt/activities.html
- المنظمة الدولية لحماية الأطفال http://www.ecpat.net
- منظمة كير العالمية http://www.care.org/campaigns/powerwithin/index.asp
- الهيئة العامة لقصور الثقافة؛ بيان بالنوادى والفرق والمواقع الثقافية والفنية، وزارة الثقافة ٢٠١٠. http://gocp.gov.eg/userdir/nbza/sites.pdf
- الهيئة العامة للاستعلامات "بوابتك إلى مصر http://www.sis.gov.eg
- هيئة رعاية الطفولة، وزارة العمل والشئون الاجتماعية
http://www.molsa.gov.iq/index.php?option=com_content&view=article&id=243:2012-03-01-07-39-24&catid=69:2012-02-19-09-12-25&Itemid=336
- وزارة التربية والتعليم؛ المملكة الأردنية الهاشمية http://www.moe.gov.jo/schools.aspx
- وزارة الشؤون الاجتماعية (٢٠١٢م) http://mosa.gov.sa/portal
- وكالة الأنباء الأردنية بترا
http://www.petra.gov.jo/Public/Main_arabic.aspx?lang=1&site_id=2
- اليونيسف. (١٩٩٠م). اتفاقية حقوق الطفل. متاح باللغة العربية على الموقع الإلكترونى لليونيسف
http://www.unicef.org/arabic/crc

- www.fhi.org - Family Health International
- www.idea.int - International Institute for Democracy and Electoral Assistance

- www.rights4me - Rights 4 Me
- www.creative-partnerships.org - Creative Partnerships
- www.dialogueyouth.org - Dialogue Youth
- www.knowingchildren.org - Knowing Children
- www.ecpat.net - End Child Prostitution Child Pornography and Trafficking of
- Children for sexual purposes
- www.the-sra.org.uk - Social Research Association
- www.communitycare.co.uk - Community Care
- www.childsafety.qld.gov.au - Child Safety Services, Queensland Government
- www.cfbt.com - CfBT Education Trust (Education Consultancy and Service
- Organisation)
- www.scotland.gov.uk - The Scottish Government
- www.nfer.ac.uk - National Foundation for Educational Research
- www.ecs.org - Education Commission of the States
- www.cvs.org.uk - Community Service Volunteers
- www.secondvoice.org -Young people's advocacy service
- www.freechild.org - The free child project
- www.ucdenver.edu - Children, Youth and Environments, University of Colorado Denver
- www.unicef.org/voices_of_youth - Voices of Youth, UNICEF
- www.crin.org - Child Rights Information Network
- www.carnegieuktrust.org.uk - Carnegie Young People Initiative
- www.dmu.ac.uk - Centre for Social Action, De Montfort University, Leicester
- www.ncb.org.uk - National Children's Bureau
- www.kids.nsw.gov.au - New Commission for Children and Young People
- www.nya.org.uk - National Youth Agency
- www.participationworks.org.uk - Participation Works
- www.barnardos.org.uk - Barnardo's
- www.youth.ie - National Youth Council of Ireland
- www.savethechildren.net - International Save the Children Alliance
- www.childcomwales.org.uk - Children's Commissioner for Wales
- www.croa.org.uk - Children's Rights Officers and Advocates
- www.childrenssociety.org.uk - The children's society
- www.makingresearchcount.org.uk - Making research count

- www.childwatch.uio.no - The Childwatch International Research Network
- www.childrightsnet.org - NGO group for the Convention on the Rights of the Child
- www.eurochild.org - Eurochild
- www.hrw.org - Human Rights Watch
- www.childrenslegalcentre.com - The Children's Legal Centre
- www.peopleandparticipation.net - People and Participation Net
- www.ippf.org - International Planned Parenthood Federation
- www.unac.org - The United Nations Association in Canada
- www.cypnow.co.uk - Children and Young People Now
- www.salto-youth.net - Salto Youth Resource Centre
- www.cwdcouncil.org.uk - Children's Workforce Development Council
- www.youthaffairs.govt.nz - New Zealand – Ministry of Youth Development
- www.childreninwales.org.uk - Children in Wales
- www.savethechildren.org.uk - Save the Children
- www.nspcc.org.uk - NSPCC
- www.urdd.org - Urdd Gobaith Cyrnru
- www.cypn.gov.uk - Children and Young People's Unit
- www.tagd.org.uk - Unicef Youth Voice website
- www.funkydragon.org.uk - Funky Dragon
- www.avow.org - Association of Voluntary Organisations in Wrexham
- www.worldvision.org.uk - World Vision UK
- www.playengland.org.uk/Page.asp - Play England (NCB)
- www.childrens-research-centre.open.ac.uk - Children's Research Centre
- www.developmentfocus.org.uk - Development Focus
- www.yes-forum.org - Youth and European Social Work
- www.sircc.org.uk - Scottish Institute for Residential Child Care
- www.niccy.org - Northern Ireland Commissioner for children and young people
- www.article12.org - Article 12 Scotland
- www.unicef-icdc.org - UNICEF Innocenti Research Centre
- www.layc.org.uk - Lothian Association of Youth Clubs
- www.nes.scot.nhs.uk/child_health/index.htm - NHS Education in Scotland
- - www.crin.org Child Rights Information Network (CRIN)
- The Child Rights Information Network is a global network that publishes information

about the Convention on the Rights of the Child and child rights for NGOs, United Nations agencies, educational institutions, and other child rights experts.

- www.crin.org/childrenaspartners Children as Partners
- Children as Partners is an international initiative which promotes meaningful child
- participation at all levels of decision-making.
- www.child-to-child.org Child-to-Child Trust
- The Child-to-Child Trust an international movement of health and education workers and programmes. It aims to protect and preserve the health of communities by encouraging and enabling children to play an active role in the health and development of themselves, other children and their families.
- www.workingchild.org The Concerned for Working Children: Working Children's Movement
- www.savethechildren.org Save the Children Fund Save the Children Fund supports rights-based work with children across the world. They produce a wide variety of excellent resources on children that can be accessed through their website.
- www.settingthestandard.info
- This website is a guide to child protection for NGOs.
- www.unicef.org/cre UNICEF UNICEF is a United Nations agency which advocates for the protection of children's
- rights, to help meet their basic needs and to expand their opportunities to reach their full potential. The United Nations Convention on the Rights of the Child can be viewed on this website.
- www.wvi.org World Vision International
- World Vision International is a Christian relief and development organisation working for the well-being of all people, especially children. Through emergency relief, education, health care, economic development and promotion of justice, World Vision helps
- communities help themselves. Their publications page features reports and research .on child rights and participation.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)
إستبيان الأطفال

الدولة :		

رقم الإستمارة:			

مشاركة الأطفال فى البلدان العربية
(استبانة رقم 1)

عزيزى الطالب/ الطالبة

تحية طيبة ، وبعد,,,

ينهض المجلس العربى للطفولة والتنمية بدراسة تهدف إلى التعرف على مدى مشاركتك داخل الأسرة، المدرسة، منظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الإعلامية، يرجى قراءة الأسئلة بعناية والإجابة عنها بصدق ودقة، علما بأن المعلومات التى سوف تدلى بها ستعامل بثقة لأغراض البحث العلمى فقط.

مع الشكر والامتنان لمساهمتك التى سوف تكون مؤثرة فى بناء مستقبل أفضل فى بلادنا العربية.

المجلس العربى للطفولة والتنمية

هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمي

أولا: البيانات الأساسية

١- الاسم (اختياري) : .....

٢-النوع: ذكر ( ) أنثى ( )

٣-السن: .....سنة

٤-المرحلة الدراسية ( ):

ابتدائي: الصف/ القسم (.....)

إعدادى /تكميلى/ متوسط: الصف/ القسم (.....)

الثانوي: الصف/ القسم (.....)

٥- مهنة الوالد: .....

٦- مهنة الوالدة: .....

٧- مستوى تعليم الوالدين:	تعليم الأم	تعليم الأب
لا يقرأ ولا يكتب	( )	( )
يقرأ ويكتب	( )	( )
ابتدائي	( )	( )
إعدادي/ تكميلي/ متوسط	( )	( )
ثانوي	( )	( )
مؤهل بعد الثانوى	( )	( )
جامعي	( )	( )
فوق جامعي	( )	( )

٨- ترتيب الطفل بين الأخوات/ الإخوة: الأول ( ) الوسط ( ) الأخير ( )

ثانيا: المعرفة والاتجاهات

٩- ماذا تعنى مشاركة الأطفال من وجهة نظرك؟

.....

١٠- هل سمعت عن اتفاقية حقوق الأطفال؟

نعم ( ) لا ( )

(لمن أجاب بـ نعم يسأل س ١١)

١١- ماذا سمعت عن هذه الاتفاقية؟

.....

١٢- هل تعلم أن لك الحق فى أن تقول رأيك بحرية مثل الكبار بالضبط؟

نعم ( ) لا ( )

١٣- هل تعتقد أن الكبار فى العادة يستمعون لآراء الأطفال؟

نعم ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ١٤)

١٤- هل تعتقد أن الكبار يأخذون هذا الرأى فى الاعتبار؟

نعم ( ) لا ( )

١٥- هل تعتقد أن الكبار هم من يعرفون كل شيء، أم إن الطفل يجب أن يكون له رأى أيضا؟

الكبار يعرفون كل شيء ( )

الطفل له رأى ( )

١٦- فى رأيك من أكثر الناس معرفة بمصلحة الطفل ؟ (اختيار بديل واحد)

الأب ( ) الأم ( )

الأب والأم معا ( ) الأخوات ( )

الإخوة ( ) الأقارب ( )

الطفل نفسه ( )

١٧- سأذكر لك بعض الأماكن التى من الممكن أن تساعد الأطفال علي التعبير عن آرائهم بحرية، هل سمعت عن هذه الأماكن (المؤسسات) أم لا؟

المكان/ المؤسسة	نعم	لا	لا يوجد
برلمان الطفل			
أندية الطفل			
مكتبات الأطفال			
مجالس الأطفال المحلية/ البلدية			
منتديات الأطفال			
مراكز الطفل/ الشباب			
أخرى تذكر.....			

١٨- هل تعتقد أن وجود هذه الأماكن (المؤسسات) مفيد للأطفال؟

نعم ( ) لا ( ) لا أدرى ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم، يسأل س ١٩)

١٩- ما فوائد وجود هذه الأماكن/ المؤسسات؟ (اختيار أكثر من بديل)

مزاولة الأنشطة المختلفة ( )

التعبير عن الرأى ( )

مقابلة الأصدقاء ( )

التعرف إلي أصدقاء جدد ( )
تنمية المهارات والقدرات ( )
معرفة الحقوق والواجبات ( )
أخرى تذكر ..... ( )

ثالثا: المشاركة داخل الأسرة

٢٠- هل أسرتك تتيح الفرصة لكل الأفراد للتعبير عن رأيهم بحرية؟
نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )
٢١- عندما يكون هناك حوار أو مناقشة لموضوع معين داخل الأسرة، هل تشارك فيه؟
نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )
٢٢ -هل يمكن أن يكلفك أحد أفراد الأسرة بأداء بعض المهام؟
نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )
(فى حالة الاجابة ب نعم أو أحيانا يسأل س ٢٣)
٢٣- أذكر أهمها؟ .....
.....
٢٤- مَنْ أكثر أفراد الأسرة يكلفك بأداء هذه المهام؟ (اختيار بديل واحد)
الأب ( ) hالأم ( )
الأخوات ( ) الإخوة ( )
الأقارب ( ) أخرى تذكر.....

٢٥- مَنْ أكثر أفراد الأسرة تشجيعا لك على الإدلاء برأيك؟ (اختيار بديل واحد)
الأب ( ) الأم ( )
الأب والأم معاً ( ) الأخوات ( ) الإخوة ( )
الأقارب ( ) أخرى تذكر.....
٢٦- هل تشعر أن رأيك فى الأسرة مسموع وله قيمة؟
نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )
٢٧- هل تعلم أن من حقك التعبير عن رأيك بحرية، والمشاركة برأيك فى كل أمور الأسرة؟
نعم ( ) لا ( )
(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٢٨)
٢٨-مَنْ الذى عرفك بهذا الحق؟ (اختيار أكثر من بديل)
الأب ( ) الأم ( )

الأب والأم معا ( ) الأخوات ( ) الإخوة ( )

الأقارب ( ) أخرى تذكر.....

٢٩-هل تسمح لك الأسرة بإبداء رأيك في المواقف التالية، وهل تأخذ برأيك؟

الموقف	الإبداء بالرأي			أخذ الأسرة بالرأى		
	لا تسمح	تسمح أحيانا	تسمح	لا تأخذ به	تأخذ به أحيانا	تأخذ به وتنفذه
المدرسة التي تدرس فيها						
نوعية الدراسة						
مقدار المصروف اليومي						
نوعية الملابس						
نوعية الأصدقاء						
أماكن الترفيه						
مكان السكن						
أثاث المسكن						
النوادى الرياضية والثقافية						
المشكلات التي تواجه الأسرة						
أخرى تذكر.....						

٣٠-هل تشارك في ممارسة الأنشطة التالية داخل الأسرة؟

الأنشطة	أشارك	أحيانا	لا أشارك
شراء احتياجات الأسرة			
تنظيم وترتيب المنزل			
المساعدة على إعداد الطعام			
التخطيط لميزانية الأسرة			
الاهتمام برعاية الإخوة والأخوات الصغار			
مواساة الأهل عند شعورهم بالحزن			
نقل ما تتعلمه داخل المدرسة إلى الأسرة			
الاشتراك مع أفراد الأسرة في متابعة القضايا العامة			
أخرى تذكر.....			

٣١ – هل ترى أن مشاركة الأطفال داخل الأسرة مفيدة؟

نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٣٢)

٣٢- ما فوائد مشاركة الأطفال داخل الأسرة ؟ (اختيار أكثر من بديل)

معرفة واجباته داخل الأسرة ( )

الثقة بالنفس ( )

تحمل المسئولية ( )

الانتماء إلي الأسرة ( )

تنمية المهارات الاجتماعية ( )

أخرى تذكر ..... ( )

رابعاً: المشاركة فى المدرسة

٣٣- هل مدرستك بها حرية، وتسمح للطلبة بإبداء آرائهم؟

نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )

٣٤- هل يسمح لك المدرسون بالحوار والنقاش؟

نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )

٣٥- مَنْ أكثر شخص يشجعك على أن تعبر عن رأيك بحرية فى المدرسة ؟(اختيار بديل واحد).

مدير المدرسة ( )

مدرسو الفصل ( )

مدرسو الأنشطة ( )

زملاؤك ( )

المرشد الطلابى (اجتماعي/ نفسي/ تربوي) ( )

آخرون يتذكرون ..... ( )

٣٦- هل تشعر أن رأيك فى المدرسة مسموع وله قيمة؟

نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )

٣٧- هل تعلم أن من حقك التعبير عن رأيك بحرية، والمشاركة برأيك فى كل أمور المدرسة؟

نعم ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٣٨)

٣٨- مَنْ الذى عرفك بهذا الحق؟ (يمكن اختيار أكثر من بديل)

مدير المدرسة ( )

مدرسو الفصل ( )

مدرسو الأنشطة ( )

المرشد الطلابى (اجتماعي/ نفسي/ تربوي) ( )

زملاؤك ( )

من تلقاء نفسي ( )

آخرون يتذكرون..... ( )

٣٩- هل تشجعك المدرسة علي إبداء رأيك في المواقف التالية، وهل تأخذ برأيك؟

أشارك	أشارك	أحيانا	لا أشارك	لا توجد
ما يدرس في الفصل/ الصف				
الزى المدرسي				
الأنشطة التي أمارسها في المدرسة				
الأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع				
أنشطة وأماكن معسكرات/ مخيمات الطلاب				
الندوات والمحاضرات العامة				
اختيار موضوعات المسابقات الثقافية				
طريقة النقاش داخل الفصل/ الصف				
طريقة تقييم الأداء (الامتحانات)				

٤٠- في ما يلى عدد من الأنشطة المدرسية، فهل تشارك فيها؟

الأنشطة	أشارك	أحيانا	لا أشارك	لا توجد
الإذاعة المدرسية				
برلمان الطلاب				
اتحادات الطلاب				
مجلة الحائط				
الألعاب الرياضية الجماعية والفردية				
الرحلات المدرسية				
إدارة الندوات والمسابقات الثقافية				
الحفلات الدينية والوطنية والقومية				
نظافة المدرسة وتزيينها				
أنشطة المدرسة الموجهة لخدمة المجتمع				

٤١- هل ترى أن مشاركة الأطفال داخل المدرسة مفيدة ؟

نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٤٢)

٤٢- ما فوائد مشاركة الأطفال داخل المدرسة؟ (اختيار أكثر من بديل)

الثقة بالنفس ( )

تحمل المسئولية ( )

تنمية الشعور بالانتماء ( )

تنمية المهارات الاجتماعية ( )

تقليل التمييز بين الأطفال ( )

أخرى تذكر ..... ( )

خامسا: المشاركة فى المؤسسات المعنية بالطفولة (الحكومية والمجتمع المدني):

٤٣-هل تعتقد أن المؤسسات التالية تساعد الأطفال على التعبير عن آرائهم؟

المؤسسة	تساعد	لا تساعد	لا أعرف
الجمعيات الأهلية			
دور العبادة			
النوادى ومراكز الشباب			
المجالس القومية الخاصة بالطفولة			
برلمان الطفل			
أندية الطفل			
مكتبات الطفل			
منتديات الطفل			
هيئات أخرى			

٤٤- ما المؤسسات التى تشارك فيها بشكل فعلي؟

م	المؤسسة/ المنظمة	طبيعة المشاركة
1		
2		
3		

٤٥–هل تعتقد أن وجود هذه الأماكن (المؤسسات) مفيد للأطفال؟

نعم ( ) لا ( ) لا أدرى ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم، يسأل س ٤٦)

٤٦– ما فوائد وجود هذه الأماكن/ المؤسسات؟ (اختيار أكثر من بديل)

مزاولة الأنشطة المختلفة ( )

التعبير عن الرأى ( )

مقابلة الأصدقاء ( )

التعرف إلي أصدقاء جدد ( )

تنمية المهارات والقدرات ( )

معرفة الحقوق والواجبات ( )

أخرى تذكر ..... ( )

٤٧–هل تمارس أى نشاط تطوعي؟

نعم ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٤٨)

٤٨– ما هذا النشاط التطوعى الذى تمارسه؟.....

سادساً: المشاركة فى وسائل الاعلام:

٤٩–هل تعتقد أن الوسائل التالية تساعد الأطفال علي التعبير عن آرائهم؟

الوسائل	تساعد	لا تساعد	لا أعرف	لا توجد
التلفزيون				
الصحف/ المجلات				
القصص/ الكتب				
السينما				
الإنترنت				
وسائل إعلامية أخرى				

٥٠– ما الوسائل التي تشارك فيها بشكل فعلي؟

م	الوسيلة	طبيعة المشاركة
1		
2		
3		

٥١–هل يشارك الأطفال فى إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية؟

نعم ( ) لا ( ) لا أعرف ( )

٥٢–هل ترى أن البرامج التلفزيونية والإعلامية الموجهة إلي الأطفال تتناول موضوعات تُهمهم؟

نعم ( ) لا ( ) لا أعرف ( )

٥٣–ماذا يتعلم الأطفال من هذه البرامج؟

الاستجابة	نعم	أحيانا	لا
كيفية التعبير عن الرأى			
المشاركة فى اتخاذ القرار			
آداب الحوار			
جميع ما سبق			

٥٤– اذكر بعض البرامج التلفزيونية والإعلامية التى ترى أنها تساعد الأطفال علي التعبير عن الرأى وتعلمهم كيفية اتخاذ القرار.

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

٥٥– هل هناك برلمان للأطفال فى بلدك؟

نعم ( ) لا ( ) لا أعرف ( )

٥٦– ما مزايا برلمان الطفل؟

تدريب الأطفال على المشاركة ( )

تعريف الأطفال بالحقوق والواجبات ( )

ممارسة الديمقراطية ( )

تنمية المهارات الاجتماعية ( )

أخرى تذكر ..... ( )

٥٧–ه ل شاركت فى أندية الطفل الموجودة فى بلدك، بخلاف الأندية الرياضية؟

نعم ( ) لا ( )

٥٨– هل شاركت فى أى مؤتمر أو أحداث ولقاءات عامة حدثت فى بلدك خلال السنة الماضية؟

نعم ( ) لا ( )

٥٩- هل سبق أن شاركت فى أى برامج وخطط خاصة بالأطفال فى بلدك؟ (كبرامج مكافحة الأمية، تأهيل أطفال الشوارع،عمالة الأطفال،أخرى...)

نعم ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٦٠)

٦٠- ما البرامج التى شاركت فيها؟

.....

٦١- ما دورك فى المشاركة؟

الإدلاء بالرأى فقط ( )

الإدلاء بالرأى والأخذ به ( )

اختيار البرنامج ووضع أجندة العمل. ( )

تنفيذ وإدارة البرنامج بالتعاون مع الكبار ( )

تنفيذ وإدارة البرنامج بمفردنا ( )

أخرى تذكر ..... ( )

٦٢- هل تعتقد أن مشاركة الأطفال من الممكن أن تكون عاملا لحمايتهم من الأخطار؟

نعم ( ) لماذا؟.....

لا ( ) لماذا؟.....

٦٣ – هل تسمح المؤسسات والأفراد التالية للأطفال بالمشاركة فى اتخاذ القرار؟

الاستجابة	يسمح	لا يسمح	لا أعرف
المؤسسات			
الأسرة			
المدرسة			
الإعلام			
مؤسسات المجتمع المدني			
الأفراد			
الرجال			
النساء			

ثامنا: معوقات مشاركة الأطفال

٦٤- **ما من** وجهة نظرك المعوقات التى تحد من حرية الأطفال فى التعبير عن آرائهم ومشاركتهم ؟ (اختيار أكثر من بديل)

عدم وعى الأطفال بحقوقهم	( )	الخوف من الكبار	( )
الخوف من النقد واللوم	( )	ضعف الثقة بالنفس	( )
نقص المعلومات	( )	تعود الاتكال على الآخرين	( )
رفض الكبار وسيطرتهم	( )	عدم احترام رأى الصغار	( )
عدم الإنصات للصغار	( )	انخفاض مستوى دخل الأسرة	( )

عدم وجود قوانين كافية لتطبيق حق الطفل فى المشاركة ( )

عدم الثقة فى قدرات الأطفال من قبل الكبار . ( )

غياب مفهوم المشاركة فى المجتمعات العربية ( )

أخرى تذكر..... ( )

٦٥- كيف نستطيع أن نمنح الأطفال حقوقهم، ونمكنهم من التعبير عن آرائهم والمشاركة بشكل أفضل؟

.....

٦٦ – هل لديك أى ملاحظات ترغب فى إضافتها؟

.....

.....

نشكرك على حسن تعاونك

ملحق رقم (٢)

إستبيان الوالديـن

الدولة :		

رقم الإستمارة:			

مشاركة الأطفال فى البلدان العربية

(استبانة رقم 1)

عزيزى الطالب/ الطالبة

تحية طيبة ، وبعد,,,

ينهـض المجلـس العربـى للطفولـة والتنميـة بدراسـة تهـدف إلـى التعـرف علـى مـدى مشـاركتك داخـل الأسـرة، المدرسـة، منظمـات المجتمـع المدنـى والمؤسسـات الإعلاميـة، يرجـى قـراءة الأسـئلة بعنايـة والإجابـة عنهـا بصـدق ودقـة، علمـا بـأن المعلومـات التـى سـوف تدلـى بهـا سـتعامل بثقـة لأغـراض البحـث العلمـى فقـط.

مـع الشـكر والامتنـان لمسـاهمتك التـى سـوف تكـون مؤثـرة فـى بنـاء مسـتقبل أفضـل فـى بلادنـا العربيـة.

المجلس العربى للطفولة والتنمية

ملحوظة: تطبق هذه الاستمارة على من لديهم أبناء فى المراحل التعليمية موضع الدراسة.

أولا: البيانات الأساسية

١- الاسم (اختياري) : .....

٢-النوع: ذكر ( ) أنثى ( )

٣-السن: .....سنة

٤-المرحلة الدراسية ( ):

ابتدائي: الصف/ القسم (.....)

إعدادى /تكميلى/ متوسط: الصف/ القسم (.....)

الثانوي: الصف/ القسم (.....)

٥- مهنة الوالد: .....

٦- مهنة الوالدة: .....

٧- مستوى تعليم الوالدين:	تعليم الأم	تعليم الأب
لا يقرأ ولا يكتب	( )	( )
يقرأ ويكتب	( )	( )
ابتدائي	( )	( )
إعدادي/ تكميلي/ متوسط	( )	( )
ثانوي	( )	( )
مؤهل بعد الثانوى	( )	( )
جامعي	( )	( )
فوق جامعي	( )	( )

٨- الحالة الاجتماعية الراهنة لولى الأمر:

متزوج ( )

مطلق ( )

أرمل ( )

حالات أخرى تذكر ..... ( )

٩- عدد أفراد الأسرة (الأسرة المعيشية): ..... فرد

١٠- عدد الأبناء: الذكور ( ) الإناث ( )

ثانيا: المعرفة بالمشاركة

١١- ماذا تعرف عن اتفاقية حقوق الطفل؟

بعض بنود اتفاقية حقوق الطفل ( )

الاتفاقية بشكل عام ( )

أعرف أن الطفل له حقوق ( )

لا أعرف ( )

١٢- هل توافق على مشاركة الطفل فى إبداء الرأى ؟

أوافق على المشاركة ( ) أوافق على مشاركة محدودة ( ) لا أوافق ( )

(لمن أجاب بمشاركة محدودة أو لا أوافق يسأل س ١٣)

١٣- لماذا؟

الكبار هم المسئولون عن الأطفال ( )

الصغار لا يعرفون مصالحهم ( )

الطفل غير مسئول ( )

أخرى تذكر ..... ( )

١٤- من يسمح له بالمشاركة فى اتخاذ القرار ؟ (اختيار بديل واحد)

الأبناء فقط ( ) البنات فقط ( )

الأبناء والبنات معا ( )

١٥-فى رأيك، من المسئول عن تعريف الأطفال بحقهم فى التعبير عن رأيهم؟ (اختيار أكثر من بديل)

الأسرة ( )

المدرسة ( )

جماعة الأصدقاء ( )

وسائل الإعلام ( )

منظمات المجتمع المدني ( )

الهيئات الحكومية المسئولة ( )

أخرى تذكر..... ( )

١٦-هل تعتقد أن ممارسة الأطفال للمشاركة والتعبير عن آرائهم يمكن أن يساعد علي حمايتهم من المخاطر؟

نعم ( ) لماذا؟ .....

لا ( ) لماذا؟ .....

١٧- بصفتك ولى أمر ومسئولا عن تنشئة الأطفال وتأهيلهم ليصبحوا مواطنين، بأى درجة أنت مستعد لما يلي:

مستويات المشاركة	غير مستعد	مستعد إلى حد ما	مستعد
الاستماع إلى الأطفال			

مساعدة الأطفال علي التعبير عن آرائهم			
أخذ وجهة نظرهم فى الاعتبار			
السماح لهم بالتدخل فى اتخاذ القرار			
التنازل لهم عن بعض السلطات			
السماح للأطفال باتخاذ القرار			

ثالثا: مشاركة الطفل فى الأسرة

١٨- ما تصورك للصورة المثالية للحوار والمشاركة فى الأسرة؟ (اختيار أكثر من بديل)

التعبير بحرية للجميع ( )
الكبار فقط لهم الحق فى الحوار ( )
الصغار لهم الحق فى الحوار ( )
الطفل يعبر عن رأيه دون العمل به ( )
يؤخذ برأى الطفل فى الاعتبار ( )
يشارك الطفل فى الحوار ( )
أخرى تذكر ..... ( )

١٩- ما تصورك للصورة المثالية لاتخاذ القرار داخل الأسرة؟

أنا وحدى من يأخذ القرار ( )
يشارك الطفل فى اتخاذ القرار ( )
يؤخذ برأى الطفل فى اتخاذ القرار ( )
الكبار فقط لهم الحق فى اتخاذ القرار ( )
أخرى تذكر ..... ( )

٢٠- من خبرتك الشخصية، هل تسمح للأطفال بالحوار داخل الأسرة؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٢١- لو حدث أن طفلا قال رأيه فى موضوع ما، هل تنصت إليه وتناقشه؟

نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )

٢٢ – هل ترى أن مشاركة الأطفال داخل الأسرة مفيدة؟

نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٢٣)

٢٣- ما فوائد مشاركة الأطفال داخل الأسرة ؟ (اختيار أكثر من بديل)

معرفة واجباته داخل الأسرة ( )

الثقة بالنفس ( )
تحمل المسئولية ( )
الانتماء إلي الأسرة ( )
تنمية المهارات الاجتماعية ( )
أخرى تذكر ..... ( )

٢٤-هل تسمح لطفلك بإبداء رأيه في المواقف التالية؟ وهل تأخذ بهذا الرأى؟

الموقف	الإبداء بالرأي			أخذ الأسرة بالرأى	
	لا تسمح	تسمح أحيانا	تسمح	لا تأخذ به	تأخذ به أحيانا
المدرسة التي تدرس فيها					
نوعية الدراسة					
مقدار المصروف اليومي					
نوعية الملابس					
نوعية الأصدقاء					
أماكن الترفيه					
مكان السكن					
أثاث المسكن					
النوادى الرياضية والثقافية					
المشكلات التي تواجه الأسرة					
أخرى تذكر.....					

٢٥-هل تسمح لابنك / لابنتك بممارسة الأنشطة التالية داخل الأسرة؟

الموقف	أسمح		أسمح أحيانا		لا أسمح	
	للابن	للابنة	للابن	للابنة	للابن	للابنة
شراء احتياجات الأسرة						
تنظيم وترتيب المنزل						
المساعدة في إعداد الطعام						

التخطيط لميزانية الأسرة						
الاهتمام برعاية الإخوة والأخوات الصغار						
مواساة الأهل عند شعورهم بالحزن						
نقل ما تتعلمه داخل المدرسة إلى الأسرة						
الاشتراك مع أفراد الأسرة فى متابعة القضايا العامة						
أخرى تذكر						

٢٦- ما الأنشطة التى لا تسمح للأطفال بالمشاركة فيها ؟

.....

ثالثا: المشاركة فى المدرسة

٢٧- هل تهتم بأن يشارك ابنك/ ابنتك فى القرارات الخاصة بهم فى المدرسة؟

أهتم ( )

لا أهتم ( )

لا أعرف ( )

٢٨- هل تشعر بأن المدرسين وإدارة المدرسة يساعدون الأبناء على المشاركة فى القرارات الخاصة بهم داخل المدرسة؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

٢٩- فيما يلى عدد من القضايا/ الأنشطة التى يفترض أن يشارك فيها التلاميذ، فهل توافق على مشاركة ابنك/ ابنتك فيها؟

الموقف	أوافق		لا أوافق		لا أعرف	
	للابن	للابنة	للابن	للابنة	للابن	للابنة
ما يدرس داخل الفصل/الصف						
نظام المدرسة اليومي						
الأنشطة التي يمارسها فى المدرسة						
الأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع						
معسكرات/ مخيمات الطلاب						
الرحلات المدرسية						

المسابقات الرياضية والثقافية						
طريقة النقاش داخل الفصل						
طريقة تقييم الأداء (الامتحانات)						
الندوات والمحاضرات العامة						
أخرى تذكر						

٣٠- فى رأيك، هل هناك قضايا/ أنشطة أخرى يفترض أن يشارك فيها التلاميذ داخل المدرسة؟

نعم ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٣١)

٣١- ماهذه القضايا/ الأنشطة؟

.....

٣٢-هل ترى أن مشاركة الأطفال داخل المدرسة مفيدة ؟

نعم ( ) أحيانا ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٣٣)

٣٣- ما فوائد مشاركة الأطفال داخل المدرسة؟ (اختيار أكثر من بديل)

الثقة بالنفس ( )

تحمل المسئولية ( )

تنمية الشعور بالانتماء ( )

تنمية المهارات الاجتماعية ( )

تقليل التمييز بين الأطفال ( )

أخرى تذكر ..... ( )

رابعا: المشاركة فى المؤسسات المعنية بالطفولة (الحكومية والمجتمع المدني):

٣٤- هل تعتقد أن المؤسسات التالية تساعد الأطفال على التعبير عن آرائهم؟

المؤسسة	تساعد	لا تساعد	لا أعرف	لا توجد
الجمعيات الأهلية				
دور العبادة				
النوادى ومراكز الشباب				
المجالس القومية الخاصة بالطفولة				

برلمان الطفل				
أندية الطفل				
مكتبات الطفل				
منتديات الطفل				
هيئات أخرى				

٣٥- هل تعتقد أن وجود هذه الأماكن (المؤسسات) مفيد للأطفال؟

نعم ( ) لا ( ) لا أدرى( )

(فى حالة الإجابة ب نعم، يسأل س ٣٦)

٣٦- ما فوائد وجود هذه الأماكن/ المؤسسات؟ (اختيار أكثر من بديل)

مزاولة الأنشطة المختلفة ( )

التعبير عن الرأى ( )

مقابلة الأصدقاء ( )

التعرف إلي أصدقاء جدد ( )

تنمية المهارات والقدرات ( )

معرفة الحقوق والواجبات ( )

أخرى تذكر ..... ( )

٣٧- هل ترغب فى أن يكون ابنك/ ابنتك عضوا فى هذه المؤسسات؟

نعم للذكور ( ) لماذا؟ .....

نعم للإناث ( ) لماذا؟ .....

نعم للجميع ( ) لماذا؟ .....

لا ( ) لماذا؟ .....

٣٨- هل يمارس طفلك أى نشاط تطوعي؟

نعم ( ) لا ( )

(فى حالة الإجابة ب نعم يسأل س ٣٩)

٣٩ – ما هذا النشاط التطوعى الذى يمارسه؟

.....

٤٠- ما الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية لتنشيط عملية مشاركة الأطفال؟

.....

خامسا: المشاركة فى وسائل الإعلام:

٤١- هل تعتقد أن الوسائل التالية تساعد الأطفال علي التعبير عن آرائهم؟

المؤسسة	تساعد	لا تساعد	لا أعرف	لا توجد
التلفزيون				
الصحف/ المجلات				
القصص/ الكتب				
السينما				
الإنترنت				
وسائل إعلامية أخرى				

٤٢- ما الوسائل التى يشارك فيها طفلك بشكل فعلي؟

م	الوسيلة	طبيعة المشاركة
1		
2		
3		

٤٣-هل ترى أن البرامج التلفزيونية والإعلامية الموجهة للأطفال تتناول موضوعات تهم الأطفال؟

نعم ( ) لا ( ) لا أعرف ( )

٤٤-ماذا يتعلم الأطفال من هذه البرامج:

الاستجابة	نعم	أحيانا	لا
كيفية التعبير عن الرأى			
المشاركة في اتخاذ القرار			
آداب الحوار			
جميع ما سبق			

٤٥- أذكر بعض البرامج التلفزيونية والإعلامية التى ترى أنها تساعد الأطفال علي التعبير عن الرأى، وتعلمهم كيفية اتخاذ القرار.

.....

.....

٤٦- ما الذى يمكن أن يقوم به الإعلام لتنشيط عملية مشاركة الأطفال؟

.....

٤٧–هل تسمح المؤسسات والأفراد التالية للأطفال بالمشاركة فى اتخاذ القرار؟

الاستجابة	يسمح	لا يسمح	لا أعرف
المؤسسات			
الأسرة			
المدرسة			
الإعلام			
مؤسسات المجتمع المدني			
الأفراد			
الرجال			
النساء			

سادسا: معوقات مشاركة الأطفال

٤٨– ما المعوقات التى تحد من حرية الأطفال فى التعبير عن آرائهم ومشاركتهم من وجهة نظرك؟ (اختيار أكثر من بديل)

عدم وعى الأطفال بحقوقهم ( )
الخوف من الكبار ( )
الخوف من النقد واللوم ( )
ضعف الثقة بالنفس ( )
نقص المعلومات ( )
تعود الاتكال على الآخرين ( )
رفض الكبار وسيطرتهم ( )
عدم احترام رأى الصغار ( )
عدم الإنصات للصغار ( )
انخفاض مستوى دخل الأسرة ( )
عدم وجود قوانين كافية لتطبيق حق الطفل فى المشاركة ( )
عدم الثقة فى قدرات الأطفال من قبل الكبار ( )
غياب مفهوم المشاركة فى المجتمعات العربية ( )
أخرى تذكر..... ( )

٤٩– كيف نستطيع أن ندعم حقوق الأطفال ونمكنهم من التعبير عن آرائهم والمشاركة بشكل أفضل؟

.....

٥٠– هل هناك أمور أخرى تود إضافتها؟

.....
.....
.....
.....

نشكرك على حسن تعاونك

ملحق رقم (٣)

إستبيان المؤسسات

الدولة :		
رقم الإستمارة:		

مشاركة الأطفال فى البلدان العربية

(استبانة رقم 1)

عزيزى الطالب/ الطالبة

تحية طيبة ، وبعد,,,

ينهض المجلس العربى للطفولة والتنمية بدراسة تهدف إلى التعرف على مدى مشاركتك داخل الأسرة، المدرسة، منظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الإعلامية، يرجى قراءة الأسئلة بعناية والإجابة عنها بصدق ودقة، علما بأن المعلومات التى سوف تدلى بها ستعامل بثقة لأغراض البحث العلمى فقط.

مع الشكر والامتنان لمساهمتك التى سوف تكون مؤثرة فى بناء مستقبل أفضل فى بلادنا العربية.

المجلس العربى للطفولة والتنمية

صفة الشخص الذى تم معه تطبيق الإستبيان : .....

أولا: البيانات الأساسية:

١. اسم المؤسسة:.....

٢. عنوان المؤسسة:.....

٣. وسيلة الاتصال بالمؤسسة: رقم الهاتف.....

البريد الإلكتروني.....

٤. تاريخ التأسيس:.....

٥. الجهة التابعة لها المؤسسة:

حكومية ( ) أهلية ( ) مشتركة ( )

٦. النطاق الجغرافى الذى تستهدفه المؤسسة:.....

٧. أهداف المؤسسة:.....

أنشطة المؤسسة:

.....

.....

ما فئات الأطفال التى تستهدفها أنشطة المؤسسة؟ (اختيار أكثر من بديل)

تلاميذ المدارس ( ) الأطفال العاملون ( )

أطفال الشوارع ( ) الأطفال اللاجئون ( )

الأطفال فى النزاعات المسلحة ( ) الأطفال ودور الرعاية ( )

أخرى تذكر ..... ( )

٨. كم عدد الأطفال الذين تم استهدافهم خلال الأعوام الثلاثة الماضية؟

عدد الأطفال	ذكور	إناث
من طفل إلى ١٠٠ طفل		
من ١٠١ إلى ٢٠٠ طفل		
من ٢٠١ إلى ٣٠٠ طفل		
من ٣٠١ إلى ٤٠٠ طفل		
من ٤٠١ إلى ٥٠٠ طفل		
من ٥٠١ إلى ١٠٠٠ طفل		
أكثر من ١٠٠٠ طفل		

ثانيا: رؤية المؤسسة حول مدى ضرورة مشاركة الأطفال

٩. هل ترى المؤسسة أن هناك ضرورة فى إشراك الأطفال فى صنع القرار داخلها من حيث:

مجالات العمل	نعم	( )	لا	( )
تحديد الأنشطة	نعم	( )	لا	( )
الجدول الزمني	نعم	( )	لا	( )
أخرى تذكر	نعم	( )	لا	( )

١٠. هل تدعم المؤسسة مشاركة الأطفال من خلال سياساتها و إستراتيجياتها؟

نعم ( ) إلى حد ما ( ) لا ( )

١١. بأى درجة يتم إدماج الأطفال داخل المؤسسة فى ما يلي:

البند	درجة المشاركة			
	لا يوجد	قليل	متوسط	كبير
الحضور الشكلي للأطفال في الأنشطة				
المشاركة في اختيار موضوع النشاط				
المشاركة في تحديد وتخطيط البرامج				
المشاركة في تنفيذ النشاط				
التقييم والمتابعة				

١٢- كيف تتم مشاركة الأطفال بالرأى؟ (اختيار أكثر من بديل)

إستبيانات واستطلاعات للرأى	( )
مقابلات ولقاءات	( )
استخدام الرموز أو الكارتون أو الرسم أو الألعاب	( )
مواقع التواصل الإلكترونية	( )
مجلات حائط	( )
جميع ما سبق	( )
أخرى تذكر.....	( )

١٢. ما الأنشطة التى يتم إدراج الأطفال فيها؟ (اختيار أكثر من بديل)

رصد الاحتياجات والأولويات الخاصة بالأطفال	( )
حضور اللقاءات أو الاجتماعات	( )
حضور الأنشطة المختلفة (ثقافية، بيئية، ترفيهية...)	( )
عرض تصوراتهم وآرائهم	( )
تنظيم الأنشطة والحفلات والاجتماعات	( )

حضور المؤتمرات المحلية ( )
حضور المؤتمرات الإقليمية والدولية ( )
إعداد موازنة المؤسسة ( )
أخرى تذكر..... ( )

١٣. إلى أى مدى يمكن أن يؤثر قرار الأطفال فى صنع القرار داخل المؤسسة؟
تأثير كبير جدا ( )
بعض التأثير فى مواضع معينة ( )
تأثير محدود جدا ( )
ليس هناك أى تأثير ( )
لا أدرى ( )

١٤. هل تقدم المؤسسة أنشطة أو تدريبات تحفز الأطفال على المشاركة؟
نعم ( ) لا ( )

١٥. اذكر أهم ثلاثة أنشطة تمت بمشاركة الأطفال، مع ذكر مستوى المشاركة ( )

م	النشاط	فئة الأطفال المشاركة	مستوى المشاركة
1			
2			
3			

١٦. ما نوعية هذه الأنشطة/ التدريبات؟ (اختيار أكثر من بديل)
توسيع إدراك الأطفال حول المشاركة ( )
كيفية المشاركة والتعبير عن الرأى ( )
التحفيز على اتخاذ مواقف إيجابية من المشاركة ( )
أخرى تذكر ..... ( )

١٧. فى رأيك ما مزايا مشاركة الأطفال فى اتخاذ القرار؟ (اختيار أكثر من بديل)
تساعدهم على النجاح فى حياتهم ( )
تساعدهم علي حماية أنفسهم من المخاطر ( )
تساعدهم على التواصل مع الآخرين فى المجتمع ( )
تساعدهم علي التمكين واكتشاف قدراتهم وتطويرها ( )
لا توجد أى مميزات ( )
أخرى تذكر..... ( )

ثالثا: المشاركة من أجل الحماية

١٨. فى رأيك، هل تساعد مشاركة الأطفال من خلال التعبير عن آرائهم واتخاذ القرار علي حمايتهم من المخاطر؟

نعم ( ) لماذا؟.....

لا ( ) لماذا؟.....

١٩. هل توجد لدى مؤسستك سياسات واضحة لحماية الأطفال؟

نعم ( ) لا ( )

(لمن أجاب ب نعم يسأل س ٢٣)

٢٠. ما مدى مشاركة الأطفال فى صنع هذه السياسات؟

.....

هل هذه السياسات مكتوبة ومعلنة بطريقة واضحة (للأعضاء، المتطوعين، الموظفين للمجتمع)؟

نعم ( ) لا ( )

فى رأيك مَن أكثر المسئولين عن حماية الأطفال؟ (اختيار بديل واحد)

الأسرة	( )
المدرسة	( )
المرشد (النفسي/ الاجتماعي/ التربوي)	( )
المدرسين	( )
الأصدقاء	( )
الجيران	( )
الحكومة	( )
مؤسسات المجتمع المدني	( )
أخرى تذكر.....	( )

رابعا: التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل دعم مشاركة الأطفال وحمايتهم

٢١. إلى أي مدى يتم التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى وضع السياسات الملائمة لدعم مشاركة الأطفال وتفعيل قدراتهم على اتخاذ القرار؛ ومن ثم حمايتهم من المخاطر؟

هناك تعاون كبير وفعال	( )
هناك تعاون ،ولكنه شكلى وغير فعال	( )

ليس هناك أى تعاون ( )

أخرى تذكر..... ( )

٢٢. إلى أى مدى تعتقد أن المنظمات والمؤسسات التالية تساعد على حماية حق الأطفال فى المشاركة؟

(ضع علامة على الرقم الذى يدل على رأيك من خلال الترتيب من ٠– ٥، بحيث تدل الدرجة

(٠) علي عدم إسهام هذه المؤسسات بأى دور فى حماية هذا الحق بالنسبة إلي الأطفال، فى حين تشير الدرجة (٥) إلى الإسهام الكامل فى هذه الحماية. وفى حالة عدم تأكدك أو معرفتك بهذه المؤسسات يمكنك أن تضع علامة على غير متأكد أو لا أعرف).

النشاط	٠	١	٢	٣	٤	٥	غير متأكد	لا يوجد
المجالس / اللجان القومية للطفولة								
مجلس الآباء/ الأهل بالمدرسة								
مؤسسات المجتمع المدنى لحماية الأطفال								
المجالس/ واللجان العليا للطفولة/ للشباب والرياضة								
الوحدة الصحية لرعاية الأطفال								
أخرى تذكر.....								

خامساً: المعوقات والمقترحات

٢٣. فى رأيك، ما أهم المعوقات التى قد تؤثر سلبا فى مشاركة الأطفال؟

.....

فى رأيك: كيف يمكن توفير فرص للأطفال للمزيد من المشاركة فى الأعمال التى تقوم بها المؤسسة؟

.....

.....

٢٤. فى رأيك، كيف يمكن توفير فرص للأطفال للمزيد من المشاركة فى الأعمال التى يقوم بها المجتمع؟

ملاحظات الباحث

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (٤)
إطار مجموعات النقاش البؤرية

نوفمبر 2011

أولاً : هدف جماعة النقاش البؤرية

تستخدم بهدف جمع معلومات كيفية عن موضوع محدد من جماعة اجتماعية ذات نوعية محددة، وذات اهتمامات مشتركة من أجل التوصل إلى مجموعة التصورات أو الإدراكات أو الاتفاقات الجماعية حول موضوع أو قضية محددة. وفى ضوء هذا التعريف، فإن جماعة النقاش البؤرية هنا تستهدف جمع معلومات كيفية عن مشاركة الأطفال فى القرارات التى تتعلق بمصيرهم، وطبيعة هذه المشاركة، ومحفزاتها، والعقبات التى تواجهها، وإمكانية تفعيلها فى المستقبل.

ثانياً : بيئة النقاش

من الضرورى اختيار مكان محايد يستطيع أن يدلى فيه المشاركون بآرائهم بحرية، وأن يكون المكان كبيرا بالقدر الذى يكفى لانعقاد الجلسات العامة والموائد المستديرة لعمل المناقشات الجماعية، ويشترط أن ترتب الجلسة بطريقة تتيح للمشاركين جميعا أن تلتقى نظراتهم بعضهم ببعض.

ثالثاً: اختيار مجموعات النقاش

مجموعة من الأفراد تتألف من ١٠، يتم اختيارهم وتجميعهم لمناقشة موضوع ما والتعليق عليه اعتمادا على تبادل الخبرات الشخصية وطرح الآراء والتعبير عن المشاعر والاتجاهات فى خلال مدة تتراوح بين ساعة وساعتين، وتتكون كل مجموعة من ١٠ أفراد أو أقل.

ويتوقف انتقاء المشاركين فى المجموعة الواحدة على وجود تجانس وقضايا مشتركة تجمع فيما بينهم، ومن الأفضل أن يكون هناك تجانس بين أفراد الجماعة من حيث الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية...إلخ.

مع مراعاة ضرورة

١- تمثيل المجموعات البؤرية الخاصة بأطفال من المدارس، والأطفال المستفيدين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية (الذكور والإناث من المراحل العمرية المختلفة).

رابعاً : معلومات عن البحث وإدارة النقاش، ويتضمن:

- إعداد جداول أعمال تشمل القضايا التى ينبغى معالجتها.
- إعداد برنامج مكتوب يشرح أهداف اليوم.
- تقديم المشاركين لأنفسهم.

– تقديم معلومات حول الموضوعات التى سيطلب من الأعضاء المشاركة فيها.

– تشجيع المناقشة: يطلب من المشاركين التفكير فى قضية ما لدقائق معدودة وكتابة ردودهم، ثم يطلب من كل مشارك أن يقرأ ويشرح إحدى هذه الاستجابات وبعد ذلك تناقش هذه الاستجابات، ومن الموضوعات التى تطرح للنقاش فى هذا البحث:

– مفهوم المشاركة وأبعاده .

– حق الأطفال فى المشاركة.

– أهمية مشاركة الطفل.

– فئات الأطفال المشاركة .

– طبيعة المجالات التى يشارك فيها الأطفال (الأسرة، المدرسة، مؤسسات المجتمع المدنى والإعلام).

– كيفية المشاركة بمستوياتها المختلفة .

– طبيعة المحفزات التى تحفز مشاركة الأطفال.

– طبيعة المعوقات التى تعرقل المشاركة.

– أهم أنواع الأنشطة التى يمكن أن تدعم المشاركة.

خامساً : الميسرون

لكل مجموعة شخص ميسر يكون مسئولا عن:

– توجيه أعضاء المجموعة إلى الأهداف المتفق عليها، ووضع المجموعة فى المسار الصحيح.

– ضمان المشاركة المتكافئة لكل الأفراد، وضمان احترام الاختلاف فى الرأى.

– تقديم تقرير مفصل عن المناقشات .

سادساً : القائم بتسجيل المناقشة البؤرية

يكون لكل مجموعة شخص يقوم بتسجيل كل تفاصيل المناقشة؛ حتى يسهل كتابة التقرير.

سابعاً : كتابة التقرير

يسجل فى التقرير المناقشات ونتائج المشاركات، ويجب أن يتضمن التقرير الآتي:

– خلفية عن الأفراد المشاركين (العمر، النوع، المؤهل...إلخ).

– نتائج المناقشات والأنشطة.

– مشاركات الأعضاء.

– استخلاصات تم التوصل إليها من خلال مناقشات الجماعة.

ملحق رقم (5)
دليل المقابلة المتعمقة

١- دليل المقابلة المتعمقة

٢- ماذا تعرف عن اتفاقية حقوق الطفل؟

٣- ماذا تعرف عن التشريعات المحلية الخاصة بالطفل؟

٤- هل ترى أن الأطفال فى مجتمعاتنا يحصلون على حقوقهم؟ كيف يتم ذلك؟

٥- ما أهم المكاسب التى حصل عليها الأطفال فى مجتمعاتنا؟

٦- هل الأطفال فى مجتمعاتنا قادرون على ممارسة حقوقهم فى المشاركة؟

٧- هل الأطفال يشاركون بشكل كافٍ فى صناعة القرارات المتصلة بحياتهم؟

٨- فى أى المجالات تتضح هذه المشاركة أكثر: فى الأسرة ،أم المدرسة، أم المجتمع المدني؟ ولماذا؟

٩- هل لك تجارب فى مساعدة الأطفال على المشاركة؟ هل يمكن سردها؟

١٠- ما أهم الأنشطة التى يمكن أن يمارسها الأطفال وتدخل في إطار المشاركة؟

١١- كيف يساعد الكبار الصغار علي ممارسة حقوقهم علي المشاركة؟ وهل له خبرات شخصية فى هذا الصدد؟

١٢- ما الشروط التى توفر للأطفال مشاركة أفضل فى صنع حياتهم؟

١٣- ما أكثر الأشياء التى تحفز على مزيد من مشاركة الأطفال:

- فى الأسرة .....
- فى المدرسة.....
- فى المجتمع المدني.....
- فى الإعلام.....؟

١٤- ما أهم العقبات التى تقف حائلا دون مزيد من المشاركة للأطفال:

- فى الأسرة .....
- فى المدرسة.....
- فى المجتمع المدني.....
- فى الإعلام.....؟

١٥- كيف يمكن القضاء على هذه العقبات؟

١٦- كيف يُرَى مستقبل الأطفال فى مجتمعاتنا؟

١٧- كيف ترى مشاركة الأطفال فى مجتمعاتنا؟

Results of the Study:

Results of the study confirm that the Arab children are still deprived of their right to participation, and the study concluded with several results, the most important of which can be summarized as follows:

- There is a gap between knowledge of participation, the trends towards it and the actual practices of participation.
- Participation is still practiced within the context of the parental family and male domination, taking into account that education contributes - albeit rather slightly - to change this situation.
- Children still live in the world of adults, which is to them the world that formulates their lives and actions. It is, therefore, a mysterious and sometimes frightening world in children's views.
- The level of participation decreases with the increase from mere knowledge and trends to encouraging self-expression, to expressing opinions, to adopting such opinions and then the practice that reveals shouldering the responsibility.
- The level of participation decreases whenever we went out of family circle to school circle and then to civil society circle and in all areas, there is a guardian eye and rigid frames.
- The Arab family is still the first place where the child can exercise a positive and effective participation.
- The Arab school is not an enabling environment to participation; it does not provide favorable conditions. Even when encouraging participation, the school does not reflect it in actual practices.
- Civil society and the media do not play a significant role in supporting or activating participation.

The full Arabic version of the study "Children Participation in the Arab Countries" can be downloaded from ACCD portal: www.arabccd.org

The Concept of Children Participation

The study reviews several definitions of the concept of participation; the meanings of participation vary according to those in charge of defining the concept and the different contexts in which the subject is addressed. The analysis of the study is based on considering children participation as an opportunity for them to express their views and have impact on the issues that affect their lives through announcing their views or taking actions whether in conjunction with the adults or on their own or in groups.

According to this study, participation includes granting children the greatest opportunity to express their opinions, contributing in decision-making and assuming responsibilities without discrimination, as well as respecting their right to think of everything that belongs to them and form an opinion thereof. This is in addition to their participation in making the decisions that affect them, directly or indirectly, and enabling them, through trusting and enhancing their potential, to develop their abilities to command and control their situation. Thus, the definition of children participation in this study goes beyond the passive participation to include a set of gradual levels that start from knowledge, positive trends and expression of opinion to engage in social and political issues and activities as a whole.

This study - given in eight chapters – tackles the areas of participation and procedural indicators. Areas in this study are the fields of participation, which are centered on the child being the subject of participation and its first doer. These fields range from the family, the school, the local community, the civil society organizations and then the public communication sphere.

family, as told by the parents and children.

- Identifying the nature of school environment, and its role in activating or obstructing children participation.
- Discovering the role of the school in protecting children rights to participation, permitted levels of participation, the vision of children and parents regarding the role of school in activating the participation of children and protecting their rights.
- Identifying the role of different media types "written and audio/visual" in activating the children right to participation.
- Recognizing the role and contribution of active national and international institutions and organizations, in the field of child rights in the Arab countries under study, in activating children participation.
- Identifying the relationship of children participation with their ability to know their rights and protect themselves from risk, violence and exploitation.
- Identifying the most important obstacles that prevent activating children's right to participation.
- Identifying the conditions and incentives to activate the participation of children in their communities.

Justifications of the Study:

The right to participation is one of the four core principles of the international Convention on the Rights of the Child. It is indicated in children's access to information that enables them to form their own views and to express them freely, in addition to listening to children in all matters relating to them, including judicial and administrative procedures; given the fact that children are active citizens in society and have their rights and duties. Children participation contributes to developing themselves, gives them trust, and supports making decisions in their favor, especially if based on their needs, interests, and the opinions resulting from their direct experiences. Further, children's expression of their views is a powerful tool to address violence, abuse, discrimination, and all forms and kinds of abuse and exploitation. However, ensuring the right to participation faces complexities, traditional approaches and cultures that formulate a challenge for the state of children in most societies of the world.

Objectives of the Study:

- Shedding light on the demographic status of childhood and children in the Arab countries in general and the countries under study in particular.
- Shedding light on the legislative and social status of children participation in the Arab world.
- Identifying the amount of parents' and children's knowledge of the different dimensions of participation, including knowledge with the International Convention on the Rights of the Child, in addition to how the adults and children consider participation and responsibility limits of parents and children.
- Identifying the approaches of parents, children, civil society organizations and institutions concerned with childhood regarding the issue of children participation.
- Recognizing the reality of children participation in the Arab family by revealing parents positive attitudes towards the ideal image for dialogue and partnership, and its desired benefits within the family, as well as the extent of its reflection in reality, so that children would feel their existence.
- Identifying the manifestations of participation or its indicators within the

Executive Summary

Children participation, in many cases, is nothing more than an attempt to involve children in some events, and it has not been framed to become an approach based on children participation in decision-making and enabling them to ensure that their rights are enforced. Therefore, it is rare to see children actively participate in the planning, implementation and evaluation of projects and programs targeting them. Protecting children is considered to be a subject for the adults interested in securing children; being in dire need of protection and not as being active doers in society. Stereotyping of children, as the weakest groups of society, has contributed in promoting this trend as well as presenting the children as victims of the surrounding circumstances and not as entitled to such rights. On the other hand, practical experiments show that most of the programs directed to solve the problems of children in the Arab world are planned without even involving them or taking their point of views. They are not being consulted in the process of identifying needs, and even at program evaluation. Thus, children are deprived of their right to participation and expressing their opinions regarding the programs that target them.

Stemming from efforts exerted to promote child rights, including the right to participation and work to bridge the existing knowledge gaps in the areas of Arab child rights, ACCD initiated – funded by AGFUND – conducting a study entitled “Children Participation in the Arab Countries" in eight Arab countries (Jordan - Tunisia - Saudi Arabia - Sudan - Iraq - Qatar - Lebanon - Egypt). The study tackles the practices of Arab children for their right to participation and identifies the opportunities and challenges inherent in the Arab culture.

Team Members

Scientific Supervision:
Prof. Dr. Hassan Al-Bilawi, Secretary General of ACCD (General Supervision & Academic Adviser of the Study)

Research Team:
Main Researcher:
Prof. Dr. Ahmed Zayed (Team Leader).

Core Team:
Dr. Manal Zakaria, Dr. Mona Hadidi, Ms. Rasha Hassan (Egypt).

Arab Researchers (in alphabetical order):
Dr. Abdel Aziz Al-Khaza'leh (Jordan), Prof. Dr. Ahmed Zayed (Egypt),Dr. Biar Felfely (Lebanon), Dr. Fatima Al-Kubaisi (Qatar), Dr. Ghazi Sdhan (Saudi Arabia), Dr. Ibtisam Satti (Sudan), D. Laila Abdel Razek (Iraq), Dr. Mohammed Geweili (Tunisia).

Statistical Analysis:
Dr. Khaled Abdel Fattah (Statistical Analysis), Ms. Samira Ahmed Gad (Reviewing field data), Mr. Ahmed Ashraf, Ms. Shimaa Farghaly, Mr. Mohamed Abdel Mo'z, Ms. Huda Mohamed and Ms. Wafaa Emam.

ACCD Team:
Mr. Mohamed Reda Fawzy - Director of the Department of Research, Documentation & Knowledge Development, Ms. Eman Bahi Eldin - Director of Media Department, Dr. Thaira Shalan - Former Director of Programs Department, Mr. Kamal El Faki - In-Charge Director of Development Programs Department, Ms. Marwa Hashem -Media Coordinator, Mr. Heahsm Ellithy - Senior Accountant & Financial Auditor, Mr. Mohamed Saied - Former Senior Specialist of Administration, Ms. Eman Abbas - Technical Assistant, Department of Research, Documentation & Knowledge Development.

Editing:
Dr. Abdullah Omara, Mr. Zakarya ElKady, Mr. Ossama Orabi

Acknowledgement

ACCD expresses its gratitude and appreciation to the continuous support of AGFUND and extends its appreciation to Professor Dr. Ahmed Zayed, the main researcher of this study, and the team of Arab researchers who closely cooperated to develop this distinguished study that is considered to be an added value to the Arab literature in the field of Arab child rights.

ACCD is also grateful to parents and the workers in media outlets, educational institutions and civil society organizations who cooperated with the research team of this study, with a view to promote children's right to participation. Moreover, thankfulness is extended to ACCD's team work that provided all technical and logistic facilities to accomplish this study.

Deep thankfulness, appreciation and love are for our dear children in all Arab countries who participated in this study and expressed their views and dreams on the issues and topics affecting their lives in a clear, frank and transparent manner. They put in our hands the reasons behind the existing gap between knowledge of the right to participation and its actual practice. We hope that such right would be realized as an effective and positive participation that contributes in achieving enlightened citizenship, which is the basis of the peoples' progress.

discrimination among children. Moreover, the model, which we seek to achieve, relies on integrated rights-based approach for children, and the belief that the best interests of children are superior to all other interests, in addition to the right of mutual affection between parents and children, so that parents' impact would undertake a positive role in the process of upbringing.

We are looking forward to providing a new model of social upbringing that would be considered an approach of our commitment to instill the culture of participation that grows with our children as a well-established culture of values and behaviors that promote building the targeted democratic society. Such society is based on citizenship, participation, acceptance of others, tolerance, the ability to express and practice critical dialogue, handling differences, and creating a status of social harmony. In addition, the new model of upbringing that we seek to initiate confirms that "participation means protection and development". Hence, participation becomes an educational effort which has its mechanisms, rules, and methods that are based on practicing in all aspects of child's life in family, school, media and public life.

ACCD calls upon all partners and stakeholders to cooperate and work together for the development of Arab children, so as to ensure their abilities to participate in a new world where children's potential capacities are released towards contributing in building a new Arab society of knowledge, comprehensive development and citizenship.

The Arab children are the hope and the future for our Arab countries, and their right to participation is their right to protection as well as their right to development in all fields, not to mention their right to enjoy humanitarian upbringing that promotes democracy and enlightened citizenship.

Prof. Dr. Hassan Al Bilawi
Secretary General of ACCD

identifies participation's procedural determinants at the levels of the individual, family, community and the public communication domain, and in light of the various levels of participation, which graduate from mere knowledge to actual practices where children assume the responsibility of performing certain actions.

The main results of this study indicate that Arab children are still deprived of their right to participation and that there is a huge gap between the knowledge of participation, the trends towards it and the actual practices of participation in the real lives of children. Arab children are still living in the context of parental family and the domination of adults who formulate children's world and determine the limits of their participation. Moreover, the Arab school is not a truly enabling environment for children practicing their rights of participation in a manner that enables them to express themselves, their world, and their community, as well as to their right to developing their abilities to critical thinking and knowledge building. Further, the results of the study highlight that civil society and media are not, in their turn, enabling educational environments for children's abilities to participation in life with all its aspects. Also, the Arab culture plays an influential role in creating radical differences, emphasizing the continuity of gender discrimination.

Stemming from the results of this study and ACCD's efforts in the field of promoting children participation, we seek to adopt and advocate for a new model of child upbringing, which emphasizes that the Arab child is able to make his/her own life and live it fully, where all forms of physical, mental, emotional and psychological growth are achieved. This new model, which we seek to develop, is based on new perceptions and principles that do not depend on indoctrination and children's suppression, but rather on free active learning, effective and serious participation of children, flexibility and encouraging initiatives, as well as free interaction, raising children awareness and developing their abilities of criticism and creativeness. This is in addition to learning through participation, accepting the right of difference, and the recognition of pluralism and diversity, through a relationship based on non-

their lives and their surrounding world, which requires developing their abilities of participation and the positive daily dealings. So, can we expand the opportunities of development and growth for our children in a manner that enables them to positively participate in a context of enlightened citizenship, with a view to achieve national and social inclusion with all its dimensions for all children for a democratic homeland that ensures enlightened citizenship?

Based on the above-mentioned, ACCD has conducted this study in collaboration with a distinguished teamwork of Arab researchers in eight Arab countries: Egypt, Jordon, Tunisia, Saudi Arabia, Sudan, Iraq, Qatar and Lebanon, through a central team with a distinguished academic background, headed by Dr. Ahmed Zayed, professor of sociology, as the main researcher in this study.

From the outset, this study has aimed to answer the following questions: What is the status of childhood in our Arab countries? To what extent the Arab countries have developed legislative contexts for children protection? Are there positive approaches towards participation (for children, parents and family members)? What are the dimensions and levels of participation with its different fields? To what extent the main upbringing institutions (family and school) are playing roles in activating children to participation? Are there roles for civil society and media in this regard? What are the obstacles imposed by the cultural and social contexts, and how to overcome them in the future?

The study has depended on data and multiplied tools to answer the above-mentioned questions, which included data on the demographic status of children in the Arab countries, in addition to data on the legislative and institutional status of childhood, along with field data collected through various scientific methods.

Research efforts exerted by the study's teamwork have provided a rich database, information, and theoretical concepts that enabled the authors to draft a final report in light of the concept of participation; "granting children the opportunity to express their opinions or to take actions, whether in conjunction with adults or on their own as individuals or groups". This study

Introduction

The Arab Council for Childhood and Development (ACCD), under the auspices of HRH Prince Talal Bin Abdul Aziz, the President of ACCD, is exerting scientific efforts to advocate for the issue of childhood development, as well as to activate and ensure child rights and seeking to fill the existing knowledge gaps in the fields of these rights. In the context of its efforts and funded by the Arab Gulf Programme for Development (AGFUND), ACCD has issued this study with a view to focus on one of the basic rights of children; the right to participation and to what extent the Arab children's practices are fulfilling their participation, along with identifying the opportunities and challenges inherent in the Arab culture.

This study stems from the Convention on the Rights of the Child (CRC) (1989) that was signed and ratified by all Arab countries. This Convention is based on four core principles including the right to participation, which confirms children's right to access information that enable them to form their own views in all matters affecting them. This approach is a strong strategy for developing children's abilities and enabling them positively for their future.

If we are seeking to promote progress and development in our Arab countries, then we all shall be required to promote the culture of Arab children's participation, advocate their legitimate rights in a decent life and build a democratic society that is based on enlightened citizenship that relies on the freedom of expression and religion and the effective participation in public and private lives with no discrimination among citizens according to gender, religion, race or colour.

Studying Arab children's participation in the decision making of matters related to their lives relies on the strong idea that participation means protection. The basic protection of children's rights can be achieved through granting our children a further space to participate in the decisions affecting

Partners

Arab Council for Childhood & Development (ACCD)

ACCD is an Arab regional non-governmental organization working in the field of childhood development. ACCD was founded in 1987 upon the initiative of HRH Prince Talal Bin Abdul Aziz, ACCD's President, and a resolution issued by the League of Arab States.

Address:

Intersection of Makram Ebeid & WHO Streets,
P.O. Box: 7537, 8th District, Nasr City, Cairo, 11762, Egypt.
Tel: (+202) 23492024/25/29 Fax: (+202) 23492030
www.arabccd.org accd@arabccd.org

Arab Gulf Programme for Development (AGFUND)

AGFUND is a regional organization that was established in 1980 upon the initiative of HRH Prince Talal Bin Abdul Aziz, AGFUND's President, with the support of leaders of the Gulf Cooperation Council Countries. AGFUND works mainly in the field of development and growth at the international level through an effective partnership with the United Nations Organization, with regional and national development organizations, with public institutions, with the private sector, as well as with organizations of the civil society.

Address:

P.O. Box 18371, Riyadh, 11415, Saudi Arabia.
Tel: (+9661) 4418888 Fax: (+9661) 4412962
www.agfund.org

"The space and effectiveness of the participation permitted to children in our Arab countries are indicative to the available participation in adult's community and a measure to the effectiveness of the principles of democracy and citizenship in our societies. Children of today must be armed with skills of participation and sound knowledge in the context of enlightened citizenship, to be able to practice them in the world of tomorrow, so as to build together our Arab countries on the basis of participation and the culture of dialogue, tolerance and acceptance of others, thus enhancing the renaissance and progress of our Arab nation".*

Talal Bin Abdul Aziz

*Extracted from the Speech of HRH Prince Talal Bin Abdul Aziz, the President of ACCD & AGFUND, in the opening session of the 4th Arab Civil Society Forum for Children held in Beirut, July 2012.

The Arab Council for Childhood and Development (ACCD) is an Arab regional non-governmental organization working in the field of childhood development. ACCD was founded in 1987 upon the initiative of HRH Prince Talal Bin Abdul Aziz, ACCD's President, and a resolution issued by the League of Arab States.

"Education for Hope"
A New Model for Arab Child Upbringing
Children Participation in the Arab Countries
Field Study
Copyrights reserved for ACCD
2018
***
Correspondences:
Intersection of Makram Ebeid & WHO Streets,
P.O. Box: 7537, 8th District, Nasr City, Cairo, 11762, Egypt.
Tel: (+202) 23492024/25/29 Fax: (+202) 23492030
www.arabccd.org accd@arabccd.org
***
Layout: Mohamed Amin
***
The first edition of this study was published in 2014.
The full Arabic version of the study can be downloaded from ACCD Portal:
www.arabccd.org

The opinions expressed in this study do not necessarily reflect the views **of ACCD and the Arab Gulf Programme for Development (AGFUND).**

Education for Hope
A New Model for Arab Child Upbringing

Children Participation in the Arab Countries

Field Study

New Mind .. New Human .. New Society

«Summary»

تعتمد المشاركة اعتماداً كبيراً على حجم المعارف السياسية والاجتماعية التي تتأسس عليها المشاركة، وعلى عمق الاتجاهات الإيجابية حولها: فكلما تعمقت المعارف بالحقوق والواجبات، وكلما تخلصت الثقافة من اتجاهاتها السلبية نحو المشاركة، وطورت اتجاهات إيجابية، فتحت آفاقاً نحو مزيد من المشاركة، وتقلصت الثقافة القائمة على القهر والتسلط أمام تدفق ثقافة المشاركة والتعاون.

التنشئة في عالم متغير

عقل جديد .. لإنسان جديد .. لمجتمع جديد